



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في الديموغرافيا

التطور السوسيو اقتصادي و اثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

الطالب: طلباوي الحوسين

أمام لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ. د قويدري محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
أ. د داودي نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقررا
أ. د لوادي الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مناقشا
أ. د حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
د بلعجال فوزية	أستاذة محاضرة أ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د لعمارة محامد يحي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة: 2018-2019

شكر وعرفان

- ✓ أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان بعد الله عز وجل الى الأستاذ المشرف " داودي نور الدين " على كل المجهودات والتوجيهات التي قدمها لنا ليخرج هذا العمل في هذه الصورة النهائية. كما لا أنسى الأستاذ دلنده عيسى على نائحه وتوجيهاته.
- ✓ أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تصفح هذا العمل وتخصيص جزء من وقتهم لقراءته وتقييمه.
- ✓ أتقدم بخالص الشكر الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد وخص بالذكر أساتذة قسم الديمغرافيا بجامعة ورقلة وجامعة وهران.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
أ-ك	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	
13	تمهيد
14	المبحث الأول: مفاهيم الدراسة والنظريات المتعلقة بها
14	1- النمو والتنمية والمفاهيم المرتبطة بهما
14	1-1 مفاهيم النمو
15	2-1 مفاهيم التنمية
16	1-2-1 مفهوم التنمية الاقتصادية
17	2-2-1 اهداف التنمية الاقتصادية
18	3-2-1 مفهوم التنمية البشرية
18	4-2-1 مفهوم التنمية المستدامة
19	5-2-1 ابعاد التنمية المستدامة
21	6-2-1 مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
22	2- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية
22	1-2 النظرية الكلاسيكية
24	1-2 النظرية النيوكلاسيكية
25	2-2 نظرية شومبيتر
25	3-2 نظرية روستو
26	4-2 النظرية الكنزوية
27	المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في العالم والوطن العربي
27	1- تطور المؤشرات الاقتصادية في العالم والوطن العربي
27	1-1 تطور الناتج الداخلي الخام
29	2-1 تطور الدخل الوطني الخام
31	3-1 تطور التشغيل
33	4-1 تطور البطالة
36	2- تطور المؤشرات الصحية في العالم والوطن العربي

36	1-2 التغطية بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي
36	1-1-2 تطور نسبة التغطية بالمياه الصالحة للشرب
39	2-1-2 تطور التغطية بالصرف الصحي المحسن
41	2-2 القوى العاملة في مجال الصحة والبنية التحتية
44	3- تطور مؤشرات التعليم في العالم والوطن العربي
44	1-3 معدل الالتحاق والتسجيل في التعليم
46	2-3 معدل التمدرس
50	3-3 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي
51	4-3 معدل الامام بالقراءة والكتابة عند الكبار
53	4- تطور المؤشرات الديمغرافية في العالم والوطن العربي
53	1-4 تطور النمو السكاني
54	2-4 تطور الخصوبة والولادات
57	3-4 تطور الوفيات
57	1-3-4 المعدل الخام للوفيات
60	2-3-4 معدل وفيات الأطفال
62	3-3-4 امل الحياة عند الولادة
65	5- تطور مؤشر التنمية البشرية
67	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التطور السوسيو اقتصادي في الجزائر	
70	تمهيد
71	المبحث الاول: التطور الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال
71	1- مراحل التطور الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال
71	1-1 خلال الفترة من 1962 الى 1966
72	2-1 خلال الفترة من 1967 الى 1979
73	3-1 خلال الفترة من 1980 الى 1989
73	4-1 خلال الفترة من 1990 الى 1999
74	5-1 خلال الفترة من 2000 الى 2014
76	2- تطور اهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال
76	1-2 تطور الناتج المحلي
79	2-2 تطور معدل النمو الاقتصادي
81	3-2 تطور الدخل الوطني
83	4-2 تطور الميزان التجاري

84	5-2 تطور حجم الاستهلاك والادخار
86	6-2 تطور حجم الدين الخارجي
88	7-2 تطور معدل التضخم
90	8-2 تطور معدل البطالة
92	المبحث الثاني: تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال
93	1- مراحل تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال
96	2- تطور مؤشرات التعليم في الجزائر بعد الاستقلال
96	1-2 مرحلة التعليم الابتدائي
96	1-1-2 تطور اعداد التلاميذ المسجلين ونسب التسجيل
101	2-1-2 تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات
103	3-1-2 تطور عدد التلاميذ لكل مدرس ولكل قاعة في مرحلة التعليم الابتدائي
104	2-2 مرحلة التعليم المتوسط
104	1-2-2 تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط
106	2-2-2 تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في مرحلة التعليم المتوسط
107	3-2-2 تطور عدد التلاميذ لكل مدرس في مرحلة التعليم المتوسط
108	4-2-2 تطور معدل التمدرس
110	3-2 مرحلة التعليم الثانوي
110	1-3-2 تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي
111	2-3-2 تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في مرحلة التعليم الثانوي
113	3-3-2 تطور نسبة النجاح في البكالوريا
114	4-2 مرحلة التعليم الجامعي
115	1-4-2 تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العالي
116	2-4-2 تطور عدد الاساتذة في مرحلة التعليم العالي
117	3-4-2 تطور عدد حاملي الشهادات الجامعية في التدرج
118	المبحث الثالث: التطور الصحي في الجزائر بعد الاستقلال
118	1- مراحل التطور الصحي في الجزائر
121	2- تطور المؤشرات الصحية في الجزائر بعد الاستقلال
121	1-2 تطور الموارد البشرية الصحية
123	2-2 تطور البنية التحتية الصحية
125	3-2 تطور التغطية بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي
126	4-2 تطور التغطية التطعيمية
128	5-2 تطور الانفاق الحكومي على الصحة

130	3- مؤشر التنمية البشرية
133	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: التطور الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال	
135	تمهيد:
136	1: النمو السكاني
136	1-1 تطور معدلات النمو الطبيعية والاجمالية بعد الاستقلال
138	2-1 تطور السكان حسب العمر والجنس
143	3-1 تطور معدل الاعالة الديمغرافية
144	4-1 النمو الحضري في الجزائر
146	5-1 تطور الكثافة السكانية
149	2- الخصوبة والولادات
149	1-2 تطور عدد الولادات
151	2-2 تطور مقاييس الخصوبة
151	• المعدل العام للخصوبة (TGF)
155	• المؤشر الكلي للخصوبة (ISF)
156	3- تطور الزواج
156	1-3 تطور عدد الزيجات ومعدل الزواج
158	2-3 تطور العمر المتوسط عند الزواج الأول
160	3-3 تطور نسب السكان حسب الحالة الزوجية
162	4- تطور الوفيات
162	1-4 تطور الوفيات العامة والمعدل الخام للوفيات
165	2-4 تطور وفيات الأطفال
165	• تطور معدل وفيات الرضع
166	• تطور وفيات الأطفال حديثي الولادة
167	• تطور وفيات الأطفال دون خمس سنوات
169	• تطور المواليد اموات
171	3-4 تطور امل الحياة
174	4-4 تطور احتمال الوفاة
175	5- تطور الهجرة
178	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: تأثير التطور السوسيو اقتصادي على التطور الديمغرافي	
180	تمهيد
181	1- مفهوم الانحدار الخطي المتعدد
183	2- تقدير معلمات النموذج
185	3- تحديد متغيرات النموذج
186	4- دراسة تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الولادات
186	4-1 تأثير التطور الاقتصادي على تطور الولادات
194	4-2 تأثير التطور الاجتماعي على تطور الولادات
197	4-3 تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي على تطور الولادات
200	5 مدى تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الخصوبة
202	6 قياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الزواج
204	7 دراسة تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الوفيات العامة
204	7-1 تأثير التطور الاقتصادي على تطور الوفيات العامة
207	7-2 تأثير تطور الاجتماعي على تطور الوفيات العامة
209	8 دراسة تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور وفيات الأطفال الرضع
209	8-1 تأثير التطور الاقتصادي على تطور وفيات الأطفال الرضع
211	8-2 تأثير التطور الاجتماعي على تطور وفيات الأطفال الرضع
213	خلاصة الفصل
216	خاتمة عامة
222	المراجع
227	الملاحق

فهرس الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم من 1970-2015	27
02-01	تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد من الدخل الوطني الخام (RNB) في العالم من 2000 الى 2014	29
03-01	تطور نسبة التشغيل في الفئة 15 سنة فأكثر في العالم حسب الأقاليم من 1995 الى 2015	31
04-01	تطور نسبة البطالة في العالم حسب الأقاليم خلال الفترة من 1995 الى 2015	33
05-01	تطور معدل تغطية الاطباء لكل 1000 نسمة في العالم من 1990 الى 2012	42
06-01	تطور المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي في العالم من 1975 الى 2014	44
07-01	تطور المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الابتدائي في العالم من 2000 الى 2010	46
08-01	تطور المعدل الخام للتمدرس في التعليم الثانوي في العالم من 2000 الى 2010	47
09-01	تطور معدل الزيادة السكانية في العالم من 1970 الى 2015	53
10-01	تطور المعدل الخصوبة الكلي في العالم من 1970 الى 2015	54
11-01	تطور المعدل الخام للوفيات في العالم من 1960 الى 2015	58
12-01	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم من 1990 الى 2015	60
13-01	تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات في العالم من 1970 الى 2015	61
14-01	تطور امل الحياة عند الولادة في العالم من 1970 الى 2015	63
15-01	تطور مؤشر التنمية البشرية في العالم من 1980 الى 2015	66
01-02	التوزيع حجم الاستثمار حسب اهم القطاعات من 1963-1966 بالمليون دينار	72
02-02	توزيع حجم الاستثمارات حسب اهم القطاعات وحسب المخططات بالمليار دينار جزائري	72
03-02	توزيع حجم الاستثمارات حسب اهم القطاعات وحسب المخططات بالمليار دينار جزائري	73
04-02	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بالمليار دينار	74
05-02	التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بالمليار دج	74
06-02	التوزيع القطاعي للاستثمار للمخطط الخماسي 2010-2014 بالمليار دينار	75
07-02	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 1974 الى 2015	79
08-02	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2015	88
09-02	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2015	90
10-02	تطور معدلات التسرب المدرسي في الجزائر من 1972 الى 2010	101
11-02	تطور التزود بالمياه الصالحة للشرب في الجزائر من 1998 الى 2015	125
12-02	تطور التغطية بالصرف الصحي في الجزائر من 1998 الى 2012	126
13-02	تطور نسبة التطعيم ضد الامراض من 1990 الى 2014	127
14-02	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1960 الى 2015	132

143	تطور نسب السكان حسب فئات العمر الكبرى والعمر الوسيط والمتوسط من 1966 الى 2015	01-03
143	تطور الاعمال الديمغرافية في الجزائر من 1966 الى 2015	02-03
144	تطور نسبة الحضر والريف في الجزائر من 1966 الى 2015	03-03
148	تطور الكثافة السكانية في الجزائر حسب الأقاليم من 1977 الى 2008	04-03
151	تطور العدل العام للخصوبة في الجزائر من 1966 الى 2015	05-03
152	تطور معدل الخصوبة العمري في الجزائر من 1970 الى 2015	06-03
153	تطور المعدل العمري للخصوبة حسب وسط الإقامة من 1970 الى 2012	07-03
155	تطور المؤشر الكلي للخصوبة (ISF) من 1970 الى 2015	08-03
158	تطور العمر المتوسط للزواج في حسب الجنس من 1966 الى 2008	09-03
159	تطور العمر المتوسط للزواج في حسب وسط الإقامة من 1977 الى 2008	10-03
160	تطور نسب السكان حسب الحالة الزوجية من 1966 الى 2008	11-03
168	تطور احتمال وفيات الأطفال دون خمس سنوات من 1960 الى 2015	12-03
173	تطور امل الحياة حسب بعض الاعمار من 1977 الى 2015	13-03
174	تطور احتمالات الوفاة حسب بعض الاعمار من 1977 الى 2015	14-03
176	تطور طرح الأسئلة الخاصة بقياس الهجرة خلال التعداد من 1966 الى 2008	15-03
177	تطور صافي الهجرة ومعدل الهجرة الصافية في الجزائر من 1967 الى 2012	16-03

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد من الدخل الوطني الخام (RNB) في العالم من 2000 الى 2014	30
02-01	تطور نسبة التشغيل في الفئة 15 سنة فأكثر في العالم العربي من 1995 الى 2015	32
03-01	تطور نسبة البطالة في العالم حسب الأقاليم من 1995 الى 2015	34
04-01	تطور نسبة البطالة في العالم العربي من 1995 الى 2015	35
05-01	تطور معدل التغطية بالمياه الصالحة للشرب في العالم من 1995 الى 2015	37
06-01	تطور معدل التغطية بالمياه الصالحة للشرب في العالم العربي من 1995 الى 2015	38
07-01	تطور معدل التغطية بالصرف الصحي المحسن في العالم من 1990 الى 2015	39
08-01	تطور معدل التغطية بالصرف الصحي المحسن في العالم العربي من 1990 الى 2015	40
09-01	تطور المعدل الخام للمدرسين في التعليم العالي في العالم من 1970 الى 2009	48
10-01	تطور معدل الامام بالقراءة والكتابة عند الكبار في العالم من 1970 الى 2010	51
11-01	تطور المعدل الخام للمواليد في العالم من 1960 الى 2015	56
01-02	تطور الناتج المحلي ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة من 1963 الى 2014	77
02-02	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1974 الى 2015	80
03-02	تطور الدخل الوطني ونصيب الفرد منه في الجزائر خلال الفترة من 1974 الى 2014	81
04-02	تطور معدل النمو السنوي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة من 1975 الى 2014	82
05-02	تطور الميزات التجارية للجزائر خلال الفترة من 1963 الى 2015	83
06-02	تطور الاستهلاك والادخار في الجزائر خلال الفترة من 1974 الى 2014	85
07-02	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة من 1970 الى 2015	86
08-02	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1980 الى 2015	89
09-02	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1982 الى 2015	91
10-02	تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي في الجزائر خلال الفترة من 1962 الى 2015	97
11-02	التطور النسبي لعدد المسجلين في الابتدائي في الجزائر حسب الجنس من 1962 الى 2015	98
12-02	تطور معدل الالتحاق بالصف الأول في المرحلة الابتدائية في الجزائر من 1972 الى 2015	99
13-02	تطور معدل اتمام في المرحلة الابتدائية في الجزائر من 1972 الى 2015	100
14-02	تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في الابتدائي في الجزائر من 1962 الى 2015	102
15-02	تطور عدد التلاميذ لكل مدرس ولكل قاعة في الابتدائي في الجزائر من 1962 الى 2015	103
16-02	تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط في الجزائر خلال الفترة من 1962 الى 2015	104
17-02	التطور النسبي لعدد المسجلين في التعليم المتوسط في الجزائر حسب الجنس من 1962 الى 2015	105
18-02	تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في التعليم المتوسط في الجزائر من 1962 الى 2015	107
19-02	تطور عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم المتوسط في الجزائر من 1962 الى 2015	108
20-02	تطور معدل التمدريس في الجزائر من 1965 الى 2012	108

110	تطور عدد المسجلين في التعليم الثانوي في الجزائر من 1963 الى 2015	21-02
111	التطور النسبي لعدد المسجلين في التعليم الثانوي في الجزائر حسب الجنس من 1963 الى 2015	22-02
112	تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في التعليم الثانوي في الجزائر من 1962 الى 2015	23-02
112	تطور عدد التلاميذ لكل مدرس في التعليم الثانوي في الجزائر من 1963 الى 2015	24-02
113	تطور نسبة النجاح في البكالوريا في الجزائر من 1963 الى 2015	25-02
115	تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعة في الجزائر من 1962 الى 2015	26-02
116	تطور عدد أساتذة الجامعات في الجزائر من 1994 الى 2015	27-02
117	تطور عدد حاملي الشهادات الجامعية في التدرج في الجزائر من 1963 الى 2014	28-02
121	تطور الموارد البشرية للقطاع الصحي من 1962 الى 2015	29-02
122	تطور الكثافة مقابل الموارد البشرية الصحية في الجزائر من 1963 الى 2015	30-02
123	تطور البنية التحتية الصحية في الجزائر من 1974 الى 2015	31-02
124	تطور الكثافة السكانية لأسرة المستشفيات في الجزائر من 1974 الى 2015	32-02
128	تطور الانفاق الحكومي على الصحة في الجزائر من 1995 الى 2014	33-02
129	تطور نصيب الفرد من الانفاق الصحي في الجزائر من 1995 الى 2014	34-02
132	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1960 الى 2015	35-02
136	تطور اعداد السكان ومعدلات النمو في الجزائر من 1963 الى 2015	01-03
138	تطور الهرم السكاني للجزائر من 1966 الى 2015	02-03
145	تطور نسبة الحضر والريف في الجزائر من 1960 الى 2015	03-03
149	تطور عدد الولادات في الجزائر من 1963 الى 2015	04-03
150	تطور معدل المواليد في الجزائر من 1963 الى 2015	05-03
151	تطور المعدل العام للخصوبة في الجزائر من 1966 الى 2015	06-03
156	تطور المؤشر الكلي للخصوبة في الجزائر من 1970 الى 2015	07-03
157	تطور عدد الزيجات ومعدل الزواج في الجزائر من 1963 الى 2015	08-03
162	تطور عدد الوفيات والمعدل الخام للوفيات في الجزائر من 1963 الى 2015	09-03
164	تطور معدل الوفيات حسب الجنس في الجزائر من 1982 الى 2012	10-03
165	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع حسب الجنس في الجزائر من 1982 الى 2012	11-03
167	تطور معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في الجزائر من 1970 الى 2015	12-03
169	تطور احتمال وفيات الأطفال دون خمس سنوات في الجزائر من 1960 الى 2015	13-03
170	تطور معدل المواليد اموات في الجزائر من 1982 الى 2015	14-03
171	تطور امل الحياة عند الولادة حسب الجنس في الجزائر من 1963 الى 2015	15-03
177	تطور صافي الهجرة ومعدل الهجرة الصافية في الجزائر من 1967 الى 2012	16-03

مقدمة عامة

مقدمة:

حظيت العلاقة المتشابكة والمتبادلة بين النمو السوسيو اقتصادي والنمو الديمغرافي باهتمام الكثير من العلماء في الحقول الاجتماعية والاقتصادية ومجال التخطيط، وقد انعقد كم هائل من الندوات والمؤتمرات الدولية والاقليمية لمعالجة هذه العلاقة. ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتنمية اذ انه أحد المقاييس الهامة لتقييم الاداء التنموي فهو يقيس التغير النسبي في الناتج المحلي الخام ويعطي صورة عن حجم السلع والخدمات المحدثة في الاقتصادات، الا انه لا يعالج مختلف جوانب التنمية وخاصة الجوانب الاجتماعية، ورغم ذلك يبقى أحد المقاييس الاكثر شيوعا واستعمالا لقياس التنمية في الدول.

حرصت معظم دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واخذ موضوع التطور السوسيو اقتصادي حيزا كبيرا من التفكير والبحث عن اليات تحقيقه بشتى الوسائل والطرق وذلك بانتهاج سياسات مختلفة تهدف الى دفع عجلة النمو وجلب الاستثمارات الخارجية لدفع الإنتاج الوطني وزيادة الدخل والقضاء على البطالة، وانتهاج سياسات تهدف الى تطوير التعليم والرفع من نسب التمدن والقضاء على الجهل والامية، وتطوير القطاع الصحي والرفع من نسب التغطية الصحية بالكوادر والبنية التحتية للقضاء على الامراض بمختلف أنواعها.

الجزائر وبوصفها بلد سائر في طريق النمو، فقد شهدت منذ الاستقلال والى غاية مطلع الالفية الثالثة تطورات عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، فعلى الصعيد الاقتصادي مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى غاية سنة 2015 بمراحل عديدة انعكست على تطور المؤشرات الاقتصادية الوطنية كالناتج المحلي الذي يُعتمد عليه في معرفة تطور معدلات النمو الاقتصادي والدخل الوطني والادخار والاستثمار ومؤشرات الشغل والبطالة التي عرفت بدورها تطور مهما وذلك راجع الى السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال، والانتقال من نظام اقتصادي اشتراكي الى نظام اقتصادي اكثر انفتاحا على الاستثمارات الأجنبية.

على الصعيد الاجتماعي وفي مجال التعليم والصحة عملت الجزائر على وضع خطط وبرامج وسياسات تهدف الى الرفع من معدلات التمدرس وتعميم التعليم في مختلف مناطق الوطن كسياسة مجانية التعليم وبناء المدارس في المناطق النائية وتوظيف المدرسين على نطاق واسع وهو ما أدى الى رفع نسب التمدرس من مستويات متدنية الى مستويات قياسية وتم القضاء بصفة كبيرة على ظاهرة الامية، كما عملت على الرفع من

نسب التغطية الصحية بالهياكل والاطارات عن طريق تكوين الأطباء والممرضين وبناء المستشفيات والمرافق الصحية المختلفة وانتهاج سياسة العلاج المجاني وتوفير الادوية وهو ما عجل بالقضاء على الكثير من الامراض والابوئة.

على الصعيد الديمغرافي شهدت الجزائر منذ الاستقلال والى غاية 2015 تطور مهما على مستوى كل المؤشرات الديمغرافية بدءاً بحجم السكان الذي تضاعف حوالي أربع مرات في مقابل انخفاض معدل النمو السنوي وانخفاض معدل الولادات بحوالي النصف وانخفاض معدل الخصوبة بحوالي أربع مرات كما شهدت معدلات الزواج تذبذباً بين الصعود والنزول خلال هذه الفترة وانخفض المعدل الخام للوفيات بأكثر من أربع مرات ومعدل وفيات الأطفال الرضع بأكثر من النصف.

بحكم العلاقة المتبادلة والمتشابكة بين النمو السوسيو اقتصادي والنمو الديمغرافي فإنه ولا ريب ان يكون للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر منذ الاستقلال انعكاس وتأثير كبير على سيرورة وتطور أهم الظواهر الديمغرافية ومعدلاتها الحيوية، ونظرا لكون الدراسات التي تطرقت لهذه العلاقة تناولتها باعتبار الجانب الديمغرافي عاملاً مستقلاً ومؤثراً على التطور الاقتصادي والاجتماعي جاءت هذه الدراسة لتتناول العلاقة العكسية باعتبار الجانب الديمغرافي متغيراً تابعاً يتأثر بالتطور السوسيو اقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة.

ومن اجل معالجة هذا الموضوع حاولت هذه الدراسة الإجابة على الاشكال التالي:

الى اي مدى يؤثر النمو السوسيو اقتصادي على تطور الظواهر الديمغرافية في الجزائر؟

أدرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية اهمها

- ✓ كيف يؤثر التطور السوسيو اقتصادي على الخصوبة والولادات؟
- ✓ كم هو حجم تأثير النمو السوسيو اقتصادي على الزواج؟
- ✓ الى أي مدى يؤثر التطور السوسيو اقتصادي على الوفيات؟
- ✓ ما هو تأثير النمو السوسيو اقتصادي على الهجرة؟

فرضيات البحث:

بعد تحديد الاشكال وقصد الاجابة على التساؤلات المطروحة اعتمد هذا البحث على مجموعة من الفرضيات والتي هي عبارة عن حلول او تفسيرات مؤقتة للمشكلة والتساؤلات المطروحة، ولكون متغيرات الموضوع (التابع والمستقل) متغيرات مركبة فقد تم اعتماد عدة فرضيات للتساؤل الواحد وتمثلت فيما يلي:

- لعب تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية دورا بارزا في تطور معدلات المواليد والخصوبة في الجزائر خلال الفترة من 1962 الى 2015.
- ارتفاع المعدل الخام للزواج في الجزائر ارتبط ارتباطا وثيقا بتطور المؤشرات الاقتصادية والتعليمية خلال الفترة من 1962 الى 2015.
- أدى تطور وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ونسب التغطية الصحية والتعليمية الى انخفاض معدلات الوفيات العامة ووفيات الأطفال في الجزائر خلال الفترة 1962 الى 2014.
- التطور الاقتصادي والاجتماعي لعب دور كبيرا في ارتفاع او انخفاض معدلات الهجرة في الجزائر خلال الفترة من 1962 الى 2015.

أهمية البحث

تكمن اهمية الدراسة في عدة جوانب نذكر منها:

- 1- اهمية موضوع العلاقة بين التطور الاقتصادي والنمو الديمغرافي فهو أحد المواضيع ذات الاهتمام الكبير من طرف المختصين، الا ان الكير من الدراسات تطرقت الى تأثير العامل الديمغرافي على الاقتصاد وتأتي خصوصية هذا البحث في محاولة قياس التأثير العكسي للعامل الاقتصادي الاجتماعي على الوضع الديمغرافي.
- 2- اهمية موضوع التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي كونه أحد اهم الاهداف التي تسعى جميع البلدان الى تحقيقه جاءت هذه الدراسة الى القاء الضوء على اهم المؤشرات التي تقيس هذا النمو وكذا العوامل المحددة له.
- 3- قلة الدراسات التي اعتنت باستكشاف علاقة النمو الاقتصادي والاجتماعي بتطور الظواهر الديمغرافية في الجزائر ما يجعل من الدراسة اضافة علمية في هذا المجال.

4- محاولة تحليل التحولات الهيكلية التي عرفت الجزائر المستقلة في مختلف المجالات الاقتصادية والديمغرافية.

أهداف البحث:

تكمن اهداف هذا البحث فيما يلي:

- 1- تسليط الضوء على اهم مؤشرات ومقاييس النمو الاقتصادي والاجتماعي وتوضيح مسار تطورها في الجزائر منذ الاستقلال الى 2015.
- 2- معرفة تطور مؤشرات اهم الظواهر الديمغرافية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- 3- محاولة قياس تأثير سيرورة تطور مقاييس النمو الاقتصادي والاجتماعي على تطور مقاييس ومؤشرات الظواهر الديمغرافية في الجزائر.
- 4- تحديد المكانة التي تحتلها الجزائر بين دول العالم اجمع وبين البلدان العربية فيما يخص التطور السوسيو اقتصادي ومؤشرات قياسه.

حدود البحث:

تناولت هذه الدراسة موضوع تطور مؤشرات النمو السوسيو اقتصادي، وتطور مؤشرات الظواهر الديمغرافية في الجزائر خلال الفترة من 1970 الى 2015 وقد كان بودنا اجراء الدراسة منذ الاستقلال ولكن ونظرا للصعوبات وقلة المعطيات خلال الفترة السابقة اكتفينا بالفترة المحددة أعلاه، وفيما يخص الفصل المتعلق بنماذج الانحدار المتعدد ونظرا لغياب سلاسل زمنية متواصلة في الكثير من المؤشرات المدرجة في النماذج فقد تم الاكتفاء بثلاثة وثلاثون سنة ممتدة من 1982 الى 2015.

منهج البحث:

منهج البحث هو تلك المجموعة من القواعد والانظمة العامة التي يتم وضعها من اجل الوصول الى حقائق مقبولة حول الظاهرة، وهو اسلوب من اساليب التنظيم الفعالة لمجموعة الافكار المتنوعة التي تهدف الى كشف الحقائق وربط النتائج بالمسببات.

وتختلف مناهج البحث باختلاف المشكلات والمواضيع فهي مرتبطة بمحتوى الظاهرة قيد الدراسة والاهداف المرجوة من البحث، ويمكن استعمال أكثر من منهج في دراسة واحدة حسب طبيعة الدراسة ولكون دراستنا

تتعلق ب «التطور السوسيو اقتصادي وتأثيره على الظواهر الديمغرافية» فهو موضوع متعدد الابعاد وقد اعتمدت الدراسة على عدة منهجين هما:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

هو منهج يركز على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة بطريقة نوعية او كمية خلال فترة او فترات زمنية معلومة بهدف فهم مضمونها والحصول على نتائج تفسرها، وقد تم الاعتماد على المنهج في جمع المعطيات التفصيلية حول مؤشرات الدراسة بمختلف ابعادها ووضعها في جداول وبيانات ووصفها وتحليلها.

2- المنهج الإحصائي:

هو من اهم المناهج المستعملة خاصة في المجال الديمغرافي، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في حساب مختلف المؤشرات والمعدلات واجراء الاختبارات بمختلف الاساليب والبرامج الاحصائية من اجل معالجة الموضوع والربط بين متغيراته واختبار فرضياته والحكم عليها.

خطة البحث:

للاوصول الى الإجابة على الإشكال المطروح والتساؤلات المرافقة له تمّ تناول الموضوع في اربعة فصول اضافة الى الإطار المنهجي الذي يحتوي مقدمة عامة تم من خلالها تناول الإشكال العام، اهمية واهداف الدراسة، حدود الدراسة والصعوبات التي واجهت اجراءها، وفي الاخير خاتمة عامة تطرقت الى النتائج المتوصل إليها.

توزعت فصول الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول وكان عنوانه "الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة" وقسم الى مبحثين خصص المبحث الأول الى المفاهيم الخاصة بالدراسة والنظريات المتعلقة بها، اما المبحث الثاني خصص الى تطور المؤشرات السوسيو اقتصادية والديمغرافية في العالم والوطن العربي.

الفصل الثاني وكان عنوانه "التطور السوسيو اقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال" وقد قسم الى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول الى النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال من خلال بعض محددات النمو الاقتصادي ونظرياته، المبحث الثاني تعرض الى تطور التعليم في الجزائر، المبحث الثالث تناول التطور الصحي في الجزائر.

الفصل الثالث حمل عنوان "تطور الظواهر الديمغرافية في الجزائر بعد الاستقلال" وتمت معالجته من خلال دراسة النمو السكاني، تطور الخصوبة والولادات، تطور الزواج، تطور الوفيات في الجزائر، واخيرا تطور الهجرة في الجزائر من خلال دراسة صافي الهجرة من والى البلاد.

الفصل الرابع عنوانه "تأثير التطور السوسيو اقتصادي على الوضع الديمغرافي" وتمت معالجته من خلال اجراء عمليات الانحدار المتعدد لربط بين مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كمتغيرات مستقلة وبين مؤشرات مختلف الظواهر الديمغرافية كمتغيرات تابعة وذلك باعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يحتوي على المعلمة الثابتة ومعلمات المتغيرات المستقلة، وقد تم اجراء النماذج التالية:

- نموذج لقياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على الولادات.
- نموذج لقياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على الخصوبة.
- نموذج لقياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على الزواج.
- نموذج لقياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على الوفيات العامة.
- نموذج لقياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على وفيات الاطفال.
- نموذج لقياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على الهجرة.

الدراسات السابقة:

"l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie " دراسة لحسين أوراغ الدراسة الاولى: الرکز الفرنسي للسكان والتنمية 1996.

وتطرق هذه الدراسة الى معالجة الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الديمغرافية، وتناول الكاتب دراسته في ثلاث اجزاء:

- السياق الديموغرافي والاقتصادي: وتعرض فيه الى اسباب الازمة الاقتصادية في ثمانينات القرن العشرين في الجزائر التي ارتبطت بانهيار اسعار البترول، وتساءل عما إذا كان النمو الديمغرافي عرق النمو الاقتصادي. كما تعرض الى وضعية السكان الجزائري من حيث الحركة والبنية وتوقعات النمو حيث تطرق الى تحليل مركبات النمو الديمغرافي ووصف البيئة العمرية للسكان وقدم تقديرات للسكان الى غاية سنة 2025.

- السكان النشطون والشغل: وتطرق فيه الى تحليل الفئة النشطة من حيث الحجم والتطور ومدة الحياة النشطة والبنية الاقتصادية لهذه الفئة. كما تطرق الى الشغل والبطالة حسب قطاع العمل، بالإضافة الى حركة السكان والمجالات الحضرية خصوصا الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي للسكان.

- الظروف المعيشية للسكان: وعرض فيه تقرير نقدي لمستوى معيشة السكان حيث قدم مقارنة سوسيو ديمغرافية للأسر، الحاجات الغذائية للسكان، اسعار الاستهلاك والتضخم، نمو وتوزيع مداخيل الاسر. كما تعرض الى حاجيات اجتماعية اخرى اما انها غير مرضية او ان ادة التخطيط فيها غير فعالة كالترية والتعليم والقطاع الصحي المتدهور وازمة السكن المتفاقمة.

الدراسة الثانية: النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وهي عبارة عن اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع انجزت سنة 2007 بجامعة قسنطينة من اعداد الطالبة فطيمة دريد.

وهدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن مدى استجابة الاسرة الجزائرية لفكرة التنظيم العائلي، الكشف عن مدى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على تنظيم الاسرة، التعرف على العادات والتقاليد المؤثرة في تنظيم الاسرة في الجزائر، التعرف على السياسات الجزائرية المنتهجة اتجاه التنظيم العائلي، وكذا تحديد أثر النمو الديمغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التالية:

نجاح الجزائر في توصيل فكرة التنظيم العائلي الى مجمل المواطنين وتقبل الاسرة الجزائرية لهذه الفكرة وممارستها على نطاق واسع بعد ما كان الحديث عنها من المحرمات.

انحسار الافكار الداعية الى كثرة الانجاب، فلم تعد تقاس قوة الاسرة بعدد افرادها وانما بنفوذهم في دواليب السلطة ومكانتهم الاجتماعية والتأثير في خدمة مصالح العائلة.

انشاء الدولة لمراكز الامومة والطفولة في جميع الولايات والدوائر وتوعية الافراد بالتنظيم العائلي وتقديم التربية الصحية للام والطفل وتوفير موانع الحمل بالكميات والنوعيات المطلوبة ورفع القيد عن بيعها.

الدراسة الثالثة: محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 1970-2004

وهي عبارة عن اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية انجزت سنة 2008 بجامعة دمشق من اعداد الطالب عماد الدين احمد المصباح.

وهدفت هذه الدراسة الى دراسة بعض محددات النمو التي اختارها الباحث كاثر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج والتتويج الاقتصادي والانفاق الجاري والسياسات النقدية.

خلصت الدراسة الى ان هناك تأثير معنوي في النمو من خلال معادلة النمو الاقتصادي المستخدمة لكل من الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج والتتويج الاقتصادي والانفاق الجاري والسياسات الضريبية.

الدراسة الرابعة: حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"

وهي عبارة عن اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط انجزت سنة 2009 بجامعة الجزائر من اعداد الطالب محي الدين حمداني.

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مفهوم النمو والتنمية ومختلف نظريتهما، دراسة مفهوم التنمية المستدامة ومكوناتها والتطرق الى تحدياتها حاضرا ومستقبلا، دراسة مدى الالتزام العالمي بإنجاز الالتزامات العشرة لمؤتمر التنمية الاجتماعية العالمي مارس 1995 والالتزامات الثمانية للمؤتمر العالمي للأغذية نوفمبر 1996 والاهداف الثمانية لمؤتمر الالفية سبتمبر 2000، محاولة تقييم مدى فاعلية السياسات التنموية المتبعة في الجزائر من

حيث تلبية الحاجيات الأساسية للسكان فيما يخص توفير الغذاء ومناصب الشغل والقضاء على الفقر، معرفة اهم المشاكل التي تعيق المحافظة على البيئة والقضاء عليها.

وخلصت الدراسة الى ان مفهوم التنمية المستدامة يعتبر حلقة جديدة في سلسلة تطور مفهوم التنمية وهو مفهوم يتميز بعدم الدقة حيث أصبح كل يفسره حسب رؤيته الخاصة وأصبح عدد العوامل المؤثرة غير محدود، كما ان تحقيق الاستدامة تكتفه صعوبات جمة لعدم وجود سلطة مركزية تلزم حكام العالم بالالتزام بالتوصيات التي يقدمها الباحثون والهيئات الدولية المختصة.

وجود العوامل الطبيعية من عدمه قد لا يكون عائقا للتنمية ولا استمرارها في حالة وجود الموارد البشرية عالية التكوين، كما ان المحافظة على التنوع الاحيائي عنصر مهم في تحقيق الاستدامة وان ما يهدده هو الافرازات الضارة للتنمية التي تهدد التوازن البيئي.

حققت سياسة التنمية في الجزائر نتائج مقبولة في المرحلة الاولى للاستقلال فيما يخص تكوين الهياكل القاعدية والموارد البشرية وقد انعكس ذلك على معدلات النمو التي عرفت الجزائر، ولم تؤخذ النتائج السلبية الناجمة عن عدم وضع استراتيجية تنموية كاملة بعين الاعتبار وتمثلت في تحول السكان عن نشاطهم الزراعي الى النشاط الصناعي بحكم التوجه المتبنى جلال المرحلة.

الدراسة الخامسة: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها " حالة الجزائر، مصر والسعودية"

وهي عبارة عن اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية انجزت سنة 2014 بجامعة الجزائر 3 من اعداد الطالب وعيل ميلود.

هدفت هذه الدراسة الى ابراز الإطار النظري للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ومعرفة واقع هذه المحددات في بعض الدول العربية تحديدا الجزائر ومصر والسعودية، بالإضافة الى تقييم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث في ظل المحددات الحديثة وتفسير التباينات الموجودة بين هذه الدول.

خلصت الدراسة الى ان المفهوم الحديث للتنمية يبرز كمفهوم مغاير للمفهوم التقليدي لها المرتبط بالجانب الكمي البحث القريب من مفهوم النمو الاقتصادي الكمي فالمفهوم الحديث يتوسع ليشمل الجانب الاجتماعي

والسياسي، ونتاج هذا التوسع ظهور مفهوم التنمية المستدامة. وقد تمثلت المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي حسب هذه الدراسة في الانفتاح التجاري، الاستثمار الاجنبي المباشر، الرأسمال البشري، والحكم الرشيد.

رغم الاختلافات الموجودة بين هذه الدول من الناحية الاجتماعية والسياسية الا انها تشترك في عدة عوامل فاقصاداتها تتميز بالرعية وعدم تنوع الصادرات وهيكلتها الاقتصادية مشوهة.

التحليل القياسي لأثر المحددات الحديثة على النمو الاقتصادي لهذه الدول خلص الى:

فيما يخص الانفتاح التجاري تأتي السعودية اولا ثم الجزائر فمصر وسجل أثر موجب معنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في كل من مصر والسعودية بينما لم يسجل الاثر المعنوي الموجب في حالة الجزائر وسجل تطور متزايد في الانفتاح التجاري على العالم الخارجي في الدول الثلاث خلال فترة الدراسة من خلال الحجم المتزايد لصادرات وواردات هذه الدول.

بالنسبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تأتي السعودية اولا ثم مصر فالجزائر وتم تسجيل تزايد مستمر في هذه التدفقات بالنسبة للدول الثلاث خلال فترة الدراسة، كما ان أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي موجب ومعنوي بالنسبة للدول الثلاث.

الدول الثلاث متقاربة في مستويات الرأسمال البشري حيث نلاحظ تحسن في مستوياته رغم تقدم مصر ثم السعودية ثم الجزائر فيما يخص الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وقد سجل اثر موجب ضعيف معنوي للرأسمال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر واثر موجب ضعيف غير معنوي في مصر بينما في السعودية فالأثر سالب وغير معنوي.

يشهد الحكم الرشيد تراجع في الدول الثلاث وقد عبر على هذا من خلال مؤشر النوعية المؤسسية ومؤشر مكافحة الفساد رغم التفاوت في هذين المؤشرين بين الدول الثلاث حيث السعودية في المركز الاول ثم مصر ثم الجزائر.

الدراسة السادسة: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)

وهي عبارة عن اطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية انجزت سنة 2013 بجامعة جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان من اعداد الطالب كبداني سيدي أحمد.

كان هدف هذه الدراسة هو استكشاف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل في الاقتصاد العربي، فهو إلى جانب عرض مختلف التوليفات النظرية التي تجمع المتغيرين، وكذا مسارات تطورها عبر الزمن، وأنواع البرامج الحكومية وسياساتها التنموية.

وخلصت الدراسة الى إن التدهور الحاصل في نمط توزيع الدخل وتواضع معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية يعود لأسباب عديدة، تختلف درجتها من بلد لآخر، وأهمها:

- ارتفاع معدلات البطالة وهشاشة أساليب التشغيل، بسبب انتشار الخصخصة وبيع القطاع العام.
 - انخفاض معدلات الأجور والارتفاع المستمر في الأسعار، وتراجع مساهمة الدولة في تنشيط الاقتصاد.
 - زيادة معدلات الفقر وانخفاض حجم الطبقة الوسطى، وغياب منظومة فعالة للضمان والحماية الاجتماعية.
 - انعدام العدالة الاجتماعية بسبب استئثار قلة قليلة في المجتمع بالثروة على حساب الغالبية العظمى من السكان.
 - تراجع دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية وي مقدمتها التعليم والصحة.
- ضعف الديمقراطية لاحتواء بعض الدول على أنظمة حكم سياسية غير مرغوبة، مثل ظهور التجاوزات الدستورية ومشاريع توريث الحكم، مما سبب ارتفاع معدلات الفساد وانتشاره على مختلف المستويات، وغياب للحكم الراشد.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

قسم هذا الفصل الى مبحثين، حيث تطرق المبحث الاول الى مختلف المفاهيم التي سنتناولها في دراستنا والنظريات المتعلقة بها وتسلط الضوء على المؤشرات التي تمكننا من قياس التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي، فقد قدم العلماء والباحثون عد تعاريف لعدة مصطلحات ومفاهيم ارتبطت في مجملها بالتغير من حالة اقتصادية واجتماعية الى حالة أخرى سلبا او إيجابا كالتطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، اما في المبحث الثاني فتطرق الى وضع هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية على المستوى العالمي عامة وعلى مستوى الدول العربية خاصة، ومحاولة وصف وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة.

تتنوع المقاييس والمؤشرات التي تقيس التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي ولكننا سنركز في الجانب الاقتصادي على المؤشرات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستثمار والشغل والبطالة، اما في الجانب الاجتماعي سيتم التطرق الى المؤشرات المتعلقة بقياس النمو في القطاع الصحي وقطاع التعليم، واخير في الجانب الديمقراطي فالتركيز سيكون على مقاييس النمو السكاني ومختلف الظواهر الديمغرافية كالخصوبة والولادات والوفيات.

المبحث الأول: مفاهيم الدراسة والنظريات المتعلقة بها1- النمو والتنمية والمفاهيم المرتبطة بهما

ان التغيير من حالة اقتصادية واجتماعية الى حالة اخرى وخاصة في الاتجاه الايجابي يصطلح عليه بمصطلحات عديدة منها النمو الاقتصادي والانماء والتطور والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة.

1-1 مفاهيم النمو:

"النمو يعني تغيرا كمي مجردا، وغالبا ما يكون تلقائيا كزيادة عدد السكان او قد يكون اراديا مثل زيادة المساحة المزروعة او زيادة انتاج محصول معين". (العزاوي، 2016، ص55)

✓ مفهوم النمو الاقتصادي:

قدم الباحثون والمختصون والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي نذكر منها:

"النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (عجيمة، وعطية ناصف، 2000، ص51)

"النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" (مايكل ابد جمان، 1999، ص455)

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح. (وعيل، 2014، ص08)

النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني. النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

على ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني.
- النمو الاقتصادي يقاس بالدخل الحقيقي وهو الدخل الناتج عن زيادة الانتاج وليس زيادة الاسعار وهو يختلف عن الدخل الظاهري أو النقدي الذي يعني زيادة في الاسعار وليس زيادة في الانتاج. وتعرف زيادة الدخل الظاهرية بالتضخم الذي يتأثر بعوامل عديدة أهمها على الإطلاق عرض النقد فكلما زاد عرض النقد بدون أن يقابله زيادة في الانتاج ينتج عنه زيادة في الطلب دون أن يقابله زيادة في العرض. مما يؤدي إلى زيادة وهمية في الناتج المحلي الاجمالي.

✓ مفهوم الانماء

"هو العمل بشكل ارادي على احداث تغيير كمي في قطاع اقتصادي معين او قطاع مكاني محدد". (العزاوي، 2016، ص55)

✓ مفهوم التطور

"يعني تغيرا كميًا ونوعيًا، كزيادة الانتاج مع قلة الكلف وتحسين النوعية الانتاجية والبنى التحتية وارتفاع نسب المتعلمين وهو في الغالب ينح الى التكامل والشمولية في جميع او معظم القطاعات الاقتصادية الاخرى، او المكانية المشمولة بالتطور والتطوير". (العزاوي، 2016، ص55)

2-1 مفاهيم التنمية

قدمت هيئة الامم المتحدة سنة 1956 تعريفا للتنمية على أنها "العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن". (الامم المتحدة، 1956)

يشمل معنى التنمية على التغير الكمي والنوعي في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمكاني في هيكل الاقتصاد والنظام الاجتماعي والسكاني وبشكل ارادي مخطط باتجاه اهدافه على المستويات القطاعية والمكانية. (العزاوي، 2016، ص56)

"التنمية عملية مجتمعية تستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي الى حالة تتصف بالتنمية

المستدامة تقوم بتحريير الناس من الحاجة المادية والظلم والبؤس والجهل والمرض، ورفع مستوى حياة كل افراد المجتمع". (ربيع، 2015، ص10)

يقول جوزيف ستجلتز: "التنمية عملية تشمل اوجه الحياة في المجتمع كافة، يشارك فيها المجتمع، الاسواق والدولة والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات والمؤسسات غير الربحية". (ربيع، 2015، ص10)

1-2-1 مفهوم التنمية الاقتصادية

قدم الباحثون المختصون مجموعة متعددة من التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وقد اختلف العلماء في نظرتهم الى هذا المصطلح، حيث نجد من يربطها بالجانب الاقتصادي الكمي المحض دون أن تشمل الجوانب الحياتية الاخرى في حين يرى الاخرون أنها أكثر شمولاً ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي الرقمي فقط وإنما تتعداه الى قضايا إجتماعية وثقافية وحتى سياسية، وفيما يلي نعرض بعض التعاريف لمفهوم التنمية الاقتصادية:

"التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، أي أن التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع وفي العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار واقتران ذلك بآثار ايجابية غير اقتصادية". (العيسى، وقطف، 2006، ص313)

"التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء". (عجيمة، وناصف، 2007، ص78)

"التنمية الاقتصادية هي فكرة مرتبطة بفكرة التقدم وتتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا". (حامد، 2007، ص21)

"التنمية الاقتصادية هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن". (كامل، 2008، ص20)

"التنمية الاقتصادية هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض انجازات اقتصادية، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم". (مدحت، 2007، ص188)

من خلال التعاريف السابقة وما تحتويه من افكار يمكن استنتاج تعريف للتنمية للاقتصادية فهي عملية شاملة تتمثل في التحول من وضع اقتصادي واجتماعي وثقافي وحتى سياسي معين الى وضع آخر أفضل منه، وتعتمد أساسا على الجانب الاقتصادي متمثلا في الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني على أن تكون هذه الزيادة حقيقية ومستمرة ومقرونة بتوفير الحاجات الاساسية والعدالة في التوزيع.

1-2-2 اهداف التنمية الاقتصادية

تتعدد أهداف التنمية الاقتصادية وقد أشار الكثير من العلماء الى أن التنمية الاقتصادية في أي مجتمع يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الآتية:

- زيادة إتاحة وتوسيع السلع الأساسية التي تعتبر من مقومات الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.
- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص العمل وتعليم أفضل واهتمام كبير بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط إلى تحسين الرفاهية المادية بل إنها سوف تولد عز نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، ليس فقط علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.

إن مفهوم التنمية الاقتصادية تطور في العصر الحديث وأخذ أبعادا مختلفة، ارتبطت بالمجال البشري والمجال الطبيعي وقد نتج عن هذا التطور والارتباط بهذين البعدين مفهومين جديدين هما التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

1-2-3 مفهوم التنمية البشرية

تقرير الامم المتحدة للتنمية يقدم مفهوم التنمية البشرية "التنمية البشرية لا تقتصر على التقدم او الانخفاض في الدخل القومي. وهي تهدف إلى خلق البيئة التي يمكن فيها للأفراد تطوير كامل إمكاناتهم وقيادة حياة منتجة وخلاقة، تتفق مع احتياجاتهم ومصالحهم. فالثروة الحقيقية للأمم هي سكانها. ودور التنمية هو توسيع إمكانيات الجميع لاختيار الحياة التي تناسبه. هذا المفهوم يفوق بكثير النمو الاقتصادية. في الواقع، ما هو الا وسيلة مهمة لزيادة هذه الخيارات". (Nations Unies, 2001,p09)

التنمية البشرية هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية على أنها عملية توسيع لخيارات الأفراد، و من حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة و يمكن أن تتغير بمرور الوقت، و لكن الخيارات الأساسية على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الأفراد حياة أطول و بصحة جيدة، وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة، و لكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع و الإنتاج و التمتع بالاحترام الشخصي و بحقوق الإنسان المكفولة، و بالتالي فههدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة طويلة و صحية و قائمة على الإبداع.

1-2-4 مفهوم التنمية المستدامة

مع نهاية القرن العشرين (مطلع الثمانينات) ظهرت الى السطح المشكلات المتعلقة بالبيئة والمهددة للحياة البشرية والطبيعية والحيوانية على سطح الأرض كالاحتباس الحراري والتصحر والتلوث البيئي...الخ، وهذا في ظل اهتمام العالم بالتنمية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي واهمال الجانب البيئي والايكولوجي، ومع ظهور هذه القضايا أصبح من الضروري التفكير في سياسة تنموية جديدة من اجل حل هذه المشاكل وقد نتج عن هذا النقاش في المحافل الدولية مفهوم تنموي جديد عرف باسم التنمية المستدامة، وقد تبلور هذا المفهوم لأول مرة

في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" ونشر لأول مرة عام 1987 وهناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها ما يلي:

عرفتها الامم المتحد بانها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الاصرار بقدرة الاجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (العزاوي، 2016، ص56)

التنمية المستدامة حالة معيشية تتصف بتوازن الموارد الطبيعية والسكان والثقافية والتكنولوجيا الانتاجية. (ربيع، 2015، ص217)

نستنتج مما سبق ان التنمية المستدامة هي تلبية لحاجيات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم، من خلال الاستخدام الامثل والمتوازن للموارد الطبيعية، وهي تنمية طويلة الاجل ولا يمكن ان تتحقق الا بالتوفيق بين ثلاث عناصر لا تنفصم وهي: احترام البيئة، العدالة الاجتماعية والربحية الاقتصادية، كما انها تهدف الى تحسين نوعية البيئة الطبيعية، ضمان استدامة الموارد، الحد من الاختلافات في مستويات معيشة بين الافراد السكان، تعزيز الاكتفاء الذاتي للمجتمعات ونقل المعارف والثروات من جيل لأخر.

1-2-5 ابعاد التنمية المستدامة

اصدرت هيئة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الارص وثيقة حول مؤشرات التنمية المستدامة وكانت هذه المؤشرات مصنفة حسب ابعاد مختلفة وهي:

• البعد البيئي:

وقد تمحورت أهداف التنمية المستدامة فيما يخص هذا البعد في الترشيد والحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنفاد قصد ضمان نصيب الاجيال القادمة، التقليل من النفايات لان قدرة البيئة محدود وغير قادرة على استيعابها وبالتالي يجب تنظيمها واجراء عملية التدوير، للحفاظ على التنوع الايكولوجي البيئي النباتي والحيواني. ومن بين الاهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة المعتمدة في سبتمبر 2015 في المجال البيئي:

- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

- حماية النظم الايكولوجي البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إدارة الغابات، مكافحة التصحر.

• البعد الاقتصادي:

الهدف الاقتصادي للتنمية المستدامة هو الوصول الى تخفيض مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية في البلدان الغنية والتي هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالدول الفقيرة، أما بالنسبة للدول النامية فالتنمية المستدامة لا تتحقق الا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب آخر، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الاساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة. (حسون، 2015، ص348)

ومن بين الاهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة المعتمدة في سبتمبر 2015 في المجال الاقتصادي:

- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديث الموثوقة والمستدامة.

• البعد الاجتماعي:

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة.

ومن بين الاهداف الإنمائية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة المعتمدة في سبتمبر 2015 في المجال الاجتماعي:

- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان التعليم الجيد المصنف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار.

- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان.

1-2-6 مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

✓ المؤشرات الاقتصادية:

هي مؤشرات تستعمل عادة في وصف خصائص الهيكل الاقتصادي لدولة معينة، وتكون في شكل معدلات ومتوسطات تقيس حجم اجمالي مقارنة بالفرد كمعدلات النمو الاقتصادي التي تقاس بالنتائج المحلي الإجمالي او للفرد والدخل الوطني الإجمالي او للفرد ويمكن ان تكون في شكل نسب بينية كقياس الدين مقارنة بقيمة الصادرات.

✓ المؤشرات الاجتماعية

وهي مؤشرات تصف النواحي الاجتماعية للدولة ولو ان الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة كما هو الحال في الجوانب الاقتصادية ولهذا فان المؤشرات المستعملة هي مقاييس تستعمل للقياس الجزئي وعلى سبيل التقريب كقياس العدالة والتعليم والصحة بعدد الهياكل والقوى البشرية ونسب التغطية بالإضافة الى قياس الفقر والشغل والبطالة.

2- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية:

اهتم العديد من المفكرين في مجال الاقتصاد بموضوع التنمية الاقتصادية على مر مختلف العصور والأزمنة، وقد اختلفت وتنوعت آراءهم وتوجهاتهم من حقبة الى أخرى، مما جعل مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية يتغير ويأخذ اشكال ومفاهيم عديدة حسب مراحل وظروف عيش المفكرين وحسب تطور الفكر، ولهذا ظهرت هناك نظريات عديدة للنمو والتنمية تختلف الواحدة عن الأخرى حسب الحقبة الزمنية وحسب الظروف الاقتصادية السائدة فيها.

1-2 النظرية الكلاسيكية.

يرى معظم مفكري المدرسة الكلاسيكية امثال هستلر و مينت و آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس ان أساس النمو الاقتصادي هو عملية التراكم الرأسمالي فالرأسمالية الحرة عندهم هي أهم أساس وركائز التنمية وقد اعتمدوا على مبدأ تقسيم العمل فهو سبب زيادة الإنتاج و بالتالي التطور و التنمية. اصحاب المدرسة الكلاسيكية اقتصرنا في مفهوم التنمية على النمو الاقتصادي فقط وهو ما دفعهم الى التركيز على دور راس المال والاستثمار في الرفع من معدلات النمو، واعتبروا ان قلة راس المال سبب ضعف النمو الاقتصادي وبالتالي يجب توفير المال لتشجيع الاستثمار والنهوض بالاقتصاد، ولتوفير راس المال قاموا بتشجيع الادخار لإيجاد علاقة طردية بين الادخار وتراكم راس المال والاستثمار.

• هوسيلتر:

ركز هوسيلتر على اهمية العامل الاجتماعي والثقافي في النهوض بالتنمية الاقتصادية، وقد واجه مشكلة تمثلت في الوصول الى طريقة توجد التأثير المتبادل بين المتغيرات او القضايا الاجتماعية والثقافية من جهة والقضايا الاقتصادية من جهة اخرى ويبدو ذلك واضحا من خلال قوله "ان المشكلة الرئيسية في النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بربط الهياكل الاجتماعية والعوامل الثقافية مع المتغيرات الاقتصادية، تكمن في اخفاها في تطوير ميكانيكية يمكن من خلالها تغيير البناء الاجتماعي لمجتمع متخلف وتمكينه من اكتساب الخصائص التي تميز مجتمعا متقدما اقتصاديا." (ربيع، 2015، ص184)

- **ادم سميث:**

حسب ادم سميث النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً شريطة ترك الحرية الاقتصادية وعزل السياسة عن النشاط الاقتصادي، لان ذلك يعرقل النمو فاليد الخفية وحدها تقود الى التوازن، وقد نادى ادم سميث الى تقسيم العمل في كتابه (ثروة الأمم 1776) حيث ان هذا التقسيم يجب ان يسبق بعملية ادخار تؤدي الى تراكم راس المال، وبالتالي فان الادخار عنده اساس النمو الاقتصادي.

"يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجدداً ذاتياً ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخل ويترتب على الزيادة في الدخل توسيع حجم السوق فضلاً عن تزايد الادخار والاستثمار" (وعيل، 2014، ص17)

- **دافيد ريكاردو:**

يرى دافيد ريكاردو ان قطاع الزراعة هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وان تراكم راس المال يكون على مستوى الارض، الا أنّ هذا القطاع يخضع الى قانون تناقص الغلة الناتج عن الصراع بين توفير الغذاء ونمو السكان، فقلة السكان مقارنة بالموارد توفر الريحية للرأسمالين فيرتفع الاستثمار في الزراعة وهذا يؤدي الى ارتفاع الارباح وتراكم راس المال مما يؤدي الى ارتفاع الاجور وبالتالي زيادة النمو السكاني زيادة ترفع من شدة التنافس على الاراضي الخصبة ومع استمرار النمو السكاني في الزيادة تقل الاراضي الزراعية فيقل الانتاج وترتفع الاسعار يطالب العمال برفع الاجور فتتخفص الارباح وتراكم راس المال فيقل الاستثمار وتتنخفض الاجور مما يؤدي الى الركود الاقتصادي وتوقف عملية النمو.

"يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح.....الخ، وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم". (بخاري، 2016، ص31)

- **مالتوس:**

انقسمت نظرية مالتوس الى شقين جانب عالج نظرته للسكان وجانب عالج نظرته للتنمية، فبالنسبة لنظرته لنمو السكان فقد كانت نظرة تشاؤمية حيث اعتبر ان السكان يزيد وفق متتالية هندسية كل خمسة وعشرون سنة في المقابل ان الغذاء لا يزيد سوى بمتتالية حسابية وهذا ما يجعل من الاستحالة تلبية مطالب السكان من الغذاء وبالتالي انتشار الفقر والمجاعات وانخفاض مداخل الافراد تحت مستوى خط الكفاف.

اما بالنسبة لنظريته للتنمية فقد طالب بضرورة انتهاج اساليب اصلاح القطاعين الزراعي والصناعي وزيادة الاستثمار في المجالين مما يزيد من حجم الانتاج وتحقيق الارباح، "وقد ركزت أفكار وأطروحات مالتوس بالنسبة للتنمية على أهمية الطلب فهو يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون Say الذي يقول ان العرض هو الذي يخلق الطلب". (وعيل، 2014، ص19)

• كارل ماركس:

إن النظرية الماركسية للفيلسوف وعالم الاجتماع والاقتصادي الالماني كارل ماركس تفترض أنّ تقدم المجتمع يتضمن صراع بين طبقاته طبقة الملاك المسيطرين على الانتاج وطبقة العمال المنتجون للسلع، وقد عارض النظام الرأسمالي السائد في وقته وسماه بالبورجوازية التي كانت سببا في تدهور التنمية، نظرا لسيطرة الطبقة الغنية لأجل المصلحة الخاصة وان هذا النظام يؤدي الى الصراعات الداخلية والتدمير الذاتي وطلب باستبدالها بالاشتراكية الذي سيحكم من الطبقة العاملة وسماه دولة العمال.

"تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي". (وعيل، 2014، ص20)

خلاصة القول ان النظرية الكلاسيكية لها عناصر رئيسية اهمها:

سياسة الحرية الاقتصادية - تراكم راس المال اساس التقدم- زيادة الربح يؤدي الى الاستثمار- ميل الارباح الى التراجع- حالة السكون

2-2 النظرية النيوكلاسيكية.

ظهرت النظرية النيوكلاسيكية في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر، ومن أبرز مفكري هذه المدرسة البريطاني الفريد Alfred Marshall مارشال، وفيكسل Wicksell وكارل مينجر Carl Menger وقد جاءت هذه النظرية ردا على دعاة الماركسية، وركزت من الناحية الاقتصادية على ان العمل وراس المال عنصرين من عناصر الانتاج يمكن ان يحل أحدهما مكان الاخر في عملية الانتاج ومن اهم افكار هذه النظرية:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو.
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع وهي العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة إنما تدريجيًا .
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

3-2 نظرية شومبيتر

يعتبر شومبيتر من المفكرين الذين تأثروا بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا يبحر إليها، إنما تنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي ومن أهم أفكاره:

- 1- ان النمو يتضمن ثلاث عناصر اساسية هي الابتكار، المنظم، والائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- 2- النمو الاقتصادي هو عملية تحدث تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة الى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.
- 3- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه محرك عجلة التنمية وان التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في عادات وتقاليد المستهلكين.

4-2 نظرية روستو (مراحل النمو)

في سنة 1960 نشر والت روستو كتابا يحمل عنوان (مراحل النمو الاقتصادي) طرح فيه نظريته للتنمية الاقتصادية حيث رسم مسار محدد لبداية التنمية ونهايتها وقال ان المجتمع يمر في تطوره الاقتصادي عبر خمس مراحل للانتقال من التخلف الى التقدم تبدأ كل مرحلة بتوفر شروط معينة وتنتهي بتوفر شروط المرحلة اللاحقة وتمثلت هذه المراحل فيما يلي:

"المرحلة التقليدية، مرحلة استيفاء شروط الاقلاع، مرحلة الاقلاع، مرحلة النضوج، مرحلة المجتمع الاستهلاكي" (ربيع، 2015، ص185)

5-2 النظرية الكينزية

صدرت نظرية النماذج الكينزية في ظل أزمة الركود الاقتصادي التي سادت العالم في السنوات 1929-1933، من طرف الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز. John Maynard Keynes وشكلت هذه النظرية انعطاف كبيراً في الفكر الاقتصادي، حيث اعتبرت أن المشكلات التي يمر بها النظام الاقتصادي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات، بل تكمن في جانب الطلب الفعلي وتصريف تلك السلع والخدمات.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الانتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكوين الدخل الوطني في المدى القصري هو اتحاد الاستثمارات الانتاجية وغير الانتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للالتزامات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الانتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل". (كبداني، 2013، ص 39)

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في العالم والوطن العربي:

يتناول هذا المبحث تطور المؤشرات الاقتصادية متمثلة في الناتج الوطني والفردى والدخل والاستثمار ومقاييس الشغل والبطالة، وكذا تطور المؤشرات الاجتماعية متمثلة في مؤشرات الجانب الصحي ومؤشرات التعليم، بالإضافة الى تطور المؤشرات الديمغرافية متمثلة في مقاييس الخصوبة والولادات ومقاييس الوفيات وكل ذلك على المستوى العالمي حسب تقسيمات الهيئات الأممية المختلفة وعلى مستوى الدول العربية وملاحظة الفروقات بين مختلف الأقاليم العلمية والعربية فيما يخص تطور هذه المؤشرات.

1- تطور المؤشرات الاقتصادية في العالم والوطن العربي:

1-1 تطور الناتج الداخلي الخام:

يعبر الناتج المحلي الاجمالي لدولة معينة عن القيمة النقدية لكل السلع والخدمات المحلية للدولة والتي يتم انتاجها في فترة زمنية معينة، كما يعتبر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مقياس لمستوى المعيشة في المنطقة الا انه لا يعبر عن مستوى دخل الفرد.

الجدول رقم 01-01: تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم من

2015-1970

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	المنطقة
3,9	2,3	5,2	4,7	5,9	/	/	/	/	/	اوربوا الوسطى ودول البلطيق
3,4	6,3	4,3	3,9	3,9	4,0	4,6	2,1	1,6	-0,5	شرق اسيا والمحيط الهادئ
1,4	2,2	2,4	4,2	2,0	1,8	2,2	0,8	-1,2		اوربوا واسيا الوسطى
2,2	2,8	3,2	0,0	1,8	-3,9	-1,1	-2,9	-0,5	1,7	الدول الفقيرة المثقلة بالديون
-1,2	4,5	3,2	2,3	0,0	-1,4	1,5	3,9	1,3	4,0	امريكا اللاتينية والكاريبي
1,4	3,5	5,7	1,7	2,7	-2,2	-1,1	/	/	/	الدول الاقل تقدما
0,7	3,0	3,2	3,8	0,3	9,2	-3,9	-1,1	-4,4	16,7	شمال افريقيا والشرق الاوسط
1,7	1,7	2,4	3,1	1,5	0,6	3,4	-1,0	-1,1	2,0	امريكا الشمالية
6,1	7,5	7,0	2,2	4,8	3,1	3,0	4,0	4,8	3,3	جنوب اسيا
0,3	2,6	2,8	0,9	0,5	-0,4	-0,6	1,1	-2,7	7,0	افريقيا جنوب الصحراء
1,5	3,1	2,6	3,0	1,5	1,2	2,1	0,2	-1,1	2,5	العالم

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

عرف حجم نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة، إذ انتقل من 5160.2 دولار للفرد سنة 1970 الى 10263.1 دولار للفرد سنة 2015 حسب إحصائيات البنك الدولي، (انظر الجدول رقم 01 في ملحق الجداول) إلا أن الحجم ليس معبر كالمعدل أو النسبة ولهذا و من خلال قراءة الجدول نجد أن نمو المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام عرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض على المستوى العالمي خلال الفترة فقد انخفض من 2.5% سنة 1970 الى -1.1% سنة 1975 وهي قيمة سالبة ناتجة عن الانخفاض المسجل في نصيب الفرد من الناتج خلال هذه السنة فبعد أن كان في حدود 5710 دولار أمريكي في بدايتها تراجع الى 5648 دولار أمريكي في نهايتها، ثم شهد حالة من التذبذب وعدم الاستقرار الى غاية سنة 2010 أين سجل أعلى قيمة له 3.1% لكنه ما فتئ أن تراجع سنة 2015 وسجل نسبة 1.5%.

تباين هذا المعدل حسب الاقاليم العالمية يظهر أن أعلى مستويات النمو خلال هذه الفترة كانت في جنوب اسيا واوروبا الوسطى ودول البلطيق وشرق اسيا، في حين اقلها كان لدى الدول الفقيرة امريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء، أما بالنسبة لإقليم شمال افريقيا والشرق الاوسط والذي يضم الدول العربية والجزائر فقد عرف هو الآخر مستويات نمو ضعيفة ومتذبذبة الى درجة انه عرف قيم سالبة في بعض السنوات مثل 1975 و 1980 و 1985 هذا دلالة على انخفاض في حجم نصيب الفرد خلال هذه السنوات.

على المستوى العربي عرف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ارتفاعا خلال الفترة من 4087.6 دولار أمريكي سنة 1975 الى 6366 دولار أمريكي سنة 2015 حسب إحصاءات البنك العالمي، وكان أعلى نصيب للفرد سنة 2015 في دولة قطر 67277 دولار أمريكي تم دولة الامارات قرابة 40160 دولار أمريكي، في حين أن أقل نصيب كان في جزر القمر بحدود 770 دولار ثم اليمن ب 772 دولار أمريكي وهذا حسب الأسعار الثابتة للدولار سنة 2010، فيما يخص تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى العربي فلم يختلف كثيرا عما سجل في المستوى العالمي فقد عرف هو الآخر تذبذبا في مسيرته طيلة الفترة في معظم الدول العربية، عموما فقد انتقل هذا المعدل من 5.7 سنة 1980 الى 1.3 سنة 2015 مع تسجيل قيم سالبة سنة 1985 نظرا لانخفاض نصيب الفرد من 4115.02 دولار الى 3907.24 دولار في هذه السنة وكذلك الأمر سنة 1995، وينطبق هذا على جل الدول فهي جد متشابهة. (انظر الجدول رقم 02 في الملحق)

1-2 تطور الدخل الوطني الخام:

"يعبر الدخل الوطني الخام عن مجموع القيم المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد وجميع الضرائب على المنتجات (ناقص الدعم) غير المدرجة في تقييم الناتج، بالإضافة إلى الناتج الصافي للمداخيل الأساسية من الخارج (مكافأة الموظفين ودخل الممتلكات). القيمة المضافة هي الناتج الصافي للنشاط الاقتصادي، المتحصل عليها بطرح جميع المدخيل الفورية لنشاط اقتصادي من جميع المنتجات الصادرة المقابلة". (Nations Unies, 2008,p369)

وهو يضم القيمة لجميع السلع والخدمات التي تم إنشاؤها داخل بلد ما في سنة معينة (أي، في الناتج المحلي الإجمالي)، جنباً إلى جنب مع إيراداتها الصافية الواردة من بلدان أخرى لا سيما الفوائد وأرباح الأسهم.

نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام لسنة معينة نتحصل عليه من قسمة الدخل الوطني الإجمالي على عدد السكان لتلك السنة، وهو مؤشر يعبر عن الثروة ويستعمل للمقارنة بين الدول، إلا أنه لا يمثل الدخل الفردي الحقيقي، إضافة إلى أنه يعاني من عدة مشاكل فالانشطة الاقتصادية التي لا تعود بمدخيل نقدية ملموسة لا تأخذ بعين الاعتبار فهي مهمة مثل المقايضة والاعمال المنزلية وجميع الانشطة غير الرسمية. كما أنه لا يمكننا من معرفة ما إذا كانت فئة من المجتمع تعاني من الفقر.

الجدول رقم 01-02: تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد من الدخل الوطني الخام (RNB) في العالم من

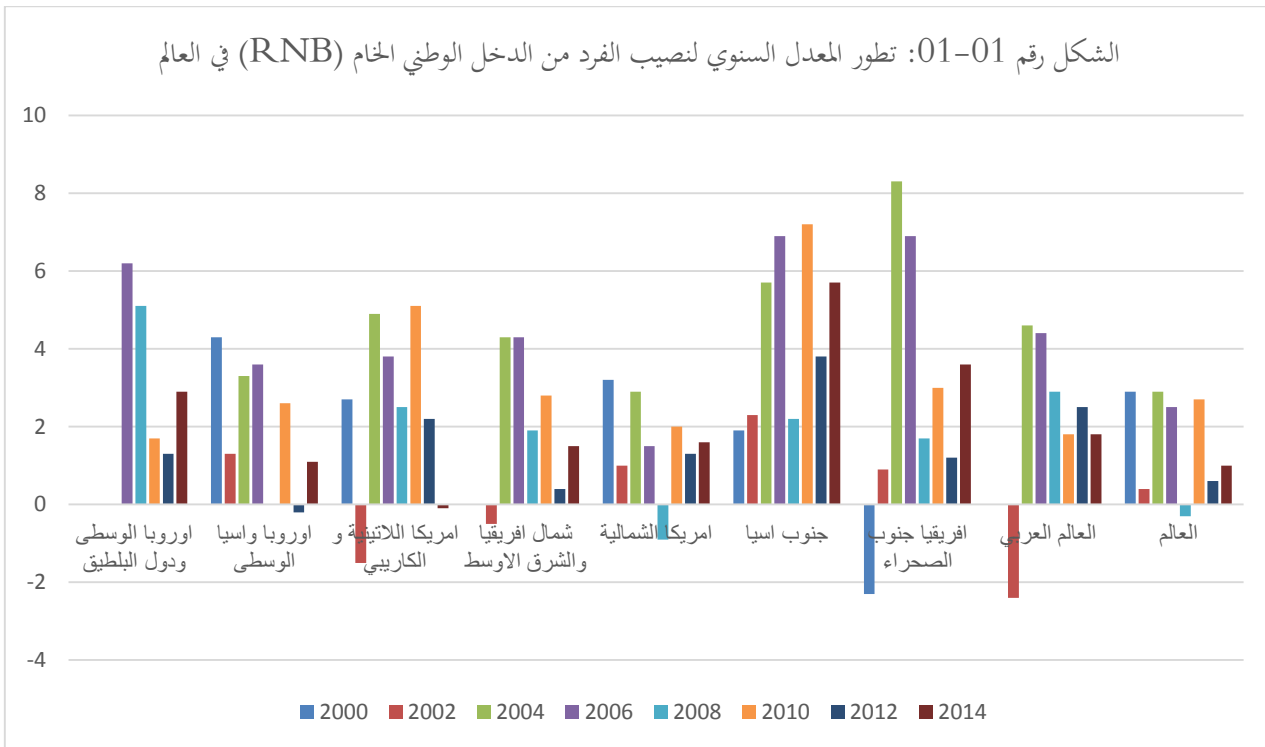
2000 الى 2014

2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	المنطقة
2,9	1,3	1,7	5,1	6,2	/	/	/	اوروبا الوسطى ودول البلطيق
1,1	-0,2	2,6	0	3,6	3,3	1,3	4,3	اوروبا واسيا الوسطى
-0,1	2,2	5,1	2,5	3,8	4,9	-1,5	2,7	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
1,5	0,4	2,8	1,9	4,3	4,3	-0,5	/	شمال افريقيا والشرق الاوسط
1,6	1,3	2	-0,9	1,5	2,9	1	3,2	امريكا الشمالية
5,7	3,8	7,2	2,2	6,9	5,7	2,3	1,9	جنوب اسيا
3,6	1,2	3	1,7	6,9	8,3	0,9	-2,3	افريقيا جنوب الصحراء
1,8	2,5	1,8	2,9	4,4	4,6	-2,4	/	العالم العربي
1	0,6	2,7	-0,3	2,5	2,9	0,4	2,9	العالم

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

شهد نصيب الفرد من الدخل القومي على المستوى العالمي خلال الفترة من 2000 الى 2014 نمو نسبي، حيث انتقل من 8576.5 دولار امريكي للفرد سنة 2000 الى 9861.7 دولار امريكي سنة 2014 حسب بيانات البنك الدولي لسنة 2017، في المقابل نمو معدل نصيب الفرد من الدخل الوطني كان متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع وفي مستويات ضعيفة خلال هذه الفترة، حيث سجل 2.9% سنة 2000 وسنة 2004 وكانت هذه اعلى نسبة، اما اقل نسبة كانت سنة 2008 ب -0.3% وهي قيمة سالبة ترجع الى انخفاض حجم نصيب الفرد من الدخل الوطني في هذه السنة اذ تراجع من 9653.3 دولار امريكي الى 9622.3 دولار امريكي.

كانت اعلى معدلات النمو لدى إقليم جنوب اسيا حيث ان معظم معدلات المنطقة فاقت 2% وسجل اعلى معدل في المنطقة سنة 2010 ب 7.2%، اما على مستوى العالم العربي فقد عرف نصيب الفرد من الدخل الوطني تزايد مستمر، ارتفع من قرابة 4820 دولار امريكي للفرد سنة 2001 الى 6218.6 دولار امريكي (انظر الجدول رقم 04 و 05 في الملحق) وعلى صعيد تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد في العالم العربي فقد عرف هو الاخر تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وسجل قيمة سالبة سنة 2002.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02-01

1-3 تطور التشغيل:

يعبر التشغيل عن المجهود الارادي الواعي الذي يقوم به الفرد بهدف انتاج سلع وخدمات لإشباع حاجاته ويعتبر المشتغل "الشخص الذي يشتغل او يمارس نشاط اقتصادي يحصل من خلاله على فائدة مالية او عينية، يدخل في عداد المشتغلين كل الافراد الذين يعملون على الأقل ساعة خلال الأسبوع المرجعي سواء كان ذلك بصفة دائمة او غير دائمة". (الديوان الوطني للإحصائيات، 2008، ص34)

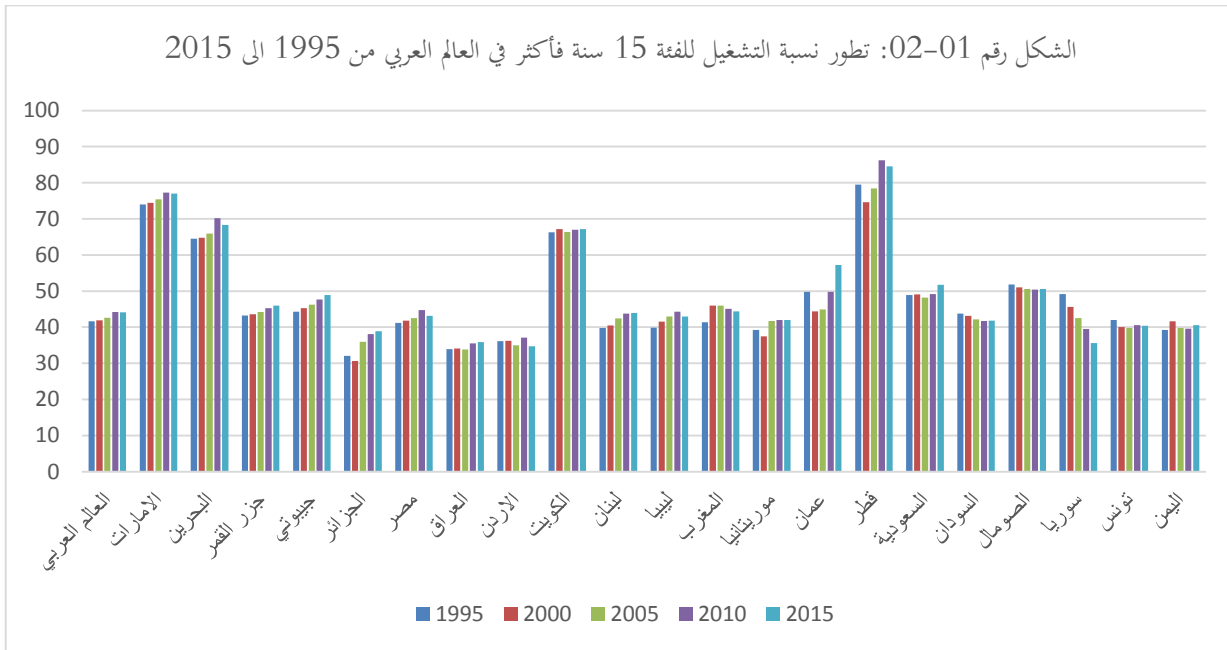
الجدول رقم 01-03: تطور نسبة التشغيل في الفئة 15 سنة فأكثر في العالم حسب الأقاليم من 1995 الى 2015

المنطقة	1995	2000	2005	2010	2015
اوروبا الوسطى ودول البلطيق	52,7	50,2	48,2	50,1	52,2
شرق اسيا والمحيط الهادئ	71,8	70,5	68,0	66,6	66,6
اوروبا واسيا الوسطى	52,2	52,0	52,5	52,9	53,5
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	57,5	57,2	59,5	60,6	60,7
شمال افريقيا والشرق الاوسط	40,9	41,3	42,5	43,1	43,6
امريكا الشمالية	61,7	63,5	61,8	57,9	59,1
جنوب اسيا	58,3	57,0	57,7	54,0	52,8
العالم	61,9	61,2	60,7	59,3	59,2

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

يعبر معدل التشغيل عن نسبة الافراد العاملين من الفئة النشطة وقد عرفت نسبة التشغيل على المستوى العالمي انخفاض طفيفا خلال العشرين سنة الماضية من 1995 الى 2015 حيث انتقل من 61,9% الى 59,2% ويمكن القول انه شهد شبه استقرار في حدود 60%، ان هذا الانخفاض الطفيف في النمو ينطبق على معظم اقاليم العالم وكانت اعلى نسب التشغيل في اقليم شرق اسيا والمحيط الهادئ حيث سجلت نسبة تشغيل ب 71,8% سنة 1995 لتتخفف الى 66,6 سنة 2015، ثم اقليم امريكا الشمالية من 61,7% الى 59,1%، ثم اقليم جنوب اسيا من 58,3% الى 52,8%.

تجدر الإشارة الى ان الاقاليم التي عرفت ارتفاعا نسبيا هي اقليم امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حيث ارتفعت فيها نسبة التشغيل من 57,5% سنة 1995 الى 60,7% سنة 2015، بالإضافة الى اقليم شمال افريقيا والشرق الاوسط اذ ارتفعت النسبة من 40,9% الى 43,6%، فيما يخص إقليم شمال افريقيا والشرق الاوسط والذي يضم معظم الدول العربية ورغم الارتفاع الطفيف الذي شهدته نسب التشغيل الا انه سجل ادنى المستويات مقارنة مع باقي الاقليم الاخرى اذا لم تتجاوز نسبة التشغيل فيه 44% طيلة الفترة في حين ان النسبة العالمية كانت في حدود 60%.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06 في الملحق

على مستوى العالم العربي فقد عرفت نسبة التشغيل تزايد طفيفا في معظم الدول خلال الفترة، وتفاوتت هذه البلدان فيما بينها في نسب التشغيل فهناك بعض البلدان التي تجاوزت المستويات العالمية خلال هذه الفترة، وسجلت اعلى المستويات سنة 2015 في دولة قطر 84.5% تليها الامارات العربية المتحدة 77% تليها دولة البحرين 68.3% ثم دولة الكويت 67.2%، اما بقية الدول العربية الأخرى فكانت نسبها اقل من المستوى العالمي ولم تتجاوز حدود 50% في معظمها، وسجلت اقل النسب في الأردن وسوريا والعراق اذ لم تتجاوز النسبة في هذه البلدان حدود 35% ويمكن ارجاع ذلك الى الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال هذه الفترة. (انظر الجدول رقم 06 في الملحق)

1-4 تطور البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الاقتصادية التي تسعى جميع الدول والمجتمعات الى القضاء عليها بشتى السبل وقد ظهرت البطالة مع التطور والازدهار الصناعي ولم تكن موجودة وذات معنى في المجتمعات التقليدية والزراعية ويعتبر البطال "الشخص الذي هو في سن العمل (ما بين 16 و 59 سنة) سواء كان ذكرا او انثى والذي لم يشغل خلال الاسبوع المرجعين وهو مستعد للعمل ويقوم بالبحث عن منصب شغل. يمكن للبطال ان يكون لم يسبق له العمل (اول طلب للعمل) كما يمكن ان يكون قد اشتغل قبل ذلك أي قبل ان يصبح بطالا". (الديوان الوطني للإحصائيات، 2008، ص35)

وعرفته منظمة العمل الدولية، " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل.

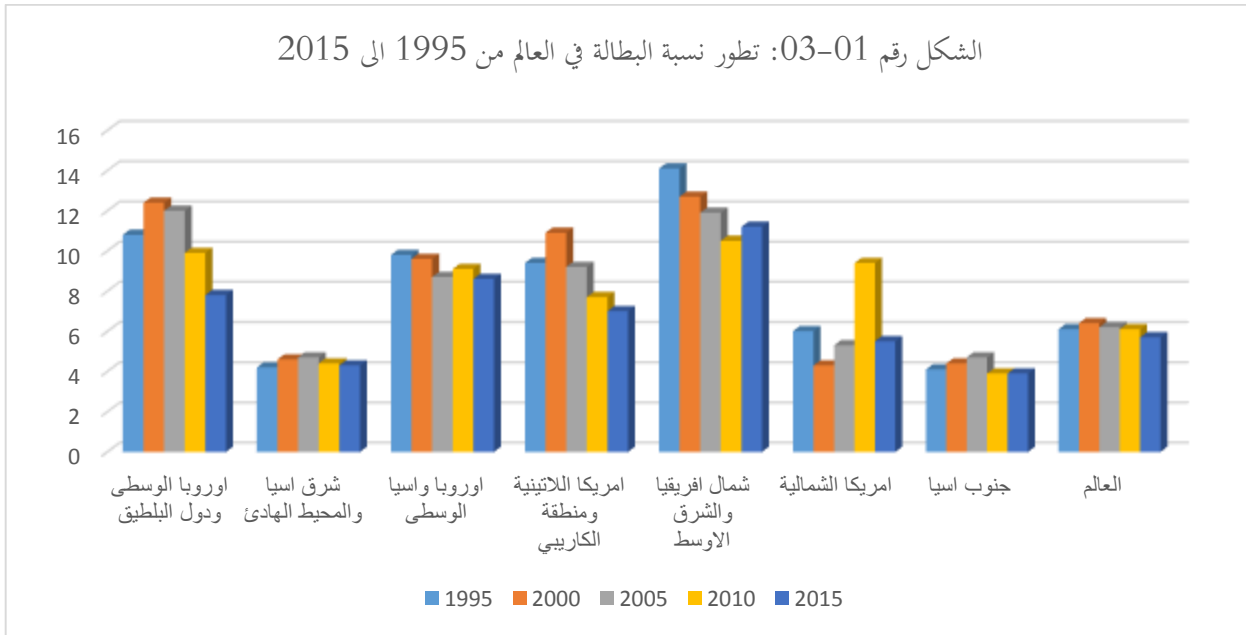
الجدول رقم 01-04: تطور نسبة البطالة في العالم حسب الأقاليم خلال الفترة من 1995 الى 2015

المنطقة	1995	2000	2005	2010	2015
اوروبا الوسطى ودول البلطيق	10,8	12,4	12,0	9,9	7,8
شرق اسيا والمحيط الهادئ	4,2	4,6	4,7	4,4	4,3
اوروبا واسيا الوسطى	9,8	9,6	8,7	9,1	8,6
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	9,4	10,9	9,2	7,7	7,0
شمال افريقيا والشرق الاوسط	14,1	12,7	11,9	10,5	11,2
امريكا الشمالية	6,0	4,3	5,3	9,4	5,5
جنوب اسيا	4,1	4,4	4,7	3,9	3,9
العالم	6,1	6,4	6,2	6,1	5,7

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

تطور معدل البطالة على المستوى العالمي شهد استقرار نسبيا في سيرورته خلال العشرين سنة من 1995 الى 2015 وكانت نسبته في حدود 6%، وتتباين معدلات البطالة على المستوى العالمي من إقليم لآخر، فأدنى مستويات البطالة سجلت في جنوب اسيا حيث كانت النسب في حدود 4% طيلة الفترة، ثم يليها إقليم شرق اسيا والمحيط الهادئ بنسب في حدود 4.5% ثم أمريكا الشمالية في حدود 5%، اما اعلى النسب فسجلت في شمال افريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وحتى أوروبا واسيا الوسطى.

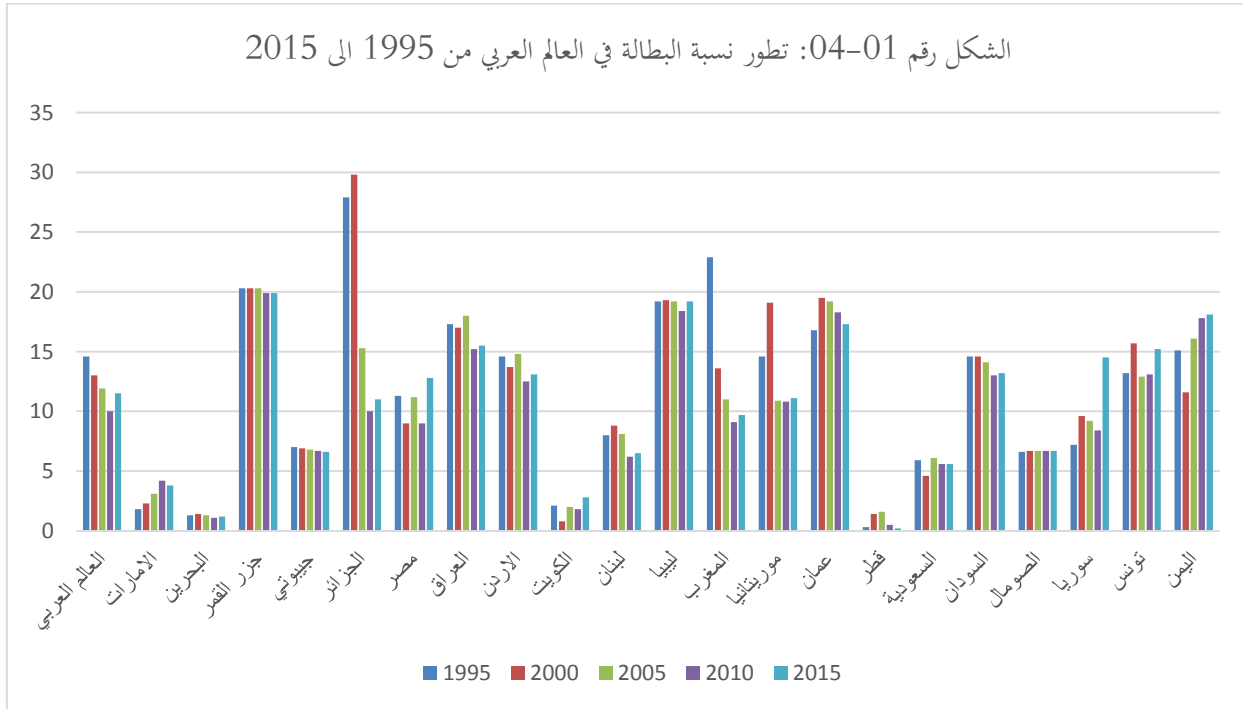
الملاحظ من خلال الجدول (رقم 01-04) ان معدلات البطالة لإقليم شمال افريقيا والشرق الأوسط هي الأعلى على الاطلاق بين مختلف أقاليم العالم وإن تراجع نسبيا خلال هذه الفترة حيث انخفض من 14.1% سنة 1995 الى 11.2% سنة 2015 الا انه لا يزال مرتفعا وهو يمثل ضعف المعدل العالمي الذي كان في حدود 6% طيلة الفترة، وهو ما يفرض على الدول المعنية الاهتمام بقضية التشغيل وتوفير مناصب شغل للشباب من اجل تحسين هذه القيم أكثر.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01-04

على مستوى العالم العربي عرف معدل البطالة انخفاض نسبيا من 14.6% سنة 1995 الى 10% سنة 2010 الا انه عاود الارتفاع سنة 2015 ليسجل نسبة 11.5%، وتبقى نسب البطالة مرتفعة مقارنة بالمستوى العالمي، وتتباين معدلات البطالة بين البلدان العربية ويمكن تصنيف هذه الدول حسب مستوى معدلات البطالة الى دول ذات بطالة عالية جدا وهي جزر القمر، ليبيا، اليمن، عمان والعراق حيث تفوق معدلات البطالة فيها 15% ودول عالية البطالة نسبيا وهي السودان، تونس، مصر، الجزائر، موريتانيا، المغرب وسوريا حيث تراوحت فيها نسب البطالة بين (10 و 15%) والملاحظ ان كلا الصنفين لذيهما معدلات بطالة تفوق المستوى العلمي، وهناك دول متوسطة البطالة حيث تتوافق مستوياتها مع المعدل العالمي وهي المملكة العربية السعودية ولبنان ودول منخفضة البطالة حيث تقل فيها نسبة البطالة عن المستوى العالمي وهي اقل من 5% مهي قطر والبحرين، الكويت و الامارات العربية المتحدة. (انظر الجدول رقم 07 في الملحق)

الشكل رقم 01-04: تطور نسبة البطالة في العالم العربي من 1995 الى 2015



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07 في الملحق

2- تطور المؤشرات الصحية في العالم والوطن العربي:

حسب تعريف منظمة الصحة العالمية في إعلان لمبادئ الرعاية الصحية الأولية عام 1978. الصحة هي حالة من اكتمال السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد غياب أو انعدام للمرض أو العجز. ويعتبر القطاع الصحي من اهم العوامل الهادفة الى تطور الدول لما له من دور كبير في الاهتمام بصحة الافراد داخل المجتمع، فتحسن صحة الافراد تعني زيادة الانتاج وتحسين الناتج المحلي وارتفاع النمو الاقتصادي وسنتناول في هذه الصدد وصف تطور بعض المؤشرات الصحية في العالم عامة والدول العربية خاصة، كالتغطية بالمياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي وتغطية الموارد البشرية والبنية التحتية للقطاع الصحي.

2-1-1 التغطية بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي:

ان الهدف السابع من الاهداف الانمائية للألفية يتضمن تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015، وتكمن اهمية المياه الصالحة في الاستخدام اما للشرب او اعداد الطعام او الاستخدامات المنزلية الاخرى.

ان تطوير شبكات المياه الصالحة وتحسين تغطيتها والاهتمام بقنوات الصرف الصحي وادارة الموارد من شأنه ان يرفع من معدلات التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسوء التغذية والامراض، وقد اقرت الامم المتحدة بحق الانسان في المياه الصالحة والمرافق الصحية والحصول عليها بشكل مستمر واسعار معقولة.

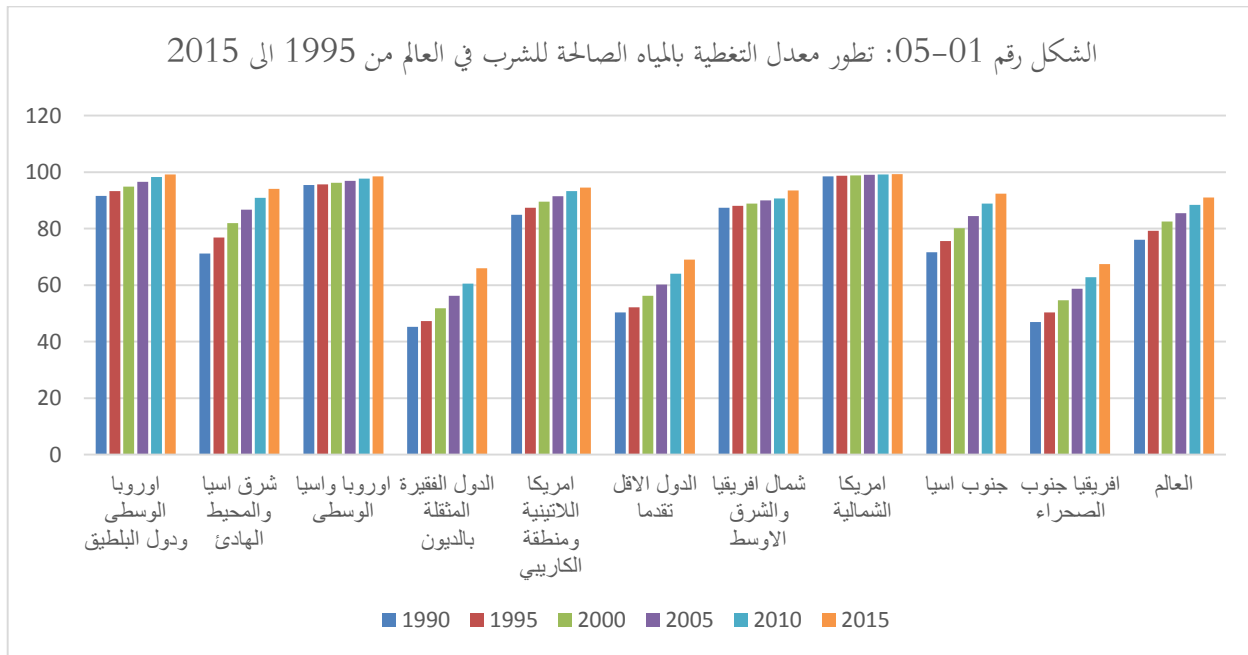
لقد تم تحقيق الغاية الخاصة بمياه الشرب على مستوى العالم في عام 2010 وقد عجزت البلدان الأقل نمواً عن بلوغ الغاية، ولكنها أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال، حيث يحصل حالياً 42% من سكان هذه البلدان على مصادر مياه الشرب المحسنة.

2-1-1-1 تطور نسبة التغطية بالمياه الصالحة للشرب

عرف معدل تغطية السكان بالمياه الصالحة للشرب على المستوى العالمي نمونا ملحوظا، فقد ارتفعت النسبة من 76.1% سنة 1995 الى 91% سنة 2015 وهذا راجع الى ارتفاع هذه النسب على مستوى جل أقاليم العالم، ويمكن تقسيم مناطق العالم حسب نسب النمو الى إقليم شهدت شبه استقرار حيث كانت نسبة النمو فيها اقل من 5 درجات وذلك لان معدلات التغطية فيها جد مرتفعة وشبه تامة وهذه المناطق هي أمريكا

الشمالية حثت ارتفعت النسبة من 98.5% الى 99.3% وأوروبا واسيا الوسطى حيث ارتفعت النسبة من 95.5% الى 98.5% وإقليم شهدت نسبة نمو متوسطة في حدود 10 درجات حيث كانت نسب التغطية فيها مرتفعة الى حد ما مثل شمال افريقيا والشرق الأوسط من 87.4% الى 93.5%، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من 84.9% الى 94.6%، أوروبا الوسطى ودول البلطيق من 91.6% الى 99.2% واقليم شهدت نسبة نمو مرتفعة فاقت 20 درجة وذلك لان هذه الأقاليم كانت تعرف نسب تغطية ضعيفة في البداية ثم عملت الدول المنطوية تحتها على تحسين الأوضاع وهذه الإقليم هي الدول الفقيرة المثقلة بالديون من 45.2% الى 66%، افريقيا جنوب الصحراء 46.9% الى 67.5%، جنوب اسيا من 71.7% الى 92.4%، شرق اسيا والمحيط الهادئ من 71.2% الى 94.1%. (انظر الجدول رقم 08 في الملحق).

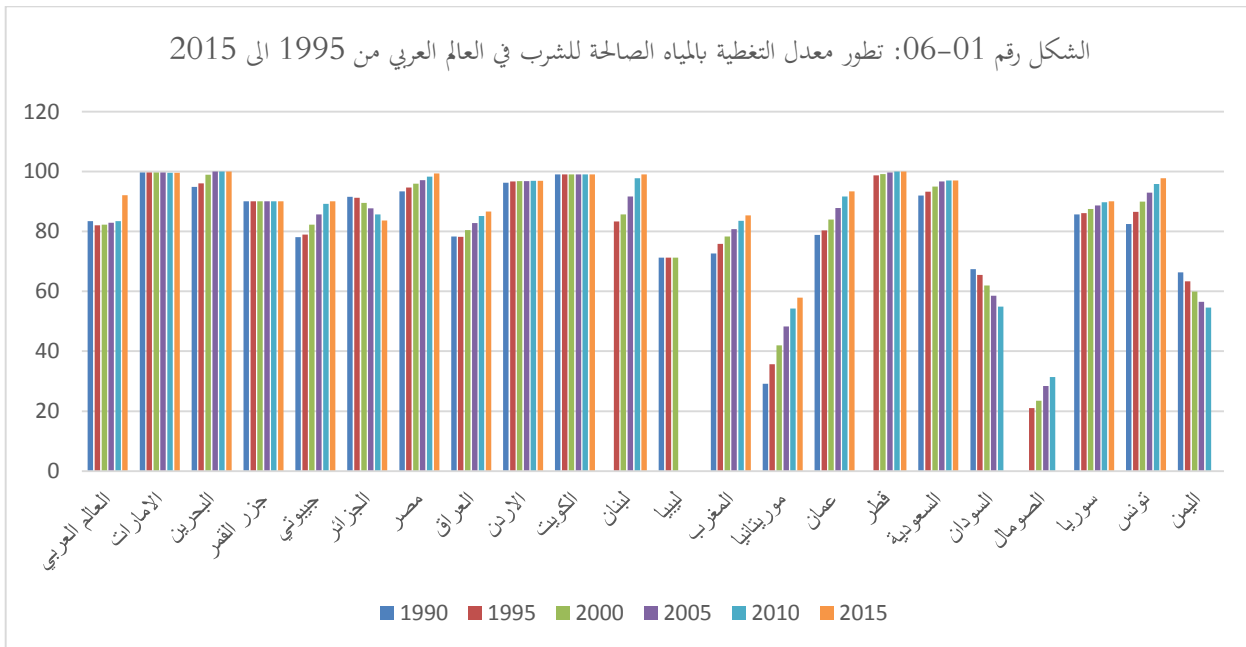
عموما وإذا ما نظرنا الى اخر سنة وهي سنة 2015 فنجد ان معظم أقاليم العالم عرفت نسب تغطية بالمياه الصالحة للشرب عالية تفوق 90% نظرا للمجهودات الجبارة التي بذلتها معظم دول العالم، الا ان هناك أقاليم لا تزال تعاني في هذا المجال ومعدلات التغطية فيها اقل من 70% وهي أقيم الدول الفقيرة المثقلة بالديون، إقليم افريقيا جنوب الصحراء وإقليم الدول الأقل تقدما.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 08 في الملحق

تطور معدلات التغطية بالمياه الصالحة للشرب في الوطن العربي عرفت استقرارا خلال الخمسة عشر سنة من 1995 الى 2010 في نسبة تتراوح بين (82 و83%)، ثم انتعاشا كبيرا قارب العشر درجات بحلول سنة 2015 اذ سجل نسبة 92.1%. وينطبق هذا الامر على جل الدول العربية حيث نجد ان نسب التغطية فيها عرفت تزايد مستمر خلال الفترة او استقرارا في مستويات مرتفعة باستثناء دولتان وهما اليمن حيث تراجعت فيها النسبة من 66.3% سنة 1990 الى 54.6% سنة 2010 وكذلك الامر بالنسبة للسودان اذ تراجعت النسبة من 67.4% سنة 1990 الى 54.9% سنة 2010.

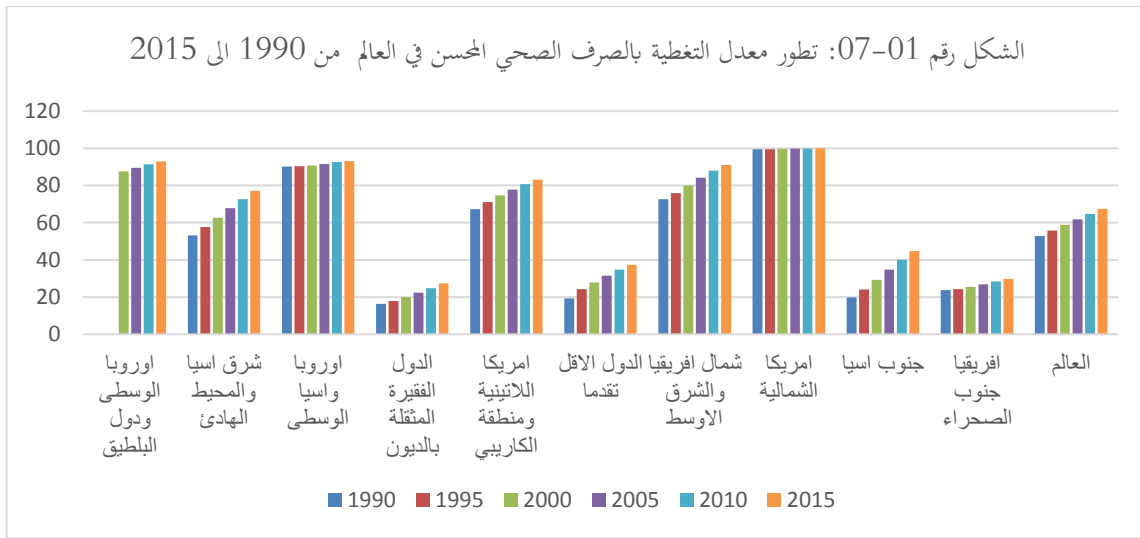
من خلال قراءة النسبة المسجلة سنة 2015 في البلدان العربية نجد ان أكثر من نصف هذه الدول بلغت معدلات تغطية مرتفعة تفوق 90% حتى ان بعضها بلغت التغطية الشاملة مثل قطر والبحرين والامارات العربية المتحدة، الا ان هناك دول سجلت نسب اقل من هذا المستوى وتراوحت معدلاتها بين 80 و90% مثل المغرب والعراق والجزائر، ودول لا يزال نصف سكانها يعانون من مشكل عدم توفر المياه الصالحة للشرب حيث كانت السبة فيها في حدود 50% مما يتوجب على هذه الدول بذل مجهودات أكبر في هذا المجال وهذه الدول هي موريتانيا، السودان، اليمن و الصومال التي سجلت ادنى نسبة تغطية على المستوى العربي حيث لم تتجاوز النسبة 31.4% سنة 2010. (انظر الجدول رقم 09 في الملحق)



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 09 في الملحق

2-1-2 تطور التغطية بالصرف الصحي المحسن:

الصرف الصحي هو عنصر من اهم العناصر الواجب توفيرها قصد ضمان البيئة الجيدة والصحية لأفراد المجتمع وللأسر، والصرف الصحي هو نظام نقل تحت الأرض منفصل عن الشبكات الأخرى كالمياه الصالحة للشرب والغاز، فهو خاص بنقل المخلفات السائلة الصادرة من المنازل والمباني التجارية والمصانع الى محطات المعالجة قصد التدوير او الى أماكن التصريف والتخلص منها.

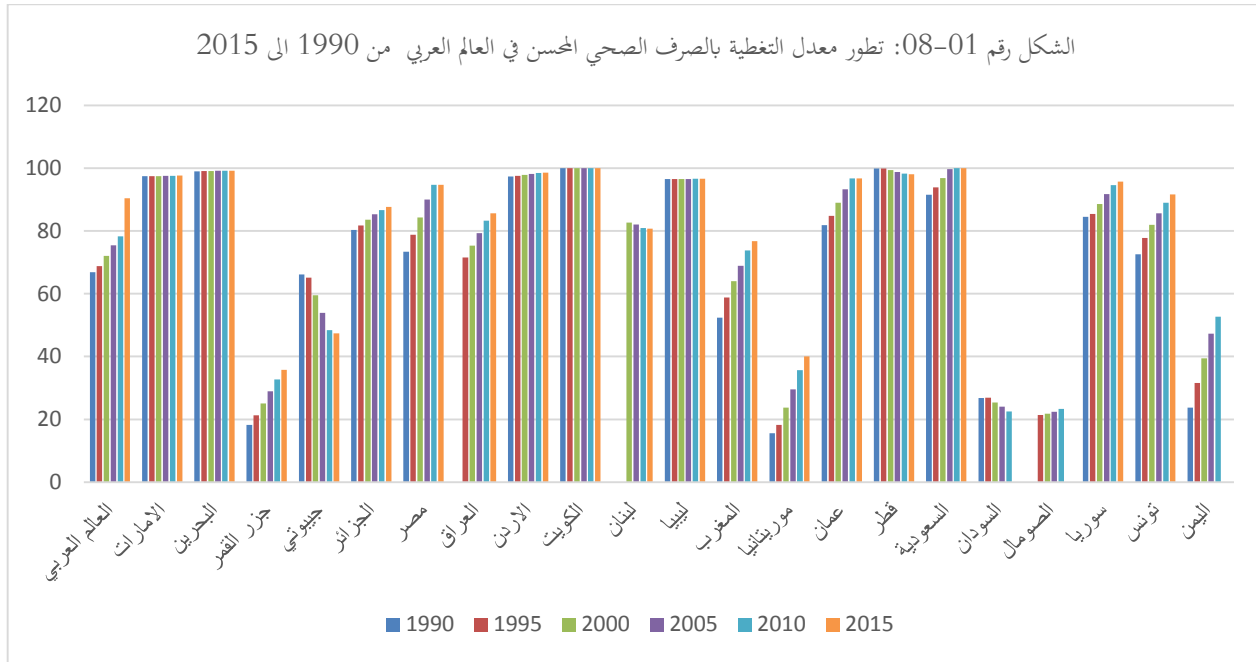


المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 10 في الملحق

من خلال الشكل 01-07 نلاحظ ان معدلات التغطية بالصرف الصحي على المستوى العالمي عرفت تحسنا طفيفا وارتفعت بحوالي 15 درجة من 52.9% سنة 1990 الى 67.5% سنة 2015، وتبقى هذه النسبة منخفضة مقارنة بمعدل تغطية المياه الصالحة للشرب حيث أن قرابة ثلث سكان العالم لا يزال يعاني من مشكل تصريف مياه المجاري.

يظهر تطور معدلات التغطية بالصرف الصحي على المستوى العالمي ان هناك تباين واضح بين مختلف الأقاليم والمناطق، حيث نجد مناطق لم تتعدى فيها نسبة التغطية ثلث السكان على مدار الفترة مثل ما هو الحال في الدول الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تتجاوز فيها النسبة 27.4% سنة 2015 بعدما كانت في حدود 16.4% سنة 1990، إقليم افريقيا جنوب الصحراء هو الاخر لم تتجاوز نسبته 30% سنة 2015 بعدما كانت 23.8% سنة 1990 ثم يليها إقليم الدول الأقل تقدما بنسبة 37.3% سنة 2015 وإقليم جنوب آسيا بنسبة 44.8% سنة 2015.

وهناك أقاليم وصلت فيها نسب تغطية الى مستويات لا بأس بها مثل إقليم شرق اسيا والمحيط الهادئ بسبة 77.2% سنة 2015 وإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنسبة 83.2% سنة 2015، في المقابل هناك أقاليم عرفت نسب تغطية مرتفعة جدا فاقت 90% سنة 2015 مثل أوروبا الوسطى ودول البلطيق، اسيا الوسطى، شمال افريقيا والشرق الاوسط وكانت اعلى نسبة في أمريكا الشمالية بتغطية شاملة. (انظر الجدول رقم 10 في الملحق)



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 11 في الملحق

بعد قراءة الشكل رقم 08-01 نلاحظ ان التغطية بالصرف الصحي المحسن في الوطن العربي عموما كانت في ارتفاع مستمرا خلال الفترة، حيث ارتفعت من 66.9% سنة 1990 الى 90.4% سنة 2015، هذا الارتفاع في النسبة العامة يعود الى الاهتمام الذي اولته معظم الدول العربية في مجال التغطية بالصرف الصحي على غرار التغطية بالمياه الصالحة للشرب وخاصة في العشرية الأخيرة.

تطور التغطية بخدمة الصرف الصحي يتباين فيما بين الدول العربية، حيث يسجل استقرار في النسبة لدى بعض الدول ولكن في مستويات جد مرتفعة تصل حتى الشمول التام (100%) او تقاربه مثل ما هو الحال في الكويت والسعودية والبحرين وقطر والامارات العربية والأردن.

بالرغم من كل المجهودات المبذولة والنسب العالية لدى بعض الدول الا ان هناك بعض الدول لايزال أكثر من نصف سكانها محرومون من خدمة الصرف الصحي ففي الصومال والسودان مثلا لم تتعدى النسبة

23% سنة 2010 وفي موريتانيا وجزر القمر لم تتعدى النسبة 40% سنة 2015 بعد ما كانت في مستويات اقل من 20% في تسعينات القرن الماضي، اما في اليمن فقد وصلت النسب الى 52.7% سنة 2010 وكانت هي الدولة الأعلى نموًا خلال الفترة اذ ارتفعت بما يقارب 30 درجة منذ 1990 اين كانت النسبة 23.7%. على العكس من النمو المتزايد الذي شهدته جل الدول العربية في نسبة التغطية بخدمة الصرف الصحي كانت دولة جيبوتي الوحيدة التي عرفت تراجعًا في هذا المعدل، فبعدما كانت 66.1% سنة 1990 انخفضت بعشرين درجة لتصل الى 47.4% سنة 2015، اما بقية البلدان العربية فجلبها سجلت مستويات جيدة تراوحت بين 80 و95% طيلة الفترة.

2-2 القوى العاملة في مجال الصحة والبنية التحتية:

نتطرق في هذه النقطة الى وصف بعض المؤشرات الدالة على تطور الموارد البشرية والبنية التحتية في المجال الصحي على المستوى العالمي والبلدان العربية ومن اهم المؤشرات التي تستعمل لقياس هذا الامر نجد معدل التغطية بالنسبة للأطباء والمرضى والقبالة وأطباء الاسنان، بالإضافة الى معدلات التغطية بالأسرة في المستشفيات.

ولا يوجد أي معيار دقيق لتقدير مدى كفاية القوى العاملة الصحية، ومع ذلك تقدر منظمة الصحة العالمية أن البلدان التي لديها أقل من 23 عاملاً في الرعاية الصحية ما بين طبيب وممرض وقابلة لكل 10000 نسمة من السكان لن تتمكن على الأرجح من تحقيق معدلات التغطية الوافية بالتدخلات الرئيسية للرعاية الصحية الأولية حسب أولويات المرامي الإنمائية للألفية. (منظمة الصحة العالمية، 2009، ص95)

الجدول رقم 01-05: تطو معدل تغطية الاطباء لكل 1000 نسمة في العالم من 1990 الى 2012

المنطقة	1990	2000	2012
اوروبا الوسطى ودول البلطيق	2,4	2,6	2,9
شرق اسيا والمحيط الهادئ	0,9	1,1	1,6
اوروبا واسيا الوسطى	3,0	3,2	3,2
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	1,2	1,6	2,0
الدول الاقل تقدما	0,1	0,1	0,3
شمال افريقيا والشرق الاوسط	0,7	1,2	1,3
امريكا الشمالية	1,8	2,5	2,5
جنوب اسيا	1,0	0,5	0,7
افريقيا جنوب الصحراء	0,1	0,1	0,3
العالم	1,3	1,3	1,5

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

بيانات الجدول 01-05 تدل على ان هناك 1.3 طبيب لكل ألف نسمة على المستوى العالمي طيلة الفترة الممتدة من 1990 الى 2000 ثم ارتفعت هذه النسبة 1.5 طبيب لكل ألف نسمة سنة 2012، كما يلاحظ ان هناك تفاوت كبير بين أقاليم العالم ففي الدول الفقيرة والدول الأقل تقدما ودول افريقيا جنوب الصحراء لا نجد سوى 0.3 طبيب لكل ألف نسمة سنة 2012 بعدما كانت النسبة لا تتعدى 0.1 طبيب لكل ألف نسمة في سنة 1990 وفي المقابل نجد في إقليم أوروبا واسيا الوسطى 3.2 طبيب لكل الف نسمة و 2.9 طبيب في أوروبا الوسطى ودول البلطيق و 2.5 طبيب في أمريكا الشمالية، إقليم شمال افريقيا والشرق الأوسط وصلت فيه النسبة الى 1.6 طبيب لكل الف نسمة سنة 2012 بعد ان كانت 0.9 طبيب سنة 1990.

تطور نسب التغطية بالمرضى والقابلات لم تختلف كثيرا عن تطور نسب التغطية الأطباء فقد سجل 2.4 ممرض وقابلة لكل ألف نسمة سنة 2000 ثم ارتفع العدد الى 2.9 سنة 2012، الاختلاف ما بين الأقاليم كان واضح ففي أمريكا الشمالية نجد 9.5 ممرض وقابلة سنة 2000 وفي أوروبا واسيا الوسطى نجد 7.4 ممرض وقابلة و 6.3 في أوروبا الوسطى ودول البلطيق، في حين تقل هذه النسبة عن الواحد في الدول الفقيرة والدول الأقل تقدما.

إن عدد الاسرة في المستشفيات يدل على نوعية الخدمات المقدمة وقد عرف تطورها على المستوى العالمي تذبذبا واضحا فبعد ان كان 3.08 سرير لكل ألف نسمة سنة 1970 انخفض الى 2.4 سنة 1975 ثم ارتفع الى 4.13 سنة 1985 لكنه عاود الانخفاض وسجل 2.9 سرير لكل ألف نسمة سنة 2005، وقد تباينت سيرورته بين مختلف أقاليم العالم، حيث نسجل انخفاض مستمرا في اوروبا الوسطى ودول البلطيق من 8.2 سنة 1985 الى 6.4 سنة 2011 واسبيا الوسطى من 9.16 سنة 1980 الى 5.03 سنة 2011 وامريكا الشمالية من 8.93 سنة 1960 الى 2.90 سنة 2011، في حين عرف شبه استقرار في شرق اسيا والمحيط في حدود 3 الى 4 سرير لكل الف نسمة وبين 1 و3 في باقي الأقاليم، وكانت اضعف نسبة في إقليم جنوب اسيا باقل من 1 سرير لكل الف نسمة رغم انها عرفت ارتفاعا مستمرا اذ انتقلت من 0.51 سنة 1960 الى 0.87 سنة 2005. (انظر الجدول رقم 12 في الملحق)

على المستوى العربي نلاحظ انه قبل دخول الالفية الثالثة معظم الدول العربية كانت مستويات تغطية الأطباء فيها ضعيفة وبعيدة عن المستوى العالمي إذا ما استثنيا قطر والامارات والكويت والعربية السعودية التي سجلت معدلات في حدود 1.5 طبيب سنة 1990، اما بعد سنة 2000 نلاحظ انه اضافة الى الدول المذكور هناك بلدان أخرى وصلت المستويات العالمية مثل الامارات وتونس وسوريا وعمان ومصر والمغرب والجزائر بمعدلات تغطية تتراوح بين 1.3 و2 طبيب لكل ألف نسمة، في حين ان بقية الدول الأخرى معدلاتها كانت تقل عن 1 طبيب لكل الف نسمة طيلة الفترة. (انظر الجدول رقم 13 في الملحق).

خلال الفترة من 2000 الى 2014 وفيما يخص تغطية الممرضون والقابلات نجد ان معظم الدول العربية كانت معدلاتها عند المستوى العالمي او تفوقه، باستثناء موريتانيا واليمن والصومال التي كانت معدلاتها تقل عن 1 ممرض وقابلة لكل ألف نسمة، اما فيما يخص تطور نسبة تغطية الاسرة في المستشفيات وعلى غرار التطور العالمي فقد عرفت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع على الصعيد العربي، فبعد ان كانت 1.9 سرير لكل ألف نسمة سنة 1970 انخفض الى 1.6 سنة 1975 ثم ارتفع سنة 1990 الى 1.8 ليعاود الانخفاض سنة 2012 الى 1.15 سرير لكل الف نسمة. (انظر الجدول رقم 14 و15 في الملحق).

3- تطور مؤشرات التعليم في العالم والوطن العربي:

يعتبر التعليم من اهم العوامل التي تهدف الى بناء الافراد والمجتمعات ومحو الامية والجهل لديهم، وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياس تطور ونماء المجتمعات. وقد كان احد اهم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة هو ما جاء به الهدف الثاني والمتمثل في تعميم التعليم الشامل وخاصة في المستوى الابتدائي ولذا وضعت الأمم المتحدة عدة مؤشرات لمتابعة تحقيق هذا الهدف نذكر من بينها.

مؤشر الالتحاق بالتعليم الابتدائي، مؤشر إتمام المرحلة الابتدائية، مؤشر الامام بالقراءة والكتابة لدى الفئة

24-15

3-1 معدل الالتحاق والتسجيل في التعليم

معدل التسجيل الإجمالي هو مقياس إحصائي يتم استخدامه في قطاع التعليم ومن قبل الأمم المتحدة في مؤشر التعليم الخاص بها لتحديد عدد الطلاب المسجلين في المدرسة على مستوى العديد من المراحل المختلفة (مثل المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية) وفحصه لتحليل نسبة عدد الطلاب الذين يعيشون في ذلك البلد إلى أولئك الذين يتأهلون لمرحلة معينة. تصف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) "معدل التسجيل الإجمالي" بأنه إجمالي التسجيل داخل البلد في مستوى معين من التعليم، بغض النظر عن السن، والذي يتم التعبير عنه كنسبة مئوية من الفئة العمرية الرسمية المقابلة لهذا المستوى من التعليم."

الجدول رقم 01-06: تطو المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي في العالم من 1975 الى 2014

المنطقة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2014
اوروبا الوسطى ودول البلطيق	/	/	/	/	/	93,4	93,5	94,3	93,6
شرق اسيا والمحيط الهادئ	/	85,2	90,0	95,7	93,1	94,5	94,5	95,6	95,6
اوروبا واسيا الوسطى	93,1	93,7	93,7	94,8	94,0	95,5	95,5	96,0	95,9
الدول الفقيرة المثقلة بالديون	40,4	48,0	48,8	45,7	48,9	53,8	67,9	75,5	79,9
امريكا اللاتينية والكاريبي	85,1	88,9	90,0	89,9	91,0	94,2	93,6	94,2	91,7
الدول الاقل تقدما	47,1	53,0	51,8	52,5	55,7	59,5	72,7	78,1	81,5
شمال افريقيا والشرق الاوسط	67,6	74,4	77,7	82,1	81,6	83,7	90,1	94,0	93,7
امريكا الشمالية	82,1	91,1	92,0	97,8	96,8	97,0	94,0	94,0	93,6
جنوب اسيا	63,5	64,2	68,2	73,2	75,4	75,9	84,9	88,2	89,2
افريقيا جنوب الصحراء	43,4	53,7	55,8	52,6	54,9	59,6	69,0	74,5	77,9
العالم	/	/	/	/	/	83,6	87,0	88,9	89,5

Banq mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

يعبر المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي (TNA) عن "عدد المسجلين الجدد في السنة الأولى من التعليم الابتدائي الذين لديهم العمر النظري للقبول في التعليم الابتدائي، معبرا عنها كنسبة مئوية من السكان في نفس السن" (UNESCO, 2009, p256)

من خلال ملاحظة الجدول رقم 01-06 نجد ان تطور معدل التسجيل في الابتدائي عرف ارتفاعا مستمر حيث وصل الى قرابة 90% سنة 2014، كما ان هذا الارتفاع ينطبق على جل اقاليم العالم فكلها سجلت معدلات تفوق 90% بداية من الالفية الثالثة، ما عدا اقليم افريقيا جنوب الصحراء والدول الفقيرة والاقل تقدما التي كانت اقل نسبيا.

تنخفض هذه النسبة الى ما فوق المتوسط فيما يخص تطور معدل التسجيل في التعليم المتوسط والثانوي على المستوى العالمي خلال الفترة من 2000 الى 2014، حيث وصلت النسبة 65% بعدما كانت 55.4% سنة 2000، وتتباين هذه النسبة بين مختلف الاقاليم فنجد اقاليم ذات معدلات مرتفعة وصلت الى 90% سنة 2014 مثل اوروبا الوسطى ودول البلطيق، اسيا الوسطى وامريكا الشمالية، واقاليم ذات معدلات متوسطة بين 50 و75% (شرق اسيا والمحيط، امريكا اللاتينية والكاريببي، شمال افريقيا والشرق الاوسط وجنوب اسيا)، واقاليم ذات معدلات منخفضة لم تتجاوز 35% سنة 2014 بعد ما كانت في حدود 20% سنة 2000 (الدول الفقيرة، الدول الاقل تقدما، افريقيا جنوب الصحراء). (انظر الجدول رقم 16 في الملحق).

على الصعيد العربي عرف تطور المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي نموا ملحوظا فقد ارتفع من 76.3% سنة 2000 الى 84.4% سنة 2014، وتتفاوت الدول العربية فيما بينها فيما يخص هذا المعدل الا أن معظمها شهدت تطورا مستمرا ومعدلات عالية وصلت 90%، علما أن هناك دول لا زالت تعاني من مشكل التحاق التلاميذ بالتعليم الابتدائي حيث أن معدلات التسجيل ضعيفة مثل السودان وجيبوتي اين كانت النسبة 57% سنة 2014. (انظر الجدول رقم 17 في الملحق).

نمو المعدل الصافي للتسجيل في التعليم المتوسط والثانوي على المستوى العربي لم يختلف كثيرا عن المستوى العالمي وعرف نسب متوسطة بين 50 و60% على مدار الفترة من 2000 الى 2015، وكانت أعلى المعدلات في البحرين والاردن والكويت وقطر وعمان بين 80 و90%، في حين أن أدنى المعدلات كانت في موريتانيا وجيبوتي في حدود 25%، أما بقية البلدان كانت مستوياتها متوسطة.

3-2 معدل التمدرس:

"يعبر المعدل الخام للتمدرس (TBS) عن عدد التلاميذ أو الطلاب المسجلين في مستوى معين بغض النظر عن العمر، معبرا عنه كنسبة مئوية من سكان الفئة العمرية النظرية التي تتوافق مع هذا المستوى من التعليم. في حين ان المعدل الصافي (TNS) هو عدد التلاميذ أو الطلاب في الفئة العمرية المقابلة نظريا لمستوى معين من التعليم، معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان من هذه الفئة العمرية". (UNESCO, 2009, p256)

الجدول رقم 01-07: تطو المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الابتدائي في العالم من 2000 الى 2010

المنطقة	2010	2005	2000
الدول العربية	88	85	79
اوروبا الوسطى والشرقية	95	95	94
اسيا الوسطى	94	94	94
شرق اسيا والمحيط	96	95	95
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	95	96	94
امريكا الشمالية واوروبا الغربية	97	97	98
اسيا الجنوبية والغربية	93	89	78
افريقيا جنوب الصحراء	77	72	61
العالم	91	89	85

Source/ UNESCO. Recueil de Données Mondiales sur l'éducation 2012 p190

شهد المعدل العالمي الصافي للتمدرس في التعليم الابتدائي ارتفاعا نسبيا بانقحاله من 85% سنة 2000 الى 91% سنة 2010 لكون معظم أقاليم ودول العالم سجلت معدلات تدرس مرتفعة في التعليم الابتدائي على مدار الفترة من 2000 الى 2010 فاقت 95%، ورغم ذلك هناك مناطق لازال عليها الحرص وبذل مجهودات أكثر خاصة في البلدان التي لا تزال مستوياتها ضعيفة نسبيا وفي المناطق الريفية من أجل الوصول الى النسب الشاملة والتي هي من أهم الاهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تعميم التعليم الشامل في الابتدائي والوصول الى نسبة 100%، وقد شهدت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أكبر معدلات تدرس في التعليم الابتدائي حيث وصلت الى 98%، اما اقلها كانت في افريقيا جنوب الصحراء 77%، إقليم الدول العربية عرف

هو الاخر ارتفاعا ملحوظا من 79% سنة 2000 الى 88% سنة 2010 وتبقى هذه النسبة غير كافية ويتوجب على البلدان العربية العمل اكثر فليديها ثاني اضعف مستوى بين جميع الأقاليم.

الجدول رقم 01-08: تطو المعدل الخام للتمدرس في التعليم الثانوي في العالم من 2000 الى 2010

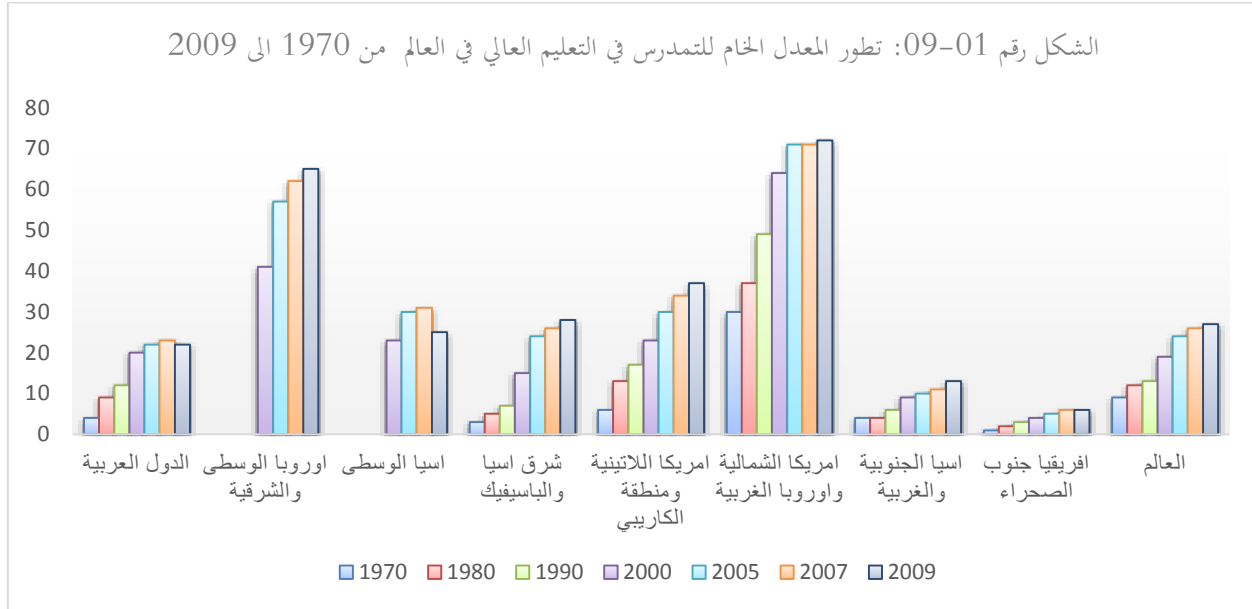
المنطقة	2000	2005	2010
الدول العربية	61	68	69
اوروبا الوسطى والشرقية	89	87	88
اسيا الوسطى	84	93	95
شرق اسيا والمحيط	63	71	80
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	83	88	90
امريكا الشمالية واوروبا الغربية	100	102	102
اسيا الجنوبية والغربية	46	51	59
افريقيا جنوب الصحراء	25	31	40
العالم	60	65	70

Source/ UNESCO Recueil de Données Mondiales sur l'éducation 2012 p 190

على غرار معدل التسجيل عرف المعدل العالمي الخام للتمدرس في التعليم المتوسط والثانوي معدلات متوسطة واكل من معدلات مرحلة التعليم الابتدائي، إلا ان تطوره ارتفع بحوالي 10 درجات من 60% سنة 2000 الى 70% سنة 2010، تتفاوت هذه النسبة بين مختلف أقاليم العالم فنجد نسبة إقليم أمريكا الشمالية تجاوزت 100% حيث يمكن أن يكون معدل التمدريس الخام في مرحلة معينة أكبر من 100% بسبب إعادة بعض الطلاب مرحلة دراسية معينة أو دخول المدارس في سن أقل أو أكبر من السن النموذجية لهذه المرحلة.

اما إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، إقليم أوروبا الوسطى والشرقية، إقليم شرق اسيا والمحيط فكانت معدلاتها مرتفعة طيلة الفترة ومحصورة بين 80 و90%، في حين إقليم الدول العربية شهد معدلات تفوق المتوسط بقليل وكانت ادنى معدلات التمدريس في التعليم المتوسط والثانوي في افريقيا جنوب الصحراء حيث لم تتجاوز النسبة 40% سنة 2010 بعد ما كانت 25% سنة 2000 متأثرة بنسب الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي التي كانت متدنية، ومع ذلك فقد سجلت نسب نمو مرتفعة لهذا المعدل خلال الفترة واحتلت المرتبة

الثانية بين مختلف الأقاليم ب 15 نقطة، اما اكبر نسبة نمو سجلت في إقليم شرق اسيا والمحيط ب17 درجة حيث ارتفع المعدل من 63% سنة 2000 الى 80% سنة 2010.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 19 في الملحق

من خلال الشكل رقم 01-09 الذي يوضح اتجاه نمو المعدل الخام للتمدرس في التعليم العالي في العالم من 1970 الى 2009، نجد أن المعدل تضاعف ثلاث مرات تماما حيث ارتفع من 9% الى 27%، ان هذا الارتفاع الكبير في نسبة نمو معدل التمدرس يعود الى الزيادة العددية للطلبة التي انتقلت من 28558000 الى 164582000 طالب (حسب مجموعة البيانات العالمية حول التعليم سنة 2009) خلال الفترة في مقابل الزيادة السكانية التي لم تكن بهذه الشدة ومع ذلك يبقى هذا المعدل ضعيف مقارنة بسابقه في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

تختلف مناطق العالم في مستويات المعدل الخام للتمدرس في التعليم العالي فأقليم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية سجل أعلى معدلات تدرس طيلة الفترة وارتفع نسبه بأكثر من 40 نقطة من 30% سنة 1970 الى 72% سنة 2009. اما اقليم أوروبا الوسطى والشرقية فقد سجل نسبة 65% سنة 2009 بعد ما كانت 41% سنة 2000، وبالرغم من التحسن الذي شهدته مختلف اقليم العالم تبقى هذه المناطق الأعلى تدرسا على الاطلاق حيث سجلت نسبه تفوق المتوسط مقارنة بالأقاليم الأخرى التي كانت كل معدلاتها ضعيفة وأقل من المتوسط.

إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تضاعف معدل التمدرس فيه أكثر من 6 مرات وانتقل من 6% سنة 1970 إلى 37% سنة 2009 بسبب الانخفاض في نسبة النمو السكاني بداية من سنة 2000 إذ انخفض من 1.8 إلى 0.6 سنة 2005 في المقابل نسبة الزيادة في الطلبة بقيت مرتفعة.

إقليم شرق آسيا والمحيط عرف نسبة نمو مذهلة حيث ارتفع المعدل من 3% سنة 1970 إلى 28% سنة 2009 وهو ما يقارب 10 أضعاف وهي أعلى نسبة نمو بين المناطق، ويرجع ذلك إلى تطوير التعليم العالي في كثير من البلدان المنتمية لهذا الإقليم وارتفاع عدد الطلبة خلال هذه الفترة والأهم من ذلك أنه يضم جمهورية الصين التي انتهجت سياسة تخفيض السكان في سبعينات القرن الماضي ما تسبب في انخفاض نسبة النمو السكاني في الإقليم، أما إقليم آسيا الجنوبية والغربية فإن معدلاتها كانت ضعيفة مقارنة بشرق آسيا ونسبة النمو كانت بطيئة إذ لم يتضاعف المعدل سوى 3 مرات خلال الفترة.

إقليم أفريقيا جنوب الصحراء سجل أدنى معدلات التمدرس في التعليم العالي على الإطلاق حيث لم تجاوز النسبة 1% سنة 1970 وارتفعت إلى 6% سنة 2009، ورغم أنه تضاعف 6 مرات وبالرغم من العدد المتزايد في نسبة الطلبة الملتحقين إذ ارتفع العدد من 196000 سنة 1970 إلى 4141000 سنة 2009 لكن تبقى معدلاته ضعيفة بسبب بقاء نسبة الزيادة السكانية مرتفعة.

إقليم الدول العربية تضاعف بحوالي 5.5 مرة من 4% سنة 1970 إلى 22% سنة 2009 ولكن تبقى هذه النسب ضعيفة مقارنة بالأقاليم الأخرى، علما أن الدول العربية عرفت تطور ملحوظا في معدلات التمدرس في التعليم العالي ففي سنة 1970 كانت كل معدلاتها أقل من 10% باستثناء لبنان التي سجلت 20% في نفس السنة، وعند ملاحظة معدلات التمدرس في سنة 2009 نجد أن أعلى النسب كانت في لبنان والبحرين وقد سجلت البحرين أكبر نمو حيث تضاعف المعدل بأكثر من 25 مرة، في حين لم يتضاعف معدل لبنان سوى 2.5 مرة وهي أقل نسبة نمو خلال الفترة، تأتي في المرتبة الثانية البلدان التي انحصرت معدلاتها بين 30 و50% وهي الأردن، فلسطين، تونس، السعودية، الجزائر والامارات، أما بقية الدول كانت معدلاتها أقل من 30% وقد سجلت أدنى المعدلات في جيبوتي والسودان وموريتانيا حيث لم تتجاوز معدلاتها 10% سنة 2009. (انظر الجدول رقم 20 في الملحق)

3-3 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي:

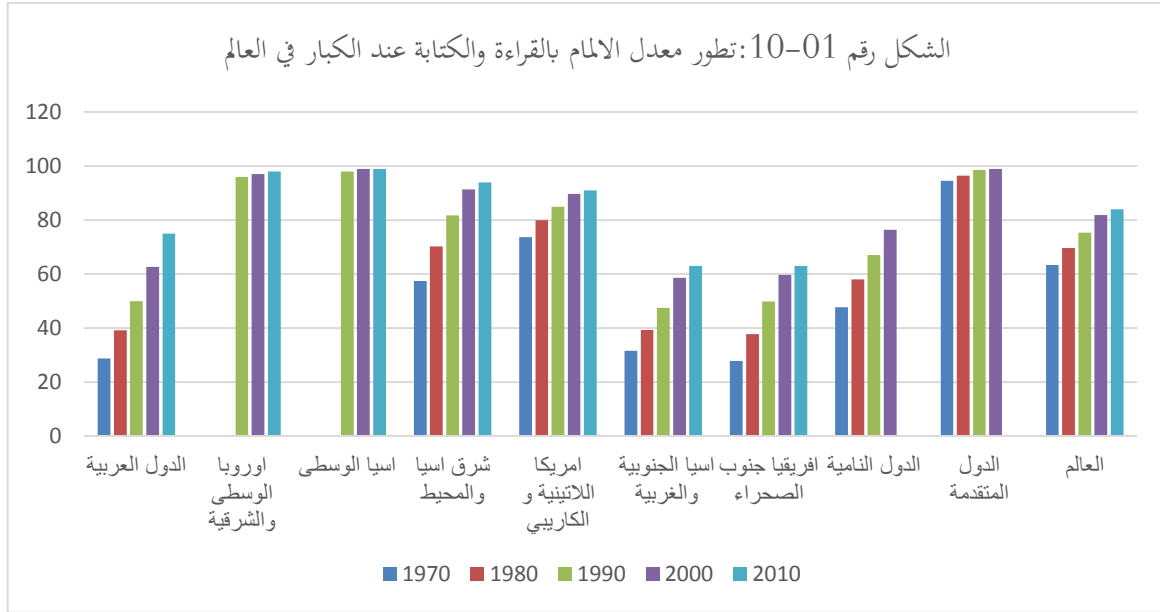
يعد إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من أهم المؤشرات الدالة على مستوى تعليم المجتمع ومحو الأمية التي تعني القدرة على قراءة وكتابة وفهم نص بسيط حول الحياة اليومية ولن يكون ذلك إلا بإتمام مرحلة التعليم الابتدائي في معظم الحالات. فالهدف الانمائي الثاني للألفية يركز على تمكين جميع الأطفال في كل مكان البنين والبنات على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.

على المستوى العالمي شهد معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي تزايد مستمرًا وارتفع بحوالي 17 نقطة من 74.1% سنة 1970 إلى 91% سنة 2014، فمعظم إقليم العالم اقتربت من تحققت هذه الغاية المندرجة تحت الهدف الثاني للألفية بحلول سنة 2014 وبلغت معدلات فوق 90% بخلاف الدول الفقيرة والاقبل تقدا وإقليم افريقيا جنوب الصحراء التي كانت معدلاتها اقل من 70%.

على الصعيد العربي ارتفع معدل إتمام المرحلة الابتدائية ب 30 مرة من 55% سنة 1970 إلى 85.1% سنة 2013 وتتفاوت البلدان العربية في تحقيق الهدف الثاني من أهداف الألفية إلا أن معظم البلدان تمكنت من الوصول إلى النسبة الشاملة بحلول الألفية الثالثة وتمكن جميع التلاميذ من إتمام مرحلة التعليم بعد إن كان لا يصل إلى الأقسام النهائية من المرحلة الابتدائية سوى نصف التلاميذ في جل هذه الدول في سنوات السبعينات، في المقابل هناك بلدان والى غاية سنة 2013 لم يتمكن فيها قرابة ثلث التلاميذ من إتمام المرحلة الابتدائية مثل جزر القمر، العراق، موريتانيا، ليبيا وسوريا ولو ان ليبيا وسوريا كانت قد حققت نسب قياسية في السابق لكنها تراجعت في سنة 2013 بسبب المشاكل السياسية التي تعيشها خلال هذه الفترة، كما أن هناك دول لم يتمكن فيها نصف التلاميذ من الوصول إلى الأقسام النهائية مثل السودان وجيبوتي التي كان فيها المعدل 50% سنة 2013. (انظر الجدول رقم 21 و 22 في الملحق)

3-4 معدل الامام بالقراءة والكتابة عند الكبار

معدل الامام بالقراءة والكتابة عند الكبار يقيس نسبة الاشخاص الملمين بالقراءة والكتابة البالغين 15 سنة وأكثر من مجموع السكان في هذه الفئة، وهو أحد المقاييس الهامة التي تدخل ضمن مؤشر التنمية البشرية.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 23 في الملحق

على الصعيد العالمي، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين منذ الخمسينيات من 56 % في عام 1950 إلى 70 % في عام 1980 ثم إلى 82 % في الفترة الأخيرة. علما أنه كان قد وصل بالفعل إلى 90 % في البلدان المتقدمة منذ الخمسينيات، في حين أن البلدان النامية كانت في المتوسط أقل من 50 %، ولكنها تجاوزت 75 % مع حلول الالفية الثالثة. (UNESCO, 2006, p176)

بداية من 1970 وإلى غاية 2010 ارتفعت معدلات الامام بالقراءة والكتابة بين البالغين بسرعة عالية، خاصة في المناطق التي كانت تشهد مستويات متدنية، ففي اسيا الجنوبية والغربية تضاعف المعدل مرتين من 31.6 % إلى 63 % وفي افريقيا جنوب الصحراء تضاعف مرتين وربع من 27.8 % إلى 63 % وفي الدول العربية تضاعف بأكثر من مرتين ونصف من 28.8 % إلى 75 %، اما في المناطق التي كانت تعرف معدلات جيدة من البداية فكانت الزيادة متوسطة مثل شرق اسيا والمحيط من 57.5 % إلى 94 % وامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من 73.7 % إلى 91 %، أوروبا الوسطى والشرقية واسيا الوسطى عرفت استقرارا في معدلاتها خلال العشرين سنة الماضية من 1990 إلى 2010 في مستويات جد مرتفعة وصلت إلى 99 % ما يعني شبه انعدام للأمية.

4- تطور المؤشرات الديمغرافية في العالم والوطن العربي:

المؤشرات الديمغرافية التي نحن بصدد تناولها هي المؤشرات الخاصة بالنمو السكاني وتطور البنية السكانية حسب العمر بالإضافة الى المؤشرات الخاصة بالظواهر الديمغرافية الكبرى مثل ظاهرة الخصوبة والولادية التي سنتطرق فيها الى دراسة معدلات الخصوبة ومعدلات الولادات، ظاهرة الوفيات وملاحظة تطور المعدل الخام للوفيات وكذلك معدل وفيات الأطفال الرضع ودون خمس سنوات وامل الحياة عند الولادة، ظاهرة الهجرة متمثلة في صافي الهجرة ومعدل الهجرة.

4-1 تطور النمو السكاني

النمو السكاني هو حاصل مجموع النمو او الزيادة الطبيعية التي هي الفرق ما بين الولادات والوفيات مع صافي الهجرة الذي هو الفرق بين الوافدون والنازحون، وبالتالي ينمو حجم السكان في الاتجاه الموجب عندما يكون هناك ارتفاع في عدد الولادات عن الوفيات وارتفاع حجم المهاجرين الوافدين على حجم المهاجرين النازحين، وعادة ما يحسب النمو السكاني سنويا.

الجدول رقم 01-09: تطو معدل الزيادة السكانية في العالم من 1970 الى 2015

المنطقة	1970	1980	1990	2000	2010	2015
العالم العربي	2,8	3,3	3,7	2,1	2,4	2,1
اوروبا الوسطى ودول البلطيق	0,5	0,6	-0,1	-0,6	-0,4	-0,2
شرق اسيا والمحيط الهادئ	2,6	1,5	1,5	1,0	0,7	0,7
اوروبا واسيا الوسطى	0,8	0,7	0,5	0,1	0,4	0,5
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	2,6	2,2	1,9	1,5	1,2	1,1
شمال افريقيا والشرق الاوسط	2,8	3,3	3,5	2,0	2,2	1,9
امريكا الشمالية	1,2	1,0	1,2	1,1	0,9	0,7
جنوب اسيا	2,3	2,4	2,2	1,9	1,4	1,3
افريقيا جنوب الصحراء	2,6	2,9	2,8	2,7	2,8	2,8
العالم	2,1	1,8	1,7	1,3	1,2	1,2

Source/ Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

وفقا لتقارير الأمم المتحدة شهد حجم سكان المعمورة ارتفاعا كبيرا منذ 1970 حيث قدر 3.7 مليار نسمة ليرتفع الى 5.3 مليار سنة 1990 ثم الى 6.1 مليار سنة 2000 وفي سنة 2015 قدر عدد سكان العالم 7.3 مليار نسمة.

يعبر معدل النمو السكاني السنوي عن نسبة التغير السكاني في السنة من مجمل السكان في منتصف العام، ورغم التزايد الذي عرفه سكان العالم إلا أن معدل نمو سكان العالم أخذ في الانخفاض خلال هذه الفترة فبعد أن كان يقدر 2.1% سنة 1970 تراجع الى 1.2% سنة 2015، وقد تشابهت مختلف مناطق العالم في الاتجاه المتناقص لمعدل الزيادة السكانية إلا أنها اختلفت في وتيرة هذا التناقص، ويعد إقليم افريقيا جنوب الصحراء الإقليم الوحيد الذي شهد استقرارا في معدل طيلة الفترة في حدود 2.8% وكان هذا أعلى معدل بين مختلف المناطق، يليه إقليم الدول العربية الذي فقد 0.7% من قيمته خلال هذه الفترة حيث تراجع من 2.8% سنة 1970 الى 2.1% سنة 2015، اما ادنى المستويات سجلت لدى إقليم أوروبا الوسطى ودول البلطيق الذي فقد هو الآخر 0.7% من قيمته خلال الفترة فبعد أن سجل 0.5% سنة 1970 تراجع بشكل حاد وسجل قيم سالبة بداية من تسعينات القرن الماضي -0.1% سنة 1990 ليصل الى -0.2% سنة 2015 ويفسر هذا التراجع والقيم السالبة المسجلة بالاتجاه المتناقص الذي سجل في معدلات الخصوبة والولادات خلال هذه الفترة بسبب السياسة السكانية لدول هذا الإقليم في مقابل الاتجاه المتزايد لمعدلات الوفيات بسبب شيخوخة السكان في هذه المناطق، ويعد إقليم شرق اسيا والمحيط المنطقة التي شهدت أكبر نسبة انخفاض خلال الفترة إذ تراجع المعدل فيها من 2.6% سنة 1970 الى 0.7% سنة 2015 وبذلك فقد حوالي 2% من قيمته.

تطور السكان العالمي حسب الفئات العمرية الكبرى يُظهر أن فئة صغار السن من 0 الى 14 سنة في تناقص مستمر حيث فقدت قرابة 10% منذ 1960 اين كانت تمثل 37.1% من إجمالي السكان لتتراجع هذه النسبة الى 26.2% سنة 2015 بسبب التراجع الكبير المسجل في معدلات الخصوبة والولادات على المستوى العالمي حيث انخفضت الى النصف خلال هذه الفترة. فئة الشباب او الفئة النشطة من 15 الى 64 سنة كانت هي المستفيد الأكبر من انخفاض فئة الصغار حيث ربح حوالي 7.5 نقطة وارتفعت من 57.9% سنة 1960 الى 65.5% سنة 2015، بينما فئة كبار السن الأكثر من 65 سنة استقادت بحوالي 3 نقاط وارتفعت من 5% الى 8.3%.

تطور السكان حسب العمر يختلف من منطقة الى أخرى ويبدو أكثر وضوحاً في الأقاليم ذات الخصوبة المنخفضة مثل أوروبا الوسطى ودول البلطيق، أوروبا واسبيا الوسطى، أمريكا الشمالية وبشكل اقل شرق اسيا والمحيط الهادئ حيث انخفضت نسبة صغار السن في هذه الأقاليم من حوالي 31% في المتوسط الى حوالي 18%، وارتفاع نسبة كبار السن من حوالي 7% في المتوسط الى 14% في المتوسط وهذا ما أدى الى تراجع نسبة النمو السكاني في هذه المناطق وتشيوخ سكانها، اما بقية الأقاليم فلم يكن التغيير واضحاً فيها خاصة بالنسبة لكبار السن ففي العالم العربي انخفضت نسبة الصغار بعشر نقاط فيما لم ترتفع نسبة كبار السن إلا بحوالي نقطة واحدة. (انظر الجدول رقم 24 في الملحق)

4-2 تطور الخصوبة والولادات:

تعتبر الخصوبة عن قدرة الأنواع الحية أو الحيوانية أو النباتية على التكاثر وضمان استمرار الأنواع وفي مجال الديمغرافيا، يعبر عن الخصوبة كمؤشر يساوي متوسط عدد المواليد الأحياء مقارنة مع عدد للإناث في سن الإنجاب عموماً هذا السن يتراوح بين 15 و45 سنة.

الجدول رقم 01-10: تطو المعدل الخصوبة الكلي في العالم من 1970 الى 2015

المنطقة	1970*	1980*	1990*	2000	2005	2010	2015
اوروبا الوسطى ودول البلطيق*	2,29	2,19	1,93	1,32	1,31	1,47	1,43
شرق اسيا والمحيط الهادئ	5,22	2,99	2,50	1,8	1,9	1,8	1,8
اوروبا واسبيا الوسطى*	2,56	2,17	1,96	1,56	1,59	1,73	1,76
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	5,31	4,22	3,25	2,6	2,5	2,2	2,1
الدول الاقل تقدما	6,79	6,63	5,95	5,2	4,9	4,2	4,1
شمال افريقيا والشرق الاوسط	6,71	6,23	4,92	3,2	3,1	2,8	2,9
أمريكا الشمالية*	2,46	1,83	2,06	2,00	2,00	1,90	1,82
جنوب اسيا	5,80	5,12	4,29	3,4	3,1	2,7	2,5
افريقيا جنوب الصحراء	6,75	6,77	6,33	5,7	5,4	4,9	4,9
العالم العربي*	6,89	6,34	5,21	3,82	3,52	3,47	3,37
العالم	4,77	3,72	3,26	2,6	2,6	2,5	2,5

Source. Unicef. La situation des enfants dans le monde (2002-2007-2012-2016)

*Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

عموما شهد معدل الخصوبة الكلي في العالم انخفاضا من مستوى 4.7 طفل لكل امرأة سنة 1970 الى مستوى 2.5 طفل لكل امرأة سنة 2015، ورغم ان هناك تباين بين مختلف مناطق العالم إلا أن معظم الأقاليم عرفت انخفاضا شديدا من مستوى كان يتراوح في المتوسط بين 5 و 7 طفل لكل امرأة في السبعينات الى مستوى يتراوح 1.5 و 2.5 طفل لكل امرأة أي انخفاض في حدود 4 أطفال.

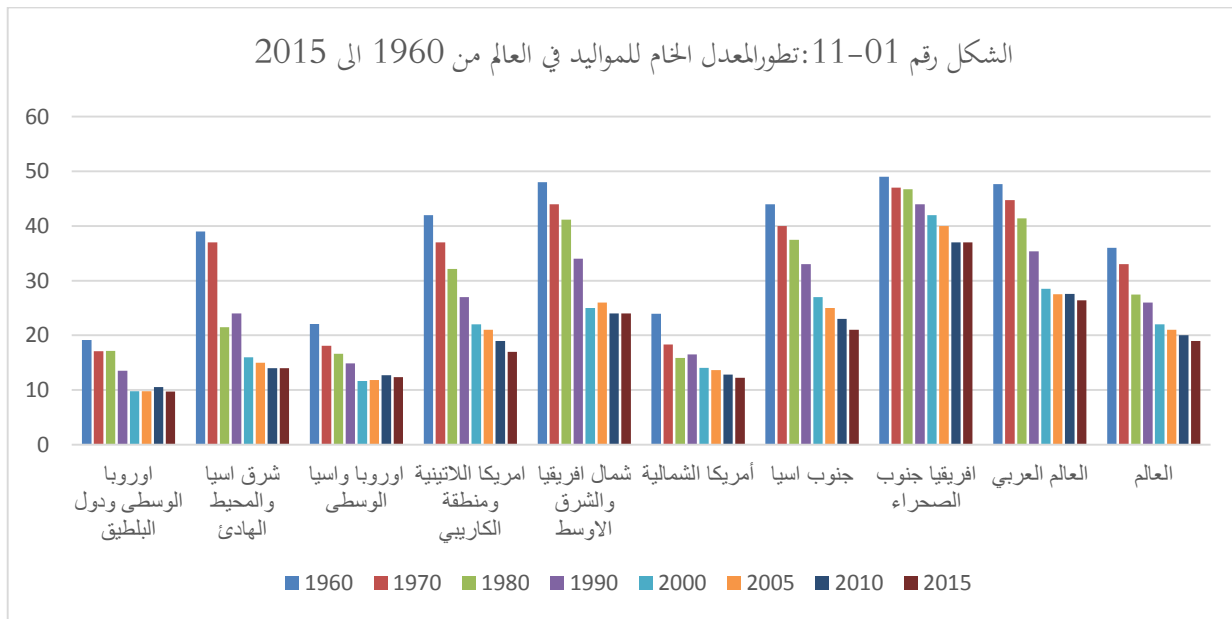
المناطق التي كانت تسجل معدلات منخفضة من البداية مثل أوروبا الوسطى ودول البلطيق، أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا الوسطى لم يكن فيها الانخفاض بهذه الشدة ولم تتعدى 1 طفل في المتوسط، حيث انخفضت من مستوى بين 2.3 و 2.5 طفل لكل امرأة الى مستوى بين 1.4 و 1.8 طفل لكل امرأة.

إقليم افريقيا جنوب الصحراء والدول الأقل تقدما كان انخفضت حوالي طفلين لكل امرأة من 6.7 سنة 1970 الى متوسط 4.5 طفل لكل امرأة سنة 2015، وهي الأقاليم التي لازالت مستويات الخصوبة فيها مرتفعة الى حد الان مقارنة مع باقي المناطق وخاصة إقليم افريقيا جنوب الصحراء الذي حافظ على مستوياته القياسية حتى حلول الالفية الثالثة.

إقليم الدول العربية هو الاخر شهد انخفاض متوسط من 6.9 طفل لكل امرأة سن 1970 الى 3.3 طفل لكل امرأة سنة 2015 أي في حدود 3.5 طفل على المستوى العام، وتتفاوت البلدان العربية فيما بينها في شدة انخفاض الخصوبة خلال الفترة من 1970 الى 2015 حسب بيانات البنك الدولي لسنة 2017، فنجد بلدان وصلت فيها شدة الانخفاض الى 5 طفل لكل امرأة في المتوسط (الجزائر الكويت، الامارات، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سوريا) وبلدان انخفضت ب 4 طفل في المتوسط (البحرين، الأردن، جيبوتي، المغرب، تونس، اليمن) وبلدان انخفضت ب 3 طفل في المتوسط (مصر، العراق، جزر القمر، لبنان)، في حين هناك بلدان انخفضت بمتوسط طفلين لكل امرأة (موريتانيا والسودان) وتبقى الصومال الدولة الأقل انخفاضا في الخصوبة اذ لم تتجاوز فيها شدة الانخفاض 1 طفل لكل امرأة طيلة الفترة.

بخصوص سنة 2015 كانت الصومال الأعلى خصوبة بحوالي 6.4 طفل لكل امرأة تليها كل من موريتانيا، السودان، جزر القمر واليمن بحوالي 4.4 طفل لكل امرأة، ثم العراق ومصر بحوالي 3.4 طفل لكل امرأة، اما بقية البلدان فقد سجلت معدلات اقل من 3 أطفال لكل امرأة. (انظر الجدول رقم 25 في الملحق)

لعبت نسبة انتشار وسائل منع الحمل دور كبيراً ومهماً في انخفاض الخصوبة بين النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 فقد عرف المعدل العام لانتشار وسائل منع الحمل على المستوى العالمي ارتفاعاً من 58.5% سنة 1990 إلى 63.3% سنة 2012 حسب معطيات البنك الدولي وتختلف مناطق العالم في نسبة انتشار وسائل منع الحمل، ففي شرق آسيا والمحيط وصلت النسبة إلى 80.5% سنة 2012 بعد ما كانت 73.8% سنة 1990، في حين لم تتعدى 28% في الدول الفقيرة وإفريقيا جنوب الصحراء سنة 2012 بعد ما كانت بين 11 و 16% في التسعينات، أما في البلدان العربية قدرت النسبة 50.6% سنة 2012 وفي شمال إفريقيا والشرق الأوسط وصلت النسبة إلى 61% بعد ما كانت 43% في التسعينات.



المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم 26 في الملحق

إذا كان معدل الخصوبة يعبر عن حجم الولادات مقارنة بحجم النساء في سن الانجاب فان المعدل الخام للولادات يعبر عن حجم الولادات مقارنة بالحجم الكلي للسكان، وقد انخفض معدل الولادات على المستوى العالمي من 1960 إلى 2015 بحوالي النصف من 36 ولادة حية لكل ألف نسمة إلى 19 ولادة حية.

أدنى مستويات الولادات سنة 2015 كانت في إقليم أوروبا الوسطى ودول البلطيق بقرابة 10 ولادات لكل ألف نسمة علماً انها عرفت هذا المستوى المتدني من زمن ليس بالقريب ف منذ 1960 كان معدل الولادات اقل من 20%، أما أعلى المستويات كان في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء طيلة الفترة، ولا يزال مستوى الولادات

مرتفع الى غاية 2015 حيث سجل معدل 37% بعد ما كان في حدود 50 مولود حي لكل ألف نيمة سنة 1960.

إقليم الدول العربية ورغم الانخفاض المحسوس الذي عرفه بفقدانه أكثر من 20 نقطة إلا أن معدلاته لاتزال مرتفعة مقارنة مع الأقاليم الأخرى، حيث سجل أكثر من 26 ولادة حية لكل ألف نسمة سنة 2015 بعد ما كانت تقارب 48% سنة 1960، علما ان معظم الدول العربية شهدت مستويات ولادات مرتفعة في سبعينات القرن الماضي بمعدلات تفوق 45% في المتوسط، باستثناء الامارات وقطر والبحرين ولبنان التي كانت مستوياتها اقل نسبيا في ذلك الوقت بمعدل متوسط في حدود 36%.

تباين مستوى الولادات بين البلدان العربية سنة 2015 فهناك دول سجلت معدلات في حدود 15% او اقل وهي البلدان التي كانت تعرف مستويات متدنية منذ البداية، وبلدان كانت معدلاتها بين 15 و 20% وهي الكويت، عمان، السعودية وتونس، في المقابل هناك بلدان سجلت معدلات اعلى من 30% وهي جزر القمر، العراق، السودان واليمن، وتبقى الصومال الدولة التي سجلت اعلى المستويات سنة 2015 بمعدل 43.6% وهي البلد الوحيد الذي سجل شبه استقرارا في معدل الولادات ولم يشهد انخفاض ملحوظ طيلة الفترة حيث ان معدله سنة 1970 هو 46.6 ولادة حية لكل الف نسمة. (انظر الجدول رقم 27 في الملحق)

4-3 تطور الوفيات:

تعتبر الوفيات ظاهرة ديمغرافية حتمية لا بد منها ولا يمكن مكافحتها بشكل نهائي وانما يمكن التقليل من شدتها وتمديد امل الحياة بمكافحة الامراض والتطوير الصحي والاجتماعي، كمان مستوى الوفيات هو من المؤشرات التي تقيس المستوى الاقتصادي والصحي والاجتماعي للبلدان والاقاليم، ويمكن قياس ظاهرة الوفيات بمؤشرات خامة كمعدل الوفيات الخام (TBM) ومؤشرات متخصصة كمعدل وفيات الأطفال الرضع (TMI) ومعدل وفيات الأطفال اقل من خمس سنوات (TMM5) معدل وفيات الامومة....

4-3-1 المعدل الخام للوفيات:

يشير معدل الوفيات (أو معدل الوفيات الخام) الى النسبة بين العدد السنوي للوفيات ومتوسط عدد السكان خلال فترة معينة في إقليم معين.

الجدول رقم 01-11: تطور المعدل الخام للوفيات في العالم من 1960 الى 2015

2015	2010	2005	2000	1990	1980*	1970	1960	المنطقة
11,83	11,43	11,35	11,01	11,18	10,94	9,63	8.63	*أوروبا الوسطى ودول البلطيق
7	7	7	7	7	7,12	11	19	شرق اسيا والمحيط الهادئ
10,18	10,20	10,76	10,75	10,24	10,53	10,24	10.34	*أوروبا واسيا الوسطى
6	6	6	6	7	8,25	10	13	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
8	10	11	12	15	18,02	21	25	الدول الأقل تقدما
5	5	6	6	8	11,07	15	21	شمال افريقيا والشرق الاوسط
8,13	7,91	8,18	8,36	8,47	8,63	9,29	9.35	*أمريكا الشمالية
7	8	9	9	11	13,41	17	21	جنوب اسيا
10	13	14	15	16	17,71	21	24	افريقيا جنوب الصحراء
5,60	5,81	6,11	6,48	7,98	11,30	15,37	19.85	*العالم العربي
8	8	8	9	9	10,27	13	17	العالم

Source. Unicef. La situation des enfants dans le monde (1997-2002-2007-2012-2016)

*Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

عرف المعدل العالمي الوفيات انخفاض واضحا في تطوره حيث تقلص الى النصف من 17% سنة 1960 الى 8% سنة 2015 بسبب التطور الصحي الذي شهده العالم خلال هذه الفترة والتمكن من القضاء على عدد كبير من الامراض التي كانت تقتك بالبشرية، هذا الانخفاض المحسوس لمعدل الوفيات كان أكثر ملاحظة في الأقاليم التي كانت تسجل مستويات مرتفعة في بداية الفترة كمنطقة افريقيا جنوب الصحراء التي انخفض فيها المعدل من 24% سنة 1960 الى 10% سنة 2015، إقليم جنوب اسيا من 21% الى 7% وإقليم شمال افريقيا والشرق الأوسط من 21% الى 5% جميع هذه المناطق انخفضت بمتوسط 14 نقطة خلال نفس الفترة، اما الأقاليم التي كانت مستوياتها منخفضة من البداية فقد شهد استقرار في معدلاتها طيلة الفترة كإقليم أوروبا واسيا الوسطى الذي حافظ على معدل في حدود 10%، وإقليم أمريكا الشمالية الذي حافظ على معدل في حدود 8,5% طيلة الفترة.

في المقابل نجد ان إقليم أوروبا الوسطى ودول البلطيق وعلى عكس بقية الأقاليم فقد شهد تزايد في معدل الوفيات حيث ارتفع من 8,6% سنة 1960 الى 11,8% سنة 2015 حسب بيانات البنك الدولي لسنة 2017، ولا يعزى هذا التزايد في الوفيات الذي شهده هذا الإقليم ولا حتى عدم التراجع الذي شهده إقليم أوروبا واسيا الوسطى إقليم أمريكا الشمالية الى التدهور الصحي او الاقتصادي او الاجتماعي، وانما السبب يكمن في تطور البنية السكانية حسب العمر ومستويات الشيخوخة المسجلة في هذه المناطق، فالوفيات وكما سبق الذكر ظاهرة حتمية فان امكن التقليل منها الى حد كبير في فئة الأطفال والشباب فانه لا يمكن محاربتها في هذه الفئات المتقدمة من العمر، وعند ملاحظة تطور البنية حسب العمر لهذ المناطق نلاحظ ان فئة الشيوخ في إقليم أوروبا الوسطى ودول البلطيق ارتفعت نسبتها من 7% من اجمالي عدد السكان سنة 1960 الى قرابة 17% سنة 2015، وارتفعت في إقليم أوروبا واسيا الوسطى 8% الى قرابة 16%، اما في إقليم أمريكا الشمالية فقد ارتفعت من 9% الى قرابة 15% وهي نسب عالية مقارنة بالنسبة العالمية التي كانت في حدود 8% سنة 2015 او البلدان العربية التي لم تتجاوز فيها النسبة 4% سنة 2015.

إقليم الدول العربية شهد هو الاخر انخفاض بحوالي 15 نقطة في معدل الوفيات الخام وتراجع 19,8% سنة 1960 الى 5,6% سنة 2015، فمع حلول الالفية الثالثة كان معدلات الوفيات في جميع الدول العربية اقل من 10% باستثناء دولة الصومال وهذا بعد ان كانت تسجل مستويات قياسية في بعض المناطق في سبعينات القرن الماضي ففي اليمن كان المعدل 24,6% سنة 1970 وفي الصومال كان 23,1% في نفس السنة، وسجلت أدنى المستويات على مدار الفترة في قطر والامارات الكويت والبحرين بمعدلات لم تتجاوز 2,3% في المتوسط سنة 2015 بعد ان كانت في حدود 6,3% في المتوسط سنة 1970، اما اعلى المستويات كانت في اليمن التي لم يقل معدلها عن 10% طيلة الفترة رغم انه فقد نصف قيمته ففي سنة 2015 وصل المعدل الى 11,6% بعد ما كان 23,1% سنة 1970 (انظر الجدول رقم 28 في الملحق)

ان هذا الانخفاض الذي شهده المعدل الخام للوفيات في العالم والبلدان العربية يعود أساسا الى التراجع المسجل في معدلات الوفيات المتخصصة خصوصا وفيات الأطفال الرضع والأطفال اقل من خمس سنوات.

4-3-2 معدل وفيات الأطفال:

يشير معدل وفيات الأطفال الرضع الى نسبة عدد الأطفال الذين يتوفون قبل بلوغهم السنة الأولى من العمر من إجمالي عدد الولادات الحية خلال فترة زمنية محددة وهو من اهم المؤشرات التي تلخص المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي للمجتمع ومن اهم المقاييس المستخدمة في مقارنة هذه المستويات بين الأمم والشعوب.

تمثل وفيات الأطفال الرضع جزء مهما ولا يستهان به من مجموع الوفيات التي تقع في الدول والاقاليم، ومن اجل ذلك تبذل كل البلدان والمنظمات الدولية جهودا كبيرة من اجل تقليص معدلاتها، وقد ركز الهدف الرابع على تخفيض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بما فيهم وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين بداية من 1990 الى غاية 2015.

الجدول رقم 01-12: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم من 1990 الى 2015

المنطقة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
شرق اسيا والمحيط الهادئ	44	42	33	26	19	15
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	43	38	28	26	18	15
اوروبا الوسطى والشرقية	39	33	30	29	19	15
شمال افريقيا والشرق الاوسط	53	46	47	43	31	23
جنوب اسيا	86	82	70	63	52	42
افريقيا جنوب الصحراء	108	106	107	101	76	56
الدول الاقل تقدما	109	109	100	97	71	51
الدول الصناعية	9	7	5	5	5	/
البلدان النامية	67	67	62	57	44	/
العالم العربي*	58,41	50,99	44,37	38,27	32,64	29,16
العالم	63	61	57	52	40	32

Source. Unicef. La situation des enfants dans le monde (1997-2002-2007-2012-2016)

*Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

رغم الانخفاض الذي شهده المعدل العالمي لوفيات الاطفال الرضع بفقدانه نصف قيمته من 63 وفاة لكل ألف مولود حي سنة 1990 ما يقابل 8.9 مليون وفاة حسب احصائيات البنك الدولي الى 4,4 مليون وفاة سنة 2015 ما يقابل 32%، الا انها لا تزال في مستويات مرتفعة في بعض الأقاليم مثل افريقيا جنوب الصحراء الت سجلت أعلى معدل 56% سنة 2015 بعد ما كانت 108% سنة 1990 يليها إقليم الدول الأقل تقدما بمعدل 51% سنة 2015 ثم جنوب اسيا 42%.

تراجع معدل وفيات الأطفال الرضع في البلدان العربية خلال الفترة من 1990 الى 2015 بمقدار النصف حسب بيانات البنك الدولي وانخفض من 58,4% الى 29,2%، بسبب التراجع الكبير الذي سجل في بعض الدول مثل البحرين، مصر، لبنان، ليبيا، عمان، السعودية وتونس حيث وصل الانخفاض الى أكثر من 67% خلال الفترة من 1990 الى 2015 وتكون بذلك قد حققت الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص وفيات الأطفال الرضع والمتمثل في خفض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين خلال هذه الفترة، وتباينت مستويات وفيات الأطفال بين الدول العربية سنة 2015 فنجد بلدان سجلت معدلات اقل من 10% مثل الامارات، البحرين، الكويت، لبنان، عمان وقطر بمعدل في حدود 7.5% في المتوسط في حين هناك دول سجلت معدلات اكثر من 50% مثل جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، وسجل اعلى مستوى سنة 2015 في دولة الصومال بمعدل 85%.

الجدول رقم 01-13: تطور معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات في العالم من 1970 الى 2015

المنطقة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
افريقيا جنوب الصحراء	244	219	201	188	180	172	154	127	101	83
شمال افريقيا والشرق الاوسط	200	164	127	91	71	61	50	42	34	29
جنوب اسيا	213	195	171	149	129	111	94	77	64	53
شرق اسيا والمحيط الهادئ	116	94	76	64	58	51	42	30	23	18
امريكا اللاتينية والكاربي	120	103	85	68	54	42	32	25	24	18
اوربوا الوسطى والشرقية	97	74	69	56	48	47	37	28	21	17
الدول الصناعية*	24	19	15	12	10	8	7	6	6	/
الدول النامية*	156	138	125	108	97	90	80	71	63	/
الدول الاقل تقدما	242	230	212	192	175	158	138	111	90	73
العالم	145	129	116	101	91	85	76	63	52	43

Source. Unicef. La situation des enfants dans le monde (2016)

* Unicef. La situation des enfants dans le monde. 2012

منذ سنة 1970 والى غاية سنة 2015 انخفض المعدل العالمي لوفيات الاطفال الاقل من خمس سنوات أكثر من 100 نقطة من 145 وفاة لكل ألف مولود حي الى 43 وفاة متأثر بالانخفاض الكبير الذي شهدته بعض الاقاليم مثل افريقيا جنوب الصحراء، جنوب اسيا، شمال افريقيا والشرق الاوسط واقليم الدول الاقل تقدما التي انخفضت بأكثر من 165 نقطة في المتوسط خلال هذه الفترة، وقد كان الانخفاض واضحا مع حلول الالفية الثالثة اذ ان معظم مناطق العالم انخفضت معدلاتها تحت 50 وفاة لكل الف ولادة حية باستثناء افريقيا جنوب الصحراء وجنوب اسيا والدول النامية والاقل تقدما التي لا تزال معدلاتها حتى سنة 2015 تفوق 50% وهي تضاعف معدلات الدول الصناعية بأكثر من عشر مرات بالرغم من الانخفاض الهائل الذي شهدته خلال هذه الفترة.

جل اقاليم العالم انخفضت بأكثر من 50% خلال الفترة من 1990 الى 2015، وقد حققت ثلاثة اقاليم الهدف الانمائي للالفية بخفض الوفيات بنسبة الثلثين وهي اقليم شرق اسيا والمحيط الهادئ، امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، اوروبا الوسطى والشرقية واقترب اقليم شمال افريقيا من تحقيق هذا الهدف حيث كانت نسبة الانخفاض في حدود 60%، الا ان المستوى العام العالمي يبقى بعيد عن هذا الهدف حيث ان نسبة الانخفاض كانت في حدود 50% بينما كان المطلوب تحقيق انخفاض قدره 67%.

3-3-4 امل الحياة عند الولادة:

امل الحياة عند الولادة هو متوسط عدد السنوات التي يمكن ان يعيشها المولود الجديد إذا لم تتغير ظروف الوفاة السائدة اثناء ولادته طيلة حياته. (Nations Unies, 2010, p249)

يعتبر متوسط العمر عند الولادة أحد أكثر المؤشرات الديموغرافية الصحية استخداما، فقد استخدم من طرف الامم المتحدة ضمن المركبات المكونة لمؤشر التنمية البشرية تحت بعد الصحة وطول العمر (santé et longévité) وهو يعبر عن المستوى المعيشي ونمط الحياة والمستوى الصحي وكذا المستوى التعليمي فارتقاعه او انخفاضه مرتبط بهذه العوامل.

الجدول رقم 01-14: تطور امل الحياة عند الولادة في العالم من 1970 الى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1980	1970	1960	المنطقة
59	54	46	50,5	51	50	48,2	44	40	افريقيا جنوب الصحراء
72	71	69	69,8	65	65	58,9	53	47	شمال افريقيا والشرق الاوسط
68	65	64	62,9	61	58	54,0	48	44	جنوب اسيا
74	72	71	71,6	67	68	66,3	58	48	شرق اسيا والمحيط الهادئ
75	74	72	71,5	69	68	64,3	60	56	امريكا اللاتينية والكاريبي
72	70	67	/	69	68	/	66	65	اوروبا الوسطى والشرقية
/	80	79	/	77	/	/	/	70	الدول الصناعية*
/	68	65	/	62	/	/	/	47	الدول النامية*
64	59	53	55,7	52	52	48,2	44	39	الدول الاقل تقدما
71,0	70,1	69,0	67,7	66,1	64,3	58,5	52,5	/	*العالم العربي
72	70	68	67,7	64	65	62,9	59	51	العالم

Source. Unicef. La situation des enfants dans le monde (1997-2002-2007-2012-2016)

*Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

ارتفع امل الحياة او متوسط العمر عند الولادة على المستوى العالمي بأكثر من 20 سنة على مدى الخمسة وخمسون سنة الماضية ففي سنة 1960 كان متوسط العمر عند الولادة 51 سنة وفي سنة 2015 بلغ امل الحياة عند الولادة 72 سنة، إلا أن هناك تباين واضح بين مختلف مناطق العالم في متوسط السنوات التي يمكن ان يعيشها الفرد فاذا كان الانسان في الدول الصناعية يعيش لأكثر من 80 عاما سنة 2015 بعد ما كان في حدود 70 عاما سنة 1960، فان الانسان في افريقيا جنوب الصحراء ورغم ان متوسط عمره ارتفع بعشرين سنة الا انه لم يتجاوز 60 عاما سنة 2015 هذا بعد ان كان لا يتعدى 40 سنة في ستينات القرن الماضي، وحسب بيانات البنك الدولي لسنة 2017 فان النساء يعشن اكثر من الرجال بأربع سنوات فقد سجلن متوسط عمر 74 سنة في 2015 بعد ما كن يعشن لمدة 55 سنة في 1960، بينما يعيش الرجال 70 في المتوسط سنة 2015 بعد ان كانوا في حدود 51 سنة في 1960 .

تطور امل الحياة عند الولادة في معظم اقليم العالم كان بوتيرة مرتفعة وصلت الى خمس سنوات قبل سنة 2000 ثم انخفضت الى حوالي ثلاث سنوات بعدها، اما في الدول الصناعية كان يسير بوتيرة منخفضة مقارنة بباقي المناطق، حيث كان يرتفع بمعدل عامين كل عشر سنوات وانخفض الى عام واحد مع دخول الالفية الثالثة بسبب الاتجاه التنزلي الذي تعيشه بعض الدول الصناعية مثل اليابان وروسيا وعودة الوفيات خاصة في الاعمار الكبرى.

لم يختلف تطور امل الحياة في العالم العربي عموما عن المستوى العالمي فقد ارتفع بقرابة عشرين سنة من 1970 حيث كان الانسان يأمل ان يعيش 52 سنة الى ان أصبح يأمل في ان يعيش 71 سنة في 2015، الا ان الاختلاف يمكن بين البلدان ذاتها حيث ان متوسط العمر المأمول عند الولادة تجاوز 75 سنة في 2015 لدى بعض الدول مثل الامارات، البحرين، الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، عمان وقطر، في حين انه اقل من 70 سنة في بلدان أخرى مثل جزر القمر، جيبوتي، العراق، موريتانيا، السودان واليمن، وسجل اعلى متوسط سنة 2015 في لبنان 79.5 سنة اما ادنى متوسط كان في الصومال 55.9 سنة.

5- تطور مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية (IDH) مؤشر مركب لقياس المستوى المتوسط المحقق في الابعاد الثلاث الاساسية للتنمية البشرية: الصحة وطول العمر، الحصول على التعليم والمستوى المعيشي اللائق. (Nations Unies, 2010, p249)

وهو مؤشر وضع من طرف هيئة الأمم المتحدة أواخر الثمانينات واستعملته في برامجها الإنمائية (UNDP) بغرض تنمية الدول، وتصدر له تقريرا سنويا منذ 1990، ويسعى مؤشر التنمية البشرية الى قياس الرفاه المجتمعي في لحظة معينة من خلال قياس ثلاثة ابعاد وهي:

البعد الصحي ويتم قياس هذا البعد من خلال مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد او امل الحياة عند الولادة.

البعد التعليمي والحصول على المعرفة ويقاس من خلال معدلات التمدرس ونسب تعليم الكبار

بعد مستوى الحياة وهو يعبر عن الجانب الاقتصادي او الدخل ويقاس عادة بالنواتج المحلي الإجمالي.

وعليه فان مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر يقيس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم، ونتيجته تكون محصورة بين 0 و 1 فكلما اقتربت النتيجة من الواحد كلما كان مستوى التنمية البشرية في البلاد مرتفع.

عرف مؤشر التنمية البشرية العالمي خلال الخمسة وعشرون سنة الماضية ارتفاعا مستمرا وانتقل من 0.597 سنة 1990 الى 0.717 سنة 2015، وتباينت أقاليم العالم فيما يخص نسب النمو اذ سجلت أكبر نسبة نمو في إقليم شرق اسيا والمحيط الهادئ حيث انتقل من 0.516 الى 0.720 ويبدو ان هذا النمو كان نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته دول الإقليم مثل الصين ثم يليه إقليم جنوب اسيا من 0.437 الى 0.621، ثم إقليم الدول الأقل تقدما والدول النامية، اما ادنى نسبة نمو سجلت لدى الدول ذات التنمية الجذ مرتفعة ومنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية لكون هذه الأقاليم كانت تعرف مستويات مرتفعة منذ البداية.

الجدول رقم 01-15: تطور مؤشر التنمية البشرية في العالم من 1980 الى 2015

المنطقة	1990	2000	2010	2015
الدول العربية	0.553	0.613	0.676	0,687
شرق اسيا والمحيط الهادئ	0.516	0.593	0.686	0,720
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	0.625	0.684	0.734	0,751
جنوب اسيا	0.437	0.503	0.586	0,621
افريقيا جنوب الصحراء	0.400	0.422	0.499	0,523
اوروبا واسيا الوسطى	0.651	0.665	0.731	0,756
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED	0.785	0.834	0.872	0.887
الدول النامية	0.513	0.568	0.642	0.668
الدول الاقل تقدما	0.348	0.399	0.484	0,508
تنمية بشرية جد مرتفعة	0.801	0,851	0.887	0,892
تنمية بشرية مرتفعة	0.592	0.642	0.723	0,746
تنمية بشرية متوسطة	0.473	0.537	0.611	0,631
تنمية بشرية منخفضة	0.368	0.404	0.487	0,497
العالم	0.597	0.641	0.697	0,717

Source. (PNUD) Période (1990-2010) Rapport sur le développement humain 2015

Période (PNUD) (2015) Rapport sur le développement humain 2016

إقليم الدول العربية شهد نسبة نمو لا بأس بها حيث ارتفع من 0.553 سنة 1990 الى 0.687 سنة

2015، حيث ان جميع البلدان العربية شهدت نمو متزايد طيلة الفترة، باستثناء ليبيا وسوريا واليمن فان هذه الدول كانت في تزايد مستمر خلال الفترة 1990 الى 2010 لكنها تراجعت في الفترة من 2010 الى 2015 متأثرة بالتراجع المسجل في مكونات مؤشر التنمية البشرية من دخل ومستوى تعليمي وامل الحياة بسبب الظروف التي تعيشها المنطقة خلال هذه الفترة.

توزيع الدول العربية حسب تصنيف الأمم المتحدة الخاص بمستوى التنمية البشرية لسنة 2015 ينتج لنا بلدان ذات تنمية بشرية جد مرتفعة حيث يبلغ فيها مؤشر التنمية البشرية 0.800 او يفوق وهي الامارات، البحرين، الكويت، قطر والسعودية، وبلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة اين انحصر مؤشر التنمية البشرية بين (0.700 و 0.799) وهي الجزائر، الأردن، لبنان، ليبيا، عمان وتونس، وبلدان ذات تنمية متوسطة وينحصر فيها مؤشر التنمية البشرية بين (0.550 و 0.699) وهي مصر، العراق، المغرب، بقية الدول العربية هي دول ذات تنمية بشرية منخفضة حيث يقل فيها مؤشر التنمية البشرية عن 0.550

خلاصة الفصل:

التطور الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والتنمية المستدامة جميعها مصطلحات تعبر عن التغيير من حالة اقتصادية واجتماعية الى حالة أخرى، وموضوعنا هذا اهتم بدراسة هذا التغيير من جانبه الاقتصادي والاجتماعي ودراسة تأثيره على الظواهر الديمغرافية فالتطور من الناحية الاقتصادية مرتبط عادة بالنتائج الوطني والدخل ونصيب الفرد من الدخل القومي لكون هذا الأخير اهم العوامل المحققة لرفاه السكان واهم العوامل المحدد للتنمية الاقتصادية، اما من الناحية الاجتماعية فان هذا التغيير يرتبط اكثر بالجانب الصحي والتعليمي. فمفهوم التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغيير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهي عملية تشمل التغيير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تطور مفهومها ليرتبط بالتنمية البشرية والتي تعني مدى توفر معايير الرفاه الاجتماعي من حيث التعليم والصحة.

عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية تطور واضحا على المستوى العالمي والعربي منذ مطلع السبعينات الى غاية 2015، غير ان هذا التطور كان متباينا من اقليم الى اخر ومن دولة الى اخرى، ففي الوقت الذي شهدت فيه بعض المناطق والدول ارتفاع في قيم بعض المؤشرات، شهدت مناطق اخرى انخفاضاً والعكس، كما ان وتيرة هذا التطور كانت متباينة بين مختلف المناطق والبلدان.

بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية فقد شهد الناتج المحلي والدخل الوطني ارتفاعا متذبذبا على المستوى العالمي والعربي خلال الفترة من 1970 الى 2015، وفي الوقت الذي شهدت فيه بعض الاقاليم تراجعا في نسب التشغيل واستقرار في البطالة مثل اقليم اوروبا وامريكا وخاصة مع مطلع الالفية الجديدة كانت قيم دول العالم العربي تشهد ارتفاعا في نسب التشغيل وانحسار نسب البطالة.

وعلى غرار المؤشرات الاقتصادية شهدت المؤشرات الاجتماعية الصحية كنسب التغطية بالمياه الصالحة للشرب ونسب التغطية بقنوات الصرف الصحي ارتفاعا على المستوى العالمي حيث وصلت الى أكثر من 90% في معظم الدول المتقدمة والمتوسطة وارتفعت في الدول الفقيرة الى أكثر من 60%، كما سجلت نسب التغطية بالكادر الصحي والبنية التحتية الصحية ارتفاعا ملموسا على المستوى العالمي والعربي.

بدورها شهدت المؤشرات الاجتماعية التعليمية مثل نسب التمدرس والالتحاق بالتعليم والامام بالقراء والكتابة ارتفاعا حيث وصلت النسبة العالمية للالتحاق بالمدرسة الابتدائية الى أكثر من 90% حتى انها وصلت الى النسبة الشاملة في الكثير من الدول المتقدمة والغنية، كما ارتفعت نسب الامام بالقراءة والكتابة على المستوى العالمي بصفة عامة وعلى المستوى العربي بصفة خاصة حيث وصلت النسبة الى حدود 80% بعد ان كانت في حدود 20% مع مطلع سبعينات القرن الماضي.

بالنسبة لتطور المؤشرات الديمغرافية الملاحظ انها شهدت تراجع على المستوى العالمي في معظم المؤشرات حيث تراجعت نسب النمو السكاني ومعدلات الخصوبة والمواليد، كما تراجعت معدلات الوفيات العامة ووفيات الاطفال وهو ما ادى الى ارتفاع امل الحياة عند الولادة على المستوى العالمي ليصل الى 70 سنة في 2015، غير ان تطور جميع هذه المؤشرات يبقى متباينا في وتيرته بين مختلف الاقاليم والدول.

الفصل الثاني

التطور السوسيو اقتصادي

في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر غداة الاستقلال سنة 1962 عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية، فقد واجهت المجاعة والبطالة والأمية والأمراض والأوبئة مثلها مثل باقي الدول المتخلفة الحاصلة على استقلالها حديثاً، ومن أجل ذلك سعت وبكل السبل الى إعادة بناء اقتصادها المتأزم وعملت على تطوير اقتصاد مستقل عن التبعية الى الاستعمار الفرنسي الغاشم، فقد تم انشاء البنك المركزي الجزائري نهاية سنة 1962 واعتماد عملة وطنية خاصة "الدينار الجزائري" سنة 1964 كما سارعت الى تأميم المحروقات وكافة المؤسسات الوطنية العمومية، ومن أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي شرعت في سن عدة قوانين وانتهجت مخططات اقتصادية عديدة.

ومن أجل محاربة الأمية والجهل السائد بين افراد المجتمع والموروث من مخلفات السياسة الاستعمارية قامت الجزائر باتخاذ عديد الإجراءات والسياسات على الصعيد التعليمي والتربوي، فبعد خروج المستعمر سنة 1962 واجهت الجزائر مشاكل عويصة فيما يخص التأطير والمرافق التعليمية، ولحل هذه المشاكل استعانة بالبلدان العربية الشقيقة لمدها بالمدرسين كما لجأت الى المنشآت والثكنات العسكرية والمساكن من أجل توفير قاعات التدريس، انتهجت سياسة التعليم المجاني والاجباري وسعت الى تعميمه عبر ربوع التراب الوطني واستثمرت مبالغ مالية هائلة في بناء البنية التحتية التربوية وتكوين المكونين لسد العجز. ومن أجل مكافحة الأمراض والأوبئة لم تختلف الإجراءات المتخذة على الصعيد التعليمي عن الإجراءات المتخذة في الجانب الصحي، فاعتمدت الجزائر سياسة مجانية العلاج وتمكين المواطن من الوصول الى الخدمات الصحية والأدوية، وعملت على انشاء العديد من المستشفيات والعيادات ومراكز الصحة الجوارية وقامت بإرسال بعثات من الطلبة للخارج لدراسة العلوم الطبية وفتحت التخصصات الطبية في مختلف الجامعات وانشأت معاهد لتدريس الشبه الطبي.

لا شك ان لهذه السياسات والإجراءات انعكاس على تطور ونمو الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ومن أجل ذلك جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على سيرورة اهم المقاييس والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كمقاييس النمو الاقتصادي ومقاييس التعليم والمؤشرات الصحية منذ الاستقلال الى سنة 2014، وقد تم معالجة هذا الفصل في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال

المبحث الثاني: تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال

المبحث الثالث: التطور الصحي في الجزائر بعد الاستقلال

المبحث الاول: التطور الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال:**1- مراحل التطور الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال:**

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، وللقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة عن قطاع المحروقات والتي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1986 1989 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة. (كربالي، 2005)

يمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:

1-1 خلال الفترة من 1962 الى 1966:

سميت بمرحلة الانتظار وتميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي). تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية. وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966 بدأت اللجان التسييرية تزول من الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة. (كربالي، 2005)

من اهم الاجراءات المتخذة في هذه الفترة:

تبني الاختيار الاشتراكي-تبني سياسة التخطيط - تأميم الأراضي والمناجم والبنوك

الجدول رقم 01-02: توزيع حجم الاستثمار حسب اهم القطاعات خلال الفترة 1963-1966 بالمليون دينار

السنوات	1963	1964	1965	1966	المجموع
قطاع الزراعة	60,8	147,9	98,2	338,8	645,7
قطاع الصناعة	151	131,6	156,8	370,9	810,3
مجموع القطاعات	1179,2	1829,7	1562,7	2404,8	6976,4

وقد تميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار والتذبذب في الاستثمارات في مختلف القطاعات

1-2 خلال الفترة من 1967 الى 1979:

بداية من سنة 1967 دخلت الجزائر في التنمية بمفهومها العلمي، واعتمدت على أسلوب التخطيط كأداة

لتوجيه التنمية وتنظيمها. وكان من اهم المخططات خلال هذه الفترة:

-المخطط الثلاثي من 1967 الى 1969 -المخطط الرباعي الأول 1970-1973

-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 -المخطط التكميلي 1978-1979

الجدول رقم 02-02: توزيع حجم الاستثمارات حسب اهم القطاعات وحسب المخططات بالمليار دينار جزائري

المخطط	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الاول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط التكميلي		اجمالي الاستثمارات
	الاعتماد	الاستثمار	الاعتماد	الاستثمار	الاعتماد	الاستثمار	الاعتماد	الاستثمار	
القطاع الصناعي	5,4	4,7	12,4	20,8	48	74	66	66	165,5
القطاع الفلاحي	1,8	1,6	4,1	4,3	12	5,8	3,2	3,2	14,9
القطاعات الاخرى	3,9	2,8	11,2	11,1	50	40,2	36,8	36,8	90,9
المجموع	11,1	9,1	27,7	36,2	110	120	106	106	271,3

المصدر: صالح صالح، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة

1967-1989

وقد تميزت هذه الفترة بالارتفاع المستمر للاعتمادات المالية وحجم الاستثمارات من مخطط الى اخر كما تميزت

بارتفاع الاستثمار في القطاع الصناعي على حساب قطاع الفلاحة وباقي القطاعات الاخرى.

1-3 خلال الفترة من 1980 الى 1989:

اهم المخططات تمثلت في:

المخطط الخماسي الأول بداية من 1980 الى 1984 ورصد له حوالي 400 مليار دينار نفذ منها 318 مليار دينار جزائري

المخطط الخماسي الثاني بداية من 1985 الى 1989 ورصد له حوالي 550 مليار دينار نفذ منها 371 مليار دينار جزائري

الجدول رقم 02-03: توزيع حجم الاستثمارات حسب اهم القطاعات وحسب المخططات بالمليار دينار جزائري

المخطط		المخطط الخماسي الأول			المخطط الخماسي الثاني		اجمالي الاستثمارات المنفذة	
القطاع	المخططة	المنفذة	النسبة	المخططة	المنفذة	النسبة	المنفذة	النسبة
القطاع الفلاحي	47,1	33,14	10,4	79	41	11,1	74,14	10,8
القطاعات الاخرى	199	208	65,4	297	237	63,9	445	64,6
المجموع	400,6	318,14	100	550	371	100,0	689,14	100,0

المصدر: صالح صالح، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989

1-4 خلال الفترة من 1990 الى 1999:

وتميزت هذه الفترة ببرامج الاستقرار الاقتصادي وهي عبارة عن حزمة من الإجراءات والتدابير ذات الصلة بجانب الطلب، يطبق على المدى المتوسط من طرف صندوق النقد الدولي على البلد المعني بالإصلاح، بحيث يقوم بإخضاع السياسات المالية والنقدية لهذا البلد لآليات اقتصاد السوق، وتصحيح الاختلال في الموازنة العامة للدولة، وكذلك معالجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى توحيد أسعار الصرف في سعر واحد، وذلك بهدف إعادة التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

- برنامج الاستعداد الائتماني الأول من 1989 الى 1990
- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني من 1991 الى 1992
- برنامج التثبيت الاقتصادي من 1994 الى 1995
- برنامج التصحيح الهيكلي من 1995 الى 1998

1-5 خلال الفترة من 2000 الى 2014:

تميزت هذه الفترة بتطبيق سياسة تنموية جديدة سميت بسياسة الانعاش ودعم النمو الاقتصادي وكانت تهدف الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم الانفاق الحكومي وتمثلت هذه السياسة في تطبيق ثلاث برامج وهي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 الى 2004

الجدول رقم 02-04: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بالمليار دينار

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاع
40,1	210,5	2	37,6	70,2	100,7	الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38,8	204,2	6,5	53,1	72,8	71,8	التنمية المحلية والبشرية
12,4	65,4	12	22,5	20,3	10,6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8,6	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525,1	20,5	113,2	178,3	213,1	المجموع

المصدر: نبيل بولفيح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ابحاث اقتصادية وإدارية - العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ص 252

خصص لهذا البرنامج ما يقارب 525 مليار دينار جزائري، حصل منها قطاع الاشغال الكبرى على اعلى حصة 40.1% يليه قطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8%.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بداية من 2005 الى 2009

الجدول رقم 02-05: التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بالمليار دينار

النسبة %	المبلغ	القطاعات
45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	تطوير الهياكل القاعدية
8	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
4,8	203,9	تطوير الخدمة العمومية
1,2	50	تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: نبيل بولفيح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ابحاث اقتصادية وإدارية - العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ص 254

هو برنامج خماسي جاء ليكون مكمل للبرنامج الرباعي السابق له الخاص بالنمو الاقتصادي وقد رصد لهذا البرنامج أكثر من 4000 مليار دينار جزائري بمتوسط يفوق 800 مليار دينار سنويا والواضح انه كان يهدف الى تحسين ظروف معيشة السكان من سكن وماء وكهرباء فقد خصص لهذا القطاع 1908.5 مليار ما يعادل 45.5% من ميزانية البرنامج وحصل منها قطاع السكن على 555 مليار دينار، وجاء في المرتبة الثانية قطاع الهياكل القاعدية 40.5%

• برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010 الى 2014

الجدول رقم 02-06: التوزيع القطاعي للاستثمار للمخطط الخماسي 2010-2014 بالمليار دينار

القطاعات	المبلغ	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45,42
تطوير الهياكل القاعدية	8400	38,53
دعم التنمية الاقتصادية	3500	16,05
المجموع	21803	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ابحاث اقتصادية وإدارية - العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ص 255

هو برنامج خماسي مثل البرنامج السابق وقد رصد له أكثر من 21800 مليار خصص منها 45.4% لتحسين ظروف معيشة السكان والتنمية المحلية و 38.5% لتطوير الهياكل القاعدية و 16% لدعم التنمية الاقتصادية.

الملاحظ من خلال مرهل تطور الاقتصاد الجزائري ومن خلال البرامج والمخططات المنتهجة منذ الاستقلال والاعتمادات المالية المخصصة لمختلف القطاعات ان معظم هذه البرامج كانت تهدف الى تدعيم القطاعات التي تأثر مباشرة على معدلات ومقاييس النمو الاقتصادي وخاصة في الآونة الأخيرة، وهذا ما يدفعنا الى دراسة التطور الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة تطور اهم المؤشرات الدالة على ذلك.

ان التطور الاقتصادي هو التغير في المؤشرات التي تقيس ابعاد معينة للنشاط الاقتصادي، ومن بين هذه المؤشرات المتعددة نجد الناتج المحلي والذي يعتمد عليه في كثير من الأحيان في حساب معدل النمو الاقتصادي، كما نجد الناتج القومي او الوطني والدخل المحلي والوطني بالإضافة الى مؤشرات أخرى كحجم الاستثمار والميزان التجاري والأجور والتضخم وحتى حجم الدين.

2- تطور اهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال:

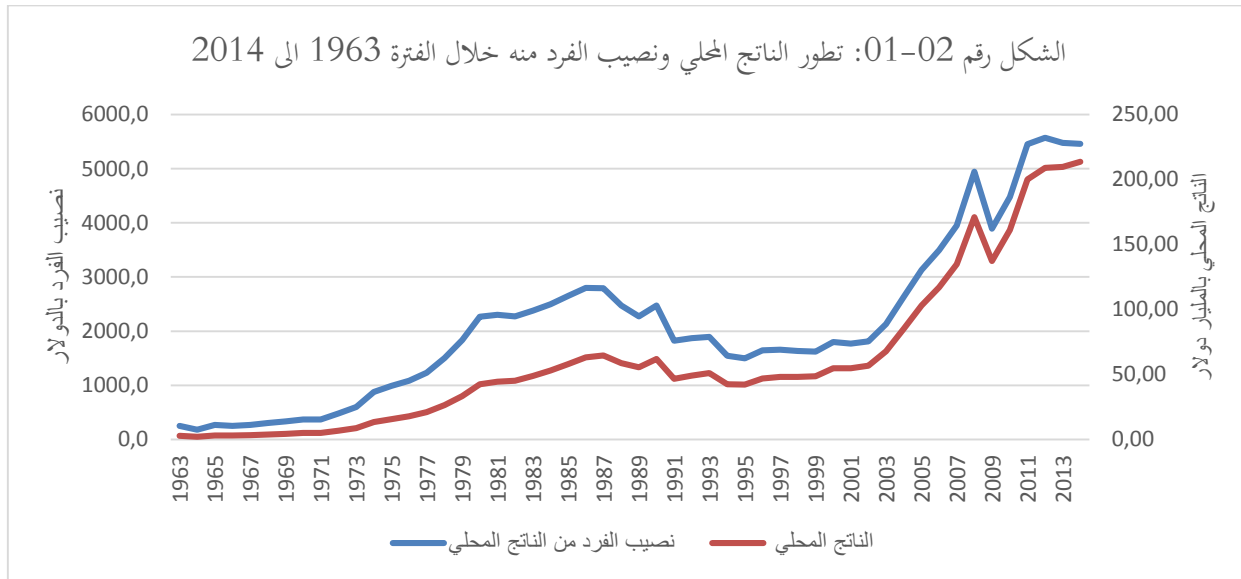
2-1 تطور الناتج المحلي:

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة، إلا أنه ليس مؤشراً على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية. يتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد بعينه بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم.

يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي من خلال ثلاث طرق وهي الدخل والإنفاق والإنتاج:

- عن طريق الدخل ويكون ذلك بجمع كل المداخيل، أي أجور الموظفين في القطاعين العام والخاص، وأرباح الشركات الخاصة، وإيرادات الدولة من الضرائب والرسوم.
- عن طريق الإنفاق وذلك بجمع إجمالي نفقات استهلاك الأسر والشركات، ونفقات استثمارات القطاع الحكومي والقطاع الخاص، إضافة إلى الفرق بين الصادرات والواردات.
- عن طريق الإنتاج، يكون ذلك بجمع القيم المضافة (الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج) من كل الأنشطة الإنتاجية.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي، حيث أن الناتج المحلي الاسمي يحسب وفقاً للأسعار الجارية الحالية في المدة الزمنية المعنية، إلا أنه لا يسمح بإجراء مقارنات زمنية للوقوف على حقيقة تطور الإنتاج نمو أو انكماشاً، وذلك بسبب تأثير تغيرات الأسعار، في حين أن الناتج المحلي الحقيقي فيتم احتسابه من خلال تعديل الناتج المحلي الاسمي، من خلال معامل يقوم بتحييد أثر الأسعار المتغيرة (التضخم)، كأن يتم قسمته على الرقم القياسي للأسعار أو استخدام مكش الناتج المحلي.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 32 في الملحق

تضاعف الناتج المحلي الخام للجزائر بأكثر من 80 مرة خلال الخمسين سنة الماضية حيث ارتفع من 2.66 مليار دولار سنة 1963 وهو ما يعادل 13.13 مليار دينار حينها الى 213.6 مليار دولار سنة 2014 وهو ما يعادل 17205.11 مليار دينار، نظرا للاستثمارات العمومية الهائلة خاصة في قطاع المحروقات لان النسبة الكبيرة لهذا الناتج مصدرها قطاع المحروقات فبعد ان كانت نسبة صادرات الجزائر من المحروقات في حدود 70% من اجمالي الصادرات سنة 1967 ارتفعت الى اكثر من 95% سنة 1976 وحافظت على هذه المستويات العالية حتى سنة 2014 حسب معطيات الدوان الوطني للإحصائيات، والملاحظ ان التضاعف حسب العملة المحلية كان أكثر من التضاعف حسب الدولار الامريكي وهذا راجع الى تدهور قيمة الدينار فبعد ان كان الدولار الامريكي لا يتعدى 5 دينار جزائر سنة 1963 ارتفع الى اكثر من 80 دينار جزائري سنة 2014.

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي كان بنفس وتيرة تطور الناتج المحلي حيث تضاعف سوى بحوالي 22 مرة وانتقل من 249.2 دولار امريكي للفرد سنة 1963 وهو ما يعادل 1230.1 دينار جزائري وقتها الى 5460.1 دولار امريكي سنة 2014 أي (8,439870 دينار جزائري) ان الاختلاف في وتيرة الارتفاع راجع الى التطور الكبير في حجم السكان حيث ارتفع من حوالي 10 مليون نسمة سنة 1963 الى أكثر من 39 مليون نسمة سنة 2014.

من خلال ملاحظة الشكل رقم 02-01 يتبين ان تطور الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه مر عبر أربع مراحل ارتبطت بنسبة كبيرة بتطور اسعار النفط في الاسواق العالمية يمكن تلخيص هذه المراحل كما يلي:

من 1963 الى 1973: شهدت هذه الفترة شبه استقرار في مستويات منخفضة للناتج المحلي بين 2.7 و6 مليار دولار وشبه استقرار لنصيب الفرد بين 250 و500 دولار للفرد ويرجع هذا الركود الى انخفاض اسعار النفط واستقرارها في مستوى اقل من 3 دولار للبرميل خلال هذه الفترة.

من 1974 الى 1987: مع الارتفاع المسجل في اسعار البترول حيث قفزت الى 11 دولار للبرميل سنة 1974 وتجاوزت 30 دولار للبرميل بداية من 1979 ارتفع معها الناتج المحلي ليسجل 13.3 مليار دولار سنة 1974 ثم 64.6 مليار دولار سنة 1987، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الى أكثر من 800 دولار سنة 1974 ثم الى حوالي 2800 دولار سنة 1987.

من 1988 الى 1999: عرفت هذه الفترة أزمة في اسعار النفط حيث انخفضت الى اقل من 20 دولار للبرميل بداية من 1986 وتراوحت بين 14 و19 دولار طيلة هذه الفترة وهو ما انعكس سلبا على تطور الناتج المحلي للجزائر حيث انخفض من 64.6 مليار دولار سنة 1987 الى 48.6 مليار دولار سنة 1999 وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي من 2794 دولار سنة 1987 الى 1623 دولار سنة 1999.

من 2000 الى 2014: بحلول الالفية الثالثة انتعشت اسعار النفط في الاسواق العالمية وسجلت مستوى أكثر من 28 دولار للبرميل واستمرت في الارتفاع الى غاية سنة 2012 اين عرفت اعلى مستوى لها بأكثر من 110 دولار للبرميل وهو انعكس بالإيجاب على قيمة الناتج المحلي حيث ارتفع من 48.6 مليار دولار سنة 1999 الى 213.6 مليار دولار سنة 2014، كما ارتفع نصيب الفرد من 1623 دولار سنة 1999 الى 5460 دولار سنة 2014.

ننوه الى انه تم تسجيل انخفاض في الناتج المحلي ونصيب الفرد منه بين سني 2008 و2009 حيث انخفض الناتج من 171 مليار دولار الى 137 مليار دولار وانخفض نصيب الفرد من 4943 دولار الى 3891 دولار وهذا راجع الى الازمة الاقتصادية العالمية التي سجلت سنة 2008 كما نلاحظ شبه استقرار لقيمة الناتج المحلي وانحصر في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي بداية من سنة 2013 وهذا سببه التراجع المسجل في اسعار النفط في الاسواق العالمية حيث انخفضت الاسعار الى اقل من 100 دولار للبرميل بداية من نفس السنة.

2-2 تطور معدل النمو الاقتصادي:

معدل النمو الاقتصاديّ هو أحد المقاييس المستخدمة لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة مختلفة؛ ويعبر عنه بالنسب المئويّة، وهو أحسن مقياس يستعمل للتعبير عن وصف تطور الناتج المحلي لدولة معينة بدل استعمال القيم المجردة فهو يقيس نسبة التغير في الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي للدولة من عام إلى آخر.

معدل النمو الاقتصادي لسنة معينة هو الفرق بين الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي للسنة والناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي للسنة الماضية، مقسوماً على الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي للسنة الماضية، ويُرمز إلى الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي بشكل عام برمز PIB_r

ويتم الحصول على الناتج المحلي الحقيقي (الأسعار الثابتة) من خلال قسمة الناتج المحلي الاسمي (الأسعار الجارية) على الرقم القياسي للأسعار وأحسن مقياس لهذا الرقم هو مكش الناتج المحلي الإجمالي Déflateur du PIB ونعني به معدل الأسعار لكل المنتجات النهائية المحلية في وقت زمني(سنوي) محدد. تستخدم معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غالباً لمعرفة نسبة التضخم.

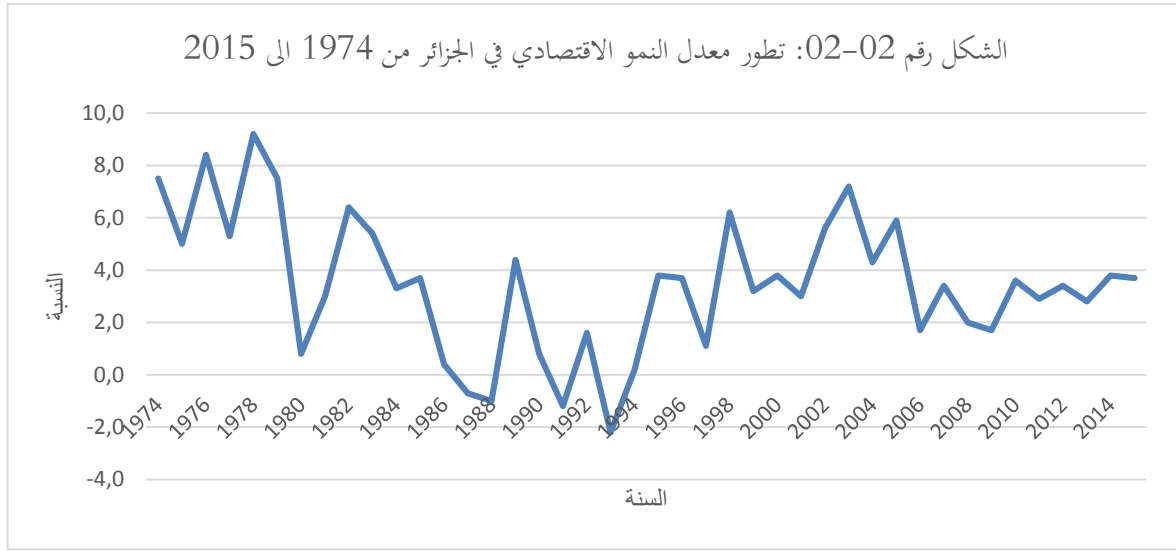
$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{PIB_r^{t-1} - PIB_r^t}{PIB_r^{t-1}} * 100$$

الجدول رقم 02-07: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 1974 الى 2015

1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	السنة
3,3	5,4	6,4	3,0	0,8	7,5	9,2	5,3	8,4	5,0	7,5	معدل النمو
1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	السنة
3,8	0,2	-2,2	1,6	-1,2	0,8	4,4	-1,0	-0,7	0,4	3,7	معدل النمو
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	السنة
1,7	5,9	4,3	7,2	5,6	3,0	3,8	3,2	6,2	1,1	3,7	معدل النمو
		2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنة
		3,7	3,8	2,8	3,4	2,9	3,6	1,7	2,0	3,4	معدل النمو

Source : ONS Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 p193

يتضح من خلال الجدول 02-07 ان معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر شهدت تقلبات عديدة في تطورها خلال الفترة من 1974 الى 2015 فكانت ترتفع في بعض الفترات وتنخفض في اخرى وذلك تبعا للظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد وحتى الظروف الطبيعية والامنية وتبعا للوضع الاقتصادي العالمي وتقلبات اسعار النفط كونها المتحكم الرئيسي في وتيرة النمو الاقتصادي للجزائر.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 02-07

من خلال الشكل رقم 02-02 يمكن تقسيم مراحل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الى اربعة مراحل وهي:

المرحلة الاولى من 1974 الى 1985 وتميزت هذه المرحلة بمعدلات نمو جد مرتفعة في كل السنوات باستثناء سنة 1980 اين سجل معدل 0.8% ووصل متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة الى 5.5% سنويا وهذا بسبب الارتفاع المسجل في اسعار النفط كما سبق الذكر، وقد شهدت هذه الفترة اعلى معدل نمو على الاطلاق وذلك سنة 1978 بقيمة 9.2%.

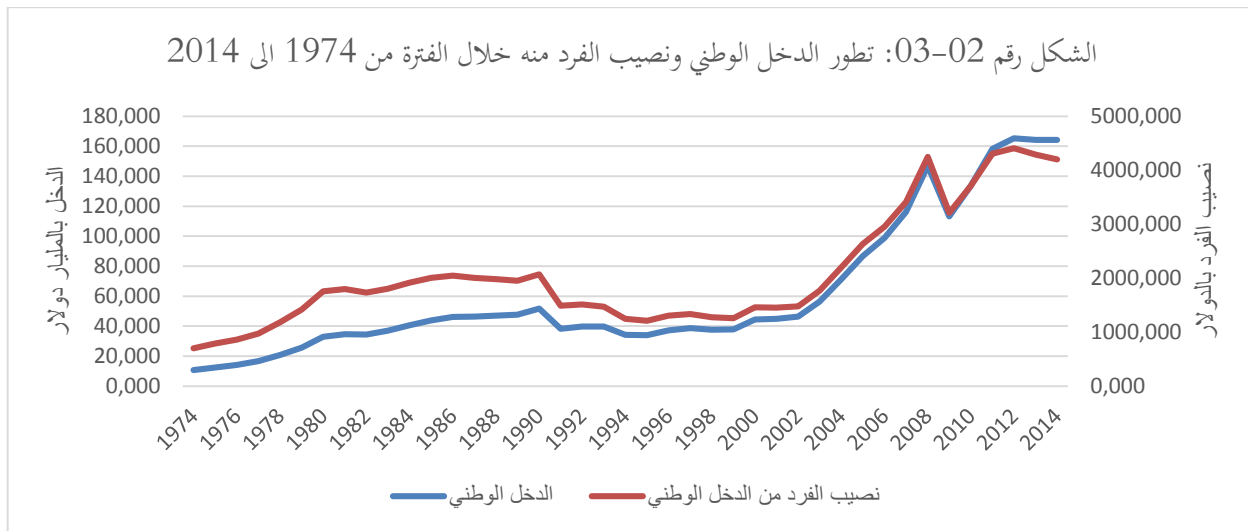
المرحلة الثانية من 1986 الى 1994 وشهدت هذه الفترة انخفاض حاد في اسعار النفط ادى بالدولة الى الاستدانة الخارجية من صندوق النقد الدولي وهذا ما جعل النمو الاقتصادي يتراجع فانخفضت معدلات النمو من اعلى مستوياتها الى ادى مستوياتها على الاطلاق، فباستثناء سنة 1989 كانت معظم معدلات هذه الفترة اقل من 1 وسالبة الاشارة في كثير من الاحيان، وبلغ متوسط نمو هذه الفترة 0.3% سنويا وشهدت ادى نسبة -2.2%.

المرحلة الثالثة من 1995 الى 2005 وشهدت هذه الفترة تذبذب في معدلات النمو ولكن في مستويات جيدة الى حد ما بسبب الانتعاش في اسعار النفط والساسة الحكومية الهادفة الى إنعاش الاقتصادي خاصة في الخمس سنوات الاخيرة من الفترة، وقد وصل متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة الى 4.3% سنويا.

المرحلة الرابعة من 2006 الى 2015 وشهدت هذه الفترة شبه استقرار في معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغ المتوسط السنوي قرابة 3%

2-3 تطور الدخل الوطني:

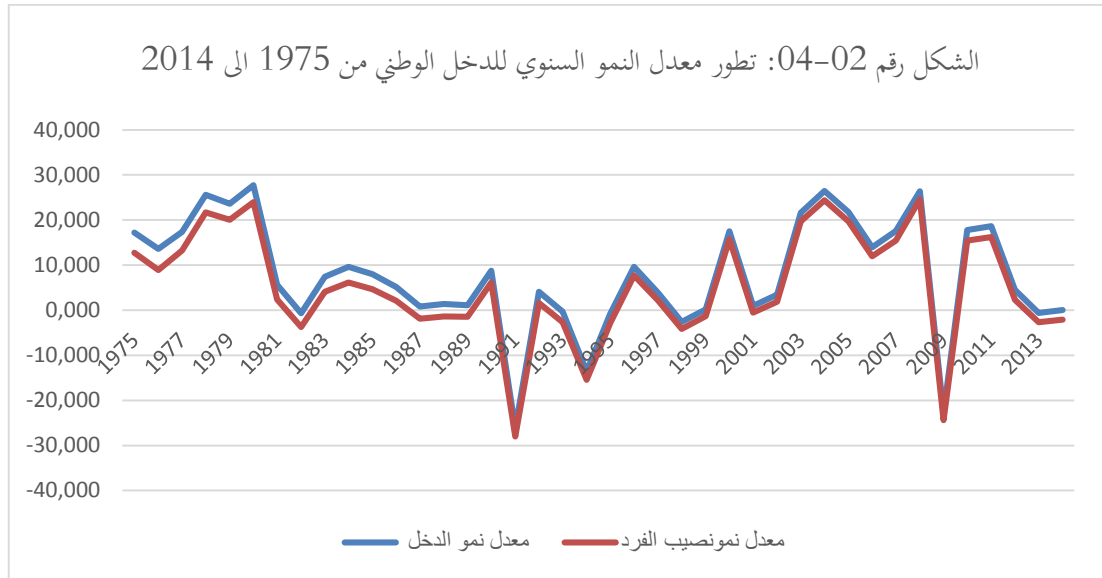
يعد الدخل من اهم المقاييس المستعملة في معرفة تطور النشاط الاقتصادي للدولة فهو إجمالي قيمة كافة الخدمات والسلع الجديدة التي أنتجت خلال سنة معينة داخل دولة ما.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 33 في الملحق

لم يختلف تطور الدخل الوطني عن تطور الناتج المحلي فمن خلال ملاحظة الشكل 02-03 يتضح ان تطور الدخل الوطني خلال الفترة 1974 الى 2014 مر بنفس مراحل تطور الناتج المحلي تقريبا، حيث عرف مرحلة ارتفاع من 1974 الى 1990 فارتفع من 10.6 مليار دولار سنة الى 51.8 مليار دولار سنة، كما ارتفع نصيب الفرد من الدخل من قرابة 700 دولار الى قرابة 2070 دولار، ثم مرحلة انخفاض من 1990 الى 1999 اذ انخفض الدخل من 51.8 مليار الى 37.7 مليار دولار في حين اخفض نصيب الفرد من 2070 دولار الى قرابة 1278 دولار للفرد، واطرا مرحلة انتعاش جديدة بداية من 2000 الى 2014 اين سجل

اعلى قيمة له سنة 2012 وقدرت ب 165.4 مليار دولار وقدر نصيب الفرد من الدخل بأكثر من 4410 دولار، علما ان الدخل الوطني سجل هو الاخر انخفاض سنة 2009 واستقرار بداية من 2013 تعود لنفس الاسباب التي تعرض لها الناتج المحلي.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 33 في الملحق

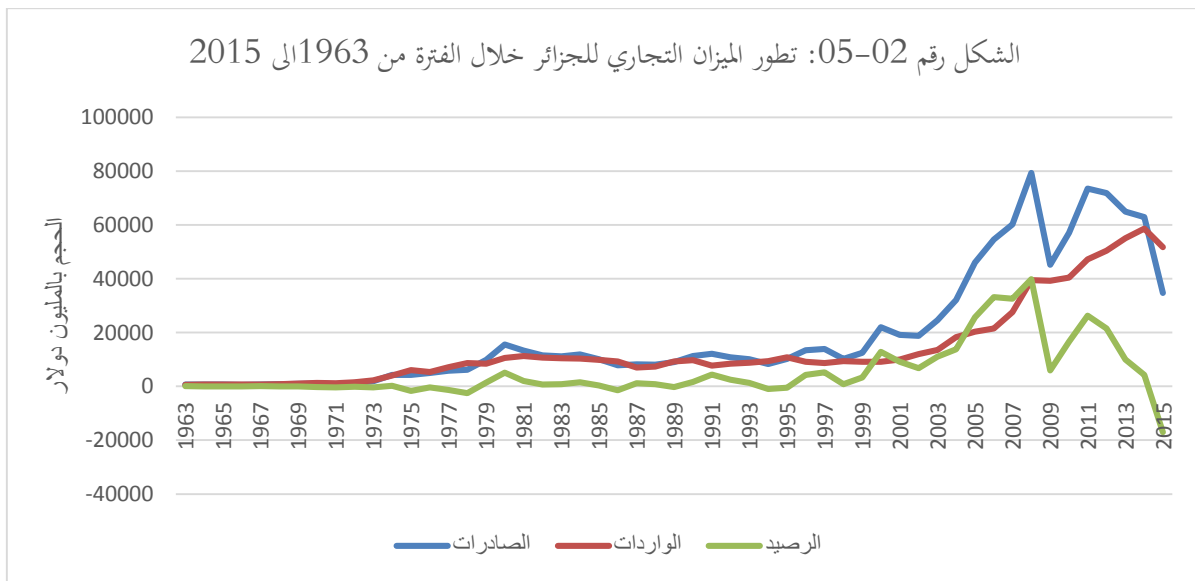
تم حساب معدل النمو السنوي للدخل الوطني اعتمادا على نفس العلاقة المستعملة في معدل النمو الاقتصادي، ومن خلال ملاحظة الشكل رقم 02-04 الذي تعطي صورة أوضح لتطور الدخل حيث يعتمد في وصف النمو على استعمال المعدلات السنوية بدل الأرقام المجردة يتضح من خلاله ان نمو الدخل عرف تذبذب في سيرورته عبر مختلف الفترات من 1975 الى 2014، فقد شهد فترة تزيد كبير خلال الست سنوات من 1975 الى 1980 إذا ما استثنينا سنة 1976 التي عرفت انخفاضا، وكان متوسط معدل النمو خلال هذه الفيرة هو 20.8% سنويا وقد سجل اعلى معدل على الاطلاق سنة 1980 ب 27.7%، اما متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل فقد بلغ 16.8% خلال هذه الفترة.

تليها فترة تراجع حاد في معدلات النمو خلال التسعة عشر سنة من 1981 الى 1999 حيث لم يتجاوز فيها متوسط معدل النمو 1.1% في حين ان متوسط معدل نمو نصيب الفرد كان يتناقص سنويا ب -1.3% وشهد هذه المرحلة أدنى معدل نمو على الاطلاق بنسبة -26.2%.

بعدها فترة انتعاش جديدة من سنة 2000 الى 2008 حيث ارتفع متوسط معدل نمو الدخل الى 16.6% سنويا ومتوسط معدل نمو نصيب الفرد الى 14.8%، الا انه عاود الانخفاض مجدد بداية من سنة 2009 متأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 وتراجع متوسط معدل نمو الدخل الوطني الى 2.8% سنويا ولم يتجاوز متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل 0.8% سنويا.

2-4 تطور الميزان التجاري:

يعد الميزان التجاري من اهم المؤشرات الاقتصادية المتحركة في النمو وهو أحد العناصر المكونة للناتج المحلي للدولة ويعرف على انه الفرق بين قيمة واردات بلد ما وقيمة صادراته خلال فترة. فإذا رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات كان هناك فائض تجاري، اما إذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات كان هناك عجز تجاري.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 34 في الملحق

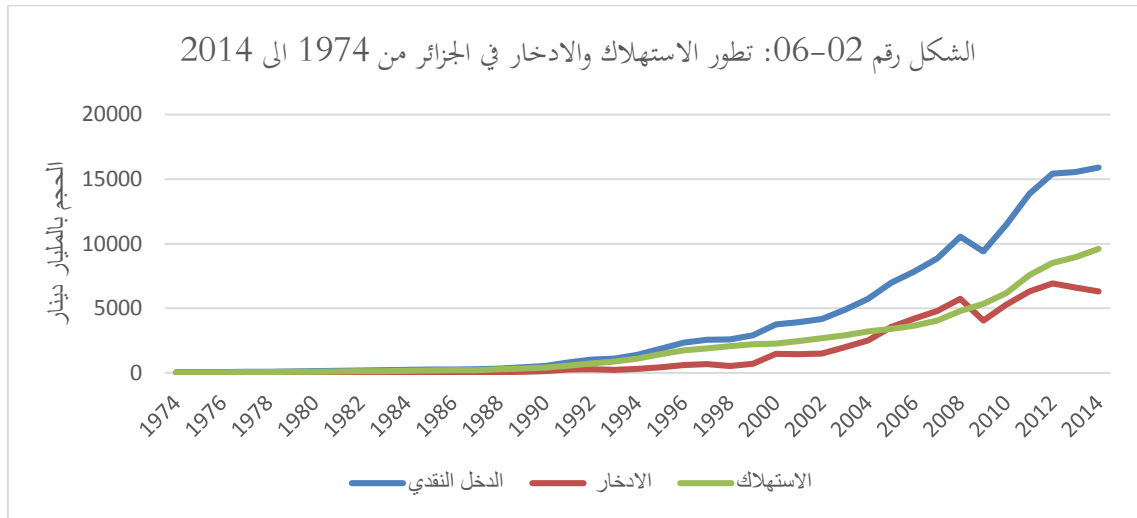
عرف تطور الميزان التجاري للجزائر منذ الاستقلال الى غاية سنة 2015 عدة عقبات وتذبذبات في مسيرته بداية من مرحلة عجز مستقر خلال الخمسة عشر سنة الأولى بعد الاستقلال من سنة 1963 الى سنة 1978 اذ لم يتعدى متوسط صادرات الجزائر خلال هذه الفترة 2.2 مليار دولار سنويا في حين بلغ متوسط الواردات 2.6 مليار دولار وبالتالي عجز تجاري متوسط قدره -0.4 مليار دولار سنويا ولم تبلغ نسبة تغطية واردات الجزائر من الصادرات سوى 91.7% خلال هذه الفترة، لتليها مرحلة انتعاش مستقر خلال الخمس عشر سنة الموالية استمرت من 1979 الى سنة 1993 فباستثناء سنة 1986 اين سجل الميزان التجاري عجز

قدره -1.4 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط سجلت مجمل سنوات هذه الفترة فائض في الميزان التجاري الا انه كان فائض ضعيف ولم يتعدى 1.5 مليار دولار سنويا في المتوسط وهذا بعد ان فاقت الصادرات 10 مليار دولار في معظم سنوات الفترة بخلاف الأربع سنوات من 1986 الى 1989 اين كانت الصادرات في حدود 8 مليار دولار، لكن في مقابل ذلك ارتفع حجم الواردات لبلغ في المتوسط اكثر من 9 مليار دولار سنويا وهو ما جعل الفائض التجاري يكون ضعيفا، بعد هذه الفترة المنتعشة عرف الميزان التجاري الجزائري عجزا خلال سنتي 1994 و1995 وهذا بسبب ارتفاع فاتورة الواردات التي تجاوزت 10 مليار دولار اتجهت في معظمها كنفقات تسليح من اجل مواجهة الوضعية الأمنية المتدهورة والتي بلغت ذروتها خلال هاتين السنتين.

بداية من سنة 1996 والى غاية 2014 عرف الميزان التجاري فائض قياسي، فمع دخول الالفية الثالثة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفعت صادرات الجزائر من 13 مليار دولار سنة 1996 الى أكثر من 20 مليار دولار سنة 2000 ثم الى أكثر من 70 مليار دولار سنة 2012، وقد بلغ متوسط الصادرات خلال هذه الفترة 41 مليار دولار في بلغ متوسط الواردات 26 مليار دولار ما يعني فائض في الميزان التجاري قارب 15 مليار دولار في المتوسط، فقد سجلت معظم السنوات فائض يفوق 10 مليار دولار باستثناء سنة 2009 التي سجلت ادنى فائض خلال هذه الفترة اذ لم يتجاوز 6 مليار دولار وهذا راجع الى الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 وانخفاض الصادرات من 79 مليار سنة 2008 الى 45 مليار سنة 2009 في حين حافظت الواردات على مستوياتها القياسية في حدود 40 مليار دولار، وقد سجل اعلى فائض تجاري خلال هذه الفترة في السنوات 2006، 2007 و2008 حيث فاق 30 مليار دولار، خلال سنة 2015 وبعد تهاوي أسعار النفط وفقدتها اكثر من ثلثي قيمتها تراجع الميزان التجاري للجزائر وسجل عجزا هو الأعلى على الاطلاق (-17 مليار دولار).

2-5 تطور حجم الاستهلاك والادخار:

يعتبر الاستهلاك والادخار من العناصر الهامة في الاقتصاد وهما احدي المكونات الرئيسية للناتج المحلي فالاستهلاك هو عبارة عن المبالغ التي تستهلك لشراء السلع والخدمات بمختلف أنواعها، في حين ان الادخار هو فائض الدخل عن الاستهلاك أي انه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 35 في الملحق

من خلال ملاحظة الشكل رقم 02-06 يتبين لنا ان تطور الاستهلاك والادخار في الجزائر مر بمراحل مختلفة ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطور الدخل كونهما الشقان المكونان للدخل (الدخل = الاستهلاك + الادخار) وعرف مرحلة نمو كبر من سنة 1974 الى 1996 تضاعف خلالها الاستهلاك بحوالي 55 مرة وارتفع من 31.6 مليار دينار الى أكثر من 1740 مليار دينار بمعدل نمو متوسط قدر بأكثر من 20% سنويا، كما تضاعف حجم الادخار بحوالي 32 مرة وارتفع من 18.9 مليار دينار الى 606 مليار دينار بمعدل نمو سنوي متوسط قدر بأكثر من 20% هو الاخر الا ان نمو الادخار لم يكن في تزايد مستمر كما هو الحال في نمو الاستهلاك فقد كان يرتفع تارة وينخفض أخرى حيث ان معدلات نموه السنوية كانت سالبة أحيانا كسنة 1986 (-28.1%) وسنة 1988 (-11.6%) وسنة 1993 (-18.6%).

بداية من سنة 1997 والى غاية 2006 انخفضت وتيرة الاستهلاك ولم يتضاعف سوى بمرتين من 1890 مليار الى 3650 مليار دينار وانخفض معدل النمو السنوي المتوسط خلال هذه الفترة الى 7.7%، بينما واصل حجم الادخار ارتفاعه المتذبذب وتضاعف بحوالي 6 مرات وبمعدل نمو سنوي متوسط وصل الى 25%.

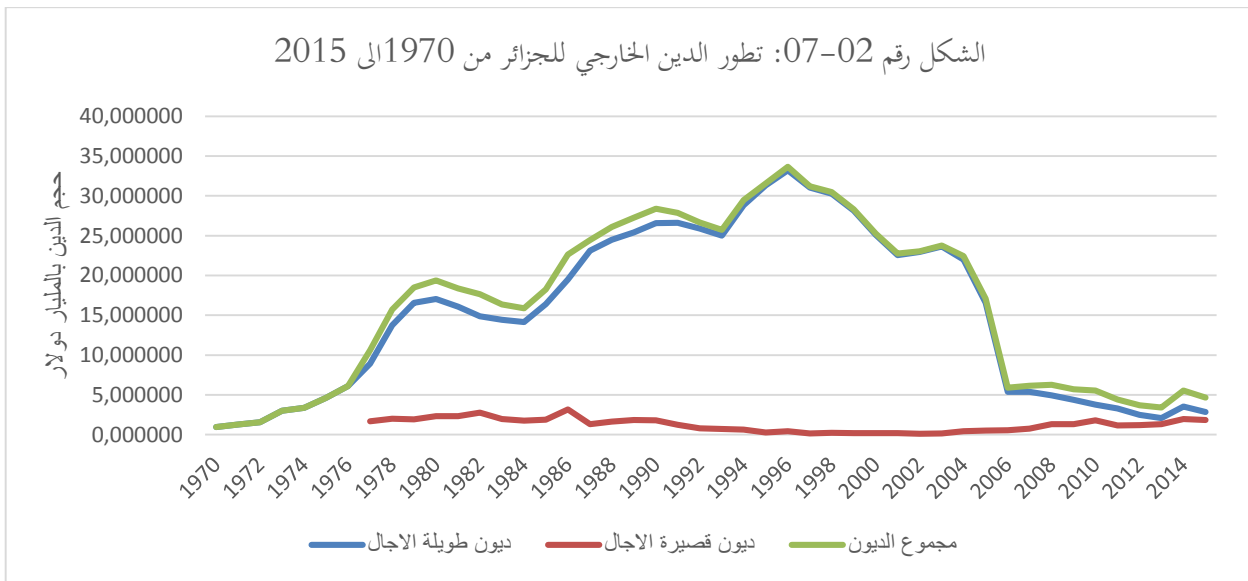
خلال الفترة من 2007 الى 2014 عادت وتيرة الاستهلاك الى الارتفاع وسجلت معدل نمو متوسط قدر 12.9% سنويا، في حين انخفضت وتيرة الادخار ولم يتجاوز معدل نموه السنوي المتوسط 6.9% وذلك بسبب التراجع المسجل في حجم الدخل بداية من سنة 2009.

2-6 تطور حجم الدين الخارجي:

يعرف البنك الدولي اجمالي الدين الخارجي في أي وقت معين هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاحتمالية المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما اتجاه غير مقيمين والتي تقتضي من المدين اداء مدفوعات لسداد أصل الدين او الفائدة عند نقطة او نقاط زمنية في المستقبل. (البنك الدولي، 2014، ص 05)

وهناك نوعان من الديون:

الديون طويلة الأجل: هو الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.
الديون قصيرة الأجل: هو الدين الذي يمتد لسنة واحدة أو أقل.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 36 في الملحق

من خلال ملاحظة الشكل رقم 02-07 يمكن تقسيم تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة من 1970 الى 2015 الى عدة مراحل أساسية يمكن تلخيصها في اربعة:

المرحلة الأولى من 1970 الى 1980:

وتيرة الدين الخارجي خلال هذه المرحلة كانت متسارعة حيث ارتفع حجم الدين العام من 0.94 مليار دولار سنة 1970 الى 19.36 مليار دولار سنة 1980 أي انه تضاعف بحوالي عشرون مرة وهذا راجع الى

السياسة الحكومية المبنية على تكهنات ارتفاع أسعار النفط خاصة بعد الانتعاش المسجل بداية من سنة 1974 اذ ارتفع السعر من 3 دولار للبرميل الى 11 دولار للبرميل وهو ما دفع الدولة انتهاج سياسة الاستثمار في مجال المحروقات واطلاق مشاريع كبيرة وبالتالي اللجوء الى الاقتراض من اجل تمويل هذه الاستثمارات خاصة وان الربح مضمون من اجل ارجاع القروض، وبلغ المعدل المتوسط لنمو المديونية خلال هذه المرحلة حوالي 37.6% سنويا.

المرحلة الثانية من 1981 الى 1996:

خلال هذه الفترة انخفضت نسبة النمو ولم يتضاعف الدين العام سوى ب 1.8 مرة وكانت وتيرة نموه متذبذبة ن فبعد فترة أربع سنوات شهد فيها انخفاض مستمر من 18.4 مليار دولار سنة 1981 الى 15.9 مليار دولار سنة 1984 وبلغ المعدل المتوسط للانخفاض حوالي -4.8% سنويا، الا انه عاد الى الارتفاع ليسجل ما قيمته 28.4 مليار دولار سنة 1990، في السنوات الثلاث الموالية عاد الى الانخفاض مرة أخرى وسجل 25.7 مليار دولار سنة 1993، لكنه ارتفع ثانية وسجل اعلى قيمته له على الاطلاق سنة 1996 حيث وصل حجم الدين العام الى 33.6 مليار دولار.

ان هذا التذبذب في النمو خلال هذه الفترة يرجع الى عدة أسباب اقتصادية وسياسية وامنية فالانخفاض المسجل في البداية يعود الى بقاء أسعار النفط مرتفعة في تلك المرحلة وهو ما كانت تعول عليه الحكومة، غير ان هذه الأسعار واجهت ازمة خانقة وتدهور بداية من سنة 1986 وهو ما ادى الى عودة ارتفاع حجم المديونية، لتدخل بعدها الجزائر في صراع مع صندوق النقد الدولي من اجل الاقتراض مرة أخرى ومن اجل إعادة هيكلة الديون وهو ما تحقق في الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي 1994 ما ادى الى خفض خدمة الدين العام بنسبة كبيرة، لكن اشتداد الازمة الامنية خلال تلك الفترة جعل حجم الدين يستمر في الارتفاع ليبلغ زورته سنة 1996.

المرحلة الثالثة من 1997 الى 2006:

خلال هذه الفترة عرفت مديونية الجزائر الخارجية اتجاه تنازلي فائق السرعة وانخفض حجمها بحوالي 6 مرات من اعلى قيمة له سنة 1996 الى 5.9 مليار دولار سنة 2006، وبلغ المعدل المتوسط للنمو خلال هذه الفترة (-12.8%) وهم أسباب انخفاض حجم الدين هو الارتفاع الجنوني لأسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من سنة 1999.

المرحلة الرابعة من 2007 الى 2015:

وصلت المديونية في اتجاهها المنخفض خلال هذه الفترة ولكن بوتيرة اقل مما كانت عليه وانخفض الدين من 6 مليار دولار سنة 2007 الى أدنى قيمة له خلال هذه المرحلة وهي 3.4 مليار دولار سنة 2013 وهذا بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار النفط حيث بلغت مبالغ قياسية تجاوزت 110 دولار للبرميل سنة 2012 الا ان تراجعها بداية من 2014 أدى الى ارتفاع طفيف في المديونية اذ بلغت 4.6 مليار دولار سنة 2015.

2-7 تطور معدل التضخم:

يُعرف التضخم على بأنه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية (Oxford Dictionaries.2016)

الجدول رقم 02-08: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2015

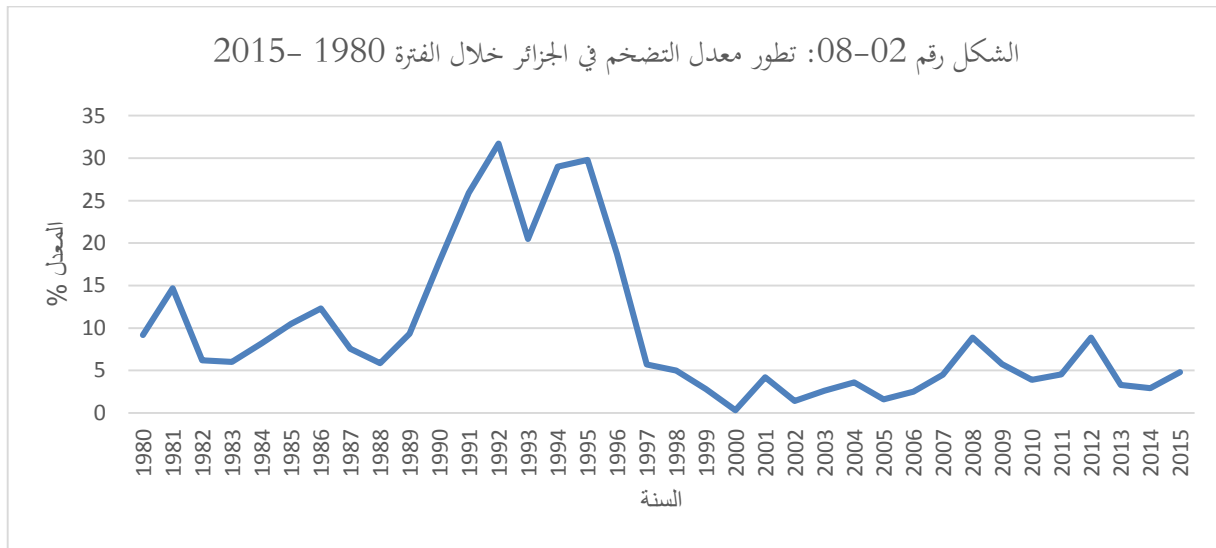
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
المعدل	9.19	14.66	6.18	6.02	8.19	10.5	12.31	7.56	5.87	9.32	17.8	25.9
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المعدل	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	3.6	1.6	2.5	4.5	8.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.3	2.9	4,8

من خلال الجدول رقم 02-08 والشكل المرافق له يتضح لنا ان معدل التضخم في الجزائر عرف نموا متقلبا ومر بمراحل مختلفة، حيث انحصرت نسبة التضخم في المرحلة الأولى بين 6 و15% وذلك خلال الفترة من 1980 الى 1989 وقد بلغ متوسط هذه الفترة حوالي 9%.

خلال الفترة من 1990 الى 1996 ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير وتعدت 20% في اغلب السنوات وكانت أكبر نسبة سنة 1992 بقيمة 31.7%، ويعود هذا الارتفاع الى الإجراءات النقدية المتخذة خلال هذه الفترة في إطار ما يسمى ببرنامج الاستعداد الانتمائي منها تخفيض قيمة الدينار، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع قيمة الديون وارتفاع العجز في الميزان التجاري مما دفع بالحكومة الى اصدار النقود لمواجهة العجز وهو ما أدى الى ارتفاع نسبة التضخم.

خلال الفترة من 1997 الى 2007 انخفضت معدلات التضخم وكانت معظم نسب هذه الفترة اقل من 5% وسجلت أدنى نسبة سنة 2000 بقيمة 0.3% وهو تراجع مهم مقارنة بالفترة السابقة يعود الى برنامج التعديل الهيكلي للديون، وقد تميزت هذه الفترة بانخفاض العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية.

خلال الفترة من 2008 الى 2015 شهدت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وبلغت النسبة المتوسطة لهذه الفترة حوالي 5.4% حيث كانت معظم معدلات معظم السنوات اقل من 5% بخلاف سنتي 2008 و2012 اين وصلت نسبة التضخم قرابة 9%



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 02-08

2-8 تطور معدل البطالة:

ان السكان النشطين او الذين هم في سن العمل في توقيت معين يصنفون على عدة انواع فهناك، الذين يعملون والذين لا يعملون (بطالين او كعاطلين)، ويتم الحكم على كون الفرد عاملا أو عاطلا من خلال الحكم على نشاط هذا الفرد خلال فترة مرجعية أسبوع قبل أو أحيانا يوم واحد فإذا كان يعمل خلال الفترة المرجعية احتسب عاملا وإن لم يكن لديه عمل وكان يبحث عن عمل اعتبر عاطلا اما فإذا لم يكن يعمل ولا يبحث عن عمل اعتبر خارج قوة العمل.

ويحسب معدل البطالة من خلال قسمة عدد السكان العاطلون عن العمل ممن هم في سن العمل على مجموع السكان النشطين.

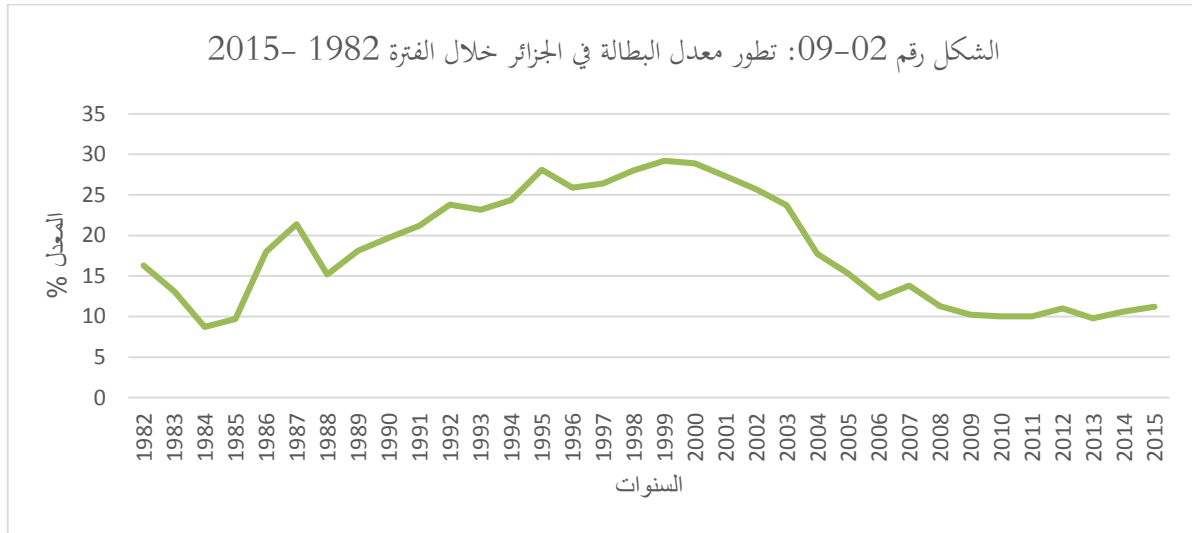
الجدول رقم 02-09: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966 - 2015

السنة	1966	1977	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
المعدل	32,9	22	16,3	13,1	8,7	9,7	18	21,4	15,2	18,1	19,7	21,2
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المعدل	23,8	23,15	24,36	28,1	25,9	26,41	28	29,2	28,89	27,3	25,7	23,7
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 02 Emploi
ONS Activité, Emploi & Chômage En Avril 2016 N°748 P12

من خلال الجول 02-09 والشكل المرافق له واللذان يوضحان تطور معدلات البطال في الجزائر يتبين لنا ان هذا المعدل عرف تقلبات عديدة خلال الفترة الممتدة من 1982 الى 2015، فبعد فترة انخفاض استمرت لسنتين من 1982 الى 1984 تراجع فيها المعدل من 16.3% الى 8.7% عاد ليرتفع بداية من 1985 ويتضاعف حوالي ثلاث مرات ليسجل اعلى قيمة له على الاطلاق 29.2% سنة 1999 بعد ان كان في حدود 9.7% سنة 1985، نظرا للوضع الاقتصادية والامنية المتدهورة التي تميزت الجزائر خلال هذه الفترة بسبب انخفاض اسعار النفط وارتفاع المديونية، وهذا بالرغم من الاصلاحات والمخططات المعتمدة خلال هذه الفترة الا انها لم تثمر على صعيد القضاء على البطالة نظرا لارتباطها بشروط صندوق النقد الدولي الذي كان يدعم هذه الاصلاحات والتي لم تكن تركز على التشغيل.

بداية من سنة 2000 والى غاية 2015 عرفت معدلات البطالة تراجعا واضحا وانخفضت بأكثر من مرتين ونصف لتسجل معدل 11.2% سنة 2015 بعد ما كان المعدل في حدود 28.9% سنة 2000 وهذا رغم ارتفاع حجم الفئة النشطة بنسبة 3.7% من حوالي 8.7 مليون نسمة الى قرابة 12 مليون نسمة، لكن في المقابل انخفض حجم فئة البطالين بنسبة 4.7% من 2.5 مليون نسمة الى 1.3 مليون نسمة سنة 2015، ويعود هذا التراجع في نسب البطالة الى التحسن المسجل في الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر خلال هذه الفترة والناجم عن ارتفاع اسعار البترول ما دفع بالدولة الى اعتماد سياسة التشغيل واطلاق عدة صيغ للتوظيف بالتنسيق مع عدة وكالات كالوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 02-09

المبحث الثاني: تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي واقع اجتماعيا واقتصاديا وتربويا متدهورا فقد واجه المجتمع الجزائري عديد المشاكل من فقر مدقع وامراض مستعصية وجهل وامية مرتفعة، وكان لزاما على الدولة النهوض بمختلف هذه المجالات وخاصة الشق التربوي والتعليمي كونه الأساس الذي تبني عليه بقية القطاعات، فبعد خروج المستعمر سنة 1962 استلمت الجزائر نظام تعليميا متدهور ومسطر حسب الاهداف الاستعمارية المبنية على طمس الهوية العربية والإسلامية والثقافية للمجتمع الجزائري.

لقد تميز النظام التربوي في الجزائر بعد الاستقلال بنسب تغطية ضعيفة على مستوى الهياكل والمؤسسات التعليمية وعلى مستوى المدرسين فقد احصت الجزائر في الموسم الدراسي 1961-1962 قرابة 350000 تلميذ في المرحلة الابتدائية في مقابل قرابة 3600 مدرس من بينهم حوالي 1000 معلم فرنسي، ثم ارتفع عدد التلاميذ في الموسم الأول بعد الاستقلال الى 777636 تلميذ أي انه تضاعف بأكثر من 100% وهو ما يحتاج الى قرابة 20000 معلم في اقل التقديرات، اما على صعيد البنية التحتية والهياكل فقد واجت الجزائر مشكلة كبير تمثلت في قلة القاعات المخصصة للتدريس اذ لم تتوفر الدولة سوى على 2000 مؤسسة تربوية في اقصى التقديرات.

ان هذا العجز المسجل على مستو الموارد البشرية والبنى التحتية جعل الدولة تتخذ عدة إجراءات استثنائية من اجل سد النقص كالاستعانة بالدول العربية الشقيقة وحتى بالدولة المستعمرة، كما قامت بانتهاج سياسة التوظيف المباشر للمدرسين حتى وان كان مستواهم اقل من المطلوب والمعمول به، فقد تم توظيف مدرسين لا يتعدى مستواه الدراسي المرحلة المتوسطة، اما فيما يخص البنية التحتية تمت الاستعانة بالمنشآت العسكرية والسكانات الوظيفية وحتى المؤسسات الدينية والمساجد.

1- مراحل تطور التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

من اجل تكوين صورة شاملة عن تطور النظام التربوي في الجزائر بعد الاستقلال من الضروري تقسيمه الى مراحل وهي:

المرحلة الأولى من 1962 الى 1970:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة استعجالية، فقد كان اول دخول مدرسي في الجزائر المستقلة في أكتوبر 1962 ونظرا لضيق الوقت والمشاكل الموروثة عن الاستعمار في مجال التعليم اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الاستعجالية والاستثنائية أهمها:

- انشاء وزارة التربية والتعليم سنة 1962 بمقتضى المرسوم 62/01 في 1962/09/27 المؤسس للحكومة الأولى.
 - تنصيب اللجنة العليا لإصلاح التعليم سنة 1963
 - انشاء المعهد التربوي الوطني لتأليف الكتب. 1962.
 - الاستعانة بالمعلمين من الدول العربية الشقيقة
 - ادخال اللغة العربية في كافة الاطوار التعليمية وجزارة المناهج التربوية.
 - بناء المدارس وتوسيع شبكتها على ربوع الوطن من اجل تعميم التعليم على كل أبناء الجزائر .
- اما فيما يخص هيكل التعليم في هذه المرحلة ونظرا لضيق الوقت فقد أبقى الجزائر على الهيكلة الموروثة من الاستعمار وهي تنقسم الى مرحلتين:
- المرحلة الابتدائية وتتكون من 6 سنوات تتوج بسنة سابعة تسمى سنة انتهاء الدروس .
 - المرحلة الثانوية وتتكون من مرحلتين

- المرحلة الأولى من التعليم الثانوي وهي بمثابة التعليم المتوسط فيما بعد وتتكون من أربع سنوات تتوج بشهادة بروفسي التعليم بالطور الأول التي ألغيت في سنة 1966 بمرسوم 66/38 مؤرخ في 66/02/11 وعوضت بشهادة التعليم العام. BEG
- المرحلة الثانية من التعليم الثانوي وتتكون من ثلاث سنوات تتوج بشهادة البكالوريا وكانت هذه الشهادة في سنتين حتى صدور المرسوم 63/495 الصادر في 63/12/31 الذ ألغى العمل بالنظام الفرنسي لشهادة البكالوريا وأحدثت بكالوريا جزائرية يمتحن فيها التلميذ في سنة واحدة امتحانات كتابية

المرحلة الثانية من 1970 الى 1980:

شهدت هذه المرحلة وضعية مالية مريحة للبلاد وسميت بمرحلة التخطيط وتجلي ذلك في مخططين رباعيين خصص فيهما ميزانية معتبرة لقطاع التربية والتعليم، وقد عرف هذا القطاع خلال هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات واتخاذ مجموعة من القرارات أهمها:

- استمرار سياسة العريب والجزارة.
- تأسيس مؤسسة التعليم المتوسط سنة 1971 حيث أصبح التعليم ينقسم الى ثلاث مراحل هي: التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط والتعليم الثانوي.
- استحداث شهادة التعليم المتوسط BEM سنة 1972
- اصدار الامر 76/35 في 16/04/1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر وقد سمي بمشروع التعليم الأساسي والذي سيطبق ابتداء من الدخول المدرسي 1980-1981

المرحلة الثالثة من 1980 الى 2003:

اهم ما ميز هذه المرحلة هو تنفيذ مشروع التعليم الأساسي الذي ألغى التعليم المتوسط فبداية من الدخول المدرسي 1980-1981 تم تطبيق المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات او ثلاث اطوار متعددة التقنيات واندمج التعليم المتوسط في التعليم الأساسي وتم تعويضه بالمرحلة الثالثة من التعليم الأساسي (الطور الثالث) التي لا تشمل إلا على ثلاث سنوات تتوج بشهادة التعليم الاساسي BEF.

بالإضافة الى ذلك تم اتخاذ مجموعة من القرارات اهمها:

- تعميم المدرسة الاساسية تدريجيا على كل مناطق الوطن حسب الظروف والتحضيرات.
- اصلاح واعادة هيكلة التعليم الثانوي سنة 1991
- تعديل مناهج التعليم
- صدور القانون الاساسي لعمال قطاع التربية. سنة 1990

المرحلة الرابعة من 2003 الى 2014:

شهدت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات واتخاذ مجموعة من القرارات أهمها:

- احداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في ماي 2000
- احداث اللجنة الوطنية للمناهج في نوفمبر 2002

- اصدار الامر رقم 09/03 المؤرخ في 13/08/2003 الذي يعدل ويتم الامر رقم 76/35 المؤرخ في 16/04/1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر.
- احداث شعب الامتياز في التعليم الثانوي سنة 2003
- انشاء مؤسسات وطنية لدعم الإصلاح سنة 2003 (المرصد الوطني للتربية والتكوين، المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم تمازيغت، المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجيات الاعلام والاتصال في التربية)
- انشاء جهاز التقويم سنة 2004
- ترخيص التعليم الخاص سنة 2004
- صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية سنة 2008

وكان من اهم الإجراءات المتخذة على ضوء هذه التعديلات ادراج القسم التحضيري الخاص بالتلاميذ في سن خمس سنوات وإعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل ثلاثة اطوار وهما:

- المرحلة الابتدائية: تم تقليص سنوات المرحلة الابتدائية من 6 الى 5 سنوات وهذا بداية من الموسم الدراسي 2003-2004، كما تم ادراج اللغة الفرنسية بداية من السنة الثانية ابتدائي غير انه تم التراجع عن هذا الامر سنة 2006 حيث حولت الى السنة الثالثة ابتدائي وادراج اللغة الامازيغية واستعمال الرموز العلمية في مادة الرياضيات.
- المرحلة المتوسطة: أصبح عدد سنوات هذه المرحلة أربع بدل ثلاث سنوات في النظام السابق تتوج الدراسة بشهادة التعليم المتوسط BEM كما تم ادراج اللغة الإنجليزية كلغة اجنبية ثانية بداية من السنة الأولى متوسط وادراج مادة الاعلام الالي.

2- تطور مؤشرات التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

لقد كان لهذه الإجراءات والتعديلات وعبر مختلف مراحل تطور المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال انعكاس على تطور اهم المؤشرات التربوية، وفيما يلي نستدرج سيرورة وتطور اهم المؤشرات والمقاييس التربوية وحسب مختلف المراحل التعليمية منذ الاستقلال.

1-2 مرحلة التعليم الابتدائي:**1-1-2 تطور اعداد التلاميذ المسجلين ونسب التسجيل:**

يمكن تلخيص مراحل تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي منذ الاستقلال الى سنة 2015 فيما يلي:

المرحلة الاولى من سنة 1962 الى 1976:

شهد نمو عدد التلاميذ المسجلين في هذه المرحلة ارتفاع ملحوظا وخاصة في الموسمين الأول والثاني بعد الاستقلال حيث ارتفع عدد المسجلين من 777636 تلميذ في الموسم 62-63 الى 1049435 تلميذ في الموسم 63-64 بمعدل نمو قارب 35% ثم ارتفع الى 1215037 تلميذ في الموسم 64-65 بمعدل نمو 15.8%، خلال السنوات العشر الموالية بداية من الموسم الدراسي 65-66 وحتى غاية الموسم 76-77 انخفضت وتيرة النمو ولكن بقي المعدل أكبر من 5% اذ ارتفع عدد المسجلين من 1332203 سنة 65 الى 2782044 سنة 76 بمعدل نمو متوسط قدر 7.2 سنويا.

يعود سبب ارتفاع معدلات النمو وتطور اعداد التلاميذ المسجلين خلال هذه الفترة الى كونها فترة انتقالية بعد فترة استعمار طويلة لم يكن في امكان السكان الجزائريون تعليم اطفالهم وتسجلهم في المدارس خلالها نظرا لعدم توفر الامكانيات او لعدم وجود المدارس اصلا وبعد الاستقلال عملت الدولة على انشاء المدارس وتشجيع المواطنين على تسجيل ابناءهم، وخاصة في المناطق النائية والقرى والمداشر مما جعل اعداد التلاميذ ترتفع بهذه السرعة.

المرحلة الثانية من سنة 1977 الى 1999:

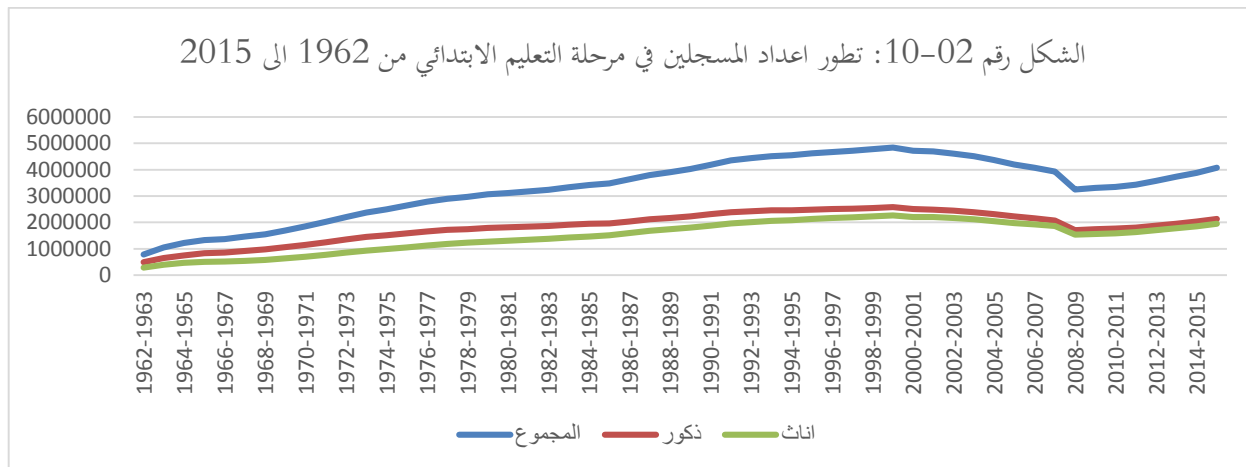
شهدت هذه المرحلة تواصل في ارتفاع عدد التلاميذ المسجلين ولكن بوتيرة اقل مما كانت عليه في الفترة السابقة وارتفع عدد التلاميذ خلالها من 2894084 في الموسم 77-78 الى 4778870 في الموسم 1999-2000 بمعدل نمو متوسط في حدود 2.4% سنويا.

المرحلة الثالثة من سنة 2000 الى 2008:

شهدت هذه المرحلة انخفاض في تطور اعداد التلاميذ، فبعد ان كان عددهم 4843313 في الموسم 00-01 انخفض الى 3931874 في الموسم 07-08 بمعدل انخفاض متوسط يقدر ب -2.5% سنويا والراجع ان سبب هذا الانخفاض يعود الى التراجع المسجل في اعداد المواليد في السنوات السابقة لهذه الفترة حيث انخفض معدل المواليد من مستوى يفوق 28% قبل سنة 1995 الى مستوى اقل من 25% بعد سنة 1995 وواصل في التراجع الى غاية مستوى 19.4% سنة 2000 بين سنتي 2007 و2008 انخفض عدد التلاميذ المسجلين من 3931874 الى 3247258 بمعدل يقدر ب -17.4% وذلك لكون هذه السنة سنة انتقاله عرفت تغيير في هيكله التعليم الابتدائي حيث اصبحت هذه المرحلة في خمس سنوات بدل ست وبالتالي خروج او انتقال دفتين المستوي الخامس والسادس في نفس الوقت.

المرحلة الرابعة من 2009 الى 2015:

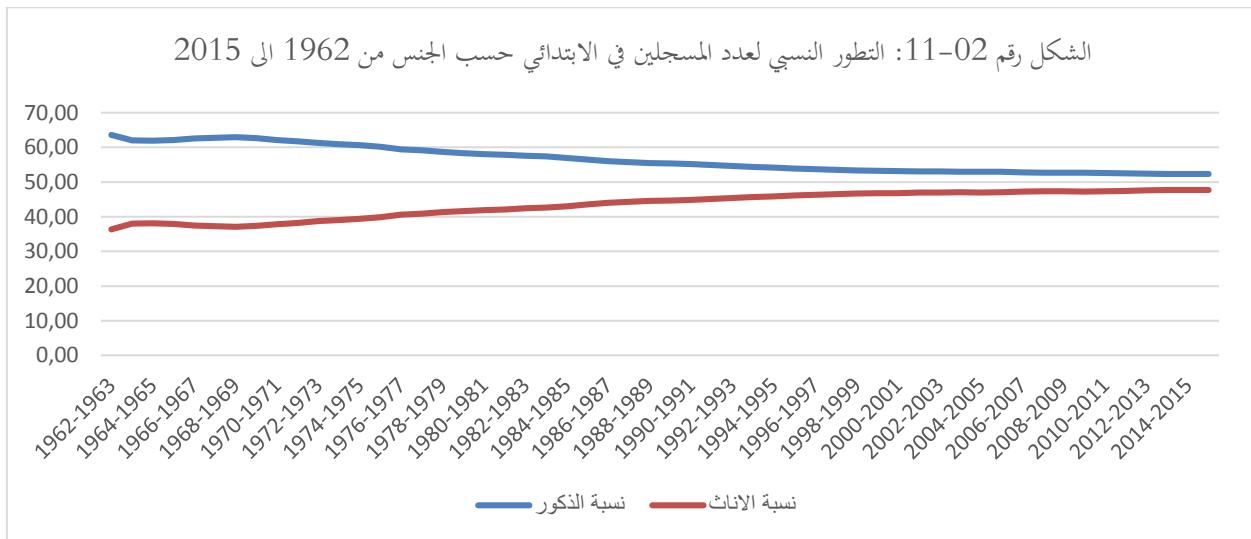
شهدت هذه المرحلة عودة ارتفاع اعداد التلاميذ المسجلين وانتقل العدد من 3307910 في الموسم 09-10 الى 4 081 546 في الموسم 15-16 بمعدل نمو متوسط يقدر ب 3.3% سنويا ذلك بسبب عودة ارتفاع الولادات بداية من سنة 2001.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 38 في الملحق

عند دراسة تطور أعداد المسجلين في المرحلة الابتدائية حسب الجنس يتضح لنا انه ومنذ الاستقلال والى غاية 2015 لا يزال عدد التلاميذ الذكور أكثر من عدد التلاميذ الإناث إلا أن الهوة بين الجنسين كانت في تقلص مستمر مع مرور الزمن فبعد ان كان الفارق بين الذكور والإناث في حدود 27 نقطة حيث كانت نسبة الذكور من التلاميذ المسجلين تمثل 63.63% مقابل 36.37% للإناث في الموسم الدراسي 62-63 انخفض هذا الفارق بأكثر من مرتين ونصف الى قرابة 10 نقاط في الموسم 90-91 وأصبحت نسبة الذكور 55.17% مقابل 44.83% للإناث، ثم انخفض ثانية بأكثر من مرتين ليصل الى 4.6 نقطة في الموسم 2015-2016 حيث كانت نسبة الذكور 52.3% مقابل 47.7% للإناث وهو ما يعني ان الذكور كانوا يفقدون 0.4% سنويا لصالح الاناث طيلة هذه الفترة.

ان هذا الفرق الشاسع في الهوة بين نسب الذكور ونسب الاناث في الفترة الماضية قبل الالفية الثالثة يعود بالأساس الى تسجيل الاناث في المدارس الذي كان جد منخفض خاصة في المناطق الريفية، حتى انه كان يقتصر على الذكور فقط في بعض المناطق نظرا لقلة المدارس وبعدها عن المساكن، كما ان انحصار الفارق لا يعود الى انخفاض عدد الذكور المسجلين وانما الى زيادة عدد الاناث المسجلين مع مرور الزمن وخاصة بعد انشاء بنية تحتية تعليمية كبيرة عبر مختلف مناطق الوطن وتشجيع السكان على تعليم الاناث. اما الفارق الموجود في الفترة الراهنة وخاصة بعد دخول الالفية الثالثة فالراجح ان سببه هو مواليد الذكور التي تفوق مواليد الاناث حسب النظرية الديمغرافية، فالمعروف انه في كل 205 ولادات تكون هناك 105 ولادة للذكور مقابل 100 ولادة الاناث ما يمثل 0.512 للذكور مقابل 0.488 للإناث وهو ما يجعل نسب الذكور تتفوق على نسب الاناث منذ الولادة وحتى قرابة العمر 15 سنة.

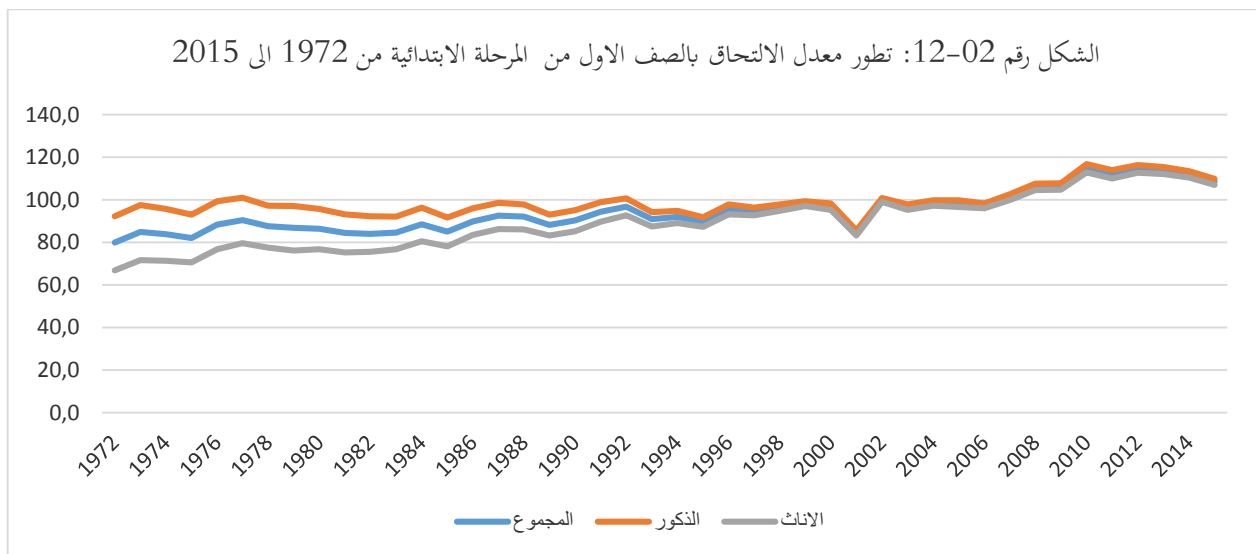


المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 38 في الملحق

المعدل الخام الالتحاق بالصف الاول من التعليم الابتدائي والذي يقيس نسبة التلاميذ الجدد المسجلين في السنة الاولى من التعليم الابتدائي مهما كانت اعمارهم من مجموع الاطفال الذين هم في السن القانونية للالتحاق بالسنة الاولى من التعليم الابتدائي.

لقد عرف هذا المعدل خلال الفترة من 1972 الى 2015 نموا ملحوظا وارتفع من قرابة 80% الى أكثر من 108%، علما ان هذا المعدل قد تتجاوز نسبته 100% نظرا لوجود تلاميذ يلتحقون بالسنة الاولى و اعمارهم تتجاوز السن القانونية او يلتحقون قبل بلوغهم السن القانونية، اما قيم المعدل الصافي للالتحاق بالصف الاول من التعليم الابتدائي والذي لا يقصي في حسابه فئة التلاميذ الذين نقل اعمارهم او تتجاوز السن القانونية فإنها في حدود 85% سنة 2015 بعد ما كانت تبلغ 75% سنة 1999 حسب بيانات البنك الدولي.

عرف تطور المعدل الخام للالتحاق بالصف الاول من التعليم الابتدائي حسب الجنس انحصار لنسبة التباين بين الجنس مع بداية الالفية الثالثة فبعد ان كان الفارق بين الجنسين في معدلات الالتحاق يصل الى أكثر من 25 نقطة لصالح الذكور سنة 1972 حيث بلغ معدل التحاق الذكور 92.3% في حين بلغ معدل التحاق الاناث 66.8% فقط بسبب ثقافة المجتمع حيث كانت العائلات الجزائرية لا ترى ان هناك ضرورة في تعليم الاناث وخاصة في المناطق الريفية، لكن سرعان ما تلاشت هذه الافكار وانشر الوعي وأصبح تعليم الإناث ضرورة ملحة ليتقلص الفارق بين الجنسين الى اقل من 3 نقاط بداية من سنة 2000 حيث بلغ معدل الذكور 98.2% مقابل 95.3% للإناث وارتفعت هذه سنة 2015 الى 110% للذكور مقابل 107% للإناث، اما المعدل الصافي للالتحاق بالصف الاول فقد بلغت قيمه 86.62% للذكور مقابل 83.62% للإناث.

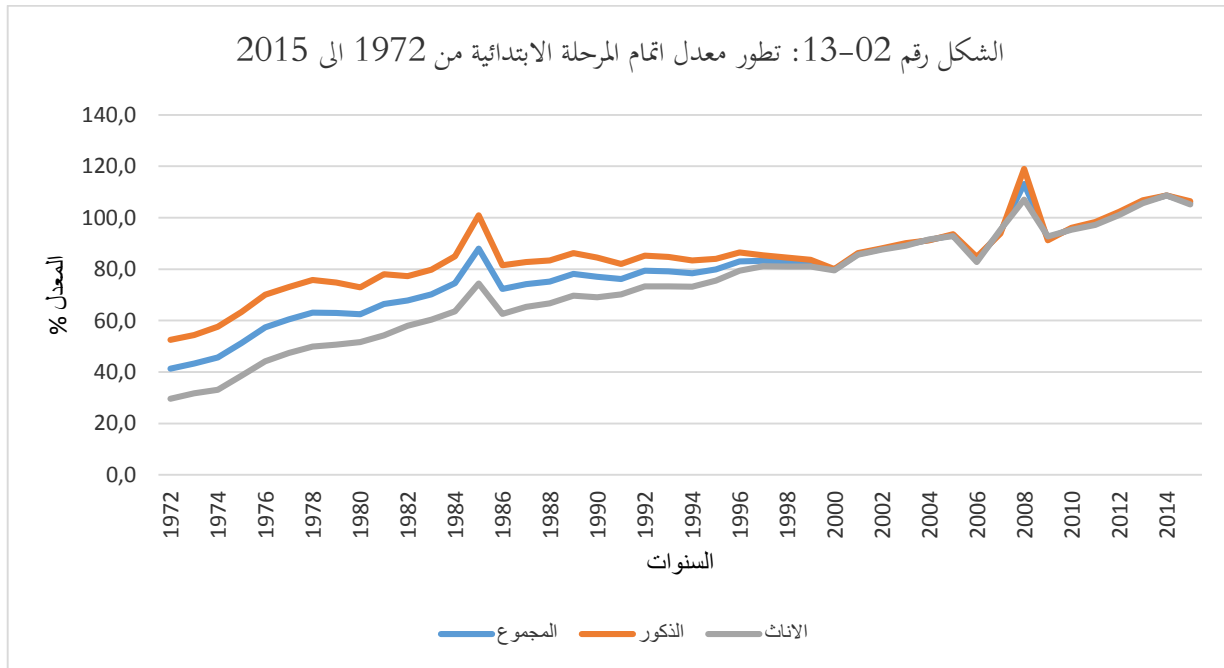


المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 39 في الملحق

يعتبر معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي من المؤشرات الهامة التي اوصت المنظمات الأممية بضرورة العمل على الرفع من قيمه الى اقصى قدر ممكن فهو من بين الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، ففي الغاية الثانية من الهدف الثاني اوصت الأمم المتحدة بضرورة تمكين الأطفال في كل مكان سواء كانوا ذكور او اناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

حسب معهد الاحصائيات لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي هو النسبة المئوية للتلاميذ الذين يكملون الصف الأخير من المرحلة الابتدائية. ويحسب هذا المعدل عن طريق أخذ العدد الإجمالي للطلاب في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية مطروحا منه عدد المعيددين في تلك السنة، مقسوما على العدد الإجمالي للتلاميذ الذين هم في العمر النظري لنهاية مرحلة التعليم الابتدائي.

عرف المعدل الخام لإتمام مرحلة التعليم الابتدائي في الجزائر خلال الفترة 1972- 2015 نموًا كبيرًا وارتفع بأكثر من مرتين ونصف من 41.3% الى 105.8%، وقد عرف نسبة كبيرة جدا سنة 2008 وصلت الى حدود 120% ويعود سبب ذلك الى الهيكلة التعليمية الجديدة حيث انه خلال هذا الموسم كان هناك قسمين في المرحلة النهائية وهما مستوى الخامسة ومستوى السادسة ابتدائي.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 39 في الملحق

من خلال توزيع نسب إتمام مرحلة التعليم الابتدائي حسب الجنس يتبين انه قبل سنة 2000 كان الذكور أكثر اتماما من الاناث ففي سنة 1972 بلغ معدل إتمام المرحلة 52.5% للذكور في حين لم يتعدى 29.6% بالنسبة للإناث بسبب التسرب المدرسي المسجل لدى الاناث في مختلف سنوات المرحلة الابتدائية، فقد كانت معدلات تسرب الاناث اعلى من معدلات العامة للتسرب المدرسي في السنوات الماضية ثم شرعت في الانخفاض تدريجيا مع مرور الوقت الى ان أصبحت اقل منها مع دخول الالفية الثالثة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي الخاص بمقارنة تطور معدلات تسرب الاناث مع المستوى العام للتسرب المدرسي.

الجدول رقم 02-10: تطور معدلات التسرب المدرسي في الجزائر من 1972 الى 2010

السنوات	السنة الاولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		السنة الخامسة		السنة السادسة	
	الاناث	العام	الاناث	العام	الاناث	العام	الاناث	العام	الاناث	العام	الاناث	العام
1972	4,27	3,78	2,58	2,35	3,59	2,35	5,79	3,97	27,76	24,57	34,16	32,71
1975	3,62	2,9	3,05	4,05	5,01	4,05	5,19	3,47	17,35	15,1	36,63	38,09
1980	2,97	2,28	2,3	3,91	4,24	3,91	4,54	3,58	13,69	12,9	25,89	28,76
1985	1,58	1,37	1,58	1,34	1,83	1,34	2,71	2,09	7,66	7,12	13,3	13,69
1990	1,04	0,84	1,72	1,56	2,2	1,56	3,32	2,52	4,77	3,64	10,42	8,06
1995	1,53	1,65	2,1	1,79	2,09	1,79	2,97	2,72	3,77	4	10,08	8,83
2000	0,56	0,89	0,7	0,9	0,77	0,9	1,57	1,95	2,78	3,21	7,31	7,73
2005	0,25	0,81	1	0,53	0,81	0,53	1,21	1,69	1,9	2,23	5,03	5,31
2010	0,84	1,19	-1,67	0,66	0,3	0,66	2,47	2,89	5,52	4,86	/	/

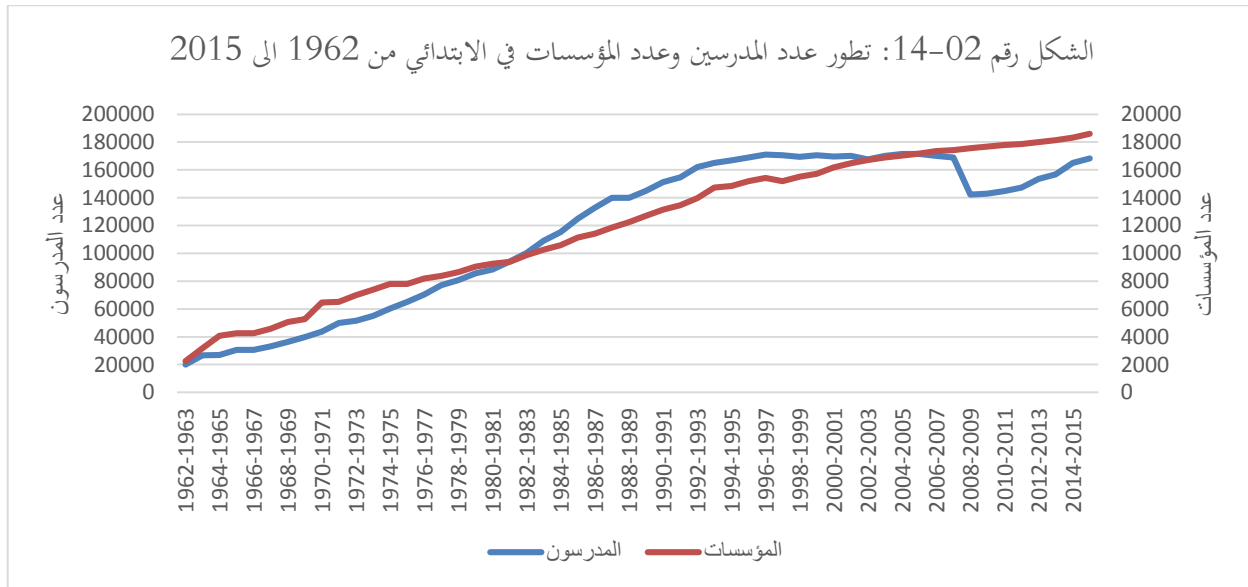
ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 02 Emploi

2-1-2 تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 لم يكن يتواجد فيها سوى قرابة 3600 مدرس نصفهم من الأوروبيين، ثم ارتفع هذا العدد مع الدخول المدرسي الأول بعد الاستقلال وتضاعف بأكثر من خمس مرات ونصف ليصبح في حدود 20000 مدرس، ثم 26582 في الموسم الثاني بعد الاستقلال وكانت هذه الزيادة الكبيرة نتيجة للسياسات والإجراءات الاضطرارية المتخذة خلال تلك الفترة منها التوظيف المباشر والاستعانة بالمدرسين من الدول العربية الشقيقة.

بداية من 1964 والى غاية 1987 واصل تطور عدد المدرسين في نموه الكبير وانتقل من 26969 الى 139875 مدرس في الموسم 87-88 وهو ما يمثل خمس اضعاف ما كان عليه سنة 1964 بمعدل نمو متوسط يقدر ب 7.2% سنويا، لكن سرعان ما شرع هذا المعدل في الانخفاض في التسع سنوات الموالية من 1988 الى 1996 وقدر ب 2.3% سنويا في المتوسط وانتقل عدد المدرسين من 139917 الى 170956 مدرس.

خلال الفترة 1997 الى 2008 ازدادت شدة الانخفاض لتسجل معدلات نمو سلبية دلالة على تراجع عدد المدرسين حيث انخفض من 170460 الى 142332 مدرس بمعدل نمو متوسط قدر ب -1.4% سنويا بسبب خروج نسبة كبيرة من المدرسين الى التقاعد وخاصة في الموسم الأخير الذي كان اشد انخفاضان الا انها عادت الى الارتفاع مجددا خلال الفترة 2009-2015 حيث ارتفع عدد المدرسين من 143041 الى 168230 مدرس بمعدل نمو متوسط في حدود 2.4% سنويا.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 40 في الملحق

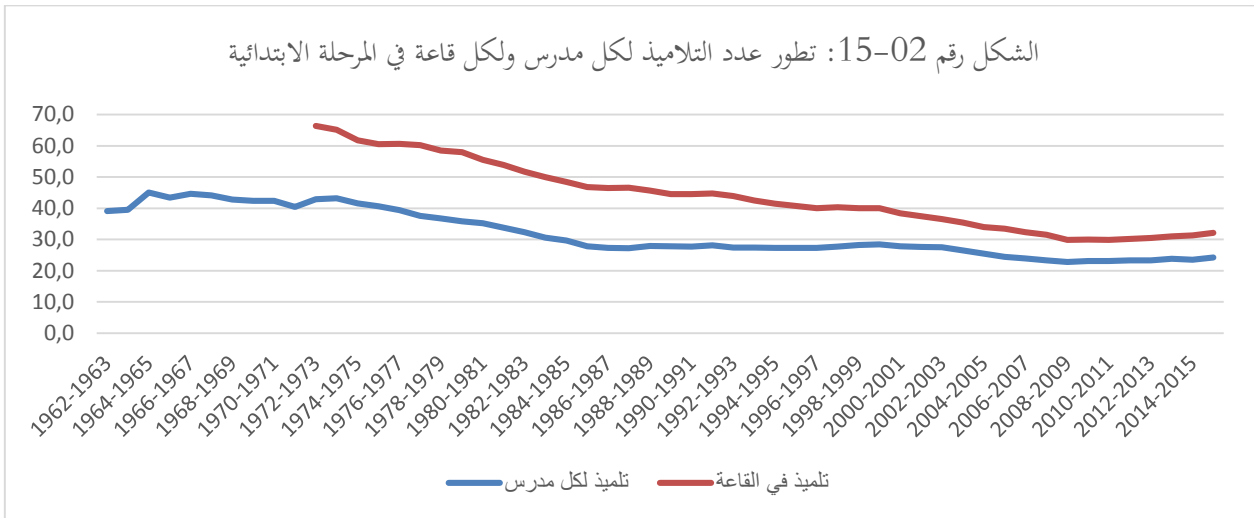
فيما يخص عدد المؤسسات التربوية في مرحلة التعليم الابتدائي فقد عرف هو الآخر نموا ملحوظا وتضاعف بأكثر من 7 مرات خلال الفترة 1962-2002 وارتفع من 2263 مؤسسة في الموسم الدراسي 62-63 الى 16714 مؤسسة في الموسم 2003-2002 ما يمثل معدل نمو متوسط يفوق 3.8% سنويا، ثم انخفضت وتيرة الارتفاع بعد 2003 ليصبح معدل النمو المتوسط في حدود 0.8% سنويا وانتقل عدد المؤسسات من 16899 سنة 2003 الى 18588 سنة 2015.

2-1-3 تطور عدد التلاميذ لكل مدرس وكل قاعة في مرحلة التعليم الابتدائي:

بعد الارتفاع الذي شهده عدد التلاميذ مقابل لكل معلم خلال الموسمين الأول والثاني بعد الاستقلال حيث ارتفع من 31.1 تلميذ لكل مدرس سنة 1962 الى 45.1 تلميذ سنة 1964 بسبب الارتفاع الكبير في نسب تسجيل والتحاق التلاميذ بالمدرسة الابتدائية بعد فترة استعمار لم يكن فيها تدرس الجزائريين في المتناول، وفي مقابل ذلك شهدت هذه الفترة قلة في عدد المدرسين. ثم شرعت هذه النسب في التراجع وانخفض عدد التلاميذ لكل مدرس من 45.1 في الموسم 64-65 الى 24.3 تلميذ في الموسم 2015-2016، وقد مر هذا التراجع زمنيا على مراحل ففي البداية شهد انخفاض سريعا وتراجع بأكثر من 17 نقطة من 45.1 الى 27.8 تلميذ خلال الفترة 1964-1985 ثم شهد مرحلة استقرار في حدود 27 تلميذ لكل مدرس خلال الفترة 1986-2002.

بداية من الموسم الدراسي 2003-2004 وبعد التعديل الهيكلي الذي أجري على مستوى التعليم الابتدائي عادت حصة التلاميذ لكل مدرس الى التراجع مجدد وانخفض العدد من 27 تلميذ الى أدنى قيمة وهي 22.8 تلميذ لكل مدرس سنة 2008، لكن سرعان ما ارتفعت مرة أخرى الى 24 تلميذ سنة 2015.

فيما يخص تطور عدد التلاميذ لكل قاعة فقد عرف هو الآخر انخفاض كبيرا وتراجع بأكثر من النصف خلال الفترة 1972-2008 حيث انخفض من 66.4 تلميذ في القاعة الى قرابة 30 تلميذ لكل قاعة تدريس بمعدل نمو سنوي قدر بـ 2.2% في المتوسط، الا ان نسبة الاكتظاظ ارتفعت من جديد بداية من 2008 بسبب تخصيص عدد كبير من قاعات التدريس للقسم التحضيري الذي استحدث وتم تعميمه في تلك المرحلة ليصل العدد الى أكثر من 32 تلميذ للقاعة سنة 2015.

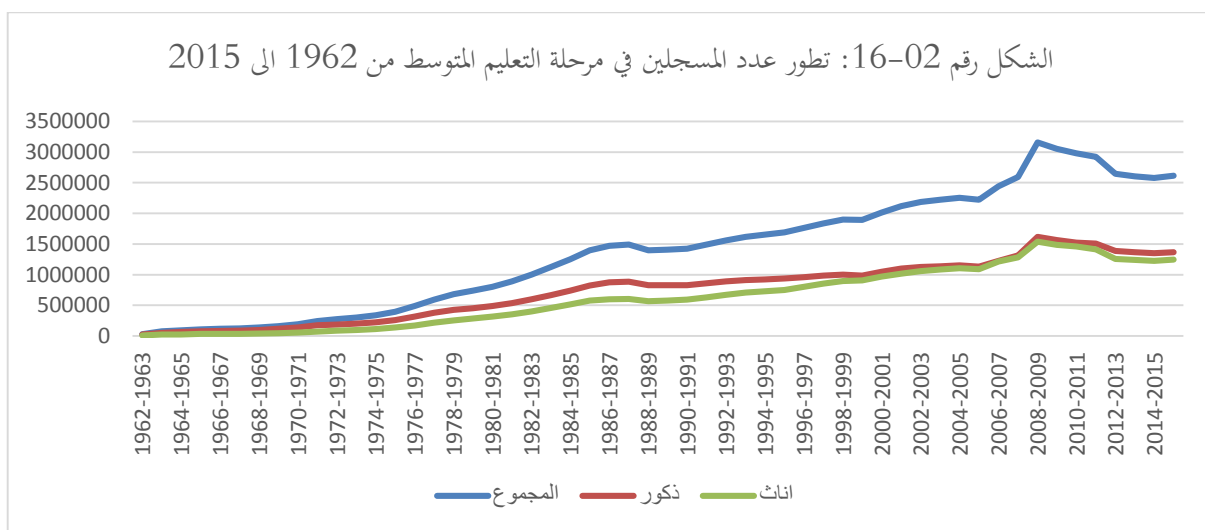


المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 40 في الملحق

2-2 مرحلة التعليم المتوسط:

عرفت هذه الفترة من التعليم عدة تقلبات ومسميات خلال تطورها منذ الاستقلال ففي البداية كانت تتدرج تحت مسمى التعليم العام او المرحلة الأولى من التعليم الثانوي وكانت تتكون من 4 سنوات، بداية من سنة 1971 تم استحداث مرحلة التعليم المتوسط بنفس عدد السنوات واستمرت الى غاية الموسم 1979-1980، وبعدها اندمجت هذه المرحلة في التعليم الأساسي بداية من 1980 وأصبح عدد سنواتها 3 بدل 4، واخير تم الرجوع الى مرحلة التعليم المتوسط ذات الأربع سنوات بداية من الموسم 2003-2004.

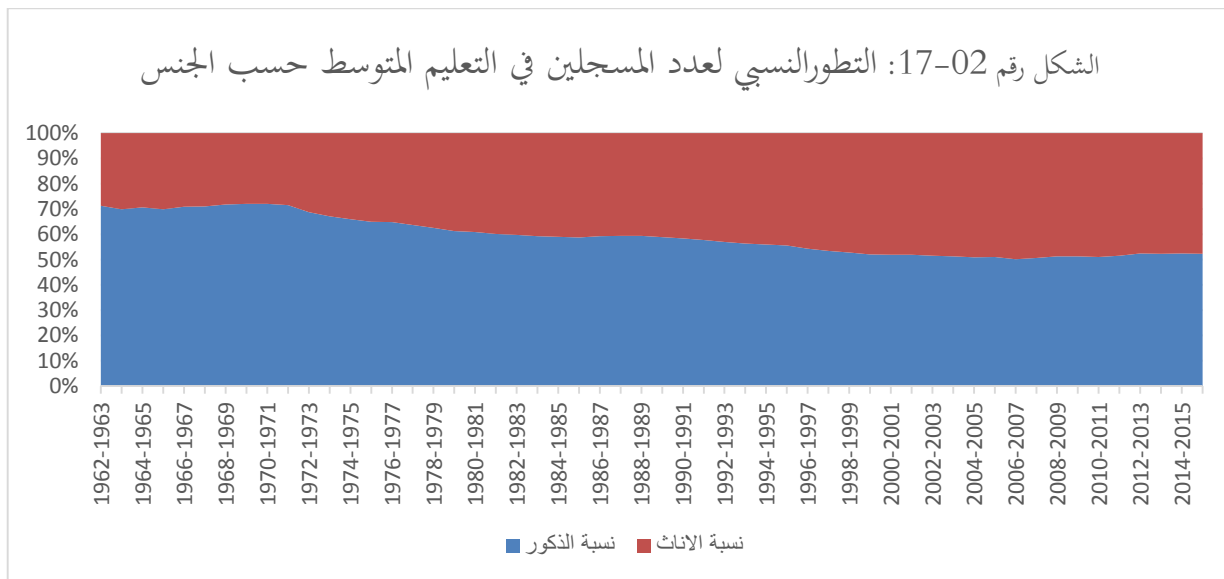
1-2-2 تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط:



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 41 في الملحق

مر نمو عدد المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط خلال الفترة 1962-2015 بمراحل مختلفة، نمو مرتفع من 1962 الى 1987 حيث كانت معدلات النمو خلال هذه المرحلة عالية خاصة في المواسم الاولى بعد الاستقلال حيث ارتفع عدد المسجلين من 30790 في الموسم الاول الى 74383 مسجل في الموسم الثاني ثم استمر في الارتفاع وبمعدل نمو متوسط يفوق 14% سنويا حتى وصل عدد المسجلين الى 1490863 في الموسم الدراسي 1987-1988.

بداية من 1988 انخفض معدل النمو المتوسط الى 2.9% سنويا وارتفع عدد المسجلين من 1490863 الى 2980325 سنة 2007، وشهدت سنة 2008 اكبر نسبة نمو حيث وصل عدد المسجلين الى 3158117 تلميذ متأثرة بتعديل سنة 2003، فقد شهدت سنة 2008 دخول دفعتين الى مرحلة التعليم المتوسط، من كانوا في المستوى الخامسة ابتدائي ومن كانوا في مستوى السنة السادسة ابتدائي، وبعدها شرعت اعداد المسجلين في الانخفاض بداية من 2009 حيث تم تسجيل 2614393 تلميذ في الموسم الدراسي 2015-2016.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 41 في الملحق

تطور عدد المسجلين حسب الجنس يوضح ان الفارق بين الجنسين في نسب التسجيل في المرحلة المتوسطة كان في تقلص مع مرور الوقت لصالح الاناث كما كان الحال في المرحلة الابتدائية، ففي العشرة سنوات الأولى بعد الاستقلال من 1962 الى 1971 كانت نسب التسجيل لدى الذكور تفوق نسب الاناث بكثير وقد وصل الفارق بينهما الى أكثر من 42 نقطة طيلة هذه الفترة، وكانت نسبة الذكور 72% مقابل 28% للإناث.

بداية من سنة 1972 شرع هذا الفارق في الانخفاض لصالح الاناث وتراجع من 43.18 نقطة سنة 1971 الى 11.20 نقطة سنة 1995 وأصبحت نسب التسجيل في حدود 55% للذكور مقابل 44% للإناث ن واستمر الانخفاض ليصل الفارق الى اقل من 5 نقاط مع دخول الالفية الثالثة حيث سجلت أدنى نسبة فارق في الموسم 2006-2007 (50.23% للذكور مقابل 49.77% للإناث) لكنه عاود الارتفاع من جديد ليصل سنة 2015 الى 52.3% للذكور في حين كانت سببة الاناث 47.3%.

2-2-2 تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في مرحلة التعليم المتوسط:

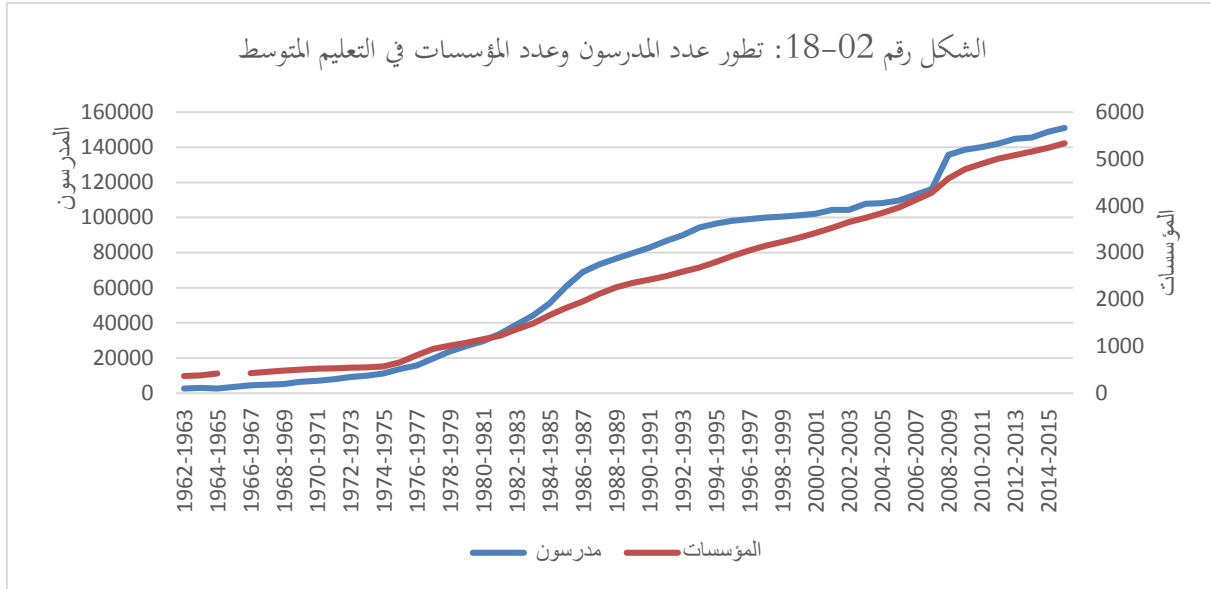
ارتفع عدد المدرسين في مرحلة التعليم المتوسط بشكل كبير خلال الفترة من 1962 الى 2015 وتضاعف بأكثر من 60 مرة حيث، وكانت أكبر نسبة نمو خلال الفترة الأولى من الاستقلال من 1962 الى 1986 حيث ارتفع العدد من 2488 مدرس الى 68875 مدرس بمعدل نمو متوسط يقدر بأكثر من 15% سنويا، ثم انخفضت وتيرة النمو في الفترة الموالية من 1987 الى 1995 حيث كان معدل النمو المتوسط في حدود 4% سنويا وارتفع عدد المدرسين من 73292 الى 98187 مدرس.

استمرت وتيرة النمو في الانخفاض خلال الفترة من 1996 الى 2004، فبخلاف الموسم الدراسي 2003-2004 الذي شهد معدل نمو فاق 3% بعد توظيف عدد كبير من الأساتذة في مرحلة التعليم المتوسط تماشيا مع للتعديل الهيكل الذي مس هذه المرحلة في تلك السنة، كانت كل معدلات النمو السنوية لهذه الفترة اقل من 1% وارتفع عدد المدرسين 99004 الى 108249 مدرس.

عاد النمو المتوسط الى الارتفاع مجددا خلال الفترة من 2005 الى 2015 ووصل الى 3.2% سنويا وارتفع العدد من 109578 مدرس الى 151044 مدرس وكان اعلى معدل نمو سنة 2008 بأكثر من 16% نظرا للتوظيف الكبير للأساتذة في هذه السنة من اجل تغطية العدد الكبير للتلاميذ المنتقلين من المرحلة الابتدائية المتمثل في دفعتي السنة الخامسة والسنة السادسة.

تطور عدد المؤسسات التعليمية في مرحلة التعليم المتوسط شهد هو الاخر نموا لا بأس به وارتفع عدد المتوسطات من 364 سنة 1962 الى 5339 سنة 2015 (قاربة 15 ضعف) وانجزت اغلب المشاريع والمؤسسات بداية من 1975 بعد تأميم المحروقات وارتفاع أسعار البترول، فبعد فترة انتقالية امتدت من 1962 الى 1974 تميزت بقلّة المشاريع التربوية حيث لم يتعدى عدد المتوسطات المنجزة سنويا 16 في المتوسط وارتفع عدد المؤسسات من 364 الى 569 ارتفعت نسبة المشاريع المنجزة سنويا الى أكثر من 110 مؤسسات

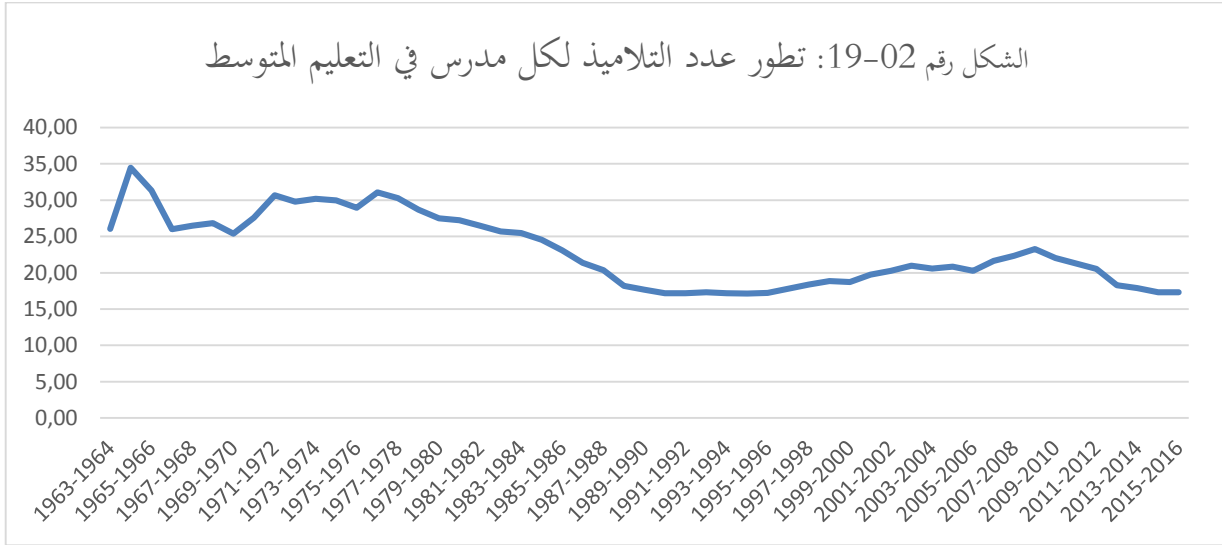
في المتوسط خلال الفترة من 1975 الى 2015 وارتفع عدد المتوسطات المنجزة من 569 الى 5339 متوسطة سنة 2015 وذلك بفضل مشاريع المخططات الرباعية والخماسية والمشاريع التنموية المعتمدة خلال هذه الفترة لصالح القطاع التربوي.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 42 في الملحق

2-2-3 تطور عدد التلاميذ لكل مدرس في مرحلة التعليم المتوسط:

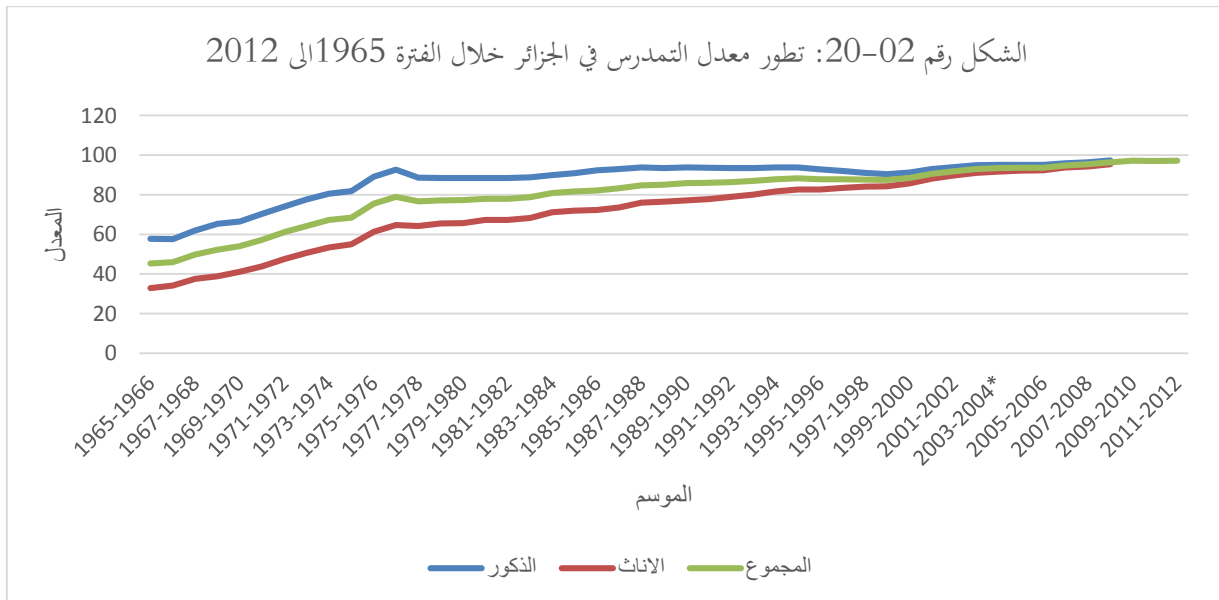
عرف تطور عدد التلاميذ لكل مدرس في مرحلة التعليم المتوسط تراجعا واضحا منذ الاستقلال وهذا رغم الارتفاع المستمر في اعداد التلاميذ المسجلين سنويا في هذه المرحلة، فبعد ان شهد فترة استقرار في حدود 30 تلميذ لكل مدرس دامت من الاستقلال والى غاية سنة 1977، انخفض هذه القيمة بنحو مستمر في العشر سنوات الموالية بمقدار تلميذ في كل سنة وتراجع من 30 تلميذ سنة 1977 الى 20 تلميذ لكل مدرس سنة 1987، وبعدها شهد فترة استقرار ثانية في حدود 18 تلميذ لكل مدرس دامت من 1988 الى 1999، الا انه عاود الارتفاع مجددا الى اكثر من 20 تلميذ لكل مدرس خلال الفترة 2000-2011 بسبب الارتفاع الكبير في حجم التلاميذ المسجلين فقد تجاوزوا عتبة 2 مليون مسجل مع دخول الالفية الثالثة وشهد اعلى قيمة له في هذه الفترة في الموسم الدراسي 2008-2009 وهي السنة الانتقالية (دخول دفعتين) التي تجاوز فيها عدد المسجلين عتبة 3 مليون مسجل، ليعود الى الانخفاض بداية من 2012 ويسجل قيمة 17 تلميذ لكل مدرس في الموسم الدراسي 2015-2016.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 42 في الملحق

2-2-4 تطور معدل التمدرس:

معدل التمدرس هو حاصل قسمة عدد الاطفال المتدرسين في فئة عمرية معينة عادة ما تكون اطفال مرحلتي الابتدائي والمتوسط على عدد الاطفال من نفس الفئة العمرية. معدل التمدرس المبين في الشكل 02-20 يخص الفئة المتدربة 6-13 خلال الفترة 1965 الى 1986 بداية من 1987 يخص الفئة المتدربة 6-15



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 43 في الملحق

من خلال دراسة الشكل 02-20 يتضح ان تطور معدل التمدرس اخذ في الاتجاه التصاعدي خلال الفترة من 1965 الى 2012 وارتفع بأكثر من الضعف من 45.4% سنة 1965 الى 97.3% سنة 2012، وقد مر في تطوره عبر ثلاث مراحل مهمة:

المرحلة الأولى من 1965 الى 1977: وشهد فيها معدل التمدرس قفزة كبيرة حيث ارتفع بمقدار 33 مرة من 45.4% الى 79% بمعدل نمو متوسط يفوق 5% سنويا.

المرحلة الثانية من 1978 الى 1987: وشهدت هذه المرحلة نموا بطيء بمعدل اقل من 1% سنويا في المتوسط وارتفع معدل التمدرس من 79% الى 87% حتى انه تراجع في اخر أربع سنوات منها.

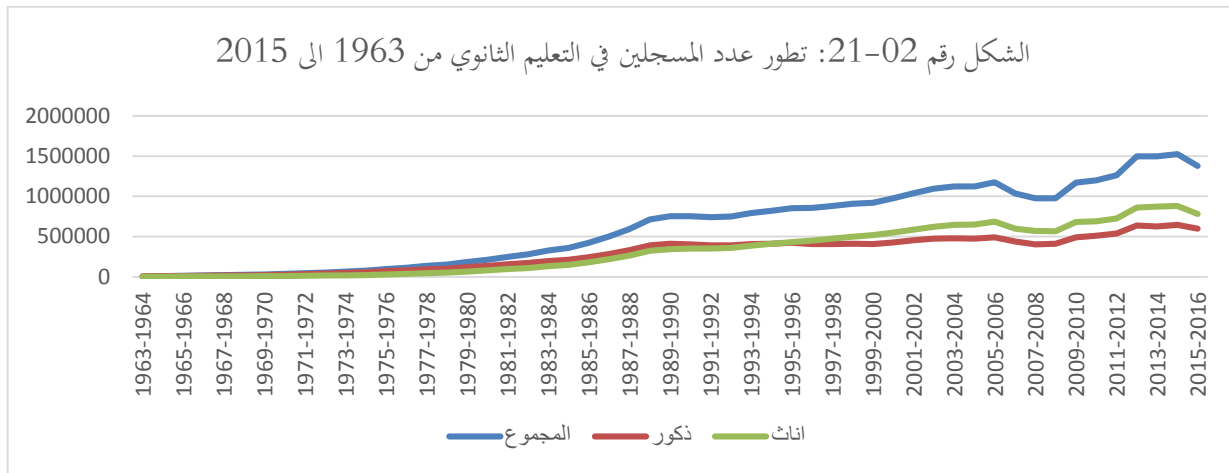
المرحلة الثالثة من 1988 الى 2012: وفيها عاد معدل التمدرس الى الارتفاع من جديد ولكن بوتيرة اقل من المرحلة الأولى وأكثر من المرحلة الثانية وقفز خلالها بحوالي 10 نقاط من 87% الى 97.3%.

دراسة تطور معدلات التمدرس حسب الجنس تظهر ان هناك تفوق مستمر لمعدلات الذكور على حساب معدلات الاناث طيلة الفترة، الا ان الفجوة بينهما في تقلص مستمر حيث انخفضت من أكثر من 24 نقطة (57.7% للذكور مقابل 32.9% للإناث) سنة 1965 الى اقل من 20 نقطة سنة 1982 (89.4% للذكور مقابل 71.2% للإناث) ثم الى اقل من 10 نقاط سنة 1996 (91.9% للذكور مقابل 83.5% للإناث) ثم الى اقل من 5 نقاط مع دخول الالفية الثالثة سنة 2000 (93% للذكور مقابل 88.2% للإناث) وأخيرا الى اقل من نقطتين سنة 2012 (97.4% للذكور مقابل 95.5% للإناث).

3-2 مرحلة التعليم الثانوي:

التعليم الثانوي هو المرحلة او الحلقة الواصلة بين التربية والتعليم والجامعة او التعليم العالي من جهة او بين التربية والتعليم وعالم الشغل من جهة أخرى وقد عرفت هذه المرحلة من التعليم عدة تحولات منذ الاستقلال أهمها الانتقال من مرحلتين بمجموع سبع سنوات (المرحلة الأولى من التعليم الثانوي بأربع سنوات والمرحلة الثانية من التعليم الثانوي بثلاث سنوات) بعد الغاء المرحلة الأولى وتحويلها الى مرحلة التعليم المتوسط بداية من سنة 1971 وإلغاء متوسطات التعليم التقني والتعليم الفلاحي التي كانت ضمن التعليم الثانوي، بالإضافة الى التغييرات على مستوى التسميات والشعب التي شهد منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

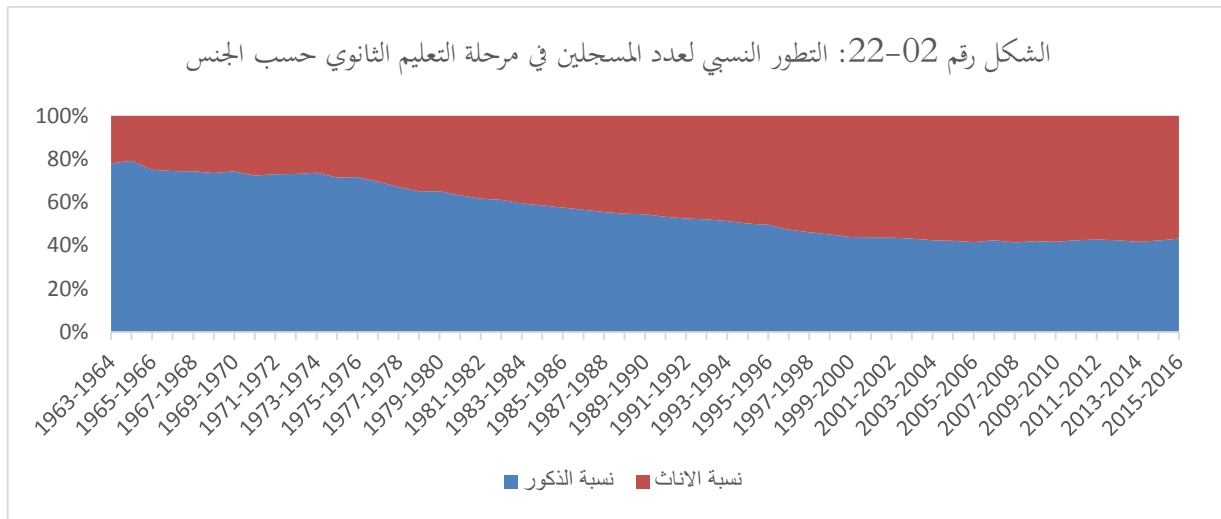
2-3-1 تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي:



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 44 في الملحق

تطور عدد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي يشبه الى حد كبير تطورهم في مرحلة التعليم المتوسط، فقد مر بفترة تزايد كبير في 25 سنة من 1963 الى 1988 تضاعف خلالها عدد المسجلين بأكثر من 122 مرة من 5823 الى 714966 وعرفت هذه الفترة معدلات نمو متوسطة مرتفعة فاقت 20% سنويا، وخاصة في المواسم الأولى بعد الاستقلال حيث فاق المعدل في الأربع سنوات الأولى 30%، وبعدها تباطئ النمو في العشرين سنة الموالية من 1989 الى 2008 فلم يتجاوز معدل النمو المتوسط 1.7% سنويا وانتقل عدد المسجلين من 753947 الى 974736، علما انه تراجع في الأربع سنوات الأخيرة من هذه الفترة وانخفض من 1175731 سنة 2005 متأثرا بالتغير الهيكلي الذي مس مراحل التعليم الأدنى في السنوات السابقة بداية من 2003.

بداية من 2009 عاد النمو الى الارتفاع مجددا ولكن بمعدلات متذبذبة وانتقل خلالها عدد التلاميذ المسجلين من 974736 الى 1526779 سنة 2014 ثم انخفض الى 1378860 سنة 2015.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 44 في الملحق

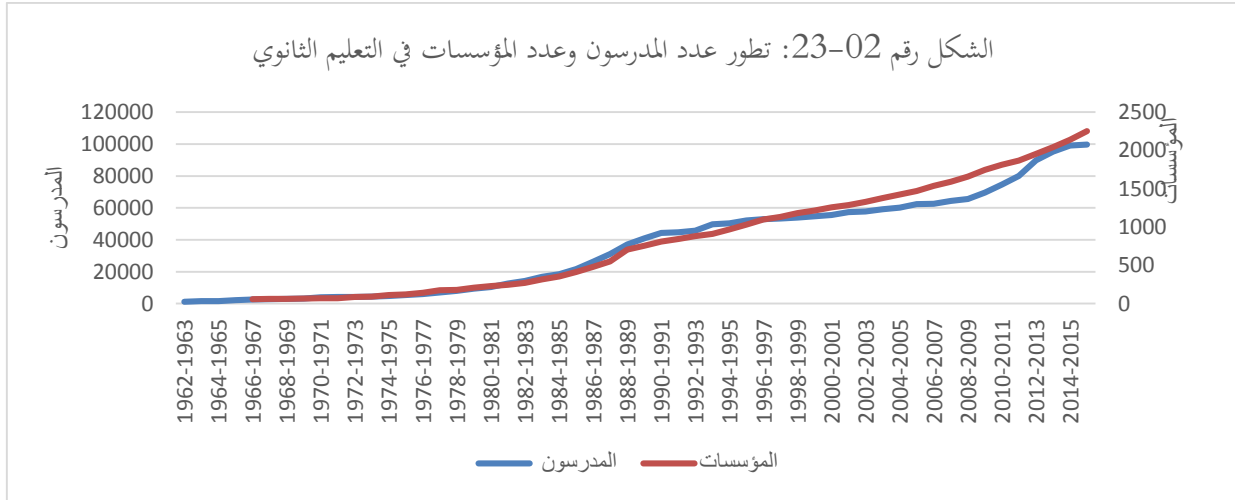
تطور التلاميذ المسجلين حسب الجنس بين طغيان فئة الذكور على حساب الإناث منذ الاستقلال حتى سنة 1995 بسبب ضعف نسب تسجيل الإناث في المدارس في مختلف المراحل التعليمية خلال هذه الفترة فقد كانت الهوة بين الجنسين كبيرة ولكن في انخفاض مستمر حيث كان عدد الذكور أكثر من عدد الإناث بأكثر من 40% خلال الفترة 1963-1975 ثم انخفض هذا الفارق الى حوالي 20% خلال الفترة 1976-1982 ثم الى اقل من 10% خلال الفترة 1988-1994.

بداية من 1995 انقلب الامر واصبحت نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور بسبب ارتفاع وعي السكان بضرورة تدرس الإناث من جهة وارتفاع نسب التسرب المدرسي لدى الذكور في نهاية المرحلة السابقة من جهة اخرى، واصبح الفارق أكثر من 5% لصالح الإناث سنة 1996 ليرتفع الى أكثر من 10% مع دخول الألفية الثالثة وأكثر من 15% بداية من 2003 الى غاية 2015.

2-3-2 تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في مرحلة التعليم الثانوي:

عرف تطور عدد المؤسسات في مرحلة التعليم الثانوي قفز كبيرة وتضاعف بأكثر من 57 مرة، اذ لم تكن تشمل الجزائر سوى على 39 مؤسسة (ثانوية ومتقنة) غداة الاستقلال ليرتفع الى أكثر من 100 مؤسسة سنة 1974 ثم الى أكثر من 1000 سنة 1995 ليتجاوز 2000 مؤسسة سنة 2013.

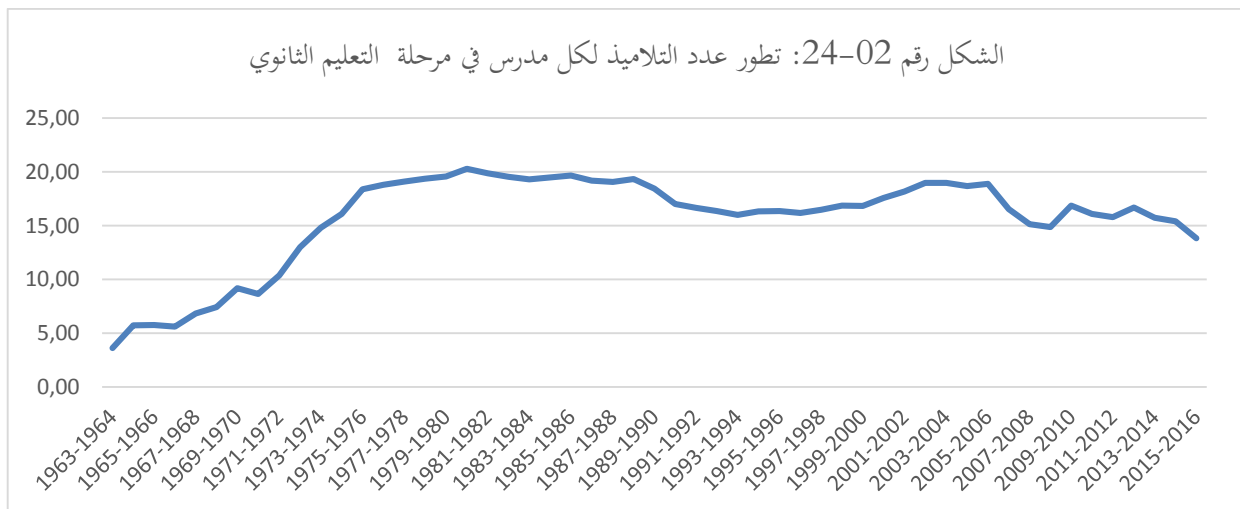
كما تضاعف عدد أساتذة التعليم الثانوي بأكثر من 80 مرة خلال الفترة (1962-2015) حيث ارتفع من 1216 مدرس إلى 99746 مدرس وكانت أكبر نسب النمو في الفترة ما قبل 1990 بمعدلات نمو متوسطة تفوق 14% سنويا.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 45 في الملحق

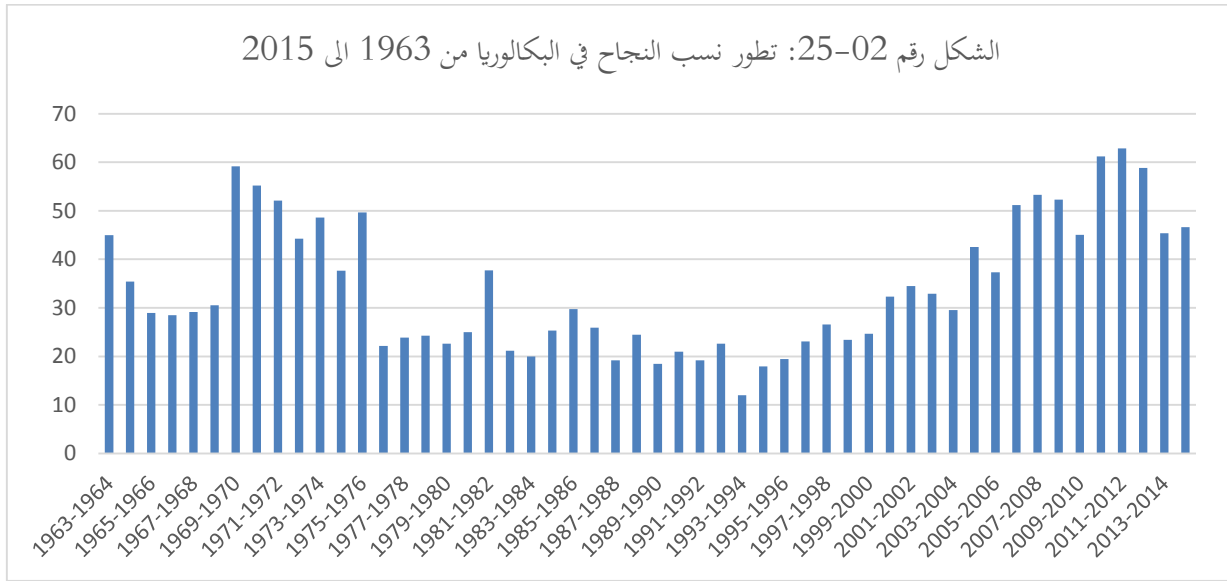
لقد انعكس هذا النمو بالإيجاب على معدل التلاميذ لكل مدرس الذي مرة على عدة مراحل في تطور منذ الاستقلال.

مرحلة تزايد امتدت من الاستقلال إلى سنة 1974 وانقلت فيها النسبة من حوالي 4 إلى 15 تلميذ لكل أستاذ وهي ارقام ضعيفة نظرا للعدد المحتشم للتلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي اذ لم يتجاوز 100000 طيلة هذه الفترة، لتليها مرحلة استقرار امتدت من 1975 إلى 2005 وبلغت فيها النسبة بين 16 و18 تلميذ لكل مدرس وفي الأخير مرحلة تراجع بداية من 2006 حيث انخفض عدد التلاميذ لكل مدرس إلى 14 تلميذ سنة 2015.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 45 في الملحق

2-3-3 تطور نسبة النجاح في البكالوريا:



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 45 في الملحق

عرف تطور نسب النجاح في البكالوريا عدة مراحل وتقلبات منذ الاستقلال حتى سنة 2015، فبعد فترة تذبذب امتدت من 1970 الى 1993 انخفضت خلالها نسبة النجاح من 45% الى 28.5% موسم 66-67 ثم عادت الى الارتفاع لتسجل نسب قياسية قاربت 60% موسم 69-70، ثم اتجهت نسب النجاح نحو الانخفاض في الفترة الموالية بداية من 1970 وتراجعت من 59.1% الى أدنى مستوياتها على الاطلاق بنسبة 11.9% موسم 93-94.

بداية من 1994 عادت نسب النجاح في البكالوريا الى الاتجاه التصاعدي من جديد وارتفعت النسبة من 11.9% الى اعلى مستوى على الاطلاق موسم 2011-2012 بنسبة 62.8% لكنها انخفضت مرة أخرى في الفترة الأخيرة لتسجل نسبة 46.6% موسم 2014-2015

4-2 مرحلة التعليم الجامعي:

ترجع نشأة التعليم العالي في الجزائر الى سنة 1877 سنة انشاء اول جامعة في الجزائر (جامعة الجزائر) والتي بداء استغلالها سنة 1907 غير انها كانت خاصة بالطلبة المعمرين ولم تمثل فيها نسبة الجزائريين سوى قرابة 4% سنة افتتاحها، الا ان تطور هذا القطاع ظهر جليا بعد انشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 حيث ارتفع عدد الجامعات الى 6 جامعات ثم الى 10 جامعات سنة 1980 و 50 جامعة سنة 1990 ثم 80 جامعة سنة 2010 وأخيرا 106 جامعات سنة 2015. ويمكن تقسيم تطور منظومة التعليم العالي في الجزائر الى عدة مراحل:

المرحلة الأولى من 1962 الى 1970

غداة خروج الاستعمار الفرنسي لم يكن يتواجد على مستوى الجزائر سوى جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر، ثم شهدت هذه المرحلة الأولى من الاستقلال انشاء جامعات جديدة مثل جامعة وهران سنة 1965 كملحقة بجامعة الجزائر ثم استقلت سنة 1967 وجامعة قسنطينة سنة 1968. وتم الإبقاء على هيكله ونظام التعليم البيداغوجي الفرنسي خلال هذه الفترة والذي يشمل المراحل التالية:

- مرحلة الليسانس تتكون من 3 سنوات.
- مرحلة الدراسات المعمقة تتكون من سنة واحدة.
- مرحلة دكتوراه الدرجة الثالثة وتدوم سنتان.
- مرحلة دكتوراه دولة وتدوم حتى 5 سنوات.

المرحلة الثانية من 1970 الى 2003

اهم ما ميز هذه المرحلة هو انشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 وإطلاق مشروع اصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971 والذي كان من نتائجه تعديل هيكله التعليم لتصبح كما يلي:

- مرحلة الليسانس وهي مرحلة التدرج وتتكون من 4 سنوات.
- مرحلة الماجستير وهي مرحلة التدرج الأولى تتكون من سنتين.
- مرحلة دكتوراه العلوم وهي مرحلة التدرج الثانية وتدوم حوالي 5 سنوات.

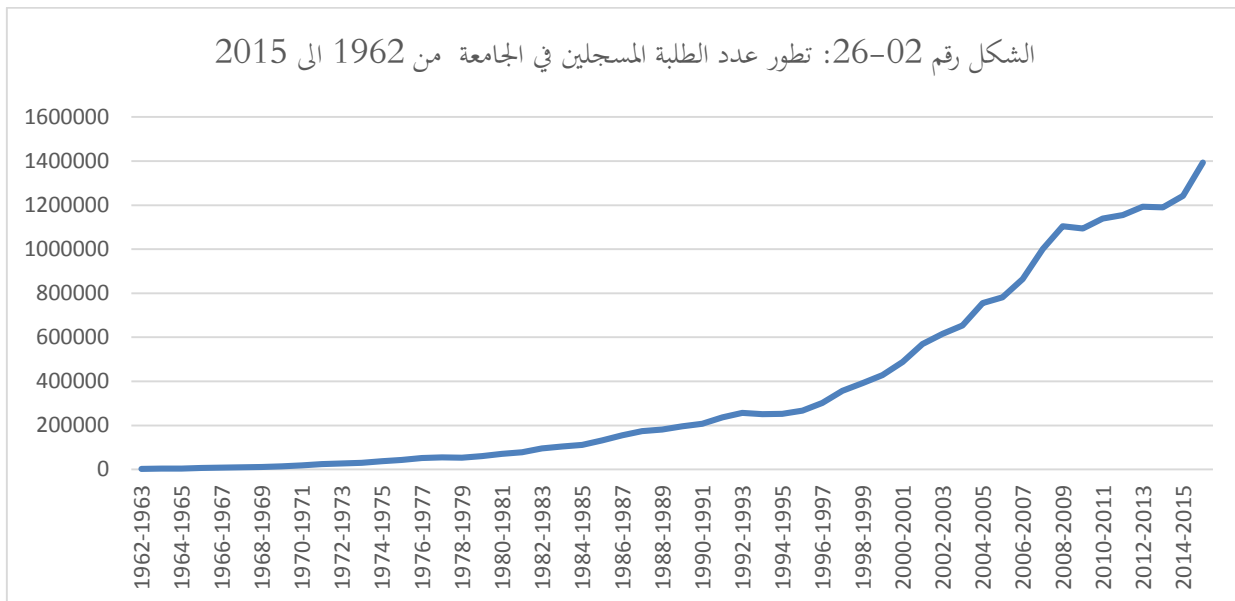
كما عرفت هذه المرحلة اعتماد ما يعرف بالخريطة الجامعية سنة 1984 والتي كانت تهدف الى تخطيط التعليم العالي الى افاق سنة 2000، وإصدار القانون التوجيهي للتعليم العالي سنة 1998، بالإضافة الى انشاء جامعات جديدة ومراكز جامعية عبر مختلف المناطق الجغرافية للوطن حتى وصل عددهم الى 50 جامعة بحلول سنة 2000.

المرحلة الثالثة من 2004 الى 2015

اهم ما ميز هذه المرحلة هو تغير نظام التعليم العالي في الجزائر من النظام القديم الذي امتد من الاستقلال الى غاية سنة 2003 الى نظام جديد يسمى نظام (LMD) والمتماشي مع نظام التعليم العالي على الصعيد الدولي ويتكون هذا النظام من ثلاث مراحل تتضمن وحدات تعليمية موزعة على سداسيات: مرحلة الليسانس تتكون من 6 سداسيات ومن مرحلتين (مرحلة تكوين قاعدي ومرحلة تخصص) مرحلة الماستر وتتكون من 4 سداسيات. مرحلة الدكتوراه وتتكون من 6 سداسيات.

2-4-1 تطور عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العالي:

الشكل 02-26 يبين تطور الطلبة المسجلين في الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من دون احتساب الطلبة المسجلين في جامعات التكوين المتواصل.

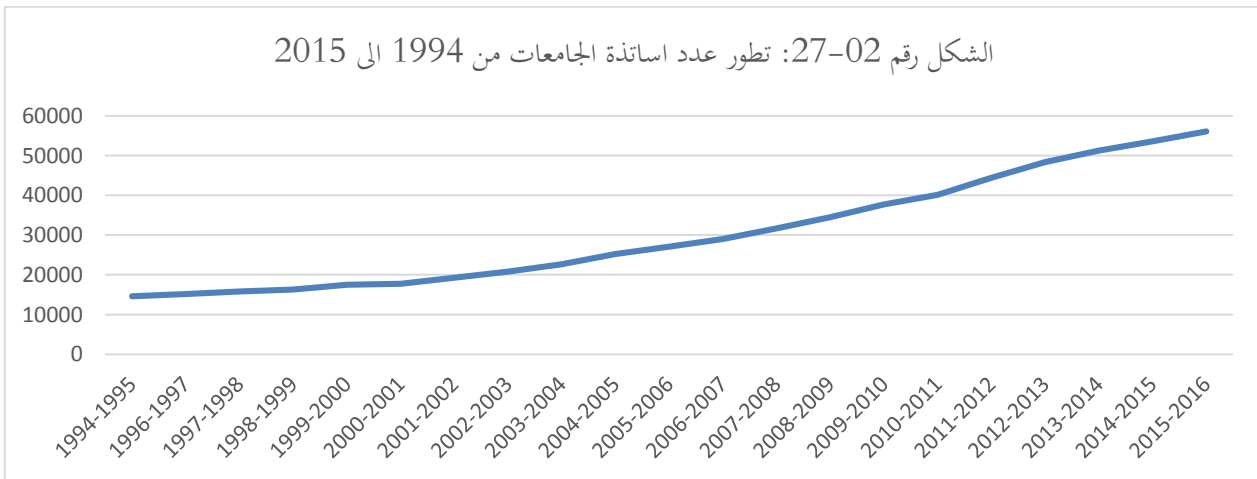


المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 46 في الملحق

تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات شهد نموا شبيه طردي مع تطور نسب النجاح في البكالوريا، فبالرغم من الارتفاع الكبير والمستمر في اعداد الطلبة وتضاعفهم بحوالي 500 مرة من 2800 طالب غداة الاستقلال الى قرابة 1400000 طالب في الموسم الدراسي 2015-2016 الا ان معدلات النمو لهذه الاعداد شهدت تذبذبا كبيرا تماشيا مع تطور نسب النجاح في البكالوريا طيلة هذه الفترة، حيث كانت في اتجاه تنازلي خلال الفترة من 1970 الى 1993 وتراجعت من قرابة 40% الى -2.5%، وبعدها استقرت في حدود 10% في المتوسط سنويا خلال الفترة من 1994 الى 2008، يليها استقرار في مستوى اقل في حدود 2% في المتوسط سنويا خلال الفترة 2009-2014 لترتفع الى 12% موسم 2015-2016.

2-4-2 تطور عدد الاساتذة في مرحلة التعليم العالي:

ارتفع عدد الأساتذة في الجامعة الجزائرية بشكل كبير بعد الاستقلال وخاصة بعد انشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 اين كانت تحصي الجزائر آنذاك قرابة 700 أستاذ موزعين على 6 جامعات ومراكز ليتضاعف هذا الرقم حوالي 9 مرات في العشر سنوات الموالية ويرتفع الى 6175 أستاذ سنة 1980 ثم الى 14536 أستاذ سنة 1990.



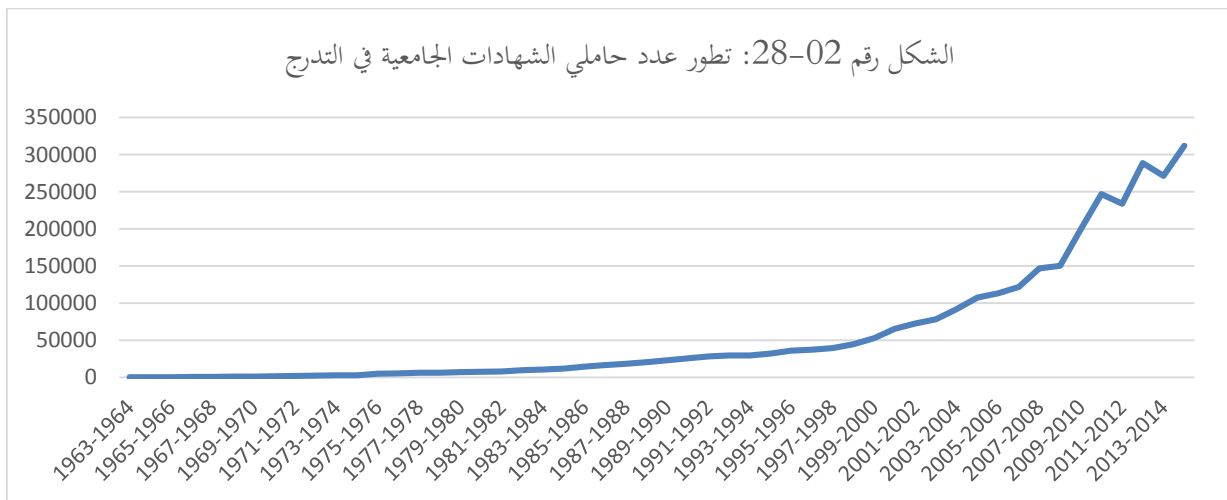
المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 46 في الملحق

بداية من سنة 1994 وحتى سنة 2000 شهد عدد الأساتذة في الجامعة شبه استقرار بين 15000 و17000 أستاذ وهذا رغم الارتفاع المستمر في عدد الطلبة المسجلين وكذا هجرة الأساتذة الأجانب الذين انخفض عددهم من 142 أستاذ سنة 1994 الى 76 أستاذ سنة 2000، وهو ما أدى الى ارتفاع معدل التأطير من 17 طالب للأستاذ الى قرابة 30 طالب سنة 2000.

انطلاقاً من سنة 2000 شرع عدد الأساتذة الجامعيين في الارتفاع وتضاعف أكثر من 3 مرات من 17780 أستاذ سنة 2000 الى 56061 أستاذ سنة 2015 موزعين على 106 جامعات ومراكز بمعدل نمو متوسط يقدر بحوالي 8% سنويا وخاصة بعد اصلاح الجامعة سنة 2004 ودخول النظام الجديد حيز التنفيذ، حيث شهدت هذه السنة أكبر معدل نمو على الاطلاق 11% وهو ما جعل معدل التأطير ينخفض من 30 طالب لكل أستاذ الى 21 طالب سنة 2014.

2-4-3 تطور عدد حاملي الشهادات الجامعية في التدرج:

الشكل رقم 02-28 يخص تطور حاملي الشهادات الجامعية في مرحلة التدرج التابعين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد ارتفع عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات في مختلف التخصصات من 180 طالب سنة 1963 الى قرابة 5000 طالب سنة 1975 علما ان نسب الطلبة المتخرجين كانت اقل من 10% من مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج طيلة هذه الفترة، ثم ارتفع عدد الطلبة المتخرجين بين سنة 1976 وسنة 2003 وتضاعف حوالي 17 مرة من 5410 طالب الى 91828 كما ارتفعت نسبتهم من مجموع المسجلين لتستقر بين 10% و 12% طيلة هذه الفترة.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 46 في الملحق

واصل عدد حاملي الشهادات في الارتفاع مع دخول النظام الجديد حيز التنفيذ سنة 2004 ليتجاوز لأول مرة عتبة 100000 متخرج وانتقل من 107515 موسم 2004-2005 الى 311976 متخرج موسم 2014-2015، كما شهدت نسبتهم من مجموع المسجلين في التدرج ارتفاعا هي الأخرى من 14.5% سنة 2004 الى 23.7% سنة 2014.

المبحث الثالث: التطور الصحي في الجزائر بعد الاستقلال:

تعتبر الصحة حق أساسي للأفراد واحد ركائز التنمية وخاصة التنمية الاجتماعية والصحة حسب منظمة الصحة العالمية هي حالة يكون فيها الفرد سليما من الناحية البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية وليست مجرد خلو جسمه من المرض او العاهة.

1- مراحل التطور الصحي في الجزائر:

لقد كان الوضع الصحي في الجزائر غداة الاستقلال جد مزري مع انتشار الامراض الوبائية وارتفاع معدلات الفقر نتيجة الظروف المعيشية السيئة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري آنذاك وكذلك تردي النظام والتغطية الصحية، حيث لم تتوفر الجزائر سوى على 1279 طبيب أكثر من 70% منهم أجنب و كان معدل التغطية قرابة 8000 نسمة لكل طبيب وهذا ما دفع الدولة الجزائرية الى اتخاذ عدة إجراءات من شأنها تحسين الوضع الصحي للمجتمع الجزائري وانتهاج سياسة تهدف إلى القضاء على الأمراض الوبائية ومكافحة وفيات الأطفال وذلك من خلال تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية والإدارية وتعميم العلاج المجاني كالتلقيح المجاني وانتهاج سياسة الصحة الجوارية.

لقد مر تطور النظام الصحي في الجزائر بعد الاستقلال عبر مراحل عديدة يمكن تلخيصها في أربع مراحل متميزة وهي:

المرحلة الاولى من 1962 الى 1972

يمكن تسميتها بمرحلة البناء للنظام الاقتصادي، النظام التعليمي والنظام الصحي وقد تميزت هذه الفترة كما سبق الذكر بقلّة الكادر الطبي حيث عرفت هجرة جماعية للطاقم الطبي الاوروبي ولم يبقى سوى قرابة 500 طبيب نصفهم جزائريون، كما تميزت ببنية تحتية صحية ضعيفة حيث شملت الجزائر على قرابة 140 مؤسسة صحية عمومية و13 مؤسسة خاصة وتركزت جميعها في المدن الكبرى لشمال البلاد، من ناحية المؤشرات الديمو صحية عرفت الفترة معدل وفيات اطفال جد مرتفع تجاوز 180% ومعدل وفيات يتجاوز 18% وامل حياة عند الولادة اقل من 50 سنة. ومن اجل تحسين الوضع قام الدولة بعدة اجراءات منها ما يدخل ضمن المخطط الثلاثي ومنها ما يدخل ضمن المخطط الرباعي الاول ومن اهم الاجراءات المتخذة خلال هذه الفترة نجد:

- برنامج مكافحة الأمراض المعدية
- برنامج التلقيح والتطعيم الاجباري للأطفال (مرسوم 69-88 في 18 جوان 1969)
- برنامج مكافحة واستئصال مرض الملاريا
- إعادة هيكلة التعليم العالي واصلاح دراسات العلوم الطبية

المرحلة الثانية من 1973 الى 1989

تميزت هذه الفترة على الصعيد الاقتصادي بالانتعاش في أسعار البترول وخاصة في الفترة 1974 الى 1986 وهذا ما جعل الجزائر في وضع مالي مريح مكنها من زيادة الانفاق على مختلف القطاعات ومنها القطاع الصحي كما تميزت بالارتفاع الكبير في حجم السكان وانتشار او ظهور الامراض المتنقلة ذات المنشأ الحيواني.

من اهم الإجراءات المتخذة:

- مجانية العلاج وتعميم إمكانية الوصول الى الخدمات الصحية لجميع المواطنين
- قانون 1976 الذي كان يهدف الى تنظيم وقت العمل ودوام الكادر الطبي بين القطاع العام والخاص
- قانون 1987 الذي كان يهدف تسهيل الدخول إلى القطاع الصحي الخاص.
- انشاء مجموعة معتبرة من الهياكل والبنية التحتية الصحية

المرحلة الثالثة من 1990 الى 1999

تميزت هذه المرحلة من الناحية الاقتصادية بانخفاض المداخيل وقلة الموارد المالية وارتفاع نسبة الديون الخارجية، وهذا راجع الى الازمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بداية من سنة 1986، اما من الناحية الاجتماعية فقد شهدت هذه المرحلة ازمة امنية حادة بداية من سنة 1991 الى درجت ان سميت هذه الفترة بالعشرية السوداء وتسببت ازمة هذه المرحلة في:

- تقلص الانفاق والاستثمار على المشاريع الصحية.
- عدم انتهاء المشاريع المبرمج سابقا بسبب قلة الأموال وانعدام الامن.
- اغلاق بعض المؤسسات المتواجدة في المناطق الغير امنة وخاصة المناطق الداخلية
- هجرة الكثير من الكوادر الطبية الى الخارج بسبب الازمة الأمنية.

بالرغم من كل هذه المشاكل فقد شهدت المرحلة انحسار في الامراض المتنقلة نظرا للتطور المسجل في المرحلة السابقة ويمكن تسميت هذه الفترة من هذه الناحية بمرحلة بداية التحول او الانتقال الوبائي كما شهدت هذه الفترة اتخاذ قرار السماح بإنشاء العيادات الخاصة بداية من 1990.

بالإضافة الى ذلك شهدت هذه المرحلة انشاء مجموعة من الهياكل والمصالح الصحية منها:

- المخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية LNCPP سنة 1993
- معهد باستور الجزائر IPA سنة 1994
- الصيدلية المركزية للمستشفيات PCH سنة 1994
- الوكالة الوطنية للدم ANS سنة 1995
- الوكالة الوطنية للتوثيق الصحي ANDS سنة 1995
- المعهد الوطني البيداغوجي للتكوين الشبه الطبي INPFPM سنة 1996
- المركز الوطني لعلم السموم CNT سنة 1998
- المركز الوطني لليقظة بخصوص الادوية والعتاد الطبي CNPMV سنة 1998

المرحلة الرابعة من 2000 الى 2014

شهدت هذه المرحلة استرجاع الامن والاستقرار السياسي، و من الناحية الاقتصادية فقد عرفت الجزائر وضعية مالية مريحة نتيجة تعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية وتسجيلها مستويات قياسية وهو ما انعكس بصورة إيجابية على تسيير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على غرار القطاع الصحي، مع توفر الإرادة السياسية من اجل إعادة تأهيل هذا القطاع، وقد تبلور هذا في وضع خريطة صحية وطنية تهدف الى تشجيع الصناعة الدوائية وتسهيل الحصول على الادوية للجميع وتقليص الفوارق بين النواحي الجغرافية والتفاوت في التغطية الصحية البشرية والهيكلية، وذلك اعتمادا على عدة برامج ومخططات كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي تحصل فيه القطاع على غلاف مالي معتبر.

تم اتخاذ عد إجراءات في هذه المرحلة أهمها:

- تأسيس المجلس الوطني لإصلاح المستشفيات سنة 2002
 - انشاء منظومة صحية جديدة سنة 2007 تفصل المستشفيات عن المؤسسات التي تقدم الرعاية الصحية الأساسية وبدا العمل بهذه المنظومة بداية من سنة 2008
- وقد تم في هذا الصدد تحويل المراكز الصحية الى نوعين من المؤسسات هما:

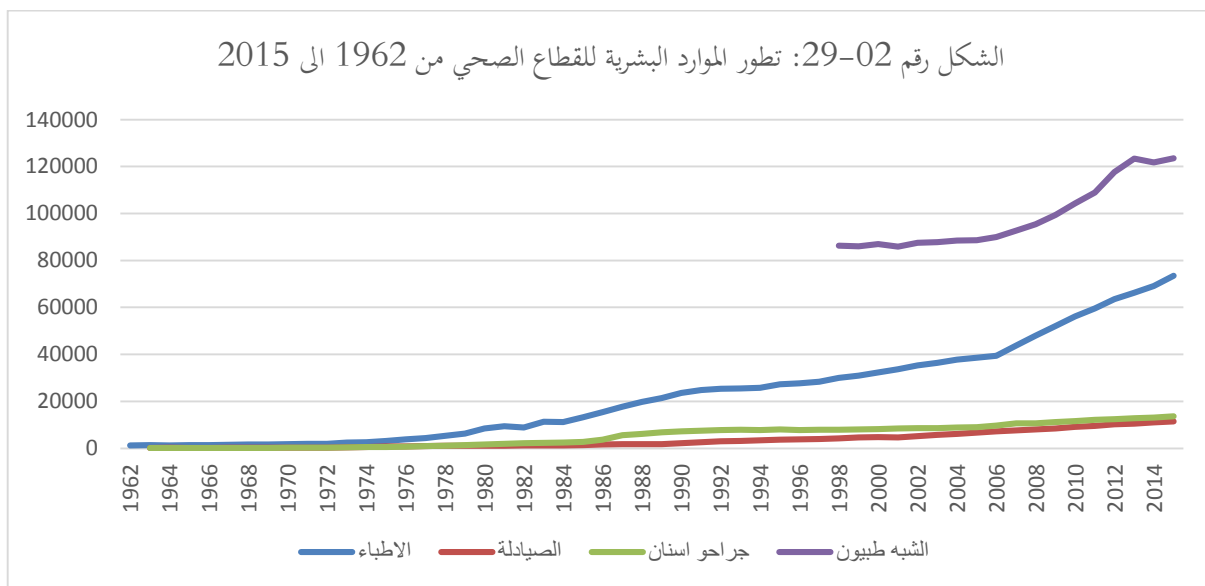
- المؤسسة العمومية الاستشفائية EPH
- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية EPSP

استفاد القطاع الصحي خلال هذه الفترة من مبالغ مالية معتبر من اجل تهيئة وانشاء بنية تحتية وتجهيزها، وكان من نتائج تطبيق هذه الخريطة تحسن الوضع الصحي للمواطن وارتفاع امل الحياة عند الولادة الى 77 سنة وانخفاض معدل الوفيات الى ما دون 5‰، والقضاء بصفة تامة على اغلب الامراض المتنقلة مع تسجيل نوع جديد من الامراض الا وهي الأمراض المزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان.

2- تطور المؤشرات الصحية في الجزائر بعد الاستقلال:

وفيما يلي نستعرض تطور بعض المؤشرات الصحية كالموارد البشرية والبنية التحتية للقطاع الصحي في الجزائر بعد الاستقلال

2-1 تطور الموارد البشرية الصحية:

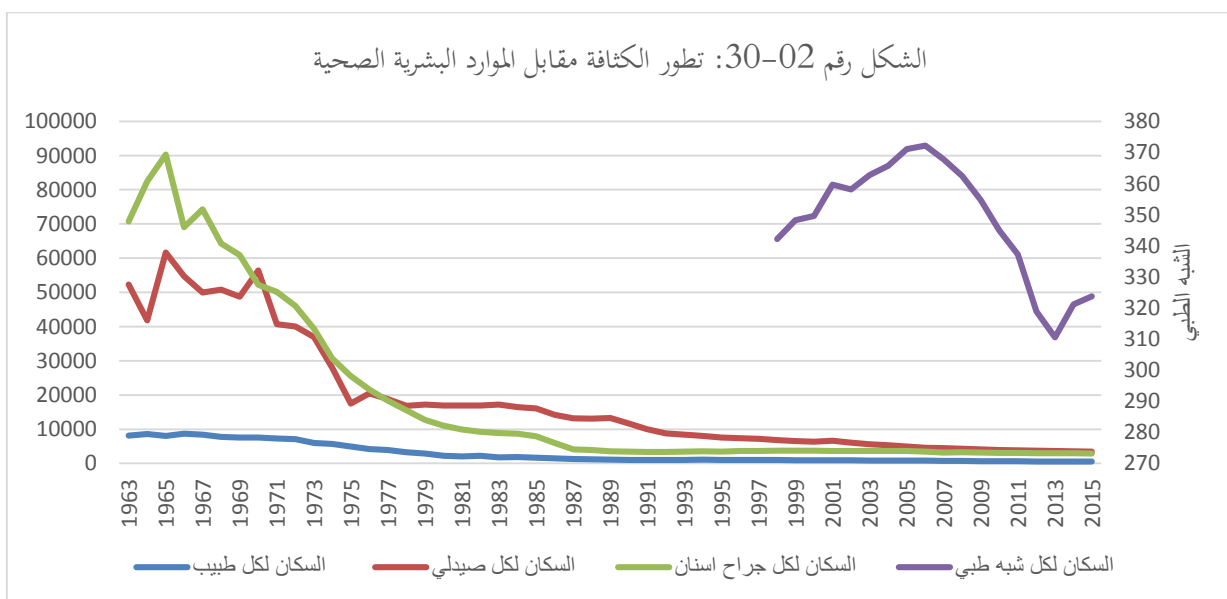


المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 47 في الملحق

غداة الاستقلال لم يكن يتواجد في الجزائر سوى قرابة 300 طبيب يسهرون على خدمة عشرة ملايين نسمة، وهو رقم ضئيل مما استوجب على الدولة التركيز على سياسة وطنية للصحة، تهدف الى بناء الهياكل وتكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية والإدارية من اجل القضاء على الأمراض الوبائية ومكافحة وفيات الأطفال، وقد عرفت الموارد البشرية الصحية تطورا كبيرا بعد الاستقلال حيث تضاعف عدد الاطباء اكثر من 15 مرة وارتفع من 1279 الى قرابة 20000 طبيب سنة 1988 ، كما ارتفع عدد جراحو الاسنان من 150 سنة 1963 الى اكثر من 6000 سنة 1988 وارتفع عدد الصيادلة من 204 الى اكثر من 1800 صيدلي سنة 1988.

استمر ارتفاع عدد الموارد البشرية الصحية في الفترة الممتدة من 1989 الى 2006 ولكن بوتيرة اقل من السابق ولم يتضاعف عدد الاطباء سوى مرة واحدة وانتقل من 21467 طبيب الى قرابة 40000 طبيب، وارتفع عدد جراحو الاسنان من 6892 الى قرابة 10000 جراح، في حين ارتفع عدد الصيادلة من 1839 الى أكثر من 7000 صيدلي، ومع انشاء المعهد الوطني للتكوين الشبه الطبي سنة 1996 سجل أكثر من 86 ألف مستخدم شبه طبي سنة 1998.

بداية من 2007 عادت وتيرة النمو الى الارتفاع خاصة فيما يخص الاطباء حيث ارتفع عددهم من 43727 طبيب الى 73431 طبيب سنة 2015، وارتفع عدد جراحو الاسنان من 10621 الى 13645 فيما بلغ عدد الصيادلة 11475 سنة 2015 وارتفع عدد مستخدمي الشبه الطبي الى 123458.

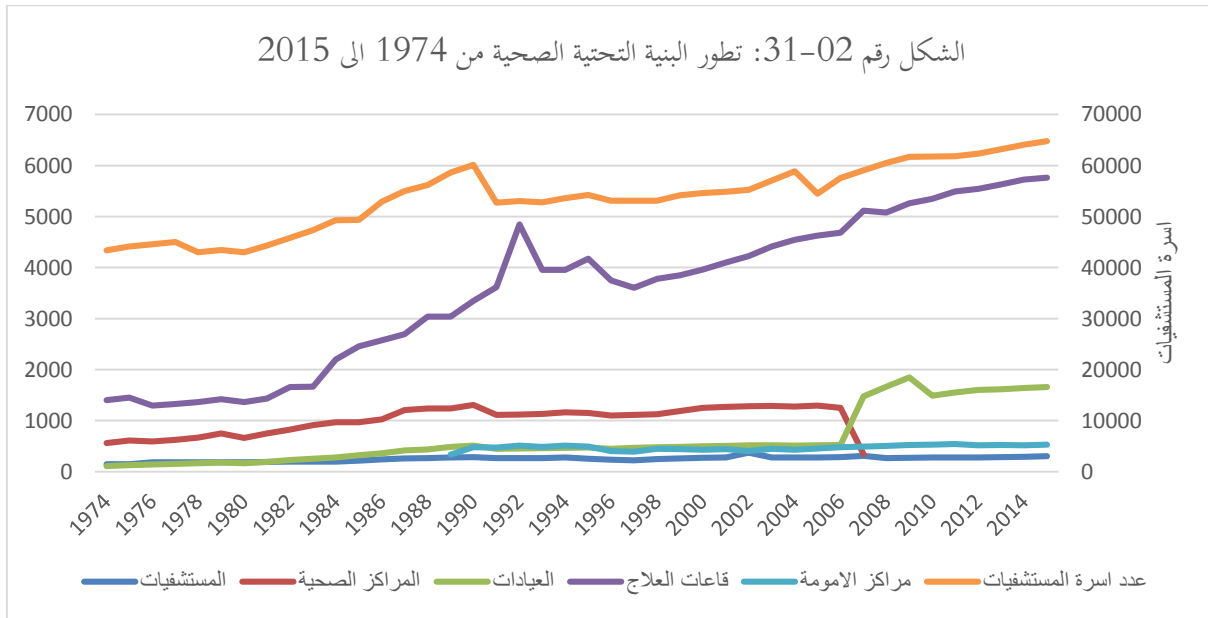


المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 47 في الملحق

كان لهذا التطور الهائل الذي شهدته الموارد البشرية الصحية إثر ايجابي على التغطية الصحية او الكثافة الصحية فقد انخفض عدد السكان لكل طبيب أكثر من خمسة عشر مرة من حوالي 8100 نسمة سنة 1966 الى اقل من 1000 نسمة سنة 1998 ثم الى 544 نسمة لكل طبيب سنة 2015 وهو ما يعادل ارتفاع عدد الاطباء من 1.2 طبيب لكل 10000 نسمة الى 5.5 طبيب ثم الى 18 طبيب لكل عشرة ألف نسمة سنة 2015، وارتفع معدل تغطية جراحو الاسنان من اقل من 1 لكل عشرة ألف نسمة خلال الفترة ما قبل 1980 الى أكثر من 3 جراحين سنة 2015، كما ارتفع معدل التغطية بالصيدالة من اقل من 1 لكل عشرة الف نسمة خلال الفترة ما قبل 1990 الى حوالي ثلاث صيدالة سنة 2015.

2-2 تطور البنية التحتية الصحية:

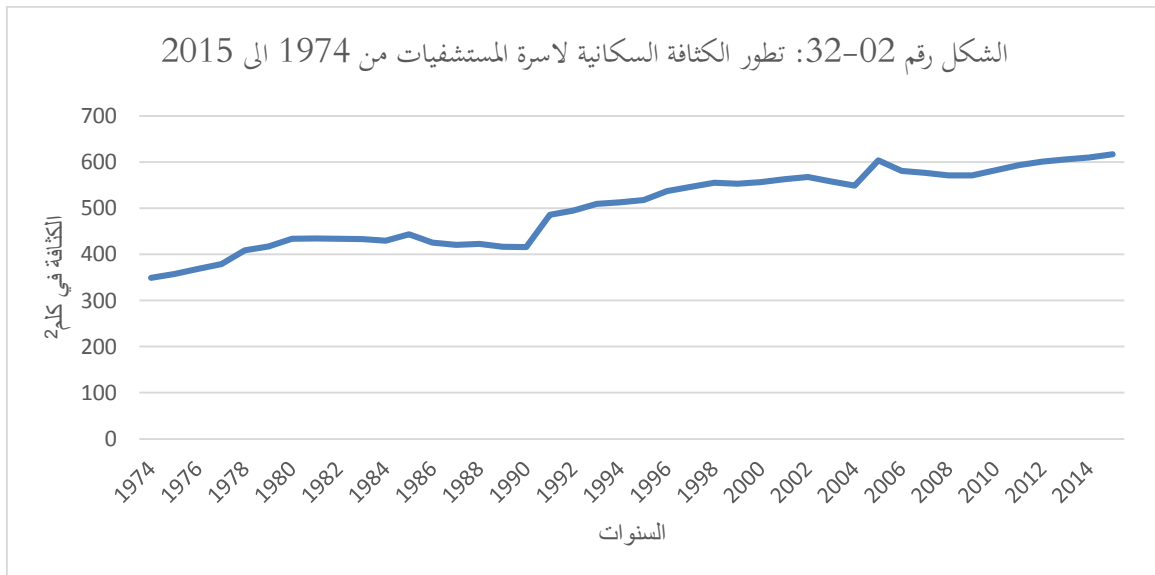
عانت الجزائر خلال الفترة الاولى من الاستقلال من عجز كبير في الهياكل القاعدية الصحية وكانت معظم المرافق الصحية المحدودة متركزة في المدن الكبرى وهي عبارة عن مستشفيات تابعة للدولة وبعض المصحات الخاصة، فيما كانت المركز الصحية والمستوصفات تدار من قبل البلديات ثم الحقت بالمستشفيات بين عامي 1967 و 1968.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 48 في الملحق

بداية من عام 1974 ومع ارتفاع عدد السكان وانتشار الامراض الوبائية تم الاعلان عن سياسة صحية تمثلت في الطب المجاني وتبني شعار الصحة حق للجميع مهما كان مستواهم ووضعهم الاجتماعي، ومن اجل تحقيق ذلك كان لابد من تطوير الهياكل القاعدية الصحية وزيادة عددها، فقد ارتفع عدد المستشفيات من 143 سنة 1974 بسعة حوالي 43400 سرير الى اكثر من 200 مستشفى سنة 1985 يحوي حوالي 50000 سريرين ثم الى 300 مستشفى سنة 2015 بسعة حوالي 64700 سرير، كما ارتفع عدد المراكز الصحية من 558 مركز الى اكثر من 1000 سنة 1986 ثم الى حوالي 13000 سنة 2005، الا ان هذا النمو توقف عند سنة 2007 اين تم الاستغناء عن المراكز الصحية وتحويلها الى عيادات مما جعل عدد العيادات يتضاعف قرابة 14 مرة منذ سنة 1974 اين كان عددهم في حدود 106 ليرتفع الى 1477 عيادة سنة 2007 ثم الى 1660 سنة 2015، في حين تضاعف عدد قاعات العلاج اكثر من 4 مرات خلال نفس الفترة وانتقل من 1400 قاعة سنة 1974 الى 5760 قاعة سنة 2015.

بالرغم من هذا النمو الكبير في عدد المنشآت الصحية، الا انه يبقى غير كاف في ظل الزيادة الهائلة في للسكان وهو ما اثر على التغطية باسرة المستشفيات حيث تضاعفت نسبة السكان لكل سرير من 349 نسمة او ما يقابل 29 سرير لكل عشرة الف نسمة سنة 1974 الى 617 نسمة او ما يعادل 16 سرير لكل عشرة الف نسمة.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 48 في الملحق

2-3 تطور التغطية بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي:

تمثل المياه الصالحة للشرب والمتاحة بسهولة أهمية بالغة للصحة العمومية، سواء تم استخدامها في أغراض الشرب أو الاستخدام المنزلي، أو إعداد الطعام أو الأغراض الترفيهية. فتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي، وإدارة الموارد المائية بشكل أفضل، يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي للبلدان ويسهم إلى حد كبير في تقليص وطأة الفقر.

ترتبط المياه الملوثة وتردي خدمات الإصحاح بانتقال الأمراض مثل الكوليرا والإسهال والزحار والتهاب الكبد A والتيفويد وشلل الأطفال. ومن شأن غياب خدمات المياه والإصحاح أو عدم كفايتها أو سوء إدارتها، أن يُعرض الأفراد إلى مخاطر صحية يمكن تلافيها. (منظمة الصحة العالمية، 2006).

يعتبر تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب بالكمية الكافية والنوعية المطلوبة من اولويات سياسة الجزائر طبقا للمادة 2 من القانون رقم 05-12 المؤرخ في 4 أوت 2005 والمتعلق بالمياه الجدول رقم 02-11: تطور التزود بالمياه الصالحة للشرب في الجزائر من 1998 الى 2015

السنة	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2015
حضر	98	94	92	88	87	85	85	85	84
ريف	79	82	80	80	81	79	79	79	82
المجموع	90	89	87	85	85	83	83	84	84

Unicef : La Situation Des Enfants Dans Le Monde

رغم الأهمية التي أولتها الجزائر للمياه الصالحة للشرب خاصة في السنوات الأخيرة عبر انجاز العديد من المشاريع المهيكلية وانجاز أنظمة حشد وتحويل المياه السطحية والباطنية وتخليه مياه البحر نحو مدن الكبرى والصغرى، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تحسن أوضاع خدمات مياه الشرب وتوزيعها في المدن والارياف.

يعبر الجدول 02-11 عن نسبة السكان الذين يستخدمون إحدى أنظمة المياه الصالحة للشرب كالشبكة العمومية أو العيون والمنايع والابار المحمية ومياه الامطار، وقد عرفت نسبة التزود بالمياه الصالحة للشرب تراجعاً نسبياً من 90% إلى 84% نظراً لارتفاع الكبير في السكان في المشاريع السكنية وكان التراجع واضحاً في الوسط الحضري من 98% إلى 84% بينما في الوسط الريفي فנסجل شبه استقرار في حدود 80%، إلا

ان معدل الربط بشبكة المياه عرف ارتفاع حسب معطيات وزارة الموارد المائية من 78% سنة 1999 الى 98% سنة 2015 وارتفع نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب من 123 لتر يوميا سنة 1999 الى 180 لتر يوميا سنة 2015 حسب ذات المصادر .

فيما يخص معدل التغطية بشبكات الصرف الصحي الموضحة في الجدول 02-11 فنلاحظ ان هناك تحسن في معدلات الربط حيث ارتفعت من 91% سنة 1998 الى 95% سنة 2012 وخاصة في الوسط الريفي الذي شهد أكبر نسبة نمو حيث ارتفع المعدل من 62% الى 88%
الجدول رقم 02-12: تطور التغطية بالصرف الصحي في الجزائر من 1998 الى 2012

السنة	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
حضر	98	99	99	99	98	98	98	98
ريف	62	81	82	82	87	88	88	88
المجموع	91	92	92	92	94	95	95	95

Source : Unicef La Situation Des Enfants Dans Le Monde

2-4 تطور التغطية التطعيمية:

التطعيم هو ادخال مستحضر للجسم قصد الحصول على مناعة ضد مرض معين، ويتكون هذا المستحضر من جراثيم او فيروسات المرض تم إضعافها او قتلها، حيث تحفز جهاز المناعة للتعرف على هذه الجراثيم والفيروسات ونتاج أجسام مضادة لها، وبناء مناعة ضد المرض الذي تسببه تلك الميكروبات والفيروسات، بحيث يكتسب الجسم دفاعات ضد الجراثيم والفيروسات الحقيقية الخطيرة. وممارسة التلقيح في مجتمع سكاني تسمح بالسيطرة، إن لم نقل القضاء على بعض الامراض المعدية، وبهذا يشكل التطعيم أداة أساسية في الصحة العامة.

فكرة التطعيم هي فكرة قديمة تعود الى أواخر القرن الثامن عشر اين قام ادوارد جينر (Jenner) باستخدام اللقاح لمنع مرض الجدري وكان هذا اول استعمال للتطعيم، ومع باستور، جاءت فكرة المختبر وتم تطوير عدة لقاحات منها اللقاحات ضد الجمرة الخبيثة والكوليرا وداء الكلب.

الجدول رقم 02-13: تطور نسبة التطعيم ضد الامراض من 1990 الى 2014

نسبة التغطية ضد التيتانوس الولادي	التغطية التطعيمية ضد الامراض						السنة	
	Hib3	HepB3	Rougeole	Polio3	DTC3	DTC1		BCG
/	/	/	65	72	72		92	1990-1994
34	/	/	68	75	75		94	1995-1996
52	/	/	78	83	83		97	1998-1999
/	/	80	81	86	86	93	98	2002
70	/	80	91	95	95	98	99	2006
90	95	95	95	95	95	99	99	2010
92	95	95	95	95	95	99	99	2014

Source : Unicef La Situation Des Enfants Dans Le Monde

BCG - التطعيم ضد مرض السل

DTC1 - التطعيم ضد الدفتيريا، والتيتانوس والسعال الديكي

DTC3 - التطعيم بثلاث جرعات من لقاح الدفتيريا، التيتانوس والسعال الديكي.

Polio3 - التطعيم بثلاث جرعات من لقاح شلل الأطفال.

Rougeole - التطعيم ضد الحصبة.

HepB3 - التطعيم بثلاث جرعات من لقاح التهاب الكبد B.

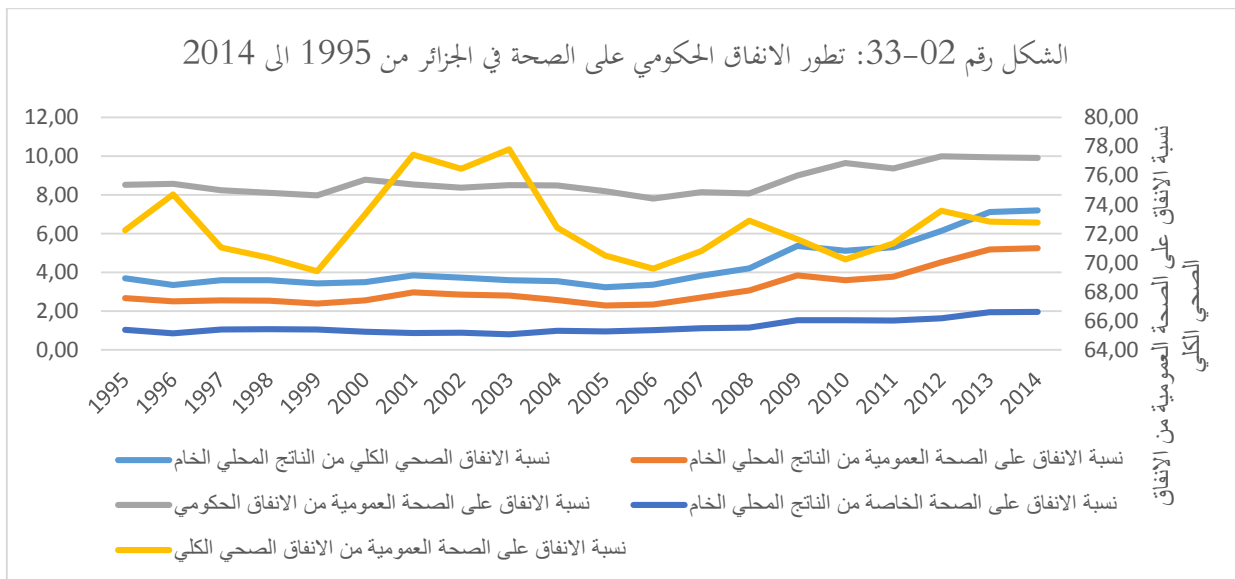
Hib3 - التطعيم بثلاث جرعات من لقاح المستدمية نوع الأنفلونزا b.

من خلال الجدول 02-13 الذي يوضح تطور التطعيم ضد الامراض يتضح لنا ارتفاع نسبة التغطية في التطعيم ضد معظم الامراض الأطفال المنصوح بها من طرف منظمة الصحة العالمية منذ سنة 1990 الى غاية 2014، حيث ارتفعت نسبة التطعيم ضد مرض السل من 92% سنة 1990 الى 99% سنة 2014، كما ارتفعت نسبة التطعيم ضد الدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي من 72% الى 99% بالنسبة للجرعة الأولى والى 95% بالنسبة للجرعة الثالثة وبنفس النسبة ارتفع التطعيم ضد شلل الأطفال، وارتفعت نسبة التطعيم ضد الحصبة من 65% الى 95% وبلغت نسب التطعيم ضد التهاب الكبد الفيروسي ومرض المستدمية 95% سنة 2014.

وقد كان لهذا التحسن في نسبة التطعيم انعكاس إيجابي على تطور عدد حالات الإصابة في الكثير من الامراض، فحسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات انخفضت حالات الإصابة بين 1998 و 2015 في معظم الامراض فقد تراجع بالإسهال من 3152 حالة الى 158 حالة وانخفضت حالات الإصابة بالحصبة من 3132 الى 197 حالة والتهاب الكبد الفيروسي من 3378 الى 1885 حالة وانعدم مرض الديفتيريا بعد ما كان في حدود 60 حالة، كما انخفضت عدد حالات الإصابة بالتيفويد من 2767 حالة الى 97 حالة.

5-2 تطور الانفاق الحكومي على الصحة:

يعتبر الانفاق الحكومي على الصحة السكانية من مؤشرات الرفاه الاجتماعي، وهو يعبر عن مستوى الرعاية الصحية المقدمة الافراد، وتشكل نفقات الصحة التي تصرف على الادوية وانشاء الهياكل وتجهيزها وتسيير القطاع جزءا مهما من ميزانيات الدول التي تولي أهمية كبرى للصحة السكانية.

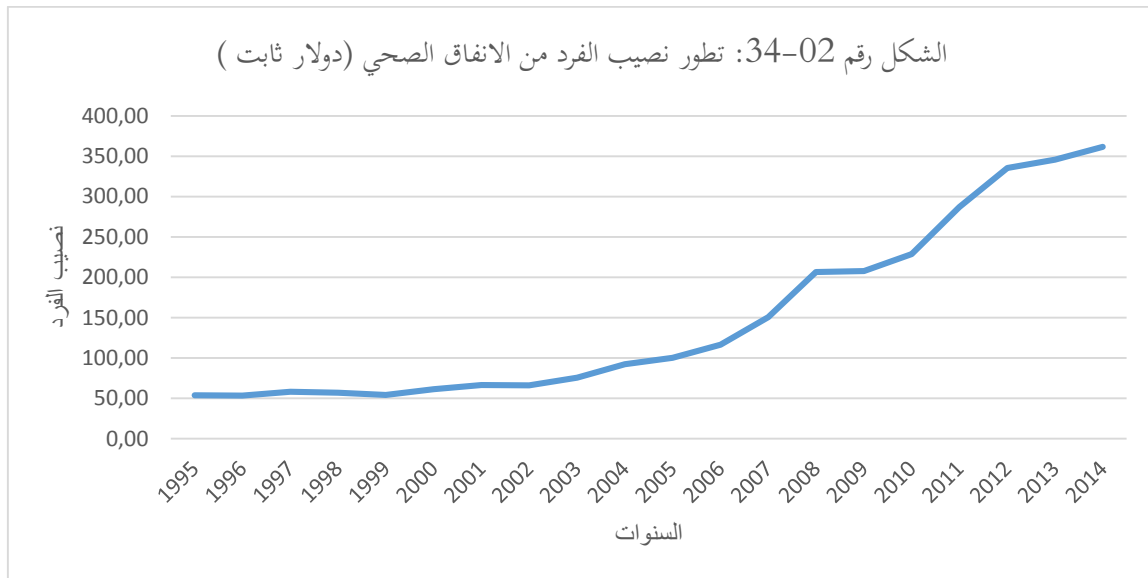


المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 49 في الملحق

شهد الانفاق الحكومي على الصحة العمومية شبه استقرار خلال الفترة الممتدة من 1995 الى 2014 وتراوحت نسبة الانفاق على الصحة في القطاع العام بين 8% و 10% من حجم الانفاق الحكومي الكلي طيلة الفترة، وتراوحت نسبة الانفاق على الصحة في القطاع العام بين (70 و 75%) من مجمل الانفاق الصحي الكلي طيلة الفترة، في حين تراوحت نسبة الانفاق على الصحة في القطاع الخاص بين (25 و 30%).

عرفت نسبة الانفاق الصحي من الناتج المحلي الخام ارتفاعا ملموسا حيث انتقلت من 3.70% سنة 1995 الى 7.21% سنة 2014 وكانت حصة القطاع العام هي الأعلى طيلة الفترة حيث تضاعفت نسبة الانفاق على الصحة العمومية من 2.67% الى 5.24% بينما استقرت حصة القطاع الخاص بين 1 و2% طيلة الفترة.

ان هذا التحسن في نسبة الانفاق الصحي من الناتج المحلي أثر بشكل واضح على حصة الفرد من الانفاق الصحي حيث تضاعف نصيب الفرد خلال العشر سنوات الأولى وارتفع من قرابة 54 دولار للفرد سنة 1995 الى 100 دولار للفرد سنة 2005، ثم ازدادت وتيرة النمو بشكل كبير خلال العشر سنوات الموالية وتضاعف أكثر من ثلاث مرات ليصل الى 360 دولار للفرد سنة 2014.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 49 في الملحق

3- مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر إحصائي مركب أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 لتقييم مستوى التنمية البشرية للبلدان في جميع أنحاء العالم. ويستند مؤشر التنمية البشرية إلى ثلاثة أبعاد هي: البعد الصحي ويعبر عنه بالعمر المتوقع عند الولادة، البعد المعرفي ويعبر عنه بأحد معايير التي تقيس مستوى التعليم، بعد المستوى المعيشي ويعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي او الدخل الوطني الخام. ويمر حساب مؤشر التنمية البشرية بخطوتين مهمتين هما:

1- تحديد وحساب مؤشر البعد ويتم ذلك عبر تحديد قيمتين دنيا وعليا للمؤشر الذي يمثل البعد ثم تطبيق

القانون التالي:

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة المسجلة - القيمة الدنيا}}{\text{القيمة الدنيا - القيمة العليا}} \quad (\text{Nations Unies, 2001,p240})$$

2- تجميع المؤشرات الجزئية للأبعاد الثلاث في مؤشر واحد هو مؤشر التنمية البشرية (IDH) ويكون ذلك

بتطبيق القانون التالي:

بطريقة المتوسط الحسابي

$$\text{مؤشر التنمية البشرية (IDH)} = \frac{1}{3} (\text{مؤشر البعد الصحي}) + \frac{1}{3} (\text{مؤشر البعد المعرفي}) + \frac{1}{3} (\text{مؤشر المستوى المعيشي})$$

(Nations Unies, 2001,p240)

بطريقة المتوسط الهندسي حيث تم استعمالها من طرف الأمم المتحدة بداية من سنة 2011 وهي كما يلي:

$$\text{مؤشر التنمية البشرية (IDH)} = \sqrt[3]{(\text{مؤشر البعد الصحي}) + (\text{مؤشر البعد المعرفي}) + (\text{مؤشر المستوى المعيشي})}$$

(Nations Unies, 2011,p186)

وفيما يلي مثال عن القيم الدنيا والعليا للمؤشرات المستعملة من طرف الأمم المتحدة

2011 من			قبل 2011		
القيم الدنيا	القيم العليا	المعيار	القيم الدنيا	القيم العليا	المعيار
20	83.4	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	25	85	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
0	13.2	المدة المتوسطة للتلميذ	0	100	نسبة تعليم الكبار
0	18	المدة القصوى للتلميذ	0	100	المعدل الخام للتلميذ
100	107721	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	100	40000	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

وعليه يكون مؤشر البعد الصحي (امل الحياة عند الولادة) للجزائر سنة 2001 كما يلي:

$$0.790 = \frac{25 - 72.4}{25 - 85} = \text{مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة}$$

مؤشر البعد المعرفي يتكون من مؤشرين جزئيين هما:

• مؤشر نسبة تعليم الكبار مثال سنة 2001

بلغت نسبة تعليم الكبار 15 سن فأكثر في الجزائر 69.7 % سنة 2001

$$0.697 = \frac{0 - 69.7}{100 - 0} = \text{مؤشر نسبة تعليم الكبار}$$

• مؤشر المعدل الخام للتمدرس

بلغ معدل التمدرس 91.88 سنة 2001 وهذا عند الفئة 6-14

$$0.9188 = \frac{0 - 91.88}{100 - 0} = \text{مؤشر المعدل الخام للتمدرس}$$

بعد حساب المؤشرين الجزئيين للبعد المعرفي يتم تجميعهما في مؤشر واحد يسمى مؤشر المستوى التعليمي

ويكون ذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر المستوى التعليمي} = \frac{2}{3} \left(\text{مؤشر نسبة تعليم الكبار} \right) + \frac{1}{3} \left(\text{مؤشر معدل التمدرس} \right)$$

(Nations Unies, 2001,p240)

وعليه مؤشر المستوى التعليمي للجزائر سنة 2001 يكون

$$0.771 = (0.9188) \frac{1}{3} + (0.697) \frac{2}{3} = \text{مؤشر المستوى التعليمي}$$

مؤشر بعد المستوى المعيشي يحسب من خلال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يكون بالعلاقة

التالية:

$$\text{مؤشر الناتج المحلي} = \frac{\log(\text{القيمة المسجلة}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}{\log(\text{القيمة العليا}) - \log(\text{القيمة الدنيا})} = \text{مؤشر الناتج المحلي}$$

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 8416,50 دولار امريكي سنة 2001

$$0.7398 = \frac{\log(100) - \log(8416.50)}{\log(100) - \log(40000)} = \text{مؤشر الناتج المحلي}$$

$$0.767 = (0.740) \frac{1}{3} + (0.771) \frac{1}{3} + (0.790) \frac{1}{3} = \text{مؤشر التنمية البشرية (IDH) سنة 2001}$$

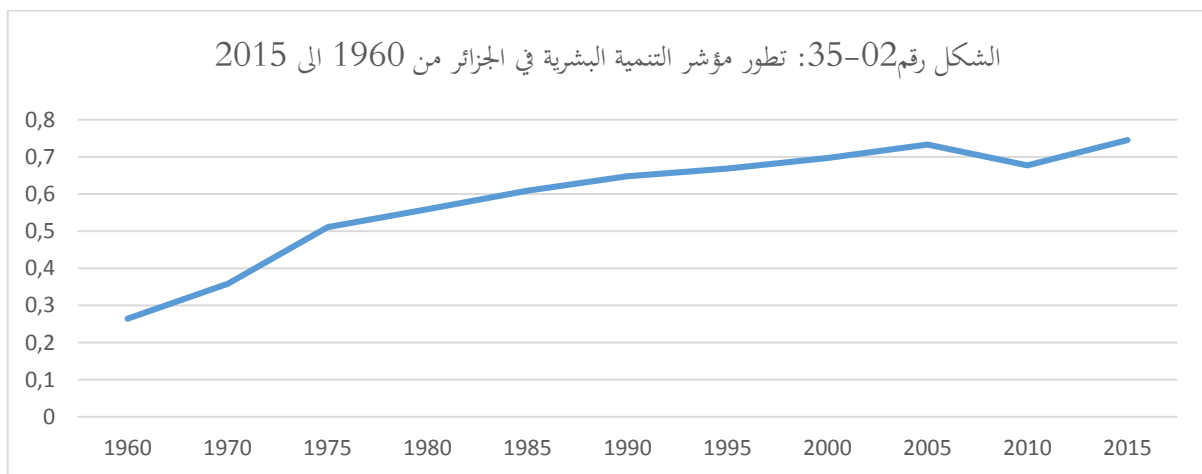
الجدول رقم 02-14: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1960 الى 2015

السنة	1960	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
IDH	0,264	0,358	0,511	0,559	0,609	0,648	0,668	0,697	0,733	0,677	0,745

(PNUD) Rapport Mondial Sur Le Développement Humain

ارتفع مؤشر التنمية البشرية للجزائر بشكل كبير وتضاعف قرابة 3 مرات منذ 1960 اين قدرت قيمته 0.264 لتصبح 0.745 سنة 2015، ويعود هذا الارتفاع الى التطور الواضح الذي شهدته مختلف العناصر المكونة لهذا المؤشر فقد تضاعف الناتج المحلي ونصيب الفرد منه بصورة كبيرة ن كما تحسن مستوى التعليم بفضل سياسة التعميم وارتفعت نسب التمدرس من 50% ليلبغ نسبة الشمول تقريبا، بالإضافة الى ارتفاع امل الحياة عند الولادة الذي ربح حوالي 30 سنة منذ الاستقلال وانتقل مما يقل عن 50 سنة الى أكثر من 75 سنة 2015.

ان هذا التحسن في مؤشر التنمية البشرية جعل من الجزائر تتقدم في تصنيف الأمم المتحدة من دول ذات مستوى تنمية بشرية ضعيفة الى دول ذات مستوى تنمية بشرية متوسطة، اما في الوقت الحالي وإذا ما اخذنا تصنيف سنة 2015 بعين الاعتبار فان مستواه يضاهاى الدول ذات المستوى المرتفع، فحسب تصنيف الأمم المتحدة لسنة 2015 الدول التي يفوق مؤشرها 0.800 هي الدول ذات المستوى الجد مرتفع وتتربع النرويج على راس قائمة هذه الدول بمؤشر قيمته 0.949 سنة 2015 في حين ان البلدان التي ينحصر مؤشرها بين 0.700 و 0.799، هي الدول ذات المستوى المرتفع والجزائر ضمن هذه الدول، اما البلدان التي ينحصر مؤشرها بين 0.550 و 0.699 هي الدول ذات المستوى المتوسط، في حين ان الدول التي تقل مؤشراتها عن 0.549 هي الدول ذات المستوى الضعيف وقد سجلت جمهورية افريقيا الوسطى ادنى مؤشر بقيمة 0.352 سنة 2015.



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على معطيات الجدول رقم 02-11

خلاصة الفصل:

شهدت الجزائر تطورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا مر بمراحل مختلفة وواجه مشاكل وعقبات عديدة خلال ما يفوق الخمسين سنة من الاستقلال، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل " التطور السوسيو اقتصادي في الجزائر " تسليط الضوء على تطور اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال.

فيما يخص الجانب الاقتصادي عرفت الجزائر نموا كبيرا في معظم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة من الاستقلال الى سنة 2015 حيث ارتفع الناتج المحلي والدخل الوطني كما ارتفع حجم الصادرات وانخفضت نسب البطالة، غير ان هذا التحسن كان على مستوى الاقام ولم يكن في معدلات نمو هذه المؤشرات التي لم تكن في ارتفاع مستمر وانما كانت خاضعة لتقلبات أسواق النفط العالمية، كما تبقى مستويات هذه المؤشرات بعيدة عن المتوسط العالمي ومنخفضة مقارنة مع الدول الصناعية الكبرى وحتى مع بعض الدول العربية.

اما فيما يخص الجانب الاجتماعي وفي شق التعليم فقد ارتفعت نسب التسجيل والتدريس في مختلف المراحل التعليمية من الابتدائي حتى المستوى الجامعي، وخاص نسب تدريس الاناث التي كانت متدنية في الماضي، كما تحسنت نسب التغطية بالمدرسين جراء التوظيف الهائل في هذا القطاع وتحسنت نسب التغطية بالمؤسسات التعليمية في جميع المستويات.

بالنسبة للشق الصحي فقد عرفت مؤشراتته هي الأخرى تحسنا ملموسا مع ارتفاع اعداد الكادر الصحي من أطباء وممرضون وجراحو اسنان وصيادلة، كما ارتفعت اعداد المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية وقاعات العلاج، غير ان نسب تغطية السكان من هذه الأمور تبقى ضعيفة وبعيدة عن المستويات العالمية وهو ما يستوجب العمل أكثر في هذا المجال.

لابد ان يكون لهذا التحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة أثر وانعكاس على تطور مؤشرات الظواهر الديمغرافية وهو ما سنحاول معرفته ودراسته في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث

التطور الديمغرافي في الجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر بعد الاستقلال تطور كبيرا في مختلف المؤشرات الديمغرافية من حجم وبنية وتوزيع وعوامل نمو طبيعية وغير طبيعية، فقد ارتفع تعداد السكان بشكل كبير كما عرفت معدلات مختلف الظواهر الديمغرافية تغيرا ملحوظا متأثرة بعدة عوامل، وهو ما سنحاول دراسته من خلال هذا الفصل المعنون "التطور الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال" والذي من خلاله حاولنا تسليط الضوء على مراحل تطور مجموعة من المؤشرات من قبيل معدلات النمو السكاني، تطور التركيبة السكانية حسب النوع والعمر (الهرم السكاني)، تطور معدلات الاعالة، تطور نسب التحضر والكثافة السكانية، بالإضافة الى تطور معدلات الظواهر الديمغرافية الشهيرة مثل الخصوبة والولادات، معدلات واعدار الزواج، معدلات الوفيات العامة وحسب العمر، معدل وصافي الهجرة.

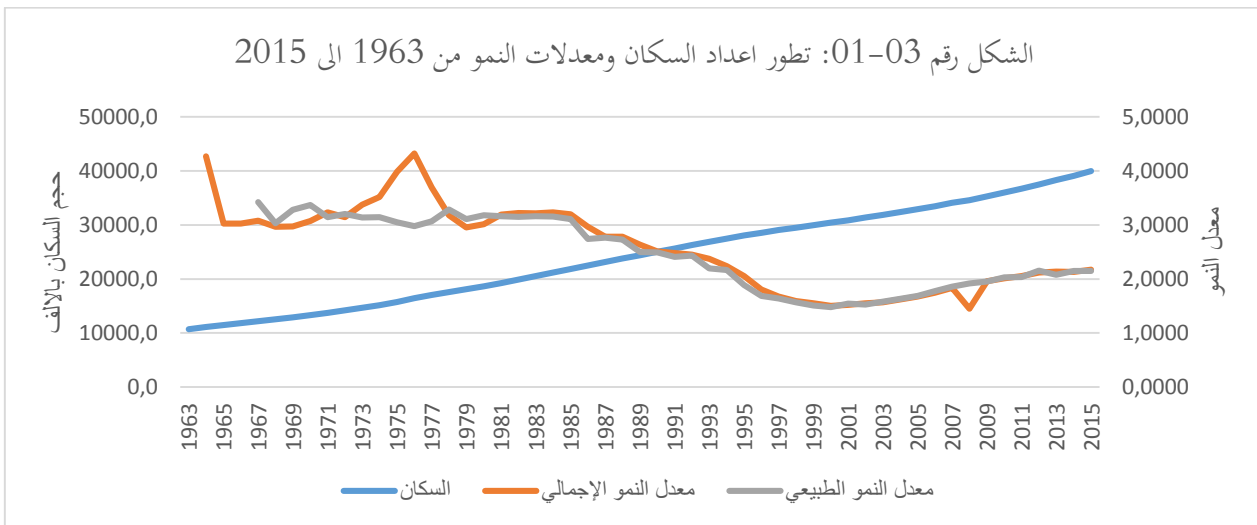
1- النمو السكاني:

تطور تعداد السكان في الجزائر مر عبر مراحل مختلفة حيث تشير العديد من الدراسات التاريخية الى ان تعداد الشعب الجزائري بداية الاحتلال الفرنسي كان في حدود 3 مليون نسمة، وحسب احصائيات الحولية الديمغرافية للأمم المتحدة فقد بلغ حجم السكان سنة 1851 حوالي 2324000 نسمة لينخفض الى 2134000 نسمة سنة 1872 ويمكن تسمية هذه الفترة بفترة التراجع السكاني، يرجع الانخفاض فيها الى الحروب التي شهدتها الجزائر خلال هذه المرحلة كونها فترة المقاومات الشعبية كما شهدت هذه الفترة تهجير كبير للسكان وانشار الامراض والابوئة وخاصة الطاعون الذي ضرب الجزائر منتصف القرن التاسع عشر 1850.

خلال الفترة من 1872 الى غاية استقلال الجزائر 1962 ارتفع حجم السكان ولكن بوتيرة بطيئة جدا حيث انتقل من 2134000 نسمة الى 8745000 نسمة سنة 1954 ثم الى حوالي 10 مليون غداة الاستقلال، أي انه لم يرتفع سوى بحوالي 8 مليون خلال فترة 90 سنة ويرجع سبب هذا النمو البطيء الى استمرار أسباب الفترة السابقة من امراض واوبئة ومجاعات، ونفي وتهجير اضافة الى التجنيد الاجبار للشباب الجزائري في الحربين العالميتين وكذا اندلاع حرب التحرير سنة 1954

1-1 تطور معدلات النمو الطبيعية والاجمالية بعد الاستقلال:

يمثل الشكل 03-01 تطور حجم سكان الجزائر من 1963 الى 2015 معدلات النمو السكاني الطبيعية والتي هي حاصل الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات المستخرجة من الديوان الوطني للإحصائيات، ومعدلات النمو الإجمالي المحسوبة على أساس تطور حجم السكان في منتصف السنة.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 50 في الملحق

تطور سكان الجزائر خلال 50 سنة بعد الاستقلال كان سريعا عكس الفترة الاستعمارية التي تميزت بالتراجع والنمو البطيء فقد ارتفع حجم السكان من 10674000 سنة 1963 الى قرابة 40 مليون سنة 2015 وهو ما يعني نموا بحوالي 5 مليون كل 10 سنوات. ويمكن تقسيم وتيرة النمو السكاني خلال هذه الفترة الى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى من الاستقلال الى غاية سنة 1985:

تميزت هذه الفترة بشبه استقرار في معدلات نمو وفي مستويات مرتفعة تفوق 3% سنويا وانتقل خلالها حجم السكان من 10674000 نسمة سنة 1963 الى 21863000 نسمة سنة 1985 وهذه الفترة يمكن ان نسميها بفترة الانفجار السكاني ويعود هذا الارتفاع في معدلات النمو أساسا الى ارتفاع حجم ومعدلات الولادات في مقابل انخفاض الوفيات الناجم عن تحسن الظروف المعيشية للمواطن وتراجع الامراض والابوة التي كانت منتشرة ابان الحقبة الاستعمارية بسبب تحسن الظروف والبنى التحتية للقطاع الصحي إضافة الى ذلك السياسة السكانية للدولة الجزائرية خلال هاتين العشريتين والتي كانت مشجعة على الزيادة السكانية ولم تكن تنظر الى العامل السكاني كأحد معوقات التنمية وانما هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

- المرحلة الثانية من سنة 1986 الى سنة 2000:

تميزت هذه الفترة بانخفاض مستمر في معدلات النمو السكاني الطبيعي والاجمالي، وهذا رغم الارتفاع المسجل في حجم السكان الذي انتقل من 22512000 نسمة الى 30416000 نسمة، إلا أن معدل النمو فقد نصف قيمته خلال هذه الفترة وتراجع من 3.1% الى 1.5%، ويرجع هذا الانخفاض في معدلات النمو الى عاملين أساسيين يتمثل الأول في التراجع المسجل في معدلات الولادات بسبب السياسة السكانية للدولة التي انتهجت في بداية الثمانينات والتي كانت تشجع على تحديد وتنظيم النسل خاصة مع انشاء مراكز الامومة والطفولة، اما العامل الثاني هو التراجع المسجل في معدلات الزواج بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة وتراجع القدرة الشرائية للمواطن.

- المرحلة الثالثة بداية من دخول الالفية الثالثة والى غاية 2015:

تميزت هذه الفترة بعودة معدلات النمو الى الارتفاع من جديد وانتقل المعدل من 1.5% سنة 2001 الى 2.1 سنة 2015 وارتفع معه حجم السكان من 30879000 ليلاص 40 مليون سنة 2015 ويرجع هذا

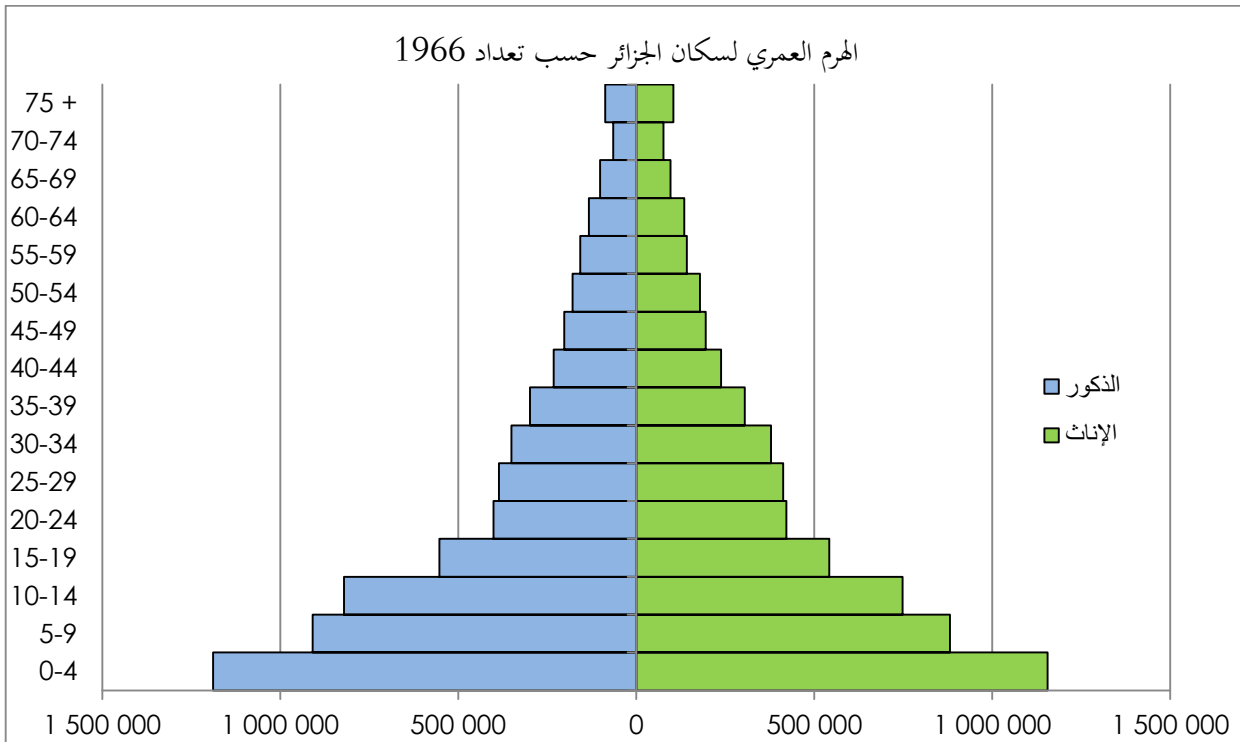
الارتفاع في النمو الى عودة الاستقرار الأمني والاستقرار الاقتصادي مما شجع على ارتفاع معدلات الزواج وعودة الخصوبة.

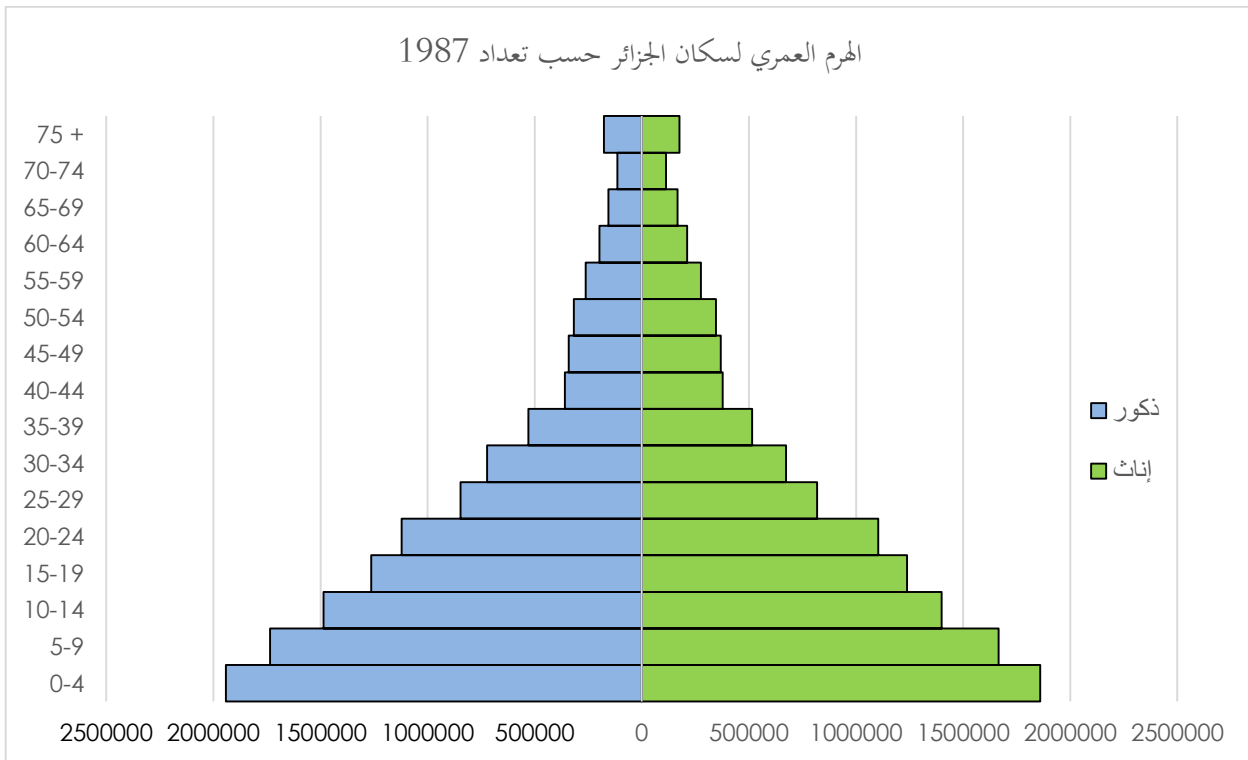
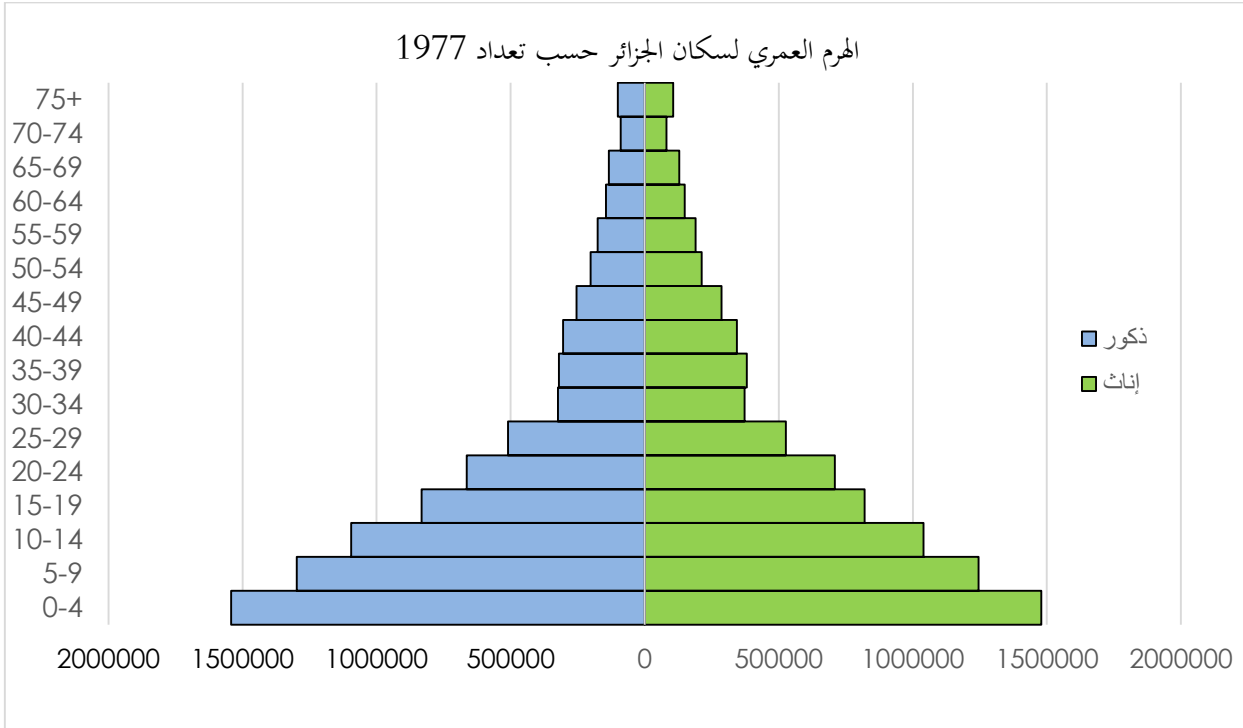
الملاحظ انه طيلة هذه الفترة الممتدة من الاستقلال الى غاية سنة 2015 كانت معدلات النمو الطبيعية والاجمالية متطابقة ما عدا في بعض السنوات مثل سنة 1975 وسنة 2007

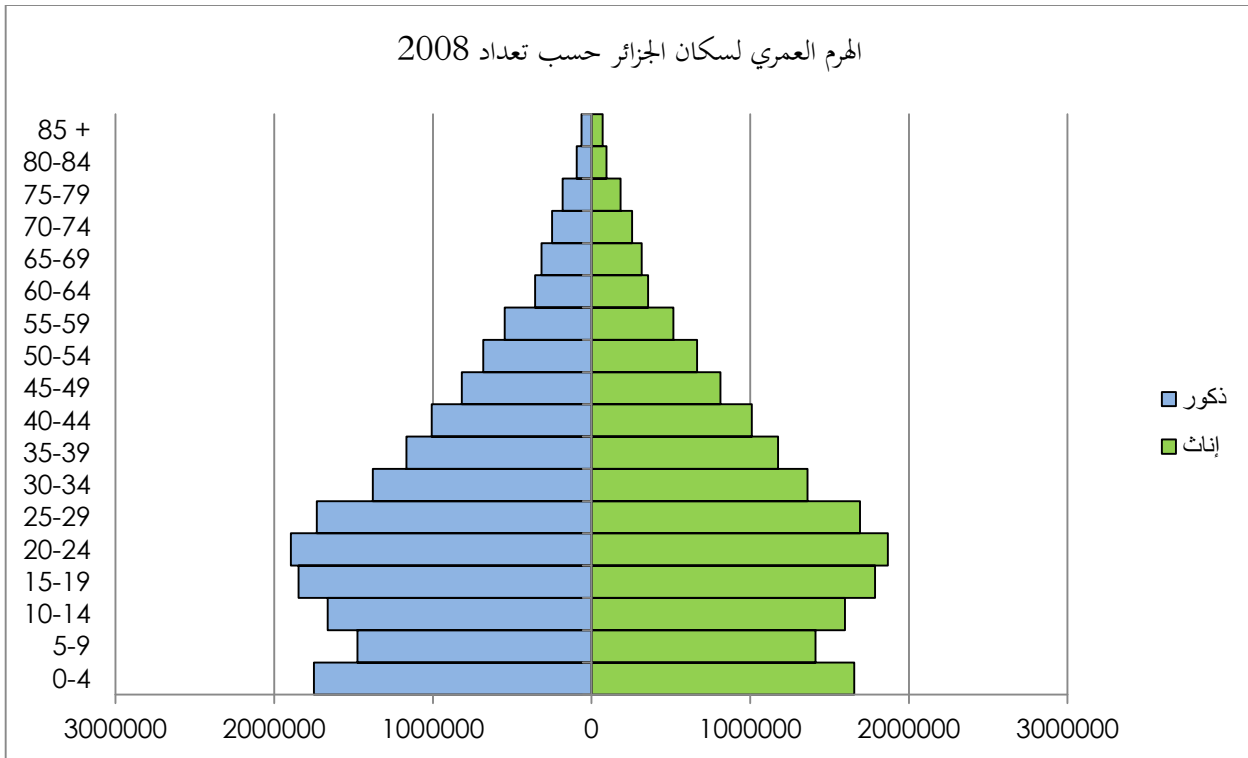
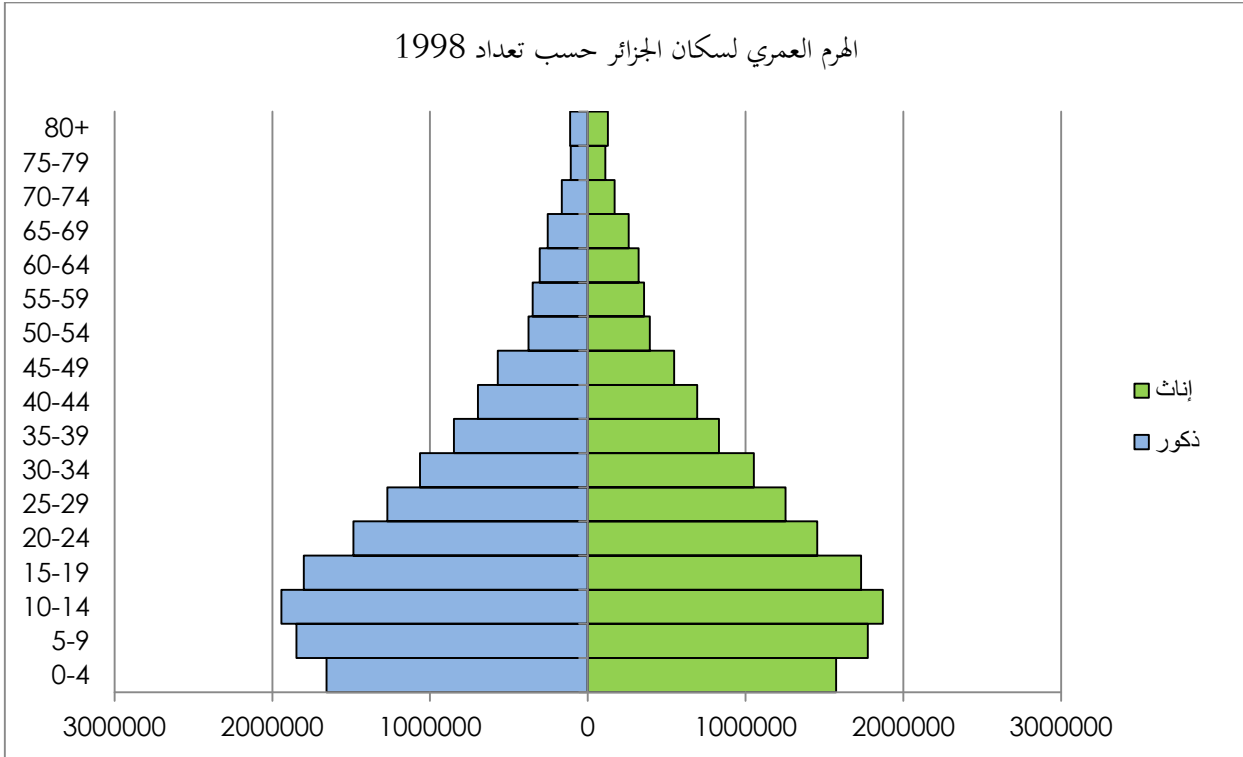
2-1 تطور السكان حسب العمر والجنس:

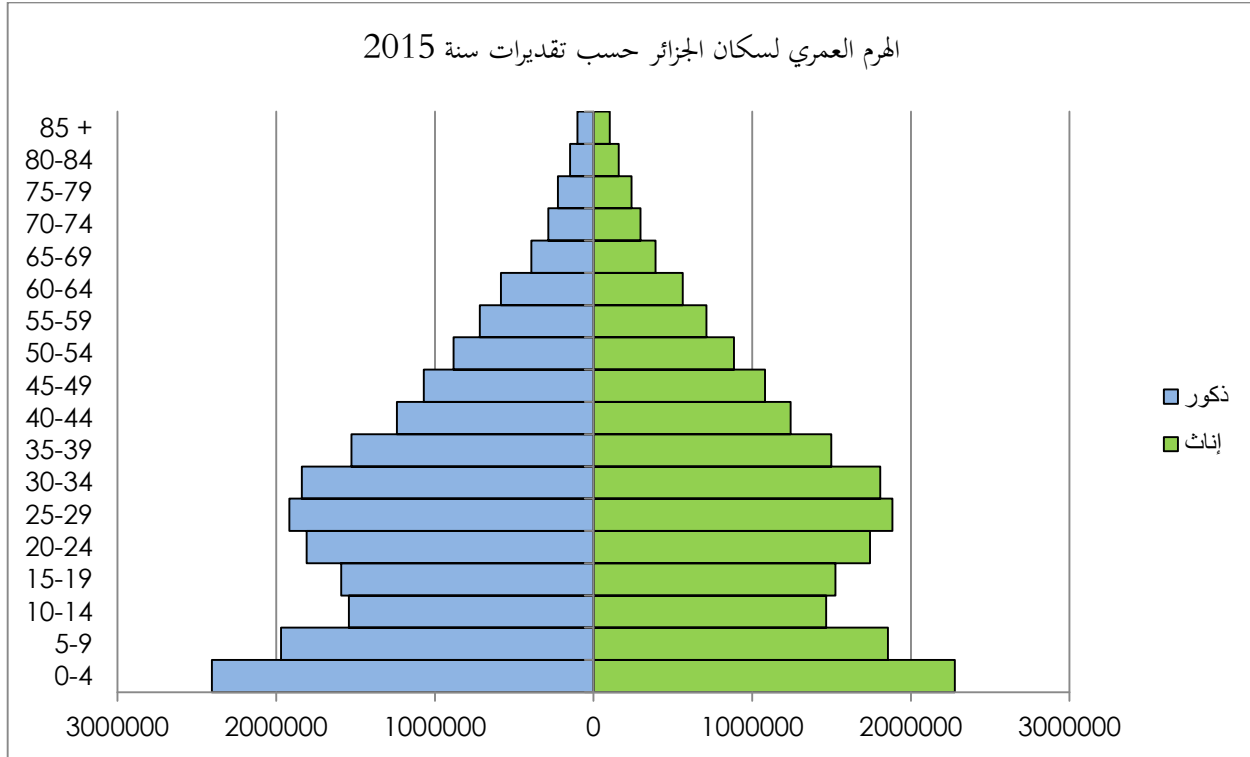
يعبر الهرم السكاني عن التوزيع العددي او النسبي للسكان حسب العمر والنوع وهو أحسن وسيلة للتعبير عن تطور السكان حسب العمر والجنس ومن خلال الشكل 02-03 يمكن ملاحظة التغيرات التي طرأت على البنية العمرية للسكان من 1966 الى 2015.

الشكل رقم 02-03: تطور الهرم السكاني للجزائر من 1966 الى 2015









المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 51 في الملحق

من خلال دراسة تطور السكان حسب العمر والنوع في الجزائر يتضح ان المجتمع الجزائري تميز بفتوة كبير وخصوبة عالية منذ الاستقلال وحتى نهاية فترة الثمانينات حيث نجد ان وسيط العمر انحصر بين 16 و18 سنة طيلة هذه الفترة وهو ما يعني ان 50% من السكان كانت تقل أعمارهم عن 18 سنة، كما ان نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في التعدادات الثلاث الأولى كانت 47.24، 47.95 و44.09 على التوالي ونسبة الأطفال الذين تقل اعمار عن 5 سنوات كانت في حدود 20% من مجموع السكان وكانت نسبة هذه الفئة هي المسيطرة ولم تتخفف الا مع نهاية الثمانينات وهذا ما جعل قاعدة الهرم السكاني تكون عريضة طيلة هذه الفترة، في حين ان قمة الهرم بقيت مدببة طوال الفترة دلالة على ضعف تمثيل فئة المسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة حيث ان نسبتهم لم تتجاوز حدود 4%.

خلال التعداد الرابع لسنة 1998 تغيرت صورة الهرم السكاني للجزائر حيث شرعت قاعدته في الانحصار تدريجيا متأثرة بانخفاض الخصوبة والولادات المسجل منذ نهاية الثمانينات وخلال عشرية التسعينات، وهو ما جعل نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات تتخفف الى حدود 10% ولم تعد هي الفئة المسيطرة وانما أصبحت السيطرة لصالح الفئة (10-14) لأول مرة وبنسبة قدرت بحوالي 13%، كما فقدت فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 10 نقاط لتسجل نسبة 36.3% وارتفع العمر الوسيط الى أكثر من

20 سنة وهو ما يعني ان انسة السكان الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة أصبح اقل من 50%، ، وكانت الفئة النشطة (15-64) هي الأكثر استفادة من هذا التحول حيث ارتفعت نسبتها بحوالي 10 نقاط وسجلت 59.2% بعد ما كانت في حدود 48% في الفترة السابقة، اما فئة كبار السن فلم ترتفع نسبتها سوى بحوالي نصف نقطة لتسجل ما قيمته 4.5%.

خلال التعداد الخامس لسنة 2008 تغيرت صورة الهرم السكاني مرة أخرى وعادت قاعدته الى الاتساع من جديد متأثرة بعودة الخصوبة والولادات الى الارتفاع مع دخول الالفية الثالثة وهو الامر الذي لم يكن متوقع لدى الكثير من الخبراء والمختصين كونه جاء معاكس لنظرية التحول الديمغرافي مما جعلهم يتساءلون عن طبيعة هذا التحول واسبابه، الا ان عودة الولادات كانت محتشمة لم تجعل من فئة الأطفال الأقل من 5 سنوات يستحوذون على النسبة الاعلى وانما بقيت في حدود 10%، كما استمرت فئة السكان الأقل من 15 سنة في الانخفاض لتسجل نسبة 28%، وكانت نسبة الفئة (20-24) هي المسيطرة بحوالي 11%، واستمرت الفئة النشطة في التقدم لتسجل نسبة 66.6%، اما فئة الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة فلم ترتفع سوى بحوالي نقطة مقارنة مع تعداد 1998، علما ان العمر الوسيط خلال هذه الفترة ارتفع الى 25 سنة كما قدر العمر المتوسط بحوالي 28.3 سنة.

استمرار ارتفاع الولادات ظهر بشكل جلي في الهرم السكاني لسنة 2015 الذي تم انشاءه على أساس تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات، حيث استمرت قاعدة الهرم في الاتساع واستعادت فئة الأطفال الأقل من 5 سنوات هيمنتها لتسجل اعلى نسبة بحوالي 11.7%، كما ارتفعت فئة السكان الأقل من 15 سنة ارتفاعا طفيفا 28.8% في حين انخفضت نسبة الفئة (15-64) بنسبة ضئيلة من 66.6 الى 65.3%، وارتفع العمر الوسيط الى 27.4 سنة والعمر المتوسط الى 29.4 سنة.

الجدول رقم 03-01: تطور نسب السكان حسب فئات العمر الكبرى من 1966 الى 2015

التعداد	1966	1977	1987	1998	2008	2015
نسبة السكان 4-0	19,41	18,82	16,61	11,00	10,00	11,72
نسبة السكان 14-0	47,24	47,95	44,09	36,30	28,06	28,81
نسبة السكان 15-64	48,37	48,08	51,96	59,24	66,60	65,34
نسبة السكان 65 فأكثر	4,39	3,98	3,95	4,45	5,34	5,85
العمر الوسيط	16,57	16,00	17,71	20,85	25,13	27,39
العمر المتوسط	22,76	21,85	22,61	25,20	28,32	29,45

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 51 في الملحق

3-1 تطور معدل الاعالة الديمغرافية:

يعبر معدل الاعالة الديمغرافية عن مقدار العبء الذي يتحمله الجزء المنتج من المجتمع فهو حاصل قسمة السكان المعالين وهم الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 أو الاشخاص الذين تزيد اعمارهم عن 60 سنة على حجم السكان الذين هم في سن العمل وهم الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 59 حسب ما هو معمول به في الجزائر.

الجدول رقم 03-02: تطور الاعالة الديمغرافية في الجزائر من 1966 الى 2015

السنة	1966	1977	1987	1998	2008	2015
الاعالة الاجمالية	116,7	116,2	99,3	75,1	55,0	60,1
اعالة الصغار اقل من 15	102,4	103,7	87,9	63,6	43,5	46,1
اعالة الكبار 60 فأكثر	14,3	12,5	11,4	11,5	11,5	14,0

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 51 في الملحق

ان التغير الذي طرأ على الهيكلية العمرية للسكان بسبب الانخفاض والارتفاع في حجم الولادات كان له تأثير كبير على تطور معدلات الاعالة الديمغرافية في الجزائر منذ الاستقلال، فقد فقدت نسبة الاعالة الاجمالية أكثر من نصف قيمتها في غضون حوالي 40 سنة وانخفضت من 116.7% سنة 1966 الى 55% سنة 2008، ولم يكن هذا التراجع ملموسا خلال العقدين الأوليين بعد الاستقلال كما هو الامر خلال فترة الثمانينات وخاصة مع تراجع الولادات، علما ان الفئة التي كان لها التأثير الكبير في هذا المعدل هي فئة الأقل من 15

سنة، فالتراجع في الاعالة الاجمالية يرجع بالأساس الى التراجع في اعالة الصغار التي انخفضت نسبتها من 102.4% سنة 1966 الى 43.5% سنة 2008، في حين ان اعالة الكبار الذين تفوق أعمارهم 60 سنة لم يكن لها تأثير كبير لكون التراجع لم يكن ملموسا فيها ولم تنخفض سوى بثلاث اشخاص خلال هذه الفترة من 14.3 مسن معال لكل 100 شخص في سن العمل سنة 1966 الى 11.5 مسن معال لكل 100 شخص في سن العمل سنة 2008.

بديّة من سنة 2000 ومع عودة الولادات الى الارتفاع ارتفع معدل الاعالة الاجمالية الى 60.1% سنة 2015 أي انه ارتفع بحوالي 5 اشخاص مقارنة بسنة 2008، وكان توزيع هؤلاء الأشخاص على الفئتين بالتساوي تقريبا، حيث ارتفع معدل اعالة الصغار بشخصين ونصف من 43.5 الى 46 وارتفع معدل اعالة الكبار بشخصين ونصف هو الاخر من 11.5 الى 14.

4-1 النمو الحضري في الجزائر:

تختلف الخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية وليس هناك تعريف عالمي موحد صادر عن هيئات ومنظمات دولية يفصل في هذه القضية، وانما ترك الامر للدول تحدد حسب خصوصياتها وهو ما جعل تعريف الحضر والريف يختلف من دولة الى أخرى، الا انه ومن خلال التعاريف المختلفة نجد ان هناك نوعين كبيرين من الخصائص المستعملة في التميز بين الحضر والريف أحدهما كمي حيث يعتد في التصنيف على حجم السكان او على بعض المقاييس مثل الكثافة السكانية والآخر كفيي يعتمد على نمط الحياة ومستوى المعيشة والبنية الاجتماعية والاقتصادية للسكان، فنجد ان هناك بلدان تعتمد على الجانب الكمي في التصنيف وأخرى تعتمد على الجانب الكفيي وهناك بلدان تمزج بين الجانبين.

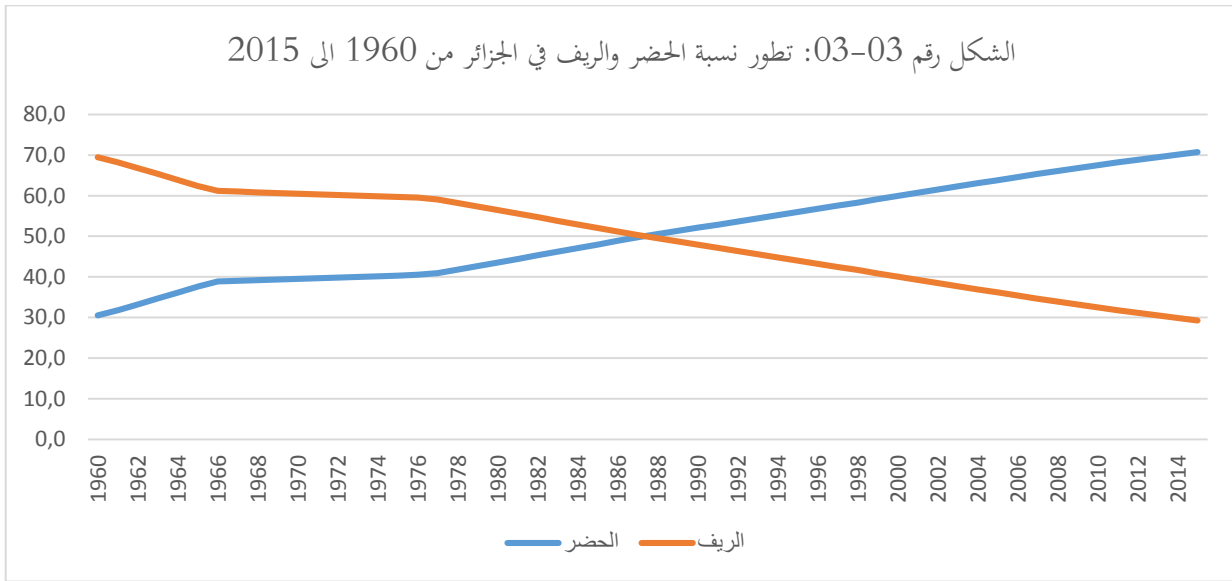
الجدول رقم 03-03: تطور نسبة الحضر والريف في الجزائر من 1966 الى 2015

السنة	1966	1977	1987	1998	2008	*2015
سكان الحضر	3778000	6687000	11420000	16964000	22471000	28199936
النسبة	31,43	39,46	49,54	58,27	65,94	70,73
سكان الريف	8244000	10261000	11631000	12149000	11609000	11671592
النسبة	68,57	60,54	50,46	41,73	34,06	29,27
المجموع	12022000	16948000	23051000	29113000	34080000	39871528

ONS armature urbaine 2008

*: Bank mondial, Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017

اجرت الجزائر منذ الاستقلال خمس تعدادات للسكان والسكن تغير خلالها مفهوم الحضر والريف باستمرار، فمع كل تعداد كانت تستعمل مجموعة من الخصائص لتمييز سكان الحضر عن سكان الريف، تمثل معظمها في حجم أدني للسكان ونسبة السكان المشتغلين في الزراعة ومعدلات النمو السكاني، وخلال التعدادين الاخيرين لسنة 1998 وسنة 2008 فقد اضيف للخصائص السابقة تواجد مجموعة من المقومات مثل توفر شبكة المياه الصالحة للشرب، شبكة الصرف الصحي، شبكة الكهرباء اضافة الى تواجد مستشفى او عيادة، ثانوية او متوسطة، تواجد المرافق الادارية والثقافية والرياضية.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 52 في الملحق

من خلال الجدول 03-03 والشكل 03-03 نجد ان نسبة تحضر المجتمع الجزائري كانت في ارتفاع مستمر منذ الاستقلال الى غاية سنة 2015 حيث تضاعفت نسبة التحضر من 30.5% سنة 1960 الى 70.7% سنة 2015، وكانت سنة 1987 نقطة التحول في تطور هذه النسبة فقبل هذا التاريخ كانت نسبة سكان الريف هي الغالبة في المجتمع الجزائري، لكن سرعان ما تراجعت من 69.5 سنة 1960 الى 29.3 سنة 1988 ثم الى 29.3 سنة 2015.

يعود هذا الارتفاع السريع في نسبة التحضر الى عدة عوامل منها:

- تعريف الحضر والريف المعتمد من طرف الديوان الوطني الذي يركز أساسا على الجانب الكمي أكثر من الجانب الكيفي.
- النمو السكاني السريع ما يجعل من المناطق التجمعات الصغيرة تحقق الحد الأدنى المطلوب للتجمع الحضري.
- التحول الاقتصادي من اقتصاد يعتمد على الزراعة الى اقتصادي يعتمد على الصناعة والخدمات.
- تطوير البنية التحتية الصحية والتعليمية وتعميمها على مختلف مناطق الوطن وانتشار ظاهرة النزوح الريفي.

5-1 تطور الكثافة السكانية:

الكثافة السكانية هي مؤشر يستخدم لقياس نسبة التزاحم السكاني ومعدل تواجدهم في منطقة معينة وهي حاصل قسمة عدد السكان على المساحة، وقد عرفت الكثافة السكانية الاجمالية في الجزائر ارتفاعا ملموسا وتضاعفت أكثر من 3 مرات خلال 50 سنة من 5 اشخاص في الكيلومتر المربع الواحد سنة 1966 الى قرابة 17 شخص سنة 2015 غير ان توزيع هذه الكثافة على الأقاليم الجغرافية للبلاد متباين جدا وهو ما يوضحه الجدول رقم 03-04. ص 148

من خلال الجدول رقم 03-04 يتضح ان أكثر من 60% من سكان الجزائر يتركزون في الإقليم الشمالي وقد استمرت هيمنة هذا الإقليم طوال الفترة ولو انها انخفضت بنسبة ضئيلة من قرابة 70% سنة 1977 الى 63% سنة 2008 علما ان هذا الإقليم يتربع على اقل مساحة جغرافية حيث لا تتجاوز نسبة مساحته 4.3% من المساحة الاجمالية للبلاد وهو ما جعله يتميز بأعلى نسبة كثافة سكانية تجاوزت 112 نسمة في الكيلومتر المربع سنة 1977 لترتفع الى أكثر من 209 نسمة في الكيلومتر المربع سنة 2008، وتستحوذ منطقة الوسط التي تضم 10 ولايات منها العاصمة على نسبة تتركز سكاني داخل هذا الإقليم حيث تجاوزت نسبة السكان فيها 30% من المجموع الوطني طيلة الفترة، كما تميزت بأعلى كثافة سكانية تجاوزت 166 نسمة في كلم² سنة 1977 لترتفع الى اكثر من 300 نسمة في كلم² سنة 2008 تليها منطقة الغرب في نسبة السكان في حدود 17% ثم الشرق في حدود 16%، اما في الكثافة السكانية فان منطقة الشرق كانت اكثر كثافة من منطقة الغرب طيلة الفترة.

يأتي في المرتبة الثانية إقليم الهضاب العليا اين يتركز حوالي ربع السكان وكانت نسبه في تزايد عكس الإقليم الأول حيث ارتفعت نسبة السكان القاطنون في هذا الإقليم من 23.4% خلال تعداد 1977 الى 27.4% سنة 2008، علما انه يتربع على مساحة قدرها 12.7% من مساحة الوطن ما جعل كثافته السكانية في حدود 13 نسمة في كلم² سنة 1977 لترتفع بأكثر من الضعف سنة 2008 الى 30.7 نسمة في كلم².

التباين الداخلي لهذا الإقليم يضع منطقة الهضاب الشرقية في المركز الأول من حيث نسبة السكان حيث يقطنه حوالي 14.5% من مجموع سكان الجزائر سنة 2008 بعد ما كان يقطنه حوالي 12.5% سنة 1977 وهو ما رفع من كثافته السكانية من 39 نسمة في كلم² سنة 1977 الى 91 نسمة في كلم² سنة 2008، في حين منطقتي الهضاب الوسطى والهضاب الغربية فقد كانا متقاربتين في نسبة السكان مع تقدم طفيف لصالح منطقة الهضاب الوسطى 5.6 مقابل 7.4 سنة 2008 ومن حيث الكثافة السكانية كانت الهضاب الوسطى اكثر كثافة من الهضاب الغربية 13.6 نسمة في كلم² مقابل 23 نسمة في كلم² سنة 2008.

يبقى إقليم الجنوب هو الأقل نسبة في السكان طوال الفترة اذ لم تتجاوز نسبة سكانه 7.6% من المجموع الوطني سنة 1977 ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا سنة 2008 الى 9.5% وهذا رغم تربيعة على أكبر مساحة جغرافية تقارب 83% من مساحة الوطن الاجمالية، ما يعني انه الأضعف كثافة سكانية حيث كانت اقل من 1 نسمة في كلم² سنة 1977 ثم أصبحت 1.6 نسمة في كلم² سنة 2008. وكانت منطقة الجنوب الشرقي هي الأعلى كثافة سكانية وصلت 6 نسمة في كلم² سنة 2008، في حين منطقة الهقار والطاسيلي هي الأقل كثافة لم تتجاوز 0.2 نسمة في كلم² سنة 2008.

الجدول رقم 03-04: تطور الكثافة السكانية في الجزائر حسب الأقاليم من 1977 الى 2008

الكثافة				نسبة السكان				المساحة	الاقليم
2008	1998	1987	1977	2008	1998	1987	1977		
301,18	264,9	216,65	166,71	31,4	32,3	33,4	35,4	1,49	الوسط
163,98	144,33	115,6	85,88	15,2	15,7	15,8	16,2	1,33	الشرق
157,86	136,37	112,34	81,52	16,5	16,7	17,4	17,4	1,5	الغرب
209,32	183,28	149,43	112,33	63,1	64,7	66,6	69	4,32	الشمال
23,04	17,42	11,9	8,15	7,4	6,6	5,7	5,4	4,63	الهضاب الوسطى
91,27	78,79	60,39	39,06	14,4	14,5	14	12,5	2,25	الهضاب الشرقية
13,58	11,24	9,37	6,59	5,6	5,4	5,7	5,5	5,85	الهضاب الغربية
30,76	25,43	19,31	12,9	27,4	26,5	25,4	23,4	12,73	الهضاب العليا
6,13	4,89	3,5	2,54	6,7	6,3	5,7	5,7	15,69	الجنوب الشرقي
0,94	0,74	0,55	0,36	2,1	1,9	1,8	1,6	31,95	الجنوب الغربي
0,27	0,2	0,14	0,06	0,7	0,6	0,5	0,3	35,32	الهقار والطاسيلي
1,64	1,3	0,93	0,65	9,5	8,8	8	7,6	82,96	الجنوب
14,31	12,22	9,68	7,03	100	100	100	100	100	المجموع

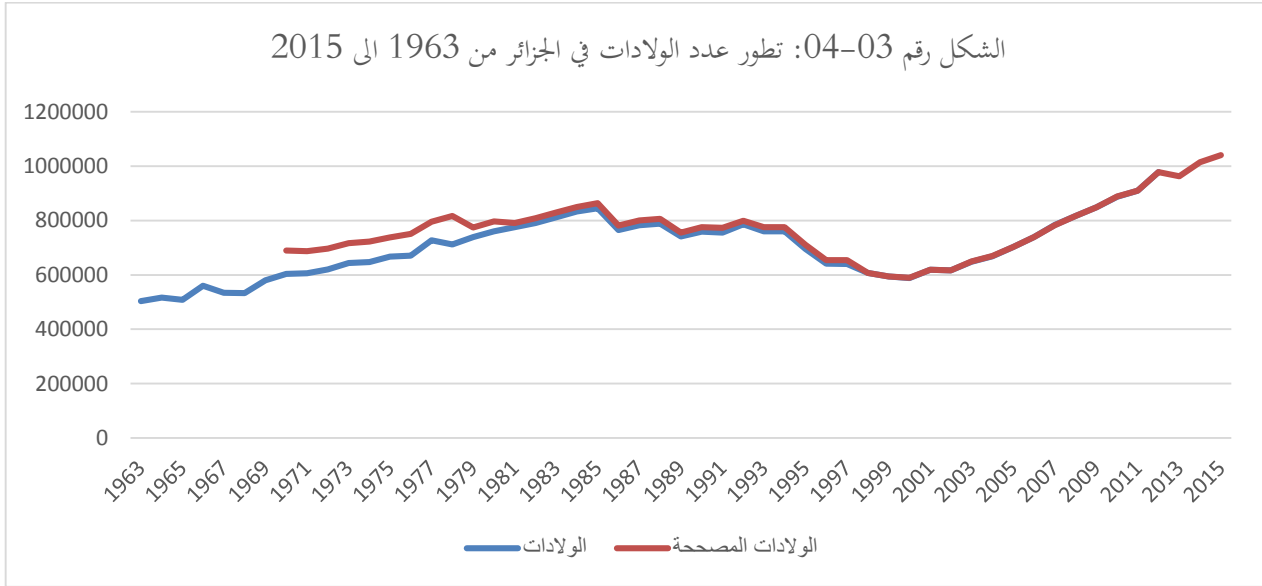
ONS armature urbaine 2008

2- الخصوبة والولادات:

تعد الخصوبة بصفة عامة والولادات بصفة خاصة من الظواهر الديمغرافية الهامة واحد العوامل الرئيسية المحددة لنمو السكان في بلد ما وتعرف الخصوبة فيزيولوجيا على انها القدرة على إنجاب الأطفال وهناك عدة مؤشرات ومقاييس تساعد على قياس الخصوبة منها عدد ومعدلات الولادات، معدلات الخصوبة العامة وحسب العمر، المؤشر الكلي والتركيبى للخصوبة والعمر المتوسط للإنجاب.

1-2 تطور عدد الولادات:

نظرا للتطور الهائل الذي شهدته الحالة المدنية في الجزائر وخاصة فيم يخص تسجيل الاحداث الحيوية، فان معدل تغطية الولادات عرف ارتفاعا كبيرا حيث وصلت نسبة تسجيل المواليد الى ما يقارب الشمول منذ نهاية فترة الثمانينات وهو ما مكن من توفير بيانات جيدة تساعد في حسابات دقيقة للخصوبة والولادات، والشكل رقم 03-04 بين تطور عدد الولادات المسجل في الحالة المدنية منذ الاستقلال الى غاية سنة 2015.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 54 في الملحق

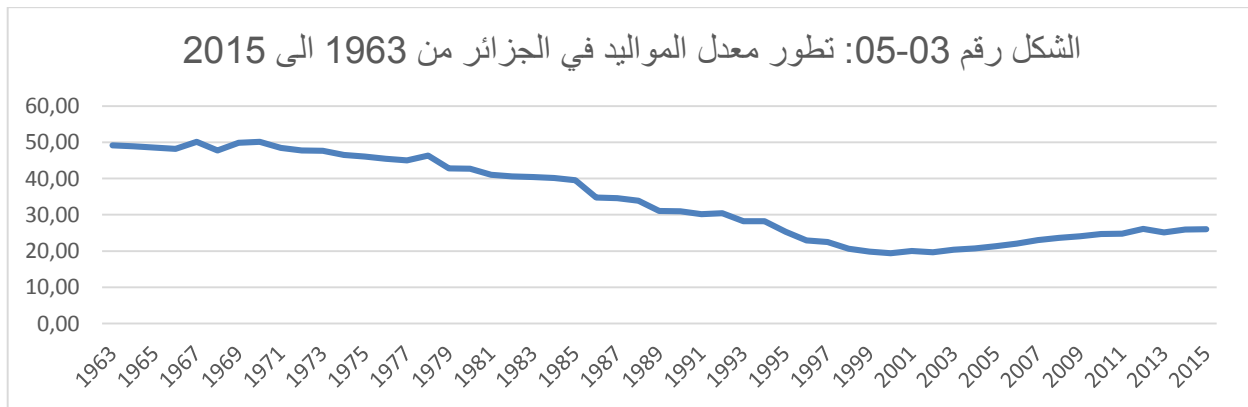
مر تطور عدد الولادات في الجزائر منذ الاستقلال بثلاث مراحل مختلفة فبعد ان شهدت الولادات ارتفاعا كبيرا خلال المرحلة الأولى الممتدة من الاستقلال الى بداية الثمانينات، انتقل خلالها حجم الولادات من قرابة 500000 ولادة حية سنة 1963 حسب المعطيات الخامة للحالة المدنية الى حوالي 850000 ولادة حية سنة 1985.

بداية من 1985 شرع حجم الولادات في التراجع وانخفض من 850000 الى قرابة 770000 ولادة حية سنة 1994، ومع تدهور الحالة الأمنية وانخفاض نسب الزواج ازدادت استمرت الولادات في الانخفاض وازدادت حدها في عشرية التسعينات لتسجل في نهايتها قرابة 590000 ولادة حية سنة 2000، اما خلال العشرية الأولى من الالفية الثالثة ارتفعت نسب الزواج ما دفع بالولادات الى العودة الى الارتفاع من جديد حيث انتقلت من 600000 ولادة حية سنة 2001 الى أكثر من مليون ولادة حية سنة 2015.

يعد المعدل الخام للمواليد أحسن مقياس للتعبير عن تطور الولادات أفضل من التعبير بالحجم المطلق فهو يعبر عن نسبة المواليد الاحياء خلال السنة من حجم السكان في منتصف السنة، وقد كان لتطور حجم المواليد بالغ الاثر على تطور هذا المعدل، اذ تميزت معدلات المواليد خلال العشرية الاولى بعد الاستقلال بالقيم العالية حيث كانت في حدود 50%. وسرعان ما اتجهت نحو الانخفاض بديا من سنة 1970 حيث تقلص المعدل بعشر نقاط خلال الخمسة عشر سنة من 50.16% الى 40.18% سنة 1984 بنسبة انخفاض متوسطة تقدر 0.6% سنويا، ورغم ذلك يبقى هذا المعدل مرتفع خصوصا وانه لا زال يتجاوز عتبة 40%.

ازدادت حدة انخفاض معدل المواليد خلال الخمسة عشر سنة الموالية من 1985 حيث انخفض لأول مرة تحت عتبة 40 وسجل نسبة 39.5%، واستمر الانخفاض بوتيرة أسرع ليفقد 20 نقطة من قيمته ويسجل أدنى مستوى له على الاطلاق سنة 2000 بمعدل 19.4% ووصلت نسبة نمو معدل المواليد خلال هذه الفترة -4.1% بعد ما كان -1.4% خلال الفترة السابقة.

خلال الخمسة عشر سنة الأولى من الالفية الثالثة عاد معدل المواليد الى الانتعاش مجددا بسبب الارتفاع المسجل في حجم الولادات خلال هذه الفترة حيث ارتفع المعدل من 19% سنة 2000 الى أكثر من 26% سنة 2015 وذلك بنسبة نمو متوسطة تقدر 2% سنويا.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 54 في الملحق

2-2 تطور مقاييس الخصوبة:

بالإضافة الى معدل الولادات هناك عدة مقاييس تستعمل لقياس ظاهرة الخصوبة والاختلاف فيما بينها يكمن في طريقة حساب المؤشر وسهولته وفي الدلالة والتفسير الذي يقدمه هذا المؤشر، وفيما يلي نستعرض تطور مجموعة من المقاييس الخاصة بقياس الخصوبة في الجزائر.

• المعدل العام للخصوبة (TGF)

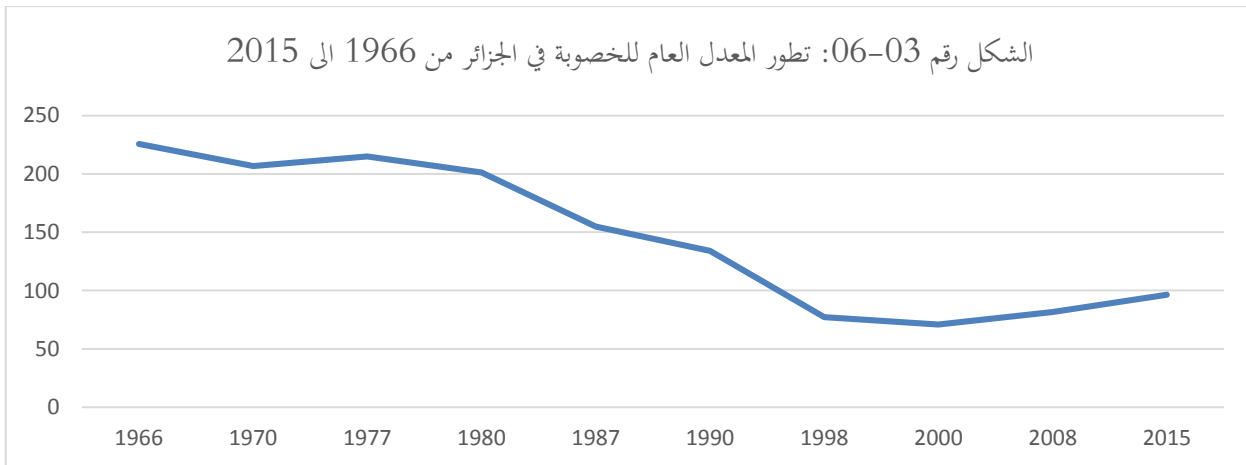
يعتبر المعدل العام للخصوبة ابسط المقاييس المعبر عن الخصوبة وهو عبار عن نسبة المواليد الاحياء في السنة الى مجموع النساء في سن الحمل (15-49) في نفس السنة.

الجدول رقم 03-05: تطور المعدل العام للخصوبة في الجزائر من 1966 الى 2015

السنة	1966	1970	1977	1980	1987	1990	1998	2008	2015
معدل الخصوبة	225.62	206.6	214,8	201,2	154,8	134	77,1	81.5	96.5

Source : (1970-1998) fatima zohra oufriha, système de santé et population en Algérie, ANEP 2002, p 251
(2008-20015) ONS démographie 2015

شهد المعدل العام للخصوبة منذ الاستقلال تراجعا كبيرا حيث انخفض أكثر من مرتين من 225.62 ولادة حية لكل ألف امرأة في عمر الانجاب سنة 1966 الى 96.5 ولادة حية لكل ألف امرأة سنة 2015، وقد تميز هذا المعدل خلال المرحلة الأولى من 1966 الى 1980 بمستويات قياسية تجاوزت 200% ثم بدأت في التراجع مع نهاية الثمانينات حيث انخفضت الى 154.8% في تعداد 1987 ثم الى 77.1% في تعداد 1998، الا انها عاودت الارتفاع من جديد الى 81.5% في اخر تعداد سنة 2008، وفي سنة 2015 وصل المعدل الى 96.5 ولادة حية لكل الف امرأة في سن الانجاب.



المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 03-05

معدل الخصوبة حسب العمر يعطي صورة أكثر وضوح وهو ادق من المعدل العام للخصوبة لكون اعداد الولادات تختلف باختلاف اعمار الامهات عند حساب المعدل العمري للخصوبة، وهو ما يسمح بالدراسة التفصيلية للسلوك الانجابي في منطقة معينة ويعطي فكرة عن تطور حجم الولادات المبكرة والولادات المتأخرة وعن مدى مساهمة النساء في الخصوبة العامة حسب اعمارهن فالقدرة الانجابية للمرأة تتأثر بتطور العمر وهو ما يوضحه الجدول 03-06

الجدول رقم 03-06: تطور معدل الخصوبة العمري في الجزائر من 1970 الى 2015

الفئة	1970	1977	1980	1987	1990	1998	2000	2008	2015
19-15	114	97	69	32	23	7	10.7	9.3	9.7
24-20	338	285	288	190	148	67	80.2	75.1	87
29-25	388	342	331	260	222	129	137.1	139	156.8
34-30	355	336	286	254	223	142	136.1	148.5	167.4
39-35	281	267	265	200	186	115	102.6	117.7	126.3
44-40	252	129	126	101	86	59	47.7	51.2	62
49-45	42	27	25	20	17	15	10.2	8	8.9

Source : (1970-1977-1980- 1987) fatima zohra oufriha, système de santé et population en Algérie, ANEP 2002, p 252
(1990-2000-2008-2015) ONS démographie algérienne 2015 N° 740 p5

من خلال الجدول 03-06 يتضح لنا مدى الانخفاض الحاد الذي شهدته الولادات المبكرة وكذا الولادات المتأخرة حيث نجد معدل الخصوبة في الفئة العمرية 15-19 كان أكثر المعدلات انخفاض وقد تراجع بقرابة 12 مرة وهو ما يمثل نسبة تراجع تفوق 91% طيلة الفترة من 114% سنة 1970 الى 9.7% سنة 2015. اما فيما يخص الفئة 20-24 فقد كان التراجع اقل حدة حيث انخفض المعدل قرابة 4 مرات او ما نسبته 74% وتراجع من 338% الى 87%، ويمكن ارجاع هذا الانخفاض في هاتين الفئتين الى تأخر الزواج حيث ارتفع السن المتوسط عند الزواج بحوالي 10 سنوات خلال هذه الفترة.

تقل حدة التراجع أكثر مع التقدم في العمر حيث تنخفض نسبة التراجع الى 60% و 53% و 55% وهذا بالنسبة للفئات العمرية 25-29 و 30-34 و 35-39 على التوالي، علما ان هذه الفئات تمثل ذروة الخصوبة وتستحوذ على أكبر المعدلات ولا تزال نسبة الخصوبة فيها تفوق 150% حتى هذه اللحظة علما انها كانت

تفوق 300% في سبعينات القرن الماضي ويمكن ارجاع الانخفاض المسجل في هذه الفئات الى تراجع الولادات مع نهاية فترة الثمانينات اين أصبح الانخفاض أكثر وضوحا.

بداية من الفئة 40-44 عادت حدة انخفاض الخصوبة الى الارتفاع اذ انخفض معدل هذه الفترة حوالي 4 مرات وبلغت نسبة الانخفاض 75% حيث تراجع من 252% سنة 1970 الى 62% سنة 2015، وازدادت حدة الانخفاض أكثر في الفئة العمرية 45-49 وهي الفئة التي تمثل الولادات المتأخرة وتراجع معدل هذه الفئة من 42% الى 8.9% وهو ما يمثل نسبة انخفاض قاربت 79%.

عموما ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن معظم الفئات عرفت تراجعا في معدلاتها خلال الفترة الممتدة من 1970 الى 2015 وكانت الفئة 30-34 هي الأقل انخفاض والفئة 15-19 هي الأكثر تراجعا، كما ان جميع الفئات شهدت ارتفاعا طفيف في معدلاتها بداية من سنة 2008 بسبب عودة الولادات الى الارتفاع خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 03-07: تطور المعدل العمري للخصوبة حسب وسط الإقامة من 1970 الى 2012

2012		2006		2002		1998		1992		1986		1970		الفئة
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
13	9	(4.1)	(4.7)	6	4	8	6,3	29	6	25	15	125,9	77,4	19-15
89	74	50.6	50.3	56	48	77,8	62	185	110	161	82	350,9	290,6	24-20
148	132	112.3	110.1	120	106	144,5	122	260	178	329	203	387,5	360,7	29-25
146	143	139.8	121	146	114	159,8	134,9	256	188	332	231	358,3	321	34-30
123	109	113.8	105.5	115	94	132,8	107,7	200	132	290	209	283	251	39-35
53	40	50.5	45.9	52	33	70,1	53,1	113	75	197	123	153,3	124,6	44-40
8	6	(3)	(1.9)	10	7	21,7	14,3	26	21	89	41	42,7	25,6	49-45
2.9	2.6	2.38	2.19	2,5	2	3,1	2,5	5,3	3,6	7,1	4,5	8,5	7,3	ISF

Source : (1970-2002) Zahia Ouadah-Bedidi, Jacques Vallin, Différences socioéconomiques de fécondité en Algérie, le poids de l'âge au premier mariage. Apport des données individuelles du recensement de 1998, International Population Conférence, Busan 2013 p10

2006 ONS - MSPRH Résultats de l'enquête nationale à indicateurs multiples MICS 3 Algérie 2006, p 110. Les chiffres entre () renvoient à des valeurs calculées sur des effectifs inférieurs à 30 observations

2012 MSPRH Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS4) 2012-2013, Algérie 2015 p 127

دراسة تطور الخصوبة حسب وسط الإقامة تعطي تفوق للمرأة الريفية في معدلات الخصوبة على حساب المرأة الحضرية في جميع الفئات العمرية طيلة الفترة الممتدة من 1970 الى 2012، ويرجع ذلك الى التفاوت بين الوسطين في الكثير من الأصعدة فعلى الصيد الثقافي نجد ان المرأة الريفية اقل تعليما من المرأة الحضرية، ونفس الامر بالنسبة للصعيد الصحي نظرا للانتشار الكبير للهياكل الصحية والتعليمية في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، إضافة الى التفاوت على المستوى الاقتصادي بسبب ارتفاع نسب الشغل لدى المرأة الحضرية، غير ان هذا التباين في معدلات الخصوبة بين المنطقتين يتغير من فئة عمرية الى أخرى كما شهد التفاوت الثقافي والصحي والاقتصادي تقلصا مع مرور الوقت وهو ما جعل التباين في الخصوبة في انخفاض مستمر خلال الفترة من 1970 الى 2006.

من خلال ملاحظة الجدول 03-07 نجد ان التباين في معدلات الخصوبة بين الوسطين الحضري والريفي كان كبيرا في المرحلة ما قبل 1990، حيث وصل الفارق الى 48 نقطة لصالح ريفيات فئة الولادات المبكرة (15-19) خلال سنة 1970 لكنه انخفض الى اقل من نقطة سنة 2006، وفيما يخص فئات الذروة (25-29)، (30-34) و(35-39) فبلغ الفارق فيها 126 و 101 و 81 نقطة على التوالي لصالح الريفيات سنة 1986 ليتراجع الى قرابة 2 و 19 و 8 نقاط على التوالي سنة 2006، ولم يتجاوز الفارق في فئة الولادات المتأخرة (45-49) النقطة الواحدة سنة 2006 بعد ما كان يبلغ 48 نقطة سنة 1986.

الجدير بالذكر ان التباين عاد الى الارتفاع مجددا سنة 2012 في جميع الفئات بخلاف الفئة (30-34) التي استمر فيها التراجع ليصل الى ثلاث نقاطن وسجلت أكبر عودة للتباين في الفئات الثلاث الأولى. خلاصة القول ان التباين في معدلات الخصوبة بين الوسطين الحضري والريفي انخفض بشكل كبير في الفترة الأخيرة وفي جميع الفئات، وتعود أسباب تراجع الفرق الى النمو الحضري الكبير الذي شهده المجتمع الجزائري وارتفاع نسب التمدرس والتغطية الصحية وانتشار الوعي في الناطق الريفية ما دفع بالمرأة الريفية الى تغيير سلوكها الانجابي.

• المؤشر الكلي للخصوبة (ISF)

يعبر المؤشر الكلي للخصوبة عن العدد المتوسط للأطفال الذي تتجبه امرأة خلال حياتها الإيجابية وهو عبارة عن مجموع معدلات الخصوبة حسب العمر.

الجدول رقم 03-08: تطور المؤشر الكلي للخصوبة (ISF) من 1970 الى 2015

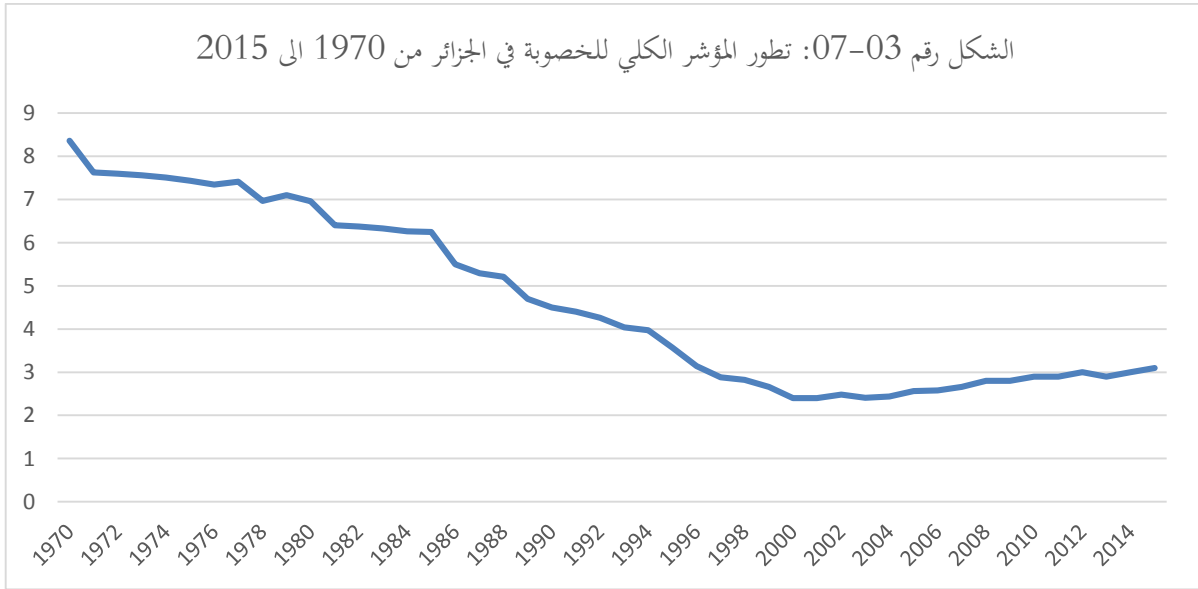
السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
1970	8.36	1984	6,26	1992	4,26	2000	2,4	2008	2,8
1977	7,41	1985	6,25	1993	4,04	2001	2,4	2009	2,8
1978	6,97	1986	5,5	1994	3,97	2002	2,48	2010	2,9
1979	7,1	1987	5,29	1995	3,57	2003	2,4	2011	2,9
1980	6,96	1988	5,21	1996	3,14	2004	2,4	2012	3
1981	6,4	1989	4,7	1997	2,88	2005	2,56	2013	2,9
1982	6,37	1990	4,5	1998	2,82	2006	2,6	2014	3
1983	6,33	1991	4,4	1999	2,66	2007	2,7	2015	3,1

Source : (1970-1999) fatima zohra oufriha, système de santé et population en Algérie, ANEP 2002, p 251
(2000-2007) MSPRH Situation Démographique et Sanitaire 2000-2014 p 10
(2008-2015) ONS démographie algérienne 2015 N° 740 p5

انخفض المؤشر الكلي للخصوبة منذ 1970 وحتى بداية الالفية الثالثة حوالي 3.5 مرة من 8.3 طفل لكل امرأة الى 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2000، وقد تميز في عشرية السبعينات بمستويات عالية فاق خلالها 7 أطفال لكل امرأة ولم ينخفض سوى بنسبة 16% خلال تلك العشرية من 8.3 الى 6.9 سنة 1980، لتصل نسبة الانخفاض الى 35% في عشرية الثمانينات تراجع خلالها المعدل الى 4.5 طفل لكل امرأة، سنة 1990، وازدادت حدة الانخفاض في عشرية التسعينات لتبلغ قرابة 47% حيث تراجع المؤشر الى 2.4 طفل لكل امرأة سنة 2000 وهي ادنى قيمة له على الاطلاق.

تميزت العشرية الأولى من الالفية الثالثة بعودة الولادات الى الارتفاع ما أدى الى استقرار مؤشر الخصوبة الكلي في حدود 2.4 خلال الفترة (2000-2004) ثم شرع في الارتفاع في العشرية الأخيرة بداية من سنة 2005 وحتى سنة 2015 ارتفع خلالها المعدل بنسبة 21% من 2.5 طفل لكل امرأة الى 3.1 طفل لكل امرأة.

تباين المؤشر الكلي للخصوبة بين الحضر والريف طيلة الفترة، حيث تفوق النساء في الريف بحوالي 1.2 طفل عن النساء في الحضر وارتفع الفرق بينها في سنة 1986 الى 2.6 طفل، ثم سرعان ما انخفض الى 1.7 طفل سنة 1992، ثم الى 0.6 طفل سنة 1998، وخلال سنة 2006 لم يتجاوز الفارق 0.2 طفل لصالح الريفيات.



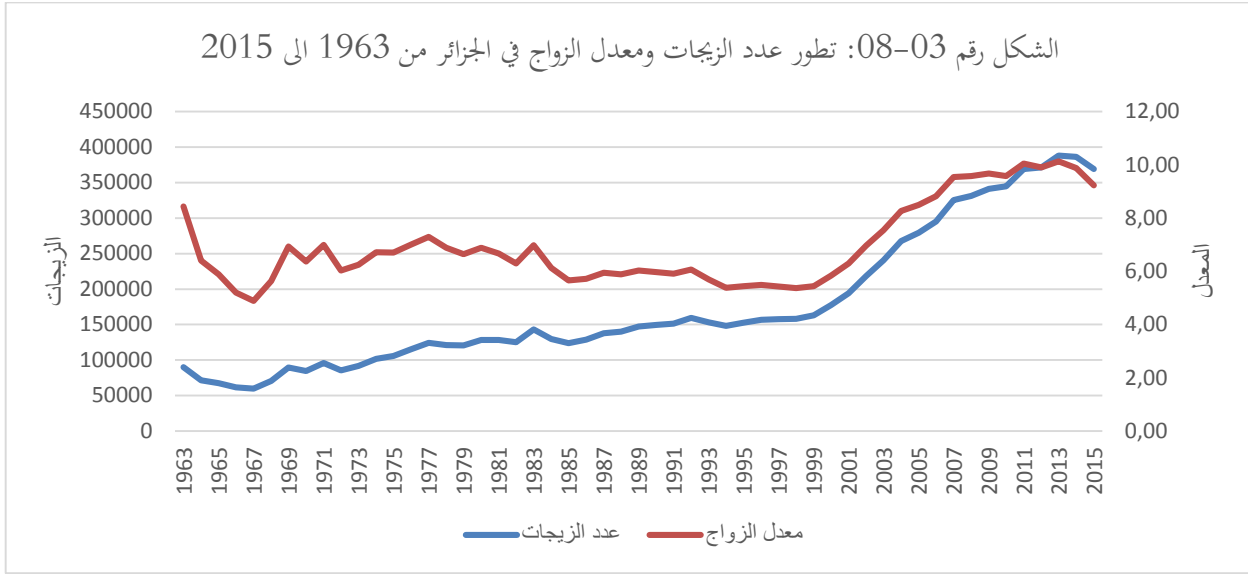
المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 03-08

3- تطور الزواج:

يعد الزواج من اهم العوامل المتحكمة في الخصوبة والولادات وبالتالي النمو السكاني وخاصة في البلدان التي يلعب الدين فيها دورا كبيرا مثل الدول الإسلامية ومنها الجزائر، فالخصوبة خارج الزواج في هذه البلدان تكاد تكون مهملة، وهناك عدة مؤشرات تمكن من قياس ظاهرة الزواج في بلد ما مثل اعداد الزيجات ومعدل الزواج الخام والسن المتوسط عند الزواج.

3-1 تطور عدد الزيجات ومعدل الزواج:

المعدل الخام للزواج هو مؤشر يقيس مدى اقبال السكان على الزواج في بلد ما وفي سنة معينة وهو يعبر عن نسبة عدد الزيجات المسجلة في سنة معينة الى عدد السكان في منتصف السنة، والشكل رقم 03-08 يبين تطور معدلات الزواج المحسوبة على أساس اعداد الزيجات المسجلة رسميا في الحالة المدنية.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 55 في الملحق

عرف تطور الزواج في الجزائر تقلبات عديدة ومراحل مختلفة، حيث ارتفعت اعداد الزيجات في الفترة الأولى بعد الاستقلال من 90000 حالة سنة 1963 الى قرابة 130000 حالة سنة 1984، الا ان معدلات النمو لهذه الاعداد لم تكن في ارتفاع مستمر وموجبة الإشارة دائما، فقد شهدت انخفاض في سنوات وارتفاع في أخرى، وانحصر المعدل الخام للزواج خلال هذه الفترة بين 6 و7% وبلغ متوسطه السنوي 6.4%

رغم استمرار الارتفاع الذي شهدته الفترة الثانية من سنة 1985 الى سنة 2000، حيث وصل عدد الزيجات المسجلة الى قرابة 177500 حالة سنة 2000، الا ان معدلات الزواج تراجعت بنسبة طفيفة ليبلغ المعدل المتوسط خلال هذه الفترة 5.7% ويرجع هذا الانخفاض الى تدهور الأحوال المعيشية للسكان والوضعية الأمنية التي مرت بها البلاد في هذه المرحلة.

بداية من سنة 2001 تحسنت الاوضاع الاقتصادية للمواطن ومع استتباب الامن تضاعفت اعداد الزيجات خلال 13 سنة وانتقلت من قرابة 194000 حالة سنة 2001 الى قرابة 388000 حالة سنة 2013، كما عرفت معدلات الزواج ارتفاعا بحوالي 4 نقاط خلال هذه الفترة وانتقلت من 6.3% الى 10.2% سنة 2013 وهو اعلى معدل تشهده الجزائر على الاطلاق، لكنه تراجع خلال السنتين الأخيرتين ليسجل 9.2% سنة 2015.

2-3 تطور العمر المتوسط عند الزواج الأول:

متوسط السن عند الزواج الأول هو العمر المتوسط الذي يتزوج عنده الافراد للمرة الأولى وهو من اهم المؤشرات الخاصة بتحليل ظاهرة الزواج، فاذا كان معدل الزواج يقيس مدى انتشار الزواج في وقت معين وفي مجتمع معين فان متوسط السن يقيس مدى تقدم وقت الزواج او تأخره في مجتمع معين وهو أحد الوسائل الرئيسية التي استعملت منذ القدم من اجل التقليل من السكان حيث أدرجه مالتوس من بين الموانع الإيجابية.

الجدول رقم 03-09: تطور العمر المتوسط للزواج في حسب الجنس من 1966 الى 2008

السنة	1966	1970	1977	1980	1987	1992	1998	2002	2006	2008
الذكور	23.6	24.4	25.3	26.3	27.6	30.1	31.3	33	33.5	33
الاناث	18.3	19.3	20.9	20.8	23.7	25.8	27.6	29.6	29.8	29.3
الفارق	5,3	5,1	4,4	5,5	3,9	4,3	3,7	3,4	3,7	3,7

Source : (1966-1998) fatima zohra oufriha, système de santé et population en Algérie, ANEP 2002, p 241

(2002-2008) ONS Annuaire Statistique de l'Algérie n° 28 Chapitre III: Démographie

من خلال الجدول 03-09 يتبين لنا ان السن المتوسط عند الزواج الأول في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1966 الى 2008 شهد ارتفاعا ملحوظا يقدر بحوالي 10 سنوات عند الذكور، حيث ارتفع من 23.6 سنة 1966 الى 33 سنة 2008، وقدرت نسبة هذا الارتفاع بحوالي 40%، وازدادت نسبة الارتفاع الى 60% عند الاناث حيث ارتفع متوسط السن بحوالي 11 عاما من 18.3 سنة 1966 الى 29.3 سنة 2008. وكان لهذا الارتفاع الكبير في متوسط السن عند الاناث أثر مباشر على انخفاض فارق السن بين الجنسين حيث فقد الفرق 30% من قيمته وتراجع بحوالي سنة ونصف من 5.3 سنة 1966 الى 3.7 سنة 2008.

تطور ارتفاع السن المتوسط عند الزواج الأول لم يكن متشابه عند الجنسين فقد تميز عند الذكور بفترة ارتفاع كبير ومستمر امتدت من الاستقلال الى بداية الالفية الثالثة ارتفع خلالها العمر بحوالي 10 سنوات من 23.6 سنة 1966 الى 33 سنة 2002 وكان هذا مجمل الارتفاع الذي شهده العمر المتوسط طيلة فترة الدراسة، لتليها فترة استقرار في حدود 33 سنة امتدت من 2002 الى 2008.

اما عند الاناث فقد مر بفترة شبه استقرار او ارتفاع بطيء امتدت من الاستقلال وحتى بداية الثمانينات لم يرتفع خلالها العمر المتوسط سوى سنتين من 18.3 سنة 1966 الى 20.8 سنة 1980، ولم يشرع في الارتفاع الفعلي الا مع نهاية الثمانينات حيث وصل العمر المتوسط الى 23.7 سنة 1987 واستمر في الارتفاع ليصل الى 29.6 سنة 2002، ويرجع سبب ارتفاع العمر خلال هذه الفترة الى صدور قانون الاسرة سنة 1984 فقبل هذا التاريخ لم تكن هناك سياسة سكانية واضحة ولم يكن هناك تحديد لسن الزواج ما أدى الى ارتفاع الزواج المبكر وخاصة لدى الاناث، وبعد صدور القانون رقم 11/84 المؤرخ في 1984/06/09 والمتضمن قانون الاسرة تم تحديد السن القانوني للزواج 18 سنة عند الاناث و21 سنة عند الذكور مما قلل من الزواج المبكر لدى الاناث وارتفع متوسط السن عند الزواج الأول لديهن، وبعد هذه الفترة جاءت مرحلة استقرار امتدت من 2002 الى 2008 بلغ فيها العمر المتوسط عند الزواج لدى الاناث 29.5 سنة.

دراسة تطور العمر المتوسط للزواج الأول حسب وسط الإقامة توضح ان هناك تباين بين الواسطين الحضري والريفي على غرار التباين المسجل في التطور حسب الجنس وهو ما يوضحه الجدول رقم 03-10.

الجدول رقم 03-10: تطور العمر المتوسط للزواج في حسب وسط الإقامة من 1977 الى 2008

السنة	1977		1987		1992		1998		2006		2008	
	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور
حضر	23.1	27.3	24.8	31.2	26.9	31.9	27.9	34.2	30	34.2	28.9	33.1
ريف	19.8	24.3	22.3	28.9	24.6	30.3	26.9	32.6	29.7	32.6	29.5	32.4
الفارق	3,3	3	2,4	2,3	2,3	1,6	1	1,6	0,3	1,6	-0,6	0,7

Source : ONS Annuaire Statistique de l'Algérie n° 28 Chapitre III: Démographie

على مدار الفترة الممتدة من 1977 الى 2008 كان متوسط العمر عند الزواج الأول في الوسط الريفي اقل من متوسط العمر في الوسط الحضري وهذا عند الجنسين، وعرف هذا العمر ارتفاعا في كلا الواسطين غير ان نسبة الارتفاع في الوسط الريفي كانت أكبر من نسبة الوسط الحضري، حيث ارتفع العمر في الوسط الحضري بحوالي 5.8 سنة في كلا الجنسين على حد سواء، بينما كان الارتفاع في الوسط الريفي بحوالي 8 سنوات بالنسبة للذكور وحوالي 10 سنوات بالنسبة للاناث، وترجع هذا الارتفاع الى عدة عوامل مثل ارتفاع تكاليف الزواج وارتفاع نسب التعليم وخاصة تعليم الاناث وتغير نمط الزواج وخاصة في الوسط الريفي اين كان الزواج تقليديا وجد مبكر.

الارتفاع الكبير في عمر الزواج المسجل في الوسط الريفي سمح بتقليص الفارق بين الواسطين الى اقل من سنة واحدة في 2008 بعد ما كان ذكور الوسط الريفي يتزوجون قبل ذكور الوسط الحضري بثلاث سنوات، في حين كانت فتيات الوسط الريفي يتزوجن قبل فتيات الوسط الحضري بأكثر من 3 سنوات قبل 1980.

3-3 تطور نسب السكان حسب الحالة الزوجية:

يبين الجدول 03-11 تطور نسب السكان البالغون 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية مستخرجة من التعدادات العامة للسكان والسكن المنجزة في الجزائر بعد الاستقلال.

الجدول رقم 03-11: تطور نسب السكان حسب الحالة الزوجية من 1966 الى 2008

2008		1998		1987		1977		1966		السنة
اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	الحالة
41.56	50.94	40.5	51.1	43.6	55.2	37	50.5	28.1	43.2	عزاب
49.54	48.03	49.6	47.8	46.4	43.7	50.2	47.8	55.3	45.3	متزوجون
1.9	0.39	2	0.4	2	0.4	0.6	0.1	2.3	0.8	مطلقون
6.95	0.64	7.9	0.7	7.9	0.7	12.3	1.6	14.2	1.6	ارامل
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

Source (1966-1987) R.Brahimi, Z. Ouadah, La Nuptialité Algérienne à travers l'Etat Matrimonial –données issues du RGPH 1987- ONS, Alger, p3
2008 ONS Annuaire Statistique de l'Algérie N° 30 Edition : 2014 *Chapitre III: Démographie*

لعب الارتفاع المسجل في العمر المتوسط عند الزواج الأول دور مهم في تطور توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب مختلف الحالات الزوجية وخاصة تطور نسب العزوبة والعنوسة.

عرفت نسبة العزوبة في الجزائر ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 1966 الى 2008 عند الجنسين على حد سواء، حيث ارتفعت عند الذكور بحوالي 8 نقاط من 43.2% سنة 1966 الى 51% سنة 2008، وكان الارتفاع عند الاناث بصورة أكبر تجاوزت 13 نقطة من 28% سنة 1966 الى 41.5% سنة 2008.

دراسة تطور نسبة العزوبة حسب العمر تقدم دلالة على تغير نمط الزواج في المجتمع وحسب معطيات التعدادات فان ارتفاع نسبة العزوبة ظهر بدرجة أكبر في الفئات الشابة حيث انتقلت عند الذكور في الفئات (19-15)، (20-24) و(25-29) من 93.9% و54.5% و19.5% على التوالي في اول تعداد سنة 1966 الى 99.9% و98.1% و82.4% على التوالي في اخر تعداد سنة 2008، ويظهر الارتفاع أكبر عند الاناث حيث انتقلت في نفس الفئات من 44.5% و11.2% و4% على التوالي الى 97.3% و77.7% و51.6% على التوالي وهذا خلال نفس الفترة.

تطور نسبة العزوبة في اعمار الخصوبة الكبرى والتي تعبر عن العنوسة او العزوبة النهائية ونخص بالذكر الفئات الثلاث (45-49) و(50-54) و(55-59) لم تعرف تغير كبير بالنسبة للذكور وبقيت محصورة بين 2% و4% طيلة الفترة في الوقت الذي عرفت فيها ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للاناث من قرابة 1% للفئات الثلاث على حد سواء سنة 1966 الى 6.7% و4.1% و2.6% على التوالي سنة 2008، وفيما يخص باقي الفئات الكبرى فان نسب العزوبة فيها تكاد تكون مهمله ولا تتجاوز 1.5% على اقصى تقدير خلال الفترتين وفي كلا الجنسين. (انظر الجدول رقم 56 في الملحق)

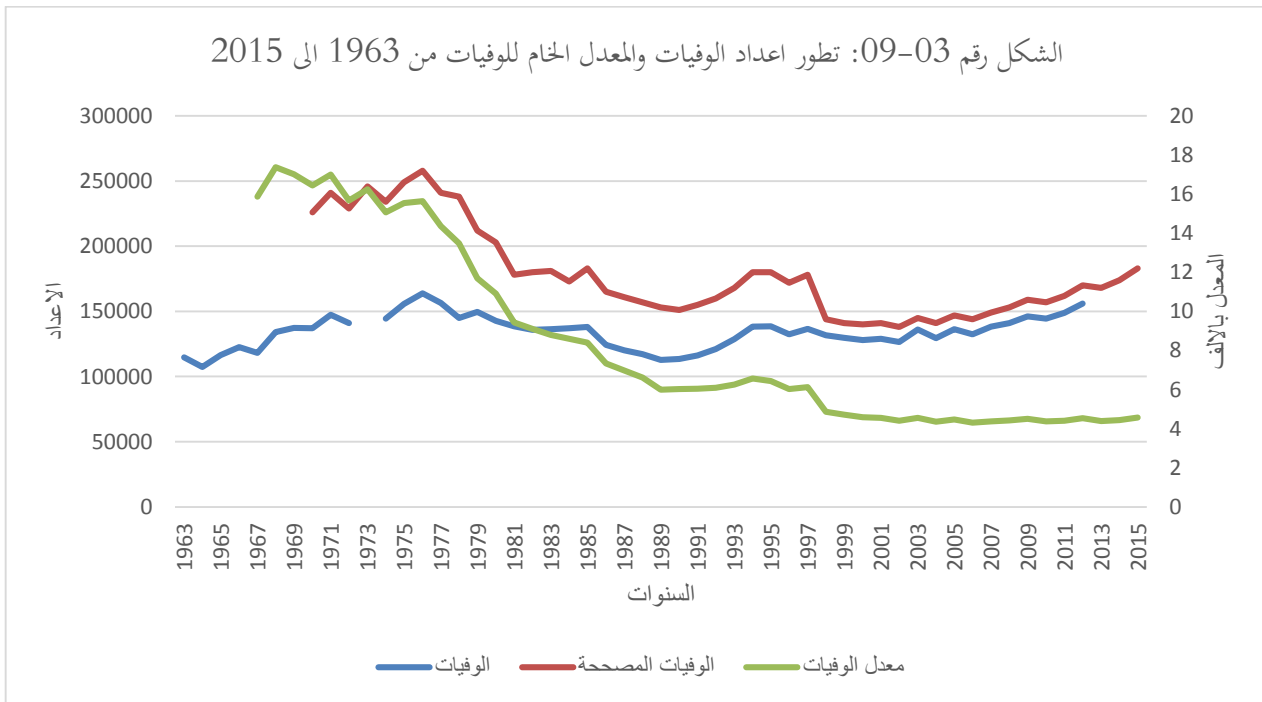
بالنسبة للحالات الزوجية الأخرى فنجد ان نسب المتزوجين حافظت على مستوياتها العامة ما بين 45% و50% عند الطرفين، الا انها تراجعت حسب العمر في جميع الفئات وخاصة في الفئات الشابة قبل 30 سنة اين تراجعت بنسبة كبير وخاصة عند الاناث، اما نسب المطلقين فتكاد تكون مهمله عند الذكور ولم تتجاوز 2% عند الاناث طيلة الفترة، في حين تراجعت نسبة الارملات بأكثر من النصف من 14.2% سنة 1966 الى 6.9% سنة 2008 ويرجع الارتفاع في الارملات في الماضي الى مخلفات حرب التحرير اما التراجع يعود الى ارتفاع الوفيات في جيلهن نظرا لكبر سنهن، في حين ان نسبة الرجال الارامل فكانت ضعيفة جدا طيلة الفترة وهذا بسبب تكرار الزواج الأكثر انتشارا بين الرجال مقارنة بالنساء.

4- تطور الوفيات:

تعد الوفيات ثاني العوامل المحددة للنمو السكاني بعد الخصوبة، وهي مؤشر من مؤشرات التطور الصحي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، نظرا لارتباط تطور مقاييسها ارتباطا وثيقا بهذه المجالات، وترتبط ظاهرة الوفيات بتكرار حدث الوفاة وحسب منظمة الصحة العالمية الوفاة هي "الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث ولادة حية، أي توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة دون القدرة على الحياة بعد الإغماء، وعليه فالوفاة هنا لا تشمل وفاة الأجنة" وهناك عدة مقاييس يمكن من خلالها دراسة ظاهرة الوفيات مثل المعدلات الخام وحسب العمر، امل الحياة، احتمالات الوفاة.

1-4 تطور الوفيات العامة والمعدل الخام للوفيات:

يعبر المعدل الخام للوفيات عن نسبة عدد الوفيات الى عدد السكان في بلد ما وفي سنة معينة وعادة ما يعبر عنه بالألف، والمنحنى المبين في الشكل رقم 03-09 يشير الى تطور المعدل الخام للوفيات والمحسوب على أساس اعداد الوفيات المصححة.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 57 في الملحق

من خلال الشكل رقم 03-09 يتبين لنا ان تطور الوفيات في الجزائر بعد الاستقلال مر بمراحل مختلفة أهمها:
المرحلة الأولى من الاستقلال الى غاية سنة 1976:

شهدت هذه المرحلة مستويات عالية من الوفيات حيث تراوح عدد ها بين 225000 و 250000 حالة سنويا نظرا لانتشار الامراض والابوة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية، كونها مرحلة انتقالية وخروج من استعمار، وتميز نمو الوفيات خلال هذه المرحلة بالتقلب والتذبذب فكانت ترتفع سنة وتخفض أخرى، وقد انعكس هذا التذبذب على تطور المعدل الخام للوفيات الذي عرف هو الاخر تذبذب في مستويات قياسية تراوحت بين 15% و 17%.

المرحلة الثانية من 1977 الى 1990:

تميزت هذه المرحلة بطفرة اقتصادية كبير ناجمة عن تحسن أسعار النفط ما انعكس على التطور الصحي في الجزائر وانتهاج سياسة صحية متمثلة في توفير اللقاحات والأدوية من اجل مكافحة الامراض والتقليل من الوفيات بكل أنواعها، وهو ما أدى الى تراجع كبير ومستمر في حجم الوفيات من 241000 حالة سنة 1977 الى 151000 حالة سنة 1990 ما يمثل نسبته تراجع تفوق 37% طيلة هذه الفترة او ما يقابل معدل نمو متوسط في حدود -3.6% سنويا. وبفضل هذا التراجع انخفض المعدل الخام للوفيات بأكثر من النصف من 14.4% سنة 1977 الى 6% سنة 1990 ما يمثل نسبة تراجع متوسطة تفوق 6% سنويا.

المرحلة الثالثة من 1991 الى 1997:

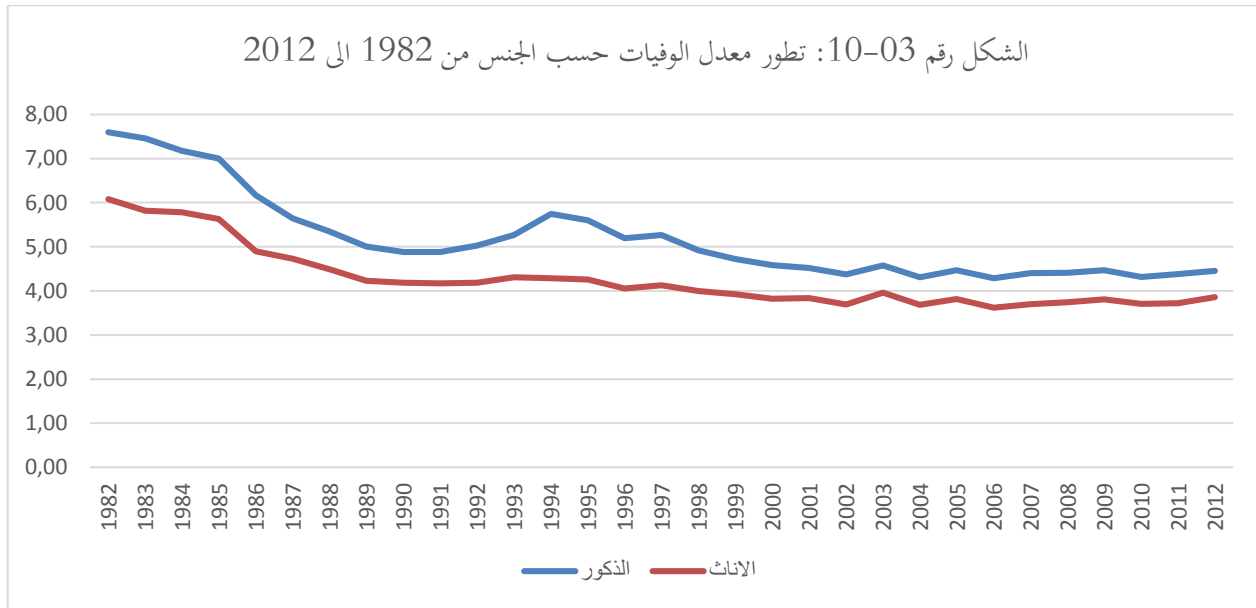
ما ميز هذه المرحلة هو عدم استقرار سياسي وعدم استقرار أمني وقد سميت هذه المرحلة بالعشرية السوداء انعكست اثارها على الوضع الاقتصادي، الصحي والاجتماعي ما دفع بالوفيات الى الارتفاع من جديد وانتقلت من 155000 حالة سنة 1991 الى قرابة 180000 حالة سنة 1997 بنسبة ارتفاع في حدود 15% وارتفع خلالها معدل الوفيات الخام ارتفاعا طفيفا من 6% الى 6.6% سنة 1994 لكنه تراجع الى 6.1% في اخر الفترة.

المرحلة الرابعة من 1998 الى 2006:

شهدت هذه الفترة انخفاض كبيرا في حجم الوفيات خلال سنتها الأولى حيث تراجع عدد الوفيات الى 144000 حالة بعد ما كان في حدود 180000 حالة في الفترة السابقة ما يمثل نسبة تراجع في حدود 20%، الا ان هذا التراجع لم يتواصل خلال بقية السنوات وانما شهد استقرار في هذا المستوى حتى نهاية الفترة سنة 2006، وفيما يخص معدل الوفيات فقد تراجع بحوالي نقطة ونصف في السنة الأولى من 6.1% في نهاية الفترة السابقة الى 4.8% سنة 1998 ثم الى 4.3% سنة 2006.

المرحلة الخامسة من 2007 الى 2015:

عاد حجم الوفيات الى الانتعاش من جديد خلال هذه المرحلة وارتفع من 149000 حالة سنة 2007 الى 183000 حالة سنة 2015 ما يمثل نسبة نمو في حدود 23%، وبالرغم من هذا الارتفاع في حجم الوفيات الا من المعدل الخام حافظ على استقراره في حدود 4.4% طيلة هذه الفترة ولم يرتفع الا في اخر سنة منها وبنسبة ضئيلة الى 4.6% سنة 2015 وهذا راجع الى ارتفاع حجم السكان خلال هذه الفترة نظرا لعودة الولادات ما يجعل من مقام العلاقة يرتفع ويؤثر على قيمة المعدل.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 58 في الملحق

دراسة تطور الوفيات حسب الجنس تظهر ان هناك تراجع في معدلات الوفيات عند الجنسين حيث تراجع معدل الذكور من 7.6% سنة 1982 اين شرع الديوان الوطني للإحصائيات في نشر بيانات حول الوفيات مفصلة حسب الجنس الى 4.4% سنة 2012، ما يمثل نسبة تراجع تقدر بأكثر من 40%، في حين تراجع عند الاناث بنقطتين من 5.8% الى 3.8% خلال نفس الفترة بنسبة تراجع في حدود 34%، ومن خلال الشكل 03-10 يظهر ايضا ان معدلات الجنسين اتبعت نفس المسار في تطورهما، الا ان معدلات الوفيات عند الذكور كانت اعلى من معدلات الإناث على مدار الفترة فقد بلغ الفرق بين معدلات الجنسين حوالي 1.5 خلال السنوات الخمس الأولى لكنه انخفض الى اقل من نقطة في الفترة من 1987 الى 1993، ثم عاود الارتفاع مجدد الى 1.3 في عز الازمة الأمنية في الفترة من 1994 الى 1997، ليستقر في الأخير في حدود 0.7 في المتوسط بداية من سنة 1999.

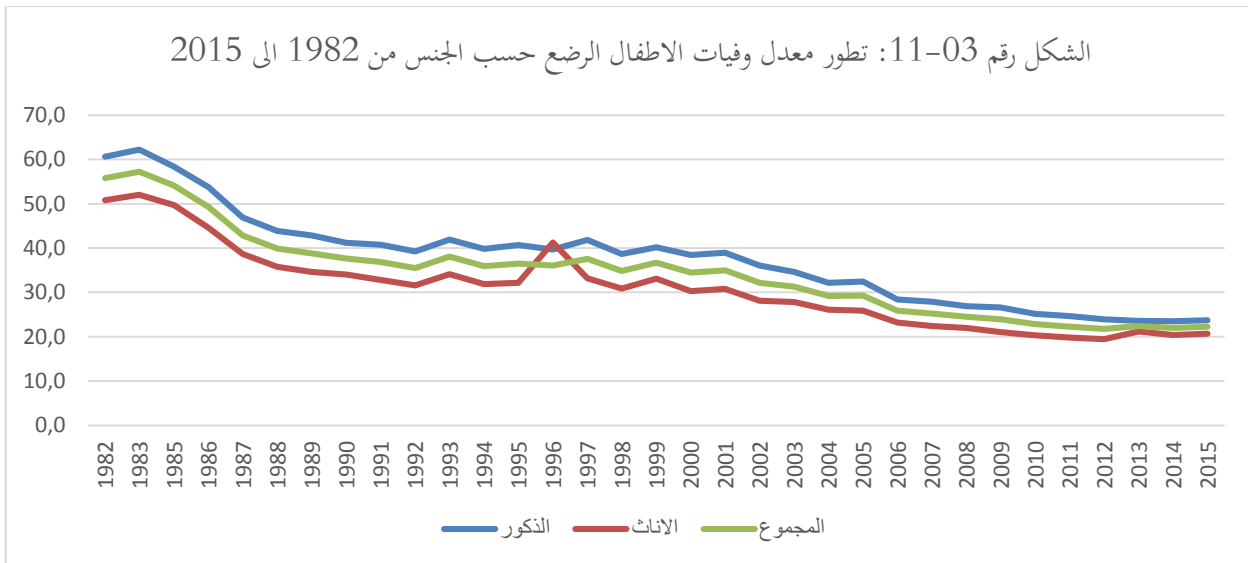
تجدر الإشارة الى ان هذا الفارق لا يرجع فقط الى الارتفاع الطبيعي لوفيات الذكور مقارنة بوفيات الاناث وانما كذلك الى ارتفاع نسبة تسجيل وفيات الذكور في الحالة المدنية مقارنة بتسجيل وفيات الاناث في الجزائر مثل ما اشارت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

2-4 تطور وفيات الأطفال:

تعتبر معدلات وفيات الأطفال بمختلف أنواعها من أفضل المؤشرات المعبرة على التنمية في بلد ما نظرا لارتباطها وتأثرها بالظروف الطبيعية والصحية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد، ومعرفة مستوى وفيات الأطفال يعد من الركائز الأساسية لبناء السياسات السكانية وخاصة في المجال الصحي، وهناك عدة أنواع من وفيات الأطفال أهمها وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، وقد كان من بين الأهداف التنموية للألفية المسطرة من طرف الأمم المتحدة تقليص وفيات الأطفال المسجلة سنة 1990 بنسبة الثلثين بحلول سنة 2015.

• تطور معدل وفيات الرضع

معدل وفيات الرضع هو مؤشر يقيس نسبة عدد الأطفال الذين ماتوا قبل بلوغهم سن الواحد سنة في بلد معين وفي سنة معينة إلى العدد الإجمالي للأطفال المولودين أحياء في تلك السنة، ويعبر عن هذه الإحصائية لكل 1 000 مولود (%).



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 59 في الملحق

شهد معدل وفيات الأطفال الرضع خلال الفترة من 1983 الى 2015 انخفاض بنسبة تفوق 60% وتراجعت اكثر من مرتين ونصف من 57.3 وفاة في كل الف ولادة حية الى 22.3 وفاة في كل الف ولادة حية، وقد مر هذا الانخفاض بثلاث مراحل أساسية:

مرحلة تراجع كبير خلال العشر سنوات من 1983 الى 1992 فقد خلالها المعدل حوالي 20 نقطة وانخفض بنسبة تفوق 38% من 57.3% الى 35.5% وكان هذا التراجع نتيجة التطور الصحي الكبير الذي عرفته الجزائر سواء من ناحية المنشآت او من ناحية الكادر الطبي وكذلك من ناحية السياسة الصحية المتمثلة في التطعيم المجاني ضد امراض الأطفال وارتفاع نسبة تغطيتها وشمولها.

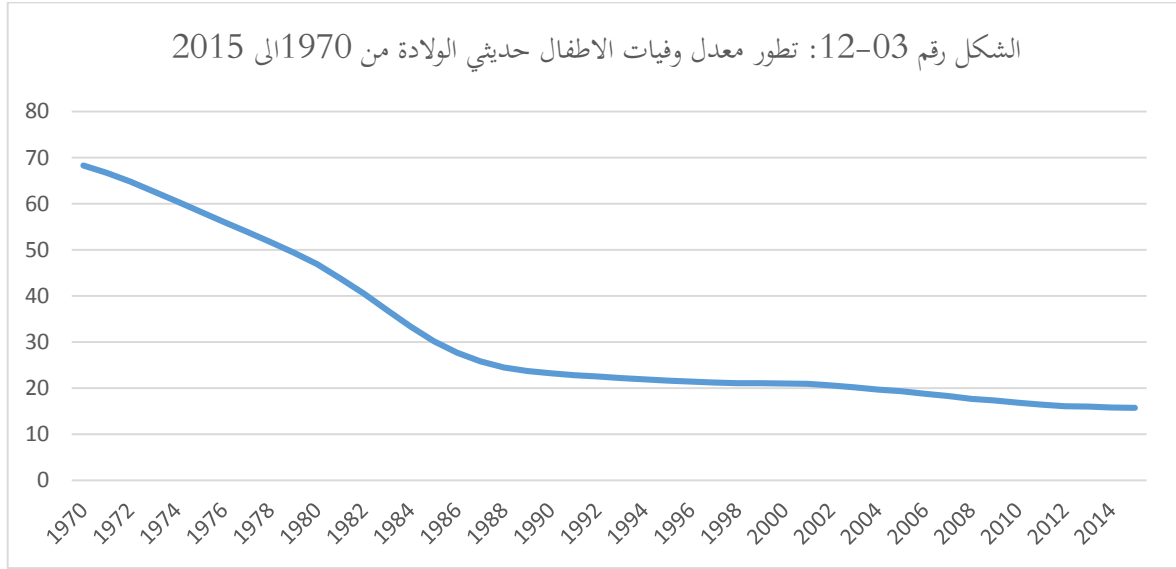
مرحلة استقرار خلال العشر سنوات الموالية من 1993 الى 2001 وهي المرحلة الحرجة في تاريخ الجزائر المستقلة من الناحية الأمنية ما اثر على مختلف القطاعات وخاصة القطاع الصحي، وقد شهدت هذه المرحلة شبه استقرار في معدل وفيات الأطفال الرضع في حدود 36 حالة وفاة لكل الف ولادة حية كمتوسط سنوي.

مرحلة انخفاض بطيء خلال الفترة الأخير من 2002 الى 2015 فقد خلالها المعدل حوالي 10 نقاط وانخفض من 32.2% الى 22.3% ما يمثل نسبة تراجع متوسطة تقدر 2.7% سنويا.

تطور معدل وفيات الأطفال الرضع حسب الجنس لا يختلف عن تطور المعدل الخام للوفيات حسب الجنس حيث ان كلا الجنسين عرفا نفس المسار، كما ان وفيات الأطفال الذكور كانت اعلى من وفيات الأطفال الاناث طيلة الفترة، الا ان الفارق بينهما شهد انخفاض مستمرا وتراجع من حوالي 10 نقاط (62% للذكور مقابل 52% للإناث) سنة 1983 الى 3 نقاط (23.7% للذكور مقابل 20.7% للإناث) سنة 2015.

• تطور وفيات الأطفال حديثي الولادة

يشير مصطلح وفيات حديثي الولادة الى الوفيات التي تقع في الشهر الأول بعد الولادة، وهي تنقسم الى قسمين وفيات حديثي الولادة المبكرة وتقع في الأسبوع الأول بعد الولادة ووفيات حديثي الولادة المتأخرة وتقع بين 7 أيام و 28 يوم بعد الولادة، ويعبر معدل وفيات حديثي الولادة عن نسبة المواليد الذين ماتوا قبل بلوغهم الشهر الأول من اجمالي عدد المواليد الاحياء في السنة.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 60 في الملحق

يعتبر معدل وفيات حديثي الولادة من المؤشرات الهامة في قياس وفيات الأطفال لكون هذه الوفيات تمثل قرابة 70% من وفيات الأطفال الرضع واكثر من 50% من وفيات الأطفال دون خمس سنوات، وهي من اصعب أنواع الوفيات مكافحة نظرا لارتباط أسبابها بالوفيات الداخلية او البيولوجية كالتشوهات الخلقية وصدّات الولادة والامراض اثناء فترة الحمل.

شهد معدل وفيات حديثي الولادة خلال الفترة من 1970 الى 2015 تراجعاً كبيراً وصل قرابة 4 مرات ونصف من 68.3 حالة وفاة لكل الف ولادة حية الى 15.7 حالة وفاة في كل الف ولادة حية ما يقابل نسبة تراجع في حدود 77%، الحصّة الأكبر منها كانت خلال العشرين سنة الأولى من 1970 الى 1989 اين بلغت نسبة التراجع اكثر من 65%، لتأتي بعدها فترة استقرار خلال 15 سنة من 1990 الى 2005 بلغ خلالها المعدل المتوسط حوالي 21% سنوياً، وخلال العشر سنوات الأخيرة عرف المعدل تراجع بطيء بثلاث نقاط من 18.8% سنة 2006 الى 15.7% سنة 2015.

• تطور وفيات الأطفال دون خمس سنوات

يعبر معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات عن النسبة بين الأطفال الذين توفوا قبل سن الخامسة ومجموع السكان من نفس الفئة العمرية في سنة معينة، او هو متوسط العدد السنوي لوفيات الأطفال دون خمس سنوات لكل الف يولدون احياء خلال السنوات الخمس السابقة ، وعادة ما يعبر عن هذا المعدل بالألف (‰)، ويسمى أيضا احتمال وفاة المواليد قبل بلوغهم خمس سنوات، وهو من المؤشرات المهمة التي تعكس الحالة الصحية في المجتمع.

الجدول رقم 03-12: تطور احتمال وفيات الأطفال دون خمس سنوات من 1960 الى 2015

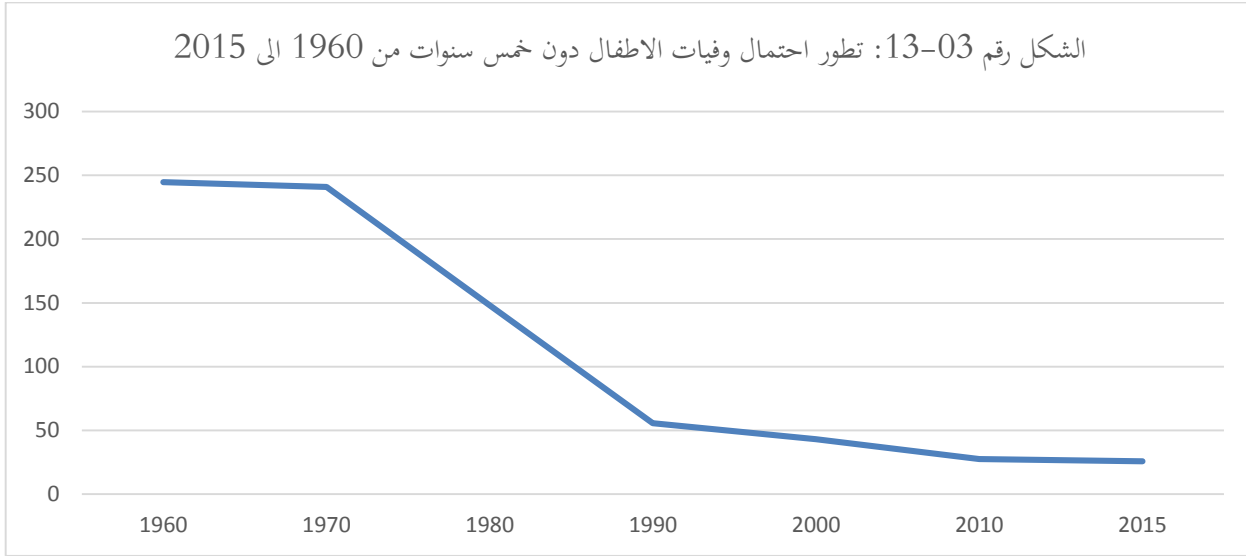
السنة	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2015
الذكور	/	/	/	58.2	44.8	29	27.1
الاناث	/	/	/	54.7	41.3	26	24.2
المجموع	244.8	240.8	148.1	55.7	43	27.5	25.7

Source : (1960-1970-1980) Bank mondial, Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017

(1990-200-2010-2015) ONS, Démographie Algérienne, N° 740, 2015

لعب الانخفاض الكبير المسجل في معدل وفيات الأطفال الرضع دور مهم في تراجع احتمال وفيات الأطفال دون خمس سنوات خلال الفترة الممتدة من الاستقلال الى سنة 2015 خصوصا وان اغلب الأطفال المتوفون قبل 5 سنوات يتوفون قبل بلوغهم عيد الميلاد الأول 65% سنة 1990 و80% سنة 2015 حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

تراجع احتمال وفيات الأطفال دون خمس سنوات بشكل رهيب خلال هذه الفترة وبنسبة قاربت 90% وانتقل من 244% سنة 1960 الى 25.7% سنة 2015 ويظهر من خلال الشكل 03-13 ان اغلب هذا التراجع كان في العشرين سنة الممتدة من 1970 الى 1990، حيث وبعد فترة عشر سنوات شهد خلالها المعدل استقرار في مستويات قياسية تفوق 240%، سرعان ما انخفض هذا المعدل أكثر من أربع مرات وفقد حوالي 77% من قيمته (من 240% سنة 1970 الى 55% سنة 1990)، الا ان هذا التراجع لم يستمر بنفس الوتيرة خلال الفترة الموالية من 1990 الى 2015 وهو ما لم يمكن الجزائر من تحقيق الهدف المنشود والمسطر من طرف الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثل في تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون خمس سنوات المسجلة سنة 1990 بثلاثين بحلول سنة 2015، ولم يتراجع المعدل خلال هذه الفترة سوى الى النصف من 55.7% الى 25.7% وبالتالي هي بعيدة عن الهدف المسطر (18.5%) بحوالي 7 نقاط.

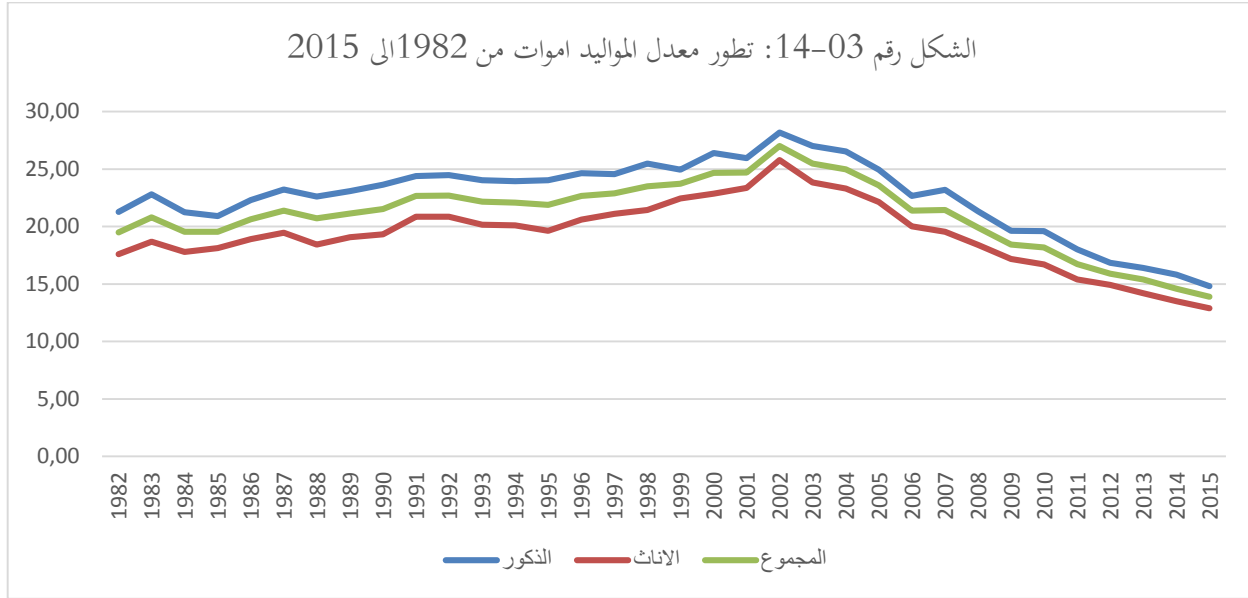


المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 03-12

• تطور المواليد اموات

حسب تعريف منظمة الصحة العالمية، يشير مصطلح المولود ميت الى «وفاة ناتج عملية التلقيح (الجنين) قبل الخروج الكامل او الانفصال التام عن جسم الام، بغض النظر عن مدة الحمل. وتحدد الوفاة بكون الجنين بعد هذا الانفصال، لا يتنفس ولا يعطي أي اشارة أخرى للحياة مثل ضربات القلب، نبض الحبل السري أو الانكماش الفعال والارادي للعضلة. وقد حددت منظمة الصحة العالمية أيضا عتبة البقاء على قيد الحياة: 22 أسبوعا من انقطاع الطمث أو وصول الجنين الى وزن 500 غرام لحدوث هذا الامر.

يعبر حجم الولادات الميتة عن مدى تقدم وجودة الرعاية الصحية ومتابعة الحمل في المجتمع نظرا لكون هذه الاحداث تتجم عادة عن امراض وتسممات تصيب الجنين اثناء فترة الحمل او عن مضاعفات تصيب الام الحامل وخاصة الأمهات اللواتي يعانين من امراض مزمنة مثل السكري وضغط الدم وامراض الغدد او اللواتي يعانين من امراض الجهاز التناسلي ما يتطلب متابعتهم متابعة خاصة قبل واثناء فترة الحمل. ويتم قياس نسبة المواليد اموات بمعدل المواليد اموات الذي يعبر عن نسبة الولادات الميتة التي تحدث في السنة مقارنة بمجمل الولادات الحية والميتة في نفس السنة ويعبر عن هذا المعدل بالألف (%).



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 61 في الملحق

حسب المعطيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات والمبينة في الشكل 03-14 يتضح لنا ان تطور معدل المواليد اموات في الجزائر خلال الفترة من 1982 الى 2015 مر بمرحلتين أساسيتين:

مرحلة ارتفاع نسبي من 1982 الى 2002

رغم التذبذب الذي شهدته نمو معدل المواليد اموات خلال هذه الفترة الا ان اتجاهه العام كان نحو الزيادة، حيث ارتفع بحوالي 8 نقاط من 19.5 ولادة مية في كل ألف ولادة سنة 1982 الى 27 ولادة مية سنة 2002 وهي اعلى قيمة له على الاطلاق، وبهذا تكون قد بلغت نسبة الارتفاع قرابة 39%، ولم يكن هذا الارتفاع يخص جنس معين وانما مس كلا الجنسين معا مع تفوق طفيف للإناث على حساب الذكور في نسبة الارتفاع حيث ارتفع معدل الذكور من 21.3% الى 28.2%، في حين ارتفع معدل الاناث من 17.6% الى 25.8% (ما يعني نسبة ارتفاع 46.5% للإناث مقابل 32.5% للذكور)

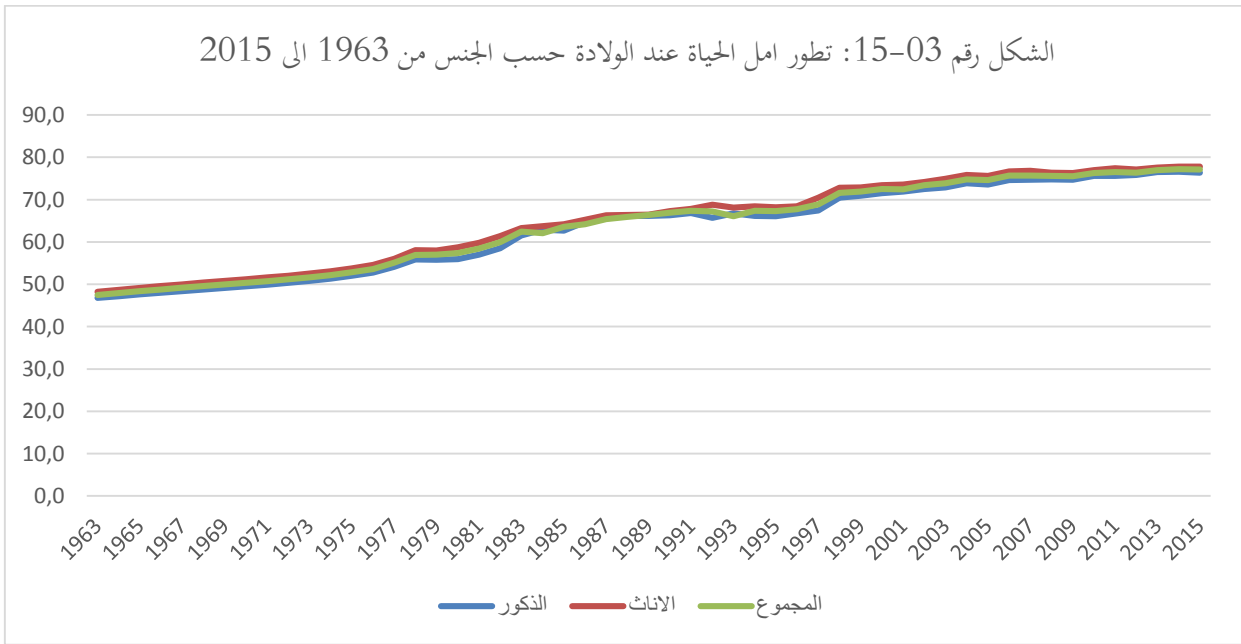
مرحلة تراجع سريع من 2002 الى 2015:

خلال هذه المرحلة تراجع معدل المواليد اموات تراجعا كبيرا وفقد قرابة نصف القيمة المسجلة سنة 2002 ليسجل حوالي 14 ولادة مية في كل ألف ولادة سنة 2015، وانخفض حسب الجنس من 28.2% الى 14.8% بالنسبة للذكور ومن 25.8% الى 12.9% بالنسبة للإناث.

الملاحظ طيلة فترة الدراسة انه وعلى غرار باقي معدلات الوفيات السابقة كانت الولادات الميتة عند الذكور اعلى من الولادات الميتة عند الاناث وخاصة في المرحلة الأولى اين وصل الفارق الى حوالي 4 نقاط في المتوسط، لينخفض الى نقطتين في المتوسط خلال المرحلة الثانية.

3-4 تطور امل الحياة:

لعل اهم مؤشر في دراسة الوفيات بعد المعدل الخام للوفيات هو امل الحياة او متوسط العمر المتوقع، ونظرا لأهميته البالغة في قياس النمو في عديد المجالات فقد اعتمدته الأمم المتحدة كأحد المركبات الأساسية لمؤشر التنمية البشرية، وهو متوسط عدد السنوات التي المتوقع ان يعيشها الفرد انطلاقا من عمر معين شريطة استمرار اتجاه الوفاة على شكلها، ويعتمد هذا التوقع على عدة عوامل مثل العمر المنطلق منه والجنس إضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 62 في الملحق

شهد متوسط العمر المتوقع عند الولادة على المستوى العام ارتفاعا بأكثر من 30 سنة خلال الفترة الممتدة من 1963 الى 2015 وانتقل من 47 سنة وهو مستوى الدول المتدنية في امل الحياة حسب التصنيف العالمي (الدول التي يقل فيها امل الحياة عند الولادة عن 50 سنة) الى 77 سنة وهو مستوى الدول المرتفعة في امل الحياة (الدول التي يفوق فيها امل الحياة عند الولادة 70 سنة)، غير ان نمو هذا العمر لم يكن بنفس الوتيرة طوال هذه المرحلة وانما كان على فترات متباينة وإذا ما قسمنا فترة الدراسة الى فترات عشارية بداية من 1965 سنجدها كما يلي:

نمو بطيء خلال العشر سنوات الأولى إذ لم يرتفع متوسط العمر عند الولادة سوى بأربع سنوات ما يمثل نسبة 0.38% من 48 سنة في 1965 إلى 52 سنة في 1974 وهي فترة المستوى الجد منخفض لأمل الحياة عند الولادة نظرا لارتفاع حجم الوفيات خلالها وانشار الامراض الوبائية.

ارتفعت وتيرة النمو خلال العشر سنوات الموالية من 1975 إلى 1984 لتصل إلى 0.93% ربح خلالها امل الحياة حوالي 10 سنوات ما يعني 1سنة عمرية في كل سنة مدنية حيث ارتفع من 52 سنة في 1975 إلى 62 سنة في 1984 وهذا التحسن نقل الجزائر من مستوى جد منخفض إلى مستوى منخفض.

خلال عشرية 1985-1994 تراجعت وتيرة النمو إلى ما كانت عليه في العشرية الأولى وبلغت نسبة النمو 0.38% الحصة الأكبر منها كانت في بداية الفترة وارتفع متوسط العمر عند الميلاد في هذه الفترة من 63.6 سنة إلى 67.4 سنة ويرجع سبب هذا التراجع إلى ارتفاع الوفيات خلال هذه الفترة وخاصة في نصفها الأخير.

عادت نسبة النمو إلى الارتفاع مجدد خلال العشرية الرابعة من 1995 إلى 2005 لتصل إلى 0.68% وارتفع امل الحياة بحوالي 7 سنوات من 67.3 إلى 74.8 وهذا بعد نهاية عشرية ازمة التسعينات مما ساعد على تراجع الوفيات وبالتالي ارتفاع امل الحياة، إلا أن هذه الوتيرة سرعان ما انخفضت مرة أخرى إلى 0.26% في آخر عشر سنوات من فترة الدراسة ولم يرتفع امل الحياة إلا بسنتين ونصف ليصل إلى 77 سنة بداية من 2013 ويستقر في هذا المستوى إلى غاية 2015.

دراسة تطور امل الحياة حسب الجنس تبين أن النساء يعيشون أكثر من الرجال حيث وصل الفارق بين الجنسين إلى 1.5 سنة لصالح النساء في معظم سنوات فترة الدراسة مع تسجيل بعض التذبذب أحيانا، فقد بلغ الفارق إلى ذرته سنة 1992 بأكثر من 3 سنوات وكانت أدنى قيم له سنة 1988 بأقل من نصف سنة.

الجدول رقم 03-13: تطور امل الحياة حسب بعض الاعمار من 1977 الى 2015

العمر	1977	1980	1987	1991	1998	2000	2008	2015
00	55.13	57.40	65.41	67.34	71.6	72.5	75.6	77.1
01	62.10	62.95	68.88	70.28	73.4	74.2	76.5	77.8
05	61.74	62.47	65.69	66.89	69.9	70.7	72.9	74.1
10	57.79	58.14	61.21	62.23	65.2	65.9	68	69.2
30	40.71	40.49	42.78	43.39	46.4	46.9	48.8	50
40	32.17	32.24	33.80	34.12	37.1	37.6	39.4	40.5
50	23.79	24.16	24.83	25.07	28.2	28.6	30.2	31.2
60	16.05	16.67	16.59	16.58	19.7	20	21.5	22.4
70	9.55	10.21	9.33	9.21	12.2	12.4	13.8	14.6

Source : ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie

دراسة تطور متوسط العمر المتوقع حسب السن تظهر انه ارتفع عند كل الاعمار، الا ان عدد السنوات المُرَبَّحة يقل كلما تقدمنا في العمر فخلال الفترة الممتدة من 1977 الى 2015 ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بأكثر من 20 سنة، بينما لم ترتفع عند العمر 30 سوى بحوالي 10 سنوات وينخفض هذا العدد أكثر عند العمر 70 الى 5 سنوات فقط، غير ان التعبير بالأرقام المطلقة لا يعطي الصورة الحقيقية للارتفاع، فعند حساب نسبة النمو نجد ان امل الحياة كان اكثر ارتفاعا عند الاعمار الأولى والاعمار الأخيرة مقارنة بالأعمار الوسطى حيث كانت نسبة النمو عند العمر 0 حوالي 40% وعند العمر 1 حوالي 25% كما بلغت نسبة النمو عند العمر 60 حوالي 40% لترتفع اكثر عند العمر 70 الى قرابة 53% وهذا يدل على الانخفاض الكبير في نسب الوفيات المسجل في هاتين الفئتين (فئة الأطفال وفئة الشيوخ).

4-4 تطور احتمال الوفاة

خارج الوفاة هو مؤشر يقيس احتمال الوفاة بين عمريين في جيل مغلق ويحسب بقسمة عدد الوفيات الواقعة بين هذين العمريين على الاحياء في العمر الأول، والجدول 14-03 يوضح تطور احتمال الوفاة حسب بعض الاعمار خلال الفترة الممتدة من سنة 1977 الى سنة 2015.

الجدول رقم 14-03: تطور احتمالات الوفاة حسب بعض الاعمار من 1977 الى 2015

العمر	1977	1980	1987	1991	1998	2000	2008	2015
00	127.05	102.85	64.42	55.4	37.4	36.9	25.5	22.3
01	55.08	54.66	13.19	8.8	7.3	6.4	4.4	3.4
05	17.40	10.94	8.22	5.3	4.1	3.7	2.5	2
10	11.68	6.83	6.08	4.5	3.2	2.8	2.5	1.9
30	19.26	21.81	10.59	8.4	8.2	7	5.5	4.8
40	24.25	29.46	15.48	14.2	13.4	11.8	10	8.7
50	46.06	50.02	31.93	27.5	26.2	24.1	21.4	18.8
60	103.64	102.78	84.84	76.6	63.5	59.1	50.8	46.6
70	259.92	203.42	/	208.4	153.4	142.1	127.7	108.2

Source : ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie

شهد احمال الوفاة انخفاضا مستمرا في جميع الاعمار خلال الفترة 1977-2015 حيث تراجع بين العمر 0 والعمر 1 بحوالي 105 نقاط من 127% الى 22% محققا نسبة تراجع في حدود 82.4% وارتفعت نسبة التراجع الى 94% بين العمر 1 والعمر 5 رغم انه لم يتراجع سوى ب 52 نقطة من 55% الى 3.4% ثم شرعت نسبة التراجع في الانخفاض تدريجيا مع التقدم في العمر الى غاية العمر 70 اين عادت الى الارتفاع مجددا محققة نسبة تراجع قدرها 58% انخفض خلالها احتمال الوفاة قرابة 152 نقطة من 160% سنة 1977 الى 108% سنة 2015.

رغم التراجع الكبير الذي شهدته احتمالات الوفاة في مختلف الاعمار، الا ان مستوياتها لا تزال مرتفعة وخاصة في الفئات الهشة مثل فئة الشيوخ من 60 وأكثر حيث هناك احتمال ان يموت قرابة شخص من بين كل 20 فرد بين 60 و65 سنة، وهناك احتمال ان يموت شخص بين كل 10 افراد بين 70 و75 سنة.

5- تطور الهجرة:

الهجرة هي انتقال السكان من مكان الى مكان اخرن، وهي حق ضمنته المراسيم الدولية منذ ما لا يقل عن نصف قرن من الزمن وذلك من خلال اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 وخاصة في المادة رقم 13 منه التي تنص (لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة) وكذلك (لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده).

الهجرة هي الظاهرة الثالثة المسؤولة عن نمو وحركة السكان في المجتمع إضافة الى الولادات والوفيات وهناك نوعان من الهجرة (داخلية وخارجية) غير ان معالجة هذه الظاهرة في الجزائر تبقى صعبة المنال نظرا لنقص المعطيات، اذ وبالرغم من تنوع مصادر جمع البيانات الخاصة بمعالجة ظاهرة الهجرة من مصادر تسجيل مستمر مثل سجلات السكان والوثائق الإدارية (البطاقات الانتخابية، بطاقات الضمان الاجتماعي... الخ) ومصادر تسجيل منقطع مثل المسوح بالعينة والتعداد العام للسكان والسكن، الا ان استعمال هذه المصادر في الجزائر يبقى محدود.

بالنسبة لمصادر التسجيل المستمر فنجد ان الحالة المدنية في الجزائر لا تتوفر على سجلات السكان مثلها مثل الكثير من الدول النامية وتختص سجلات السكان في إحصاء بيانات الهجرة (الدخول والخروج) على مستوى البلديات مثل ما تختص السجلات الاخرى في إحصاء بيانات باقي الظواهر (سجل الولادات، سجل الوفيات، سجل الزواج والطلاق)، اما فيما يخص الوثائق الإدارية هي متوفرة في الجزائر لكنها تعاني من عدة مشاكل فالبطاقات الانتخابية مثلا لا تُحين بشكل مستمر وانما في المناسبات فقط مما يفقدها مصداقيتها، كما انها لا تشمل جميع شرائح المجتمع فليس كل السكان يملكون بطاقات ضمان اجتماعي او لهم حق الانتخاب وهذا ما يجعل الاعتماد على هذه الوثائق في معالجة ظاهرة الهجرة غير مجدي.

اما بالنسبة لمصادر التسجيل المتقطع فتتعدم التحقيقات والمسوح بالعينة وحتى وان وجدت فهي لا تشمل جميع السكان وبالتالي يبقى التعداد العام للسكان والسكن هو المصدر الوحيد الذي يتصف بصفة الشمول لجمع الافراد والذي يتطرق الى حركة السكان خصوصا إذا كان يتضمن جميع الأسئلة الخاصة بقياس الهجرة والتي اوصت بها الأمم المتحدة (مكان الميلاد، مكان الإقامة المعتاد، مكان الإقامة اثناء التعداد، مكان الإقامة الأخير، مدة الإقامة، مكان الإقامة في تاريخ داخلي) غير ان هذه الأسئلة لم تطرح في جميع التعداد التي

أجريت في الجزائر منذ الاستقلال كما ان تعريف هذه المصطلحات لم يكن واحد في جميع التعدادات وهو ما يشكل صعوبة كبيرة في عملية المقارنة بين التعدادات وملاحظة تطور الظاهرة عبر الزمن.

الجدول رقم 03-15: تطور طرح الأسئلة الخاصة بقياس الهجرة خلال التعداد من 1966 الى 2008

السؤال	1966	1977	1987	1998	2008
مكان الميلاد	+	+	+	+	+
مكان الإقامة أثناء التعداد	+	+	+	+	+
مكان الإقامة فيما يخص المقيمين الغائبين مؤقتا	+	+	+	-	-
مكان الإقامة أثناء التعداد السابق	-	+	+	+	+
سنة التوطين في البلدية الحالية	-	+	-	-	-
مكان الإقامة السابقة	1962/7 +	+	-	-	2003 /5 +
مكان العمل سؤال ثانوي	-	-	-	+	+
هل لديكم إقامة ثانوية	-	-	-	+	+

المصدر: اوطالب نعيمة، الهجرة الداخلية في الجزائر: معاينة نقدية لإحصاءات 1987 و 1998 و 2008، انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، 63-64/ 2014.

الملاحظ من خلال الجدول 03-15 ان التعداد الوحيد الذي شمل على جميع الأسئلة الستة التي اوصب بها الأمم المتحدة هو تعداد 1977، اما بقية التعدادات فكانت دائما تنقص بسؤال او سؤالين كما ان اغلب هذه الأسئلة تمكن من قياس ظاهرة الهجرة الداخلية والتي لا تؤثر مباشرة على النمو السكاني العام في الجزائر كما هو الحال في الهجرة الخارجية فتأثير الهجرة الداخلية يظهر جليا في التوزيع الجغرافي للسكان وفي تطور الكثافة السكانية حسب المناطق وفي نمو نسبة الحضر والريف وليس على النمو العام للسكان داخل الدولة.

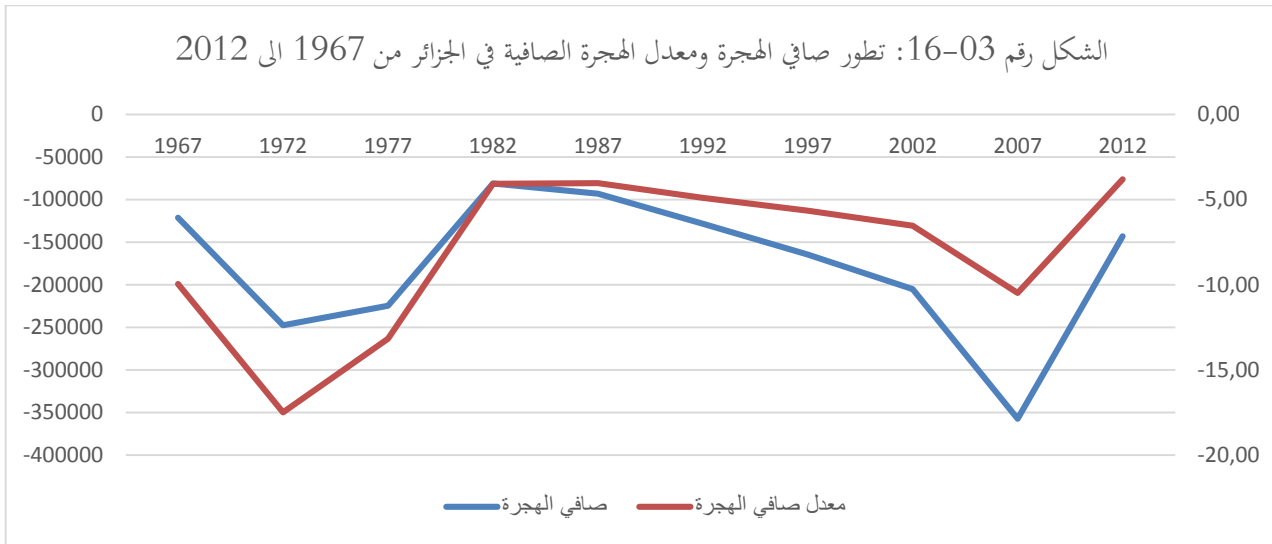
ونظرا لهذه الصعوبات الكبيرة المتمثلة في قلة مصادر جمع البيانات حول الهجرة في الجزائر وصعوبة الاعتماد على معطيات التعدادات في قياس هذه الظاهرة فقد تم اللجوء الى البيانات القليلة الصادرة عن البنك الدولي والمتمثلة في صافي الهجرة الخارجية خلال بعض السنوات وذلك من اجل وصف هذه الظاهرة وإعطاء صورة ولو بسيطة حول تطورها في الجزائر.

الجدول رقم 03-16: تطور صافي الهجرة ومعدل الهجرة الصافية في الجزائر من 1967 الى 2012

1987	1982	1977	1972	1967	السنة
93302-	81020-	224833-	247822-	121335-	صافي الهجرة
-4,03	-4,07	-13,18	-17,49	-9,96	معدل الهجرة الصافية
2012	2007	2002	1997	1992	السنة
143268-	357340-	205228-	164413-	128679-	صافي الهجرة
-3,82	-10,48	-6,54	-5,66	-4,9	معدل الهجرة الصافية

Source : Bank mondial, Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017

صافي الهجرة في سنة معينة هو الفارق بين الوافدون والنازحون في تلك السنة ومعدل الهجرة الصافية هو حاصل قسمة هذا الفارق على متوسط السكان في السنة.



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول 03-16

منذ استقلال الجزائر والى غاية سنة 2012 شهدت صافي هجرة يحمل إشارة سالبة دلالة على ارتفاع عدد السكان النازحون الى الخارج مقارنة مع الوافدين، غير ان تطور صافي الهجرة كان متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، وقد شهد ادنى قيمة له سنة 1982 قرابة (-81000) مهاجر، في حين كانت اعلى قيمة سنة 2007 (-357340) مهاجر، اما من ناحية معدل صافي الهجرة فأدنى قيمة كانت سنة 2012 بمعدل 3.8% في حين سجلت اعلى قيمة سنة 1972 بمعدل 17.5%.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء ووصف تطور اهم الظواهر الديمغرافية في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية سنة 2015، وهذا بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة الى بعض الهيئات المحلية والدولية.

من خلال دراسة بيانات المتوفرة نجد ان عدد سكان الجزائر تضاعف حوالي أربع مرات منذ الاستقلال، مع تراجع ملحوظ في معدلات النمو السكاني وتغير في شكل البنية العمرية للسكان، حيث تحول الهرم العمري من شكل ذو قاعدة عريضة وقمة ضيقة سنة 1966 الى شكل شرعت قاعدته في الانحسار بداية من سنة 1998 ويعود هذا التغير في شكل الهرم السكاني أساسا الى التطور الذي شهدته مختلف الظواهر الديمغرافية، حيث تراجعت مؤشرات الخصوبة بشكل كبير خلال هذه الفترة من أكثر من 200% غداة الاستقلال الى اقل من 100%، كما تراجعت معدلات الولادات بأكثر من النصف مما يفوق 50% الى اقل من 20%، غير ان العودة المفاجئة لهذه المعدلات الى الارتفاع مع بداية الالفية الثالثة اعادت قاعدة الهرم الى الاتساع من جديد، وظهر ذلك جليا خلال تعداد 2008.

في مقابل التراجع المسجل في معدلات الخصوبة والولادات سجلت الوفيات بدورها تراجعا مهما في معدلاتها وعلى مستوى كل الفئات العمرية وخاصة فئة الأطفال الرضع التي فقدت أكثر من النصف منذ سنة 1982 فقط، لتسجل 22% سنة 2015 بعد ما كانت تفوق 50% وهو ما جعل امل الحياة عند الولادة يرتفع بأكثر من 30 سنة ما يعني ان فئة كبار السن بدأت تأخذ أهميتها من حيث التمثيل النسبي في المجتمع.

رغم الانخفاض الملحوظ الذي شهدته معدلات الوفيات في الجزائر الا انها لا تزال مرتفعة بالمقارنة مع الدول الصناعية وحتى بعض البلدان العربية مثل الامارات والكويت والبحرين وقطر اين يقل المعدل الخام للوفيات عن 3% ويقل معدل وفيات الرضع عن 8%.

الفصل الرابع

تأثير التطور السوسيو اقتصادي على

التطور الديمغرافي

تمهيد:

بالرغم من العلاقة المتبادلة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي والتطور الديمغرافي إلا أن الكثير من الدراسات تناولت هذا الموضوع من جانب تأثير العامل الديمغرافي (متغير مستقل) في الوضع الاقتصادي والاجتماعي (متغير تابع) ومن خلال هذا العمل سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي على تطور مؤشرات مختلف الظواهر الديمغرافية في الجزائر، من خلال قياس تأثير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كعوامل مستقلة على المؤشرات الديمغرافية كعوامل تابعة وذلك اعتمادا على استخدام سلسلة من نماذج الانحدار الخطي المتعدد نظرا لتناسبه مع بيانات موضوع الدراسة المتمثلة في قيم كمية لمجموعة من السنوات المستمرة في مختلف المتغيرات التابعة والمستقلة المتعلقة بالموضوع.

1- مفهوم الانحدار الخطي المتعدد:

يعد الانحدار الخطي المتعدد من أهم الاساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة العلاقة البينية بين متغير متأثر (تابع) و عدة متغيرات مستقلة بواسطة معادلة رياضية تسمى نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

إذا افترضنا أن المتغير y يمثل المتغير التابع والمتغيرات x_1, x_2, \dots, x_k تمثل مجموعة من المتغيرات المستقلة عددها k وان عدد المشاهدات هو n فان مشاهدات المتغير التابع y_i يمكن التعبير عنها بمعادلة خطية في مجموعة المشاهدات المفسرة (المستقلة) كما يلي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \mu_i$$

حيث ان:

y_i يمثل مشاهدات المتغير التابع.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$ ، تمثل معاملات النموذج علما ان β_0 هي المعلمة الثابتة. constant.

x_1, x_2, \dots, x_k تمثل المتغيرات المستقلة.

μ_i يمثل الخطأ العشوائي.

وبما ان عدد المشاهدات هو n يكون لدينا n معادلة كما يلي:

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + \dots + \beta_k x_{k1} + \mu_1$$

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + \dots + \beta_k x_{k2} + \mu_2$$

$$y_3 = \beta_0 + \beta_1 x_{13} + \beta_2 x_{23} + \dots + \beta_k x_{k3} + \mu_3$$

...

.....

$$y_n = \beta_0 + \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + \dots + \beta_k x_{kn} + \mu_n$$

ونتحصل على هذه المعادلات من خلال عملية المصفوفات التالية:

$$Y = XB + \mu$$

بحيث:

Y : مصفوفة المتغير التابع، X : مصفوفة المتغيرات المستقلة، B : مصفوفة معاملات النموذج، E : مصفوفة البواقي

لتبني النموذج السابق الذي يحتوي على الجزء الثابت، تصبح مصفوفة X على الشكل المبين ادناه

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \dots \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & \dots & x_{k2} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \dots & x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ B_2 \\ \dots \\ B_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \\ \dots \\ \mu_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} B_0 + B_1X_{11} + B_2X_{21} + \dots + B_KX_{K1} + \mu_1 \\ B_0 + B_1X_{12} + B_2X_{22} + \dots + B_KX_{K2} + \mu_2 \\ \dots \\ B_0 + B_1X_{1n} + B_2X_{2n} + \dots + B_KX_{Kn} + \mu_n \end{bmatrix}$$

μ_i هو الخطأ العشوائي وهو جملة المتغيرات التي لم تدرج في الدراسة

نلاحظ من العلاقة الأخيرة انها خطية تم تقدير معالمها $Y = XB + \mu$ باستخدام المشاهدات المتوفرة عند

المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_k ويمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

المبنية على الفرضيات التالية:

1- قيمة الامل الرياضي للأخطاء معدومة

$$E(\mu) = E \begin{bmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \\ \dots \\ \mu_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E(\mu_1) \\ E(\mu_2) \\ \dots \\ E(\mu_n) \end{bmatrix} = 0$$

2- تماثل التباين وانعدام الارتباط الذاتي أي ان تباين الأخطاء ثابت والتغاير بينها معدوم

2- تقدير معاملات النموذج:

يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معاملات النموذج كونها تعد أفضل طريقة للتقدير وذلك لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات زمنية تمتد من سنة 1983 إلى سنة 2015.

يحتوي النموذج على المعلمات

$$B = (B_0, B_1, B_2 \dots \dots B_k)$$

يمكن تقديرها بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وهذا التقدير هو:

$$y_i = \hat{y}_i + \hat{\mu}_i$$

$$\mu_i = y_i - \hat{y}_i$$

لدينا

$$y = x\hat{\beta} + \hat{\mu}$$

$$\hat{y} = x\hat{\beta}$$

$$\hat{\mu} = y - \hat{y}$$

$$\sum \hat{\mu}_i^2 = \hat{\mu}'\hat{\mu} = (y - \hat{y})'(y - \hat{y})$$

$$\hat{\mu}'\hat{\mu} = (y - x\hat{\beta})'(y - x\hat{\beta})$$

$$\hat{\mu}'\hat{\mu} = (y' - \hat{\beta}'x')(y - x\hat{\beta})$$

$$\hat{\mu}'\hat{\mu} = y'y - y'x\hat{\beta} - \hat{\beta}'x'y + \hat{\beta}'x'x\hat{\beta}$$

$$\hat{\mu}'\hat{\mu} = y'y - 2\hat{\beta}'x'y + \hat{\beta}'x'x\hat{\beta}$$

نحصل على مقدرات المربعات الصغرى العادية بإيجاد قيم $\hat{\beta}$ التي تجعل مجموع مربعات البواقي اصغر ما يمكن أي إيجاد $\hat{\beta}$ بحيث تكون:

$$Min(\hat{\mu}'\hat{\mu}) = Min \sum \hat{\mu}_i^2$$

ويكون شرط الدرجة الأولى الضروري لمسألة النهاية الصغرى بإيجاد:

$$\frac{\partial \hat{\mu}'\hat{\mu}}{\partial \hat{\beta}'}$$

$$\frac{\partial \hat{\mu}'\hat{\mu}}{\partial \hat{\beta}'} = -2x'y + 2x'x\hat{\beta} = 0 \Rightarrow x'y = (x'x)\hat{\beta} , \quad \text{avec } |x'x| \neq 0$$

$$\Rightarrow (x'x)^{-1}(x'x)\hat{\beta} = (x'x)^{-1}x'y$$

$$\Rightarrow I_k \hat{\beta} = (x'x)^{-1}x'y \Rightarrow \hat{\beta} = (x'x)^{-1}x'y$$

وعليه

$$\hat{\beta} = \begin{bmatrix} \hat{\beta}_0 \\ \hat{\beta}_1 \\ \hat{\beta}_2 \\ \dots \\ \hat{\beta}_k \end{bmatrix} = (X'X)^{-1}.X'Y$$

لدينا:

$$X = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & \dots & x_{k2} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \dots & x_{kn} \end{bmatrix} \quad X' = \begin{bmatrix} 1 & 1 & 1 & \dots & 1 \\ x_{11} & x_{12} & x_{13} & \dots & x_{1n} \\ x_{21} & x_{22} & x_{23} & \dots & x_{2n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ x_{k1} & x_{k2} & x_{k3} & \dots & x_{kn} \end{bmatrix} \quad Y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \\ \dots \\ y_n \end{bmatrix}$$

ومنه

$$X'X = \begin{bmatrix} n & \sum x_{1i} & \sum x_{2i} & \dots & \sum x_{ki} \\ \cdot & \sum x_{1i}^2 & \sum x_{1i} * x_{2i} & \dots & \sum x_{1i} * x_{ki} \\ \cdot & \cdot & \sum x_{2i}^2 & \dots & \sum x_{2i} * x_{ki} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ \cdot & \cdot & \cdot & \cdot & \sum x_{ki}^2 \end{bmatrix} \quad X'Y = \begin{bmatrix} \sum Y_i \\ \sum X_{1i} Y_i \\ \sum X_{2i} Y_i \\ \dots \\ \sum X_{ki} Y_i \end{bmatrix}$$

3- تحديد متغيرات النموذج:

تستلزم دراسة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتأثيره على نمو الظواهر الديمغرافية في الجزائر حصر عدد من المتغيرات المستقلة الاقتصادية والاجتماعية التي رأينا أنها تؤثر على المتغير التابع والمتمثل في مؤشرات الظواهر الديمغرافية وهذا من خلال ما تم التعرض إليه في الفصول السابقة ويمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

المتغير التابع: وهو المتغير الذي نريد تفسير سلوكه خلال فترة الدراسة يتمثل المتغير التابع في مؤشرات بعض الظواهر الديمغرافية مثل معدل النمو السكاني، المعدل الخام للمواليد، المؤشر التركيبي للخصوبة، المعدل الخام للزواج، المعدل الخام للوفيات، معدل وفيات الأطفال الرضع وامل الحياة عند الولادة ونظرا لغياب البيانات حول ظاهرة الهجرة في الجزائر فلم يتم التطرق لمؤشرات هذه الظاهرة، وستتم معالجة كل متغير على حدى وربطه مع مختلف المتغيرات المستقلة الاقتصادية والاجتماعية.

المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي اعتمدنا عليها في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وتتمثل هذه المتغيرات في:

متغيرات اقتصادية: مثل معدل النمو الاقتصادي، الاستهلاك النهائي للأسر، نسبة البطالة.

متغيرات اجتماعية: مثل نسبة التمدرس، نسبة الاناث في التعليم الثانوي، عدد الأطباء، الهياكل الصحية، عدد الاسرة، نسبة التحضر.

وستتم عملية تقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي spss. (IBM SPSS Statistics 25)

4- دراسة تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الولادات:

سنقوم بدراسة تأثير التطور الاقتصادي على تطور معدل المواليد في النموذج الأول، ثم دراسة تأثير التطور الاجتماعي على تطور معدل المواليد في النموذج الثاني، وفي الأخير نجمع ما بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ونقيس أثرها على تطور معدل المواليد في نموذج ثالث موحد.

4-1 تأثير التطور الاقتصادي على تطور الولادات:

تناولت العديد من الدراسات الديمغرافية الاقتصادية موضوع العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني غير انها ركزت على تأثير النمو الديمغرافي وخاص الولادات باعتبارها عاملا مستقلا على النمو الاقتصادي كمتغير تابع وسنحاول في هذا النموذج قياس التأثير العكسي بمعنى دراسة تأثير النمو الاقتصادي على الولادات باعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفق الصيغة:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \mu_i \quad (\text{Bressoux, 2010, p100})$$

حيث تمثلت متغيرات النموذج في:

- المتغير المستقل الأول x_1 يمثل معدل النمو الاقتصادي؛

- المتغير المستقل الثاني x_2 يمثل نسبة البطالة؛

- المتغير التابع y الذي يمثل المعدل الخام للمواليد.

اعتمادا على عينة من المشاهدات متمثلة في بيانات 33 سنة ممتدة من 1983 الى 2015 وهي مبينة في الجدول رقم 63 في الملحق سنقوم بتحديد معاملات النموذج واختبار معنوياتها وتحديد مجالات الثقة وقياس حجم تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وسنقوم بذلك يدويا في النموذج الأول لتوضيح طريقة ومنهج نموذج الانحدار المستعمل، اما بقية النماذج فستتم الاستعانة ببرنامج SPSS من اجل اجرائها.

• تحديد معاملات النموذج

لتحديد معاملات النموذج نقوم بحساب المعلمة $\hat{\beta}$ من خلال إيجاد المصفوفة التالية:

$$\hat{\beta} = \begin{bmatrix} \hat{\beta}_0 \\ \hat{\beta}_1 \\ \hat{\beta}_2 \end{bmatrix} = (X'X)^{-1} * X'Y$$

حيث: (من خلال معطيات الجدول رقم 63 في الملحق)

$$X'X = \begin{bmatrix} 33 & 0.915 & 6.0281 \\ . & 0.041247 & 0.1665 \\ . & . & 1.258763 \end{bmatrix} \quad X'Y = \begin{bmatrix} 0.88026 \\ 0.022905 \\ 0.155545 \end{bmatrix}$$

مع العلم ان:

$$(X'X)^{-1} = \frac{1}{|X'X|} AdjX'X$$

$$|X'X| = 33 * \begin{vmatrix} 0.041247 & 0.1665 \\ 0.1665 & 1.258763 \end{vmatrix} - 0.915 * \begin{vmatrix} 0.915 & 0.1665 \\ 6.0281 & 1.258763 \end{vmatrix} + 6.0281 * \begin{vmatrix} 0.915 & 0.041247 \\ 6.0281 & 0.1665 \end{vmatrix}$$

$$|X'X| = 33 * (0.024198) - 0.915 * (0.148093) + 6.0281 * (-0.09629)$$

$$|X'X| = 0.798538 - 0.135505 - 0.580467 = \mathbf{0.082563}$$

وبما أن المصفوفة متناظرة فإن:

$$AdjX'X = \begin{bmatrix} \begin{vmatrix} 0.041247 & 0.1665 \\ 0.1665 & 1.258763 \end{vmatrix} & - \begin{vmatrix} 0.915 & 0.1665 \\ 6.0281 & 1.258763 \end{vmatrix} & + \begin{vmatrix} 0.915 & 0.041247 \\ 6.0281 & 0.1665 \end{vmatrix} \\ . & + \begin{vmatrix} 33 & 6.0281 \\ 6.0281 & 1.258763 \end{vmatrix} & - \begin{vmatrix} 33 & 0.915 \\ 6.0281 & 0.1665 \end{vmatrix} \\ . & . & + \begin{vmatrix} 33 & 0.915 \\ 0.915 & 0.041247 \end{vmatrix} \end{bmatrix}$$

$$\Rightarrow AdjX'X = \begin{bmatrix} 0.024198 & -0.148093 & -0.09629 \\ . & 5.201197 & 0.02123 \\ . & . & 0.523926 \end{bmatrix}$$

$$(X'X)^{-1} = \frac{1}{0.082563} \begin{bmatrix} 0.024198 & -0.148093 & -0.09629 \\ . & 5.201197 & 0.02123 \\ . & . & 0.523926 \end{bmatrix}$$

$$(X'X)^{-1} = \begin{bmatrix} 0.293085 & -1.79369 & -1.1663 \\ . & 62.99641 & 0.257112 \\ . & . & 6.345743 \end{bmatrix}$$

$$(X'X)^{-1} * X'Y = \begin{bmatrix} 0.293085 & -1.79369 & -1.1663 \\ . & 62.99641 & 0.257112 \\ . & . & 6.345743 \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} 0.88026 \\ 0.022905 \\ 0.155545 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.035495 \\ -0.09601 \\ -0.03371 \end{bmatrix}$$

$$\hat{\beta} = (X'X)^{-1} * X'Y = \begin{bmatrix} 0.035495 \\ -0.09601 \\ -0.03371 \end{bmatrix}$$

إذن:

$$\hat{\beta}_0 = 0.035495 , \quad \hat{\beta}_1 = -0.09601 , \quad \hat{\beta}_2 = -0.03371$$

بما ان

$$y - \hat{y} = \mu$$

ومن خلال العلاقة السابقة في الصفحة 186 نجد:

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_{1i} + \hat{\beta}_2 x_{2i} \quad (\text{Bressoux, 2010, p116})$$

وبذلك تكون معادلة خط الانحدار كما يلي:

$$\hat{Y}_i = 0.035495 - 0.09601 X_{1i} - 0.03371 X_{2i}$$

- تحديد مجالات الثقة لمعاملات النموذج عند مستوى خطأ $\alpha = 5\%$ (او عند مستوى ثقة 0.95)

لدينا:

$$\hat{\beta} - t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n-k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}} \leq \beta \leq \hat{\beta} + t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n-k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}}$$

$$cov(\hat{\beta}) = \begin{bmatrix} \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}^2 & cov(\hat{\beta}_0 \hat{\beta}_1) & cov(\hat{\beta}_0 \hat{\beta}_2) \\ . & \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}^2 & cov(\hat{\beta}_1 \hat{\beta}_2) \\ . & . & \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_2}^2 \end{bmatrix} = \hat{\sigma}^2 \cdot (X'X)^{-1} = \hat{\sigma}^2 \cdot \frac{1}{|X'X|} \text{Adj } X'X$$

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{U'U}{n-k} = \frac{Y'Y - \hat{\beta}'X'Y}{n-k}$$

ونعرف أن:

$$Y'Y = \sum Y_i^2 = 0.024694$$

$$\hat{\beta}'X'Y = [0.035495 \quad -0.09601 \quad -0.03371] \begin{bmatrix} 0.88026 \\ 0.022905 \\ 0.155545 \end{bmatrix} = 0.023802$$

بالتعويض في العلاقة السابقة نجد:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{U'U}{n-k} = \frac{0.024694 - 0.023802}{(33 - 3)} = 2,9738 * 10^{-5}$$

ولدينا:

$$cov(\hat{\beta}) = \begin{bmatrix} \hat{\sigma}^2_{\hat{\beta}_0} & cov(\hat{\beta}_0\hat{\beta}_1) & cov(\hat{\beta}_0\hat{\beta}_2) \\ . & \hat{\sigma}^2_{\hat{\beta}_1} & cov(\hat{\beta}_1\hat{\beta}_2) \\ . & . & \hat{\sigma}^2_{\hat{\beta}_2} \end{bmatrix} = \hat{\sigma}^2 \cdot (X'X)^{-1}$$

$$cov(\hat{\beta}) = 2,9738 * 10^{-5} \begin{bmatrix} 0.293085 & -1.79369 & -1.1663 \\ . & 62.99641 & 0.257112 \\ . & . & 6.345743 \end{bmatrix}$$

$$cov(\hat{\beta}) = \begin{bmatrix} 8,7158 * 10^{-6} & -5,3 * 10^{-5} & -3,468 * 10^{-5} \\ . & 0.001873 & 7,646 * 10^{-6} \\ . & . & 0,00018871 \end{bmatrix}$$

وبالتالي:

$$\hat{\sigma}^2_{\hat{\beta}_0} = 8,7158 * 10^{-6} \quad , \quad \hat{\sigma}^2_{\hat{\beta}_1} = 0.001873 \quad , \quad \hat{\sigma}^2_{\hat{\beta}_2} = 0,00018871$$

$$\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} = 0,00295225 \quad , \quad \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} = 0,043283 \quad , \quad \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_2} = 0,01373715$$

قيمة t المجدولة تستخرج من جدول ستودنت (Student) عند مستوى الثقة $(1 - \frac{\alpha}{2}) = 0.975$ وعند

درجة حرية $(n - k) = (33 - 3) = 30$ وقد بلغت قيمتها 2.0423

وعليه يكون مجال الثقة للمعلمة β_0 كالتالي:

$$\hat{\beta}_0 - t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n - k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0} \leq \beta_0 \leq \hat{\beta}_0 + t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n - k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}$$

$$0,035495 - (2,0423) \cdot (0,00295225) \leq \beta_0 \leq 0,035495 + (2,0423) \cdot (0,00295225)$$

$$0,035495 - 0,00602937 \leq \beta_0 \leq 0,035495 + 0,00602937$$

$$\boxed{0,029466 \leq \beta_0 \leq 0,041524}$$

مجال الثقة للمعلمة β_1 كالتالي:

$$\hat{\beta}_1 - t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n-k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1} \leq \beta_1 \leq \hat{\beta}_1 + t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n-k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}$$

$$-0,09601 - (2,0423) \cdot (0,043283) \leq \beta_1 \leq -0,09601 + (2,0423) \cdot (0,043283)$$

$$-0,09601 - 0,088396 \leq \beta_1 \leq -0,09601 + 0,088396$$

$$\boxed{-0,1844 \leq \beta_1 \leq -0,00761}$$

مجال الثقة للمعلمة β_2 كالتالي:

$$\hat{\beta}_2 - t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n-k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_2} \leq \beta_2 \leq \hat{\beta}_2 + t_{1-\frac{\alpha}{2}}(n-k) \cdot \hat{\sigma}_{\hat{\beta}_2}$$

$$-0,03371 - (2,0423) \cdot (0,01373715) \leq \beta_2 \leq 0,035495 + (2,0423) \cdot (0,01373715)$$

$$-0,03371 - 0,02805539 \leq \beta_2 \leq -0,03371 + 0,02805539$$

$$\boxed{-0,06177 \leq \beta_2 \leq -0,00566}$$

• اختبار معنوية معاملات النموذج عند مستوى معنوية $\varepsilon = 0.05$

يتم استخدام إحصائية ستيودنت t_c من اجل اختبار معنوية معالم النموذج

➤ اختبار معنوية معلمة المتغير الثابت β_0 نضع الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

حساب إحصائية اختبار ستيودنت t_c تكون بتطبيق القانون التالي:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_0}{\hat{\sigma}_{\hat{\beta}_0}} = \frac{0.035495}{0,00295225} = 12.023$$

عند مقارنة قيمة ستيودنت المحسوبة $t_c = 12.023$ مع القيمة الجدولية $t_{1-\frac{\varepsilon}{2}}^{(n-k)} = t_{0.975}^{(30)} = 2.042$

نجد ان القيمة المحسوبة اكبر من الجدولة ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل وهذا يعني

ان β_0 معنوي ويمكن قبوله في نموذج الاختبار.

➤ اختبار معنوية معلمة المتغير المستقل الأول معدل النمو الاقتصادي β_1

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بتطبيق القانون التالي:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1}{\widehat{\sigma}_{\hat{\beta}_1}} = \frac{-0.09601}{0,043283} = -2.218$$

عند مقارنة قيمة ستيودنت المحسوبة $t_c = -2.218$ مع القيمة الجدولية $t_{1-\frac{\epsilon}{2}}^{(n-k)} = t_{0.975}^{(30)} = -2.042$

نجد ان القيمة المحسوبة اصغر من الجدولة وهي تقع ضمن منطقة رفض الفرضية الصفرية (التي مفادها

عدم معنوية β_1) وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى معنوية المعلمة β_1

➤ اختبار معنوية معلمة المتغير المستقل الثاني نسبة البطالة β_2

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 \\ H_1: \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بتطبيق القانون التالي:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_2}{\widehat{\sigma}_{\hat{\beta}_2}} = \frac{-0.03371}{0,01373715} = -2.454$$

عند مقارنة قيمة ستيودنت المحسوبة $t_c = -2.454$ مع القيمة الجدولية $t_{1-\frac{\epsilon}{2}}^{(n-k)} = t_{0.975}^{(30)} = -2.042$

نجد ان القيمة المحسوبة اصغر من الجدولة وهي تقع ضمن منطقة رفض الفرضية الصفرية (التي مفادها

عدم معنوية β_2) وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى معنوية المعلمة β_2

• حساب معامل التحديد R^2 :

معامل التحديد مؤشر أساسي يستخدم لقياس جودة توفيق معادلة خط الانحدار وهو نسبة التغيرات

المفسرة الى التغيرات الكلية أي انه يقيس نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغيرات المستقلة معا،

او بعبارة أخرى هو مقياس نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع. ويمكن تقديره وفقا للصيغة التالية:

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}'X'Y - n\bar{Y}^2}{Y'Y - n\bar{Y}^2}$$

لدينا:

$$n\bar{Y}^2 = 33 * 0,026675^2 = 0,023481$$

$$Y'Y = \sum y_i^2 = 0,024694$$

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}'X'Y - n\bar{Y}^2}{Y'Y - n\bar{Y}^2} = \frac{0,023802 - 0,023481}{0,024694 - 0,023481} = \mathbf{0,264791}$$

هناك 26.48% من التغير الكلي في المتغير التابع فسر بواسطة الانحدار، أما الباقي 73.52% يرجع لأسباب أخرى، وهذا يعني ان المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج لم تفسر بدرجة كبيرة التغيرات الحاصلة ف معدل المواليد وهذا رغم معنوية المعلمات.

• اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر يتم حساب اختبار $F \rightarrow (k-1, n-k)$ ويهدف هذا الاختبار

الى معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_k على المتغير التابع y ، وهو يعتمد على نوعين من الفروض:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_k \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \dots \neq \beta_k \end{cases}$$

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F_c = \frac{\sum \hat{y}^2 / (k - 1)}{\sum \hat{u}^2 / (n - k)} = \frac{\hat{\beta}'X'Y - n\bar{Y}^2 / (k - 1)}{Y'Y - \hat{\beta}'X'Y / (n - k)}$$

$$F_c = \frac{(0,023802 - 0,023481) / (3 - 1)}{(0,024694 - 0,023802) / (33 - 3)} = 5,402368$$

جدول المعنوية الكلية للانحدار:

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع المتوسط	F
الانحدار	$\sum \hat{y}^2 = \hat{\beta}'X'Y - n\bar{Y}^2$ = 0.000321	$(k - 1) = 2$	$\hat{\beta}'X'Y - n\bar{Y}^2 / (k - 1)$ 0.00016066	5.402368
البواقي	$\sum \hat{u}^2 = Y'Y - \hat{\beta}'X'Y$ = 0.000892	$(n - k) = 30$	$Y'Y - \hat{\beta}'X'Y / (n - k)$ 0.000029738	
المجموع	0.001213	32		

بمقارنة قيمة F_c المحسوبة مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول فيشر (Fisher) عند مستوى الثقة

$(1 - \alpha) = 0.95$ وعند درجتي حرية $F \rightarrow (k-1, n-k)$ أي $F_{(3,30)}$ وقد بلغت قيمتها 3.316 نجد

أن المحسوبة أكبر من المجدولة، وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، مما يعني

أن هناك معنوية كلية للانحدار.

4-2 تأثير التطور الاجتماعي على تطور الولادات:

يلعب الجانب الاجتماعي المتمثل في التعليم بشكل وعام وتعليم الاناث بشكل خاص وكذا الصحة دورا مهما في تحديد مسار تطور الولادات في المجتمع، فالتعليم هو المحرك الأساسي في التنمية المجتمعية وله تأثير مهم على الولادات والخصوبة اذ تشير الكثير من الدراسات الى انه كلما ارتفعت نسب التعليم انخفضت نسب الخصوبة والولادات. كما يُعد القطاع الصحي عاملا هاما في تحسين صحة أفراد المجتمع، وكلما كان القطاع الصحي أكثر تطورا، انعكس ذلك إيجابا على صحة الأفراد، وقصد التمكن من قياس تأثير التطور الاجتماعي (التعليم والصحة) على الولادات تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss من اجل اجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التالية:

- المتغير التابع y الذي يمثل المعدل الخام للمواليد؛

- المتغير المستقل x_1 الذي يمثل نسبة الاناث في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة 1968-2000؛

- المتغير المستقل x_2 الذي يمثل نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية.

وقد تم اختيار متغير نسبة تدرسي الاناث في التعليم الثانوي خلال الفترة 1968-2000 كونها الفترة الموافقة لعينة الدراسة الممتدة من 1983 الى 2015. وباعتبار متوسط العمر عند الانجاب طوال فترة الدراسة 30 سنة، واعتبار متوسط العمر للالتحاق بالتعليم الثانوي هو 15 سنة، وبطرح هذا الأخير من متوسط العمر عند الانجاب نحصل على فارق السنوات بين الفترتين (30-15=15 سنة). بمعنى اخر ان دفعة الاناث البالغات 15 سنة (متوسط العمر للالتحاق بالثانوي) في الفترة بين 1968 و2000، هن دفعة النساء البالغات 30 سنة (متوسط العمر عند الانجاب) خلال الفترة الممتدة من 1983 الى 2015.

تتمثل هياكل الصحة الجوارية في المركز الصحية والعيادات وقاعات العلاج كونها الهياكل المسؤولة عن المتابعة الصحية للنساء اثناء فترة الحمل.

وفيما يلي نستعرض نتائج عملية الانحدار كما يلي:

Modèle	Coefficients ^a					Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure
	B	Erreur standard	Bêta	t			
1 (Constante)	,042	,003		11,975	,000	,035	,049
نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 2000-1968	-,039	,008	-,636	-4,858	,000	-,056	-,023
نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية	,020	,012	,221	1,688	,102	-,004	,043

a. Variable dépendante : المعدل الخام للمواليد

من خلال الجدول السابق نحصل على النموذج التالي:

$$\hat{Y}_i = 0.042 - 0.039 X_{1i} + 0.020 X_{2i}$$

من خلال احصائية اختبار ستودنت t المدرجة في الجدول وقيمة الدلالة تظهر معنوية المعلمة الثابتة

ومعنوية معلمة المتغير المستقل الاول (نسبة الاناث في التعليم الثانوي) من الناحية الاحصائية وحسب اختبار

t عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ ، في حين ان معلمة المتغير المستقل الثاني (نسبة نمو هياكل الصحة

الجوارية) لم تكن معنوية احصائيا ($\text{sig}=0.102 > 0.05$) مما يفرض استبعاده من النموذج او عدم اعتباره

متغير مستقل يتأثر به المتغير التابع.

بلغ معامل نسبة الاناث في التعليم الثانوي (- 0.039)، ما يعني ان كل زيادة في نسبة الاناث في التعليم

الثانوي بمقدار 1% سيؤدي الى انخفاض المعدل الخام للمواليد بمقدار 0.039

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,001	2	,000	18,731	,000 ^b
	de Student	,001	30	,000		
	Total	,001	32			

a. Variable dépendante : المعدل الخام للمواليد

b. Prédicteurs : (Constante), نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 1968-2000, نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية

الجدول الثاني خاص باختبار المعنوية الكلية للنموذج حيث نلاحظ ان قيمة F_c المحسوبة بلغت

18.731 وهي اكبر من قيمة فيشر المجدولة $F_{(2,30)}(0.05) = 3.316$ مما يجعلنا نرفض الفرضية

الصفريية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي تحقق المعنوية الكلية للانحدار عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$

Récapitulatif des modèles ^b				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,745 ^a	,555	,526	,00424111

a. Prédicteurs : (Constante), نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 1968-2000, نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية

b. Variable dépendante : المعدل الخام للمواليد

من خلال نتائج الجدول الثالث نلاحظ ان الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كان متوسط

اذ بلغت قيمة R 0.745 كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 المقدار 0.555 وهو ما يعني ان 55.5% من

التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (المعدل الخام للمواليد) ناتجة عن المتغيرات المستقلة (المفسرة) المدرجة

في النموذج اما الباقي (44.5%) يرجع الى أسباب أخرى.

عموما نجد ان متغير الجانب الاجتماعي التعليمي كان مؤثرا بحكم معنوية معلمته مما يدل على ان

تعليم الاناث لعب دور مهم في التغيرات الحاصلة في تطور معدل الولادات في الجزائر خلال فترة الدراسة، الا

ان متغير الجانب الصحي (نسبة نمو هياكل الصحة) لم يكن مؤثرا لكون معلمته لم تكن معنوية وبالتالي يمكن

استبعاده من النموذج.

4-3 قياس تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي على تطور الولادات:

بعد دراسة أثر تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (التعليم والصحة) على تطور الولادات كل على حدى في نماذج منفردة حاولنا في هذه الخطوة جمع هذه المتغيرات في نموذج واحد وقياس اثرها تطورها على تغير المعدل الخام للولادات في الجزائر خلال نفس المدة الزمنية، وقد تم اجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التالية:

- المتغير التابع y متمثلا في المعدل الخام للمواليد؛

- المتغير المستقل X_1 الذي يمثل الجانب الاقتصادي وتم اختيار متغير نسبة البطالة؛

- المتغير المستقل X_2 الذي يمثل جانب التعليم وتم اختيار متغير نسبة الاناث في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة 1968-2000.

- المتغير المستقل X_3 الذي يمثل الجانب الصحي وتم اختيار متغير نسبة نمو عدد الأطباء.

وكانت نتائج العملية كما يلي:

Modèle		Coefficients ^a					Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		Coefficients non standardisés	Erreur standard	Coefficients standardisés	t	Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	,057	,003		19,576	,000	,051	,063
	نسبة البطالة	-,052	,006	-,598	-8,238	,000	-,065	-,039
	نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 1968 و 2000	-,053	,005	-,856	-11,534	,000	-,062	-,043
	نسبة نمو عدد الاطباء	,009	,008	,083	1,115	,274	-,007	,024

a. Variable dépendante : المعدل الخام للمواليد

فيما يلي نموذج الانحدار المتحصل عليه:

$$\hat{Y}_i = 0.057 - 0.052 X_{1i} - 0.053 X_{2i} + 0.009 X_{3i}$$

المتغيران المستقلان نسبة البطالة ونسبة الاناث في التعليم الثانوي كانا معنويان من الناحية الاحصائية وحسب اختبار t عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ ، في حين ان المتغير المستقل الذي يمثل الجانب الصحي فكما كان الحال مع نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية حيث لم يكن معنويا في النموذج السابق فان متغير نسبة نمو عدد الاطباء لم يكن معنوي احصائيا في هذا النموذج ($\text{sig}=0,274>0.05$) مما يفرض استبعاده من النموذج او عدم اعتباره متغير مستقل يتأثر به المتغير التابع.

الملاحظ ان هناك علاقة عكسية بين نسبة البطالة والمعدل الخام للمواليد وقد بلغ معامل نسبة البطالة (-0,052) دلالة على ان كل زيادة في نسبة البطالة بمقدار 1% سيؤدي الى انخفاض المعدل الخام للمواليد بمقدار 0,052 كما بلغ معامل نسبة الاناث في التعليم الثانوي (-0,053)، وهي علاقة عكسية ما يعني ان كل زيادة في نسبة الاناث في التعليم الثانوي بمقدار 1% سيؤدي الى انخفاض المعدل الخام للمواليد بمقدار 0,053

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
1	Régression	,001	3	,000	75,518	,000 ^b
	de Student	,000	29	,000		
	Total	,001	32			

a. Variable dépendante : المعدل الخام للمواليد

b. Prédicteurs : (Constante), نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 1968-2000, نسبة البطالة, نسبة نمو عدد الاطباء,

اختبار المعنوية الكلية للنموذج يوضح ان قيمة F_c المحسوبة بلغت 75,518 وهي اكبر من قيمة فيشر

المجدولة $F(3;29)(0.05) = 2.934$ مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية، وبالتالي تحقق المعنوية الكلية

للانحدار عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,942 ^a	,887	,875	,00217907

a. Prédicteurs : (Constante), نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 1968-2000, نسبة البطالة, نسبة نمو عدد الاطباء

b. Variable dépendante : المعدل الخام للمواليد

الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كان قويا حيث بلغت قيمة R 0.942 كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 المقدار 0.887 وهو ما يعني ان 88.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (المعدل الخام للمواليد) ناتجة عن المتغيرات المستقلة (المفسرة) المدرجة في النموذج اما الباقي (11.3%) يرجع الى أسباب أخرى.

في الأخير يمكن القول ان المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج لم تكن مؤثرة الى حد كبير على تطور الولادات في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث لم يتجاوز حجم التأثير 26,5% في النموذج الخاص بالجانب الاقتصادي، وفيما يخص متغيرات الجانب الاجتماعي نلاحظ ان الشق التعليمي كان له تأثير على تطور الولادات حيث تحققت معنوية المعلمة الخاصة به في حين ان الشق الصحي لم يكن مؤثرا ويمكن استبعاده من النموذج نظرا لعدم تحقق معنوية معلمة المتغير الصحي ممثلا في نسبة الاطباء.

5- مدى تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الخصوبة:

للتمكن من قياس تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي على الخصوبة تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة

الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من اجل اجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التالية:

- المتغير التابع y الذي يمثل المؤشر الكلي للخصوبة؛

- المتغير المستقل X_1 الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي؛

- المتغير المستقل X_2 الذي يمثل نسبة البطالة؛

- المتغير المستقل X_3 الذي يمثل نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 1968-2000؛

- المتغير المستقل X_4 الذي يمثل نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية.

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés	Erreur standard	Coefficients standardisés			Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
			Bêta	t	Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure
1 (Constante)	-,058	,045		-1,289	,208	-,150	,034
معدل النمو الاقتصادي	,105	,335	,047	,314	,756	-,581	,791
نسبة البطالة	-,306	,105	-,432	-2,928	,007	-,520	-,092
نسبة الاناث في الثانوي بين 2000-1968	,216	,086	,433	2,511	,018	,040	,392
نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية	,116	,111	,161	1,042	,306	-,112	,344

a. Variable dépendante : نسبة نمو المؤشر الكلي للخصوبة

فيما يلي نموذج الانحدار المتحصل عليه:

$$\hat{Y}_i = -0.58 + 0.105 X_{1i} - 0.306 X_{2i} + 0.216 X_{3i} + 0.116 X_{4i}$$

نلاحظ من خلال جدول المعلمات عدم تحقق معنوية المتغير المستقل الأول (معدل النمو الاقتصادي) من الناحية الاحصائية في هذا النموذج ($\text{sig}=0,756 > 0.05$) وكذلك عدم تحقق معنوية المتغير المستقل الرابع (نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية) ($\text{sig}=0,306 > 0.05$) مما يفرض استبعادهما من النموذج او عدم اعتبارهما متغيران مستقلان يتأثر بهما المتغير التابع، في حين ان المتغيران المستقلان الثاني (نسبة البطالة) والثالث (نسبة الاناث في التعليم الثانوي) كانا معنويان من الناحية الاحصائية وحسب اختبار t عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ ،

الملاحظ كذلك ان هناك علاقة عكسية بين نسبة البطالة ونسبة نمو المؤشر الكلي للخصوبة وقد بلغ معامل نسبة البطالة (-0.306) دلالة على ان كل زيادة في نسبة البطالة بمقدار 1% ستؤدي الى انخفاض في نسبة نمو المؤشر الكلي للخصوبة بمقدار 0,306.

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,039	4	,010	6,787	,001 ^b
	de Student	,040	28	,001		
	Total	,079	32			

a. Variable dépendante : نسبة نمو المؤشر الكلي للخصوبة

b. Prédicteurs : (Constante), نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية, نسبة الاناث في الثانوي بين 1968-2000

رغم عدم تحقق معنوية المتغيران المستقلان معدل النمو الاقتصادي ونسبة نمو الهياكل الصحية إلا أن المعنوية الكلية للنموذج كانت محققة عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ حيث ان قيمة F_c المحسوبة بلغت 6,787 وهي اكبر من قيمة فيشر المجدولة ($F_{(4;28)}(0.05) = 2,714$) مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,702 ^a	,492	,420	,03787216

a. Prédicteurs : (Constante), نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة نمو هياكل الصحة الجوارية, نسبة الاناث في الثانوي بين 1968-2000

b. Variable dépendante : نسبة نمو المؤشر الكلي للخصوبة

الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كان قويا حيث بلغت قيمة R المقدار 0.702 غير أن عدم تحقق معنوية بعض المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج أثر على القيمة التفسيرية لمعامل التحديد حيث بلغ R^2 المقدار 0,492 وهو ما يعني ان 49,2% فقط من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (نسبة نمو المؤشر الكلي للخصوبة) ناتجة عن المتغيرات المستقلة (المفسرة) المدرجة في النموذج اما الباقي (50,8%) يرجع الى أسباب أخرى.

على الصعيد الاقتصادي ومثل ما سجل في النموذج الخاص بمعدل المواليد نلاحظ ان تطور معدل النمو الاقتصادي لم يكن مؤثرا في تطور مؤشر الخصوبة، عكس تطور نسبة البطالة الذي تحققت معنويته وكان له تأثير في التغيرات الحاصلة على مستوى مؤشر الكلي للخصوبة، اما على الصعيد الاجتماعي فقد تحققت معنوية متغير نسبة تعليم الاناث ما يعني ان تطور هذه النسبة كان لها دور في تطور مؤشر الخصوبة، في حين ان مؤشر نسبة نمو الهياكل الصحية لم تحقق معنويته في النموذج وبالتالي يمكن استبعاد دوره في تطور مؤشر الخصوبة طيلة الفترة.

6- قياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الزواج:

للتمكن من قياس تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي على الزواج تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من اجل اجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التالية:

- المتغير التابع y الذي يمثل المعدل الخام للزواج؛
- المتغير المستقل X_1 الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي؛
- المتغير المستقل X_2 الذي يمثل نسبة البطالة؛
- المتغير المستقل X_3 الذي يمثل نسبة النجاح في البكالوريا.

		Coefficients ^a				Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Borne inférieure	Borne supérieure
		B	Erreur standard	Bêta	t		
1	(Constante)	,005	,001		8,652	,000	,004 ,006
	معدل النمو الاقتصادي	,005	,005	,067	1,095	,283	-,005 ,015
	نسبة البطالة	-,007	,002	-,260	-3,397	,002	-,011 ,003
	نسبة النجاح في البكالوريا	,009	,001	,749	9,545	,000	,007 ,011

a. Variable dépendante : المعدل الخام للزواج

يمكن كتابة نموذج الانحدار كما يلي:

$$\hat{Y}_i = 0,005 + 0,005 X_{1i} - 0,007 X_{2i} + 0,009 X_{3i}$$

نلاحظ المتغير المستقل الأول (معدل النمو الاقتصادي) غير معنوي من الناحية الاحصائية

(sig=0,283>0.05) مما يفرض استبعادهما من النموذج او عدم اعتباره متغير مستقل يتأثر به المتغير

التابع، في حين ان المتغيران المستقلان الثاني (نسبة البطالة) والثالث (نسبة النجاح في البكالوريا) كانا معنويان

من الناحية الاحصائية وحسب اختبار t عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$

		ANOVA ^a				
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	3	,000	86,825	,000 ^b
	de Student	,000	29	,000		
	Total	,000	32			

a. Variable dépendante : المعدل الخام للزواج

b. Prédictors : (Constante), نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة النجاح في البكالوريا

المعنوية الكلية للنموذج كانت محققة عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ حيث ان قيمة F_c المحسوبة بلغت

86,825 وهي اكبر من قيمة فيشر المجدولة $F_{(3;29)}(0.05) = 2,934$ مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية

ونقبل الفرضية البديلة التي تشير الى تحقق المعنوية الكلية للنموذج.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,949 ^a	,900	,889	,00059565

a. Prédicteurs : (Constante), نسبة النجاح في البكالوريا, معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة, نسبة البطالة

b. Variable dépendante : المعدل الخام للزواج

وصلت القيمة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 المقدار 0,90 وهو ما يعني ان 90% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (المعدل الخام للزواج) ناتجة عن المتغيرات المستقلة (المفسرة) المدرجة في النموذج اما الباقي (10%) يرجع الى أسباب أخرى. كما بلغت قيمة معامل الارتباط R المقدار 0,949 ما يعني ان الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قويا.

يظهر جليا من خلال من خلال اختبار معنوية المعلمات التأثير المهم الذي لعبه تطور نسبة البطالة ونسب التعلم في تطور المعدل الخام للزواج في الجزائر وفي المقابل لم تتحقق معنوية متغير معدل النمو الاقتصادي وبالتالي فان تأثيره في تطور معدل الزواج لم يكف معنويا ويمكن استبعاده.

7- دراسة تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الوفيات العامة:

تمثل الوفيات العنصر الثاني في التغير الطبيعي للسكان غير انها تؤدي الى تناقص السكان عكس المواليد التي تمثل العنصر الأول وتأثر بالزيادة، ويرى الكثير من الدارسين ان حجم الوفيات ومعدلاتها سواء كانت العامة او الخاصة (وفيات الأطفال) ما هي الا انعكاس لمدى تقدم الدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية (التعليمية والصحية)

7-1 تأثير التطور الاقتصادي على تطور الوفيات العامة

تشير معظم الدراسات الى عدم تساوي معدلات الوفيات بين السكان والمجتمعات من ناحية المهن والمراتب الاقتصادية، فهي تختلف بين البلدان والمناطق الفقير والغنية وترتبط ارتباطا وثيقا بتطور المستوى الاقتصادي خلال الزمن، ومن اجل معرفة علاقة وقياس حجم تأثير التطور الاقتصادي على معدلات الوفيات

في الجزائر تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS قصد اجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التالية:

- المتغير التابع y الذي يمثل المعدل الخام للوفيات؛
- المتغير المستقل X_1 الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي؛
- المتغير المستقل X_2 الذي يمثل نسبة نمو الدخل النقدي؛
- المتغير المستقل X_3 الذي يمثل نسبة نمو الاستهلاك النهائي للأسر؛
- المتغير المستقل X_4 الذي يمثل نسبة البطالة.

		Coefficients ^a					Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Borne inférieure	Borne supérieure
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.		
1	(Constante)	,005	,001		5,759	,000	,003	,007
	معدل النمو الاقتصادي	-,010	,012	-,159	-,801	,430	-,034	,015
	نسبة نمو الدخل النقدي	-,001	,003	-,090	-,360	,722	-,007	,005
	نسبة نمو الاستهلاك النهائي	,005	,004	,318	1,204	,238	-,003	,013
	نسبة البطالة	,000	,004	-,010	-,055	,957	-,007	,007

a. Variable dépendante : المعدل الخام للوفيات

بعد اجراء الاختبار توصلنا الى المعادلة التالية:

$$\hat{Y}_i = 0.005 - 0.010 X_{1i} - 0,001X_{2i} + 0,005X_{3i} + 0,0002 X_{4i}$$

نلاحظ من خلال جدول المعلمات عدم معنوية جميع المتغيرات المستقلة الاربعة من الناحية الاحصائية في هذا النموذج حيث ان قيمة الدلالة sig كانت أكبر من 0,05 في كل المتغيرات مما يفرض استبعادها من النموذج او عدم اعتبارها متغيرات مستقلة يتأثر بها المتغير التابع أي ان المعدل الخام للوفيات في الجزائر لم يكن متأثرا في تطوره بهذه المؤشرات الاقتصادية المدرجة في النموذج.

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	4	,000	1,087	,382 ^b
	de Student	,000	28	,000		
	Total	,000	32			

a. Variable dépendante : المعدل الخام للوفيات

b. Prédicteurs : (Constante), نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة

جدول اختبار المعنوية الكلية للنموذج يوضح عدم تحققها عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ حيث ان قيمة F_c

المحسوبة بلغت 1,087 وهي اصغر من قيمة فيشر المجدولة $F_{(4;28)}(0.05) = 2,714$ مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية.

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

ما يعني انه بالرغم من التطور الاقتصادي الحاصل الا انه لم يتعكس على جودة الرعاية الصحية التي من شأنها ان تؤثر في تطور الوفيات.

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,367 ^a	,134	,011	,00134631

a. Prédicteurs : (Constante), نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة, معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة

b. Variable dépendante : المعدل الخام للوفيات

المعنوية غير المحققة لمعاملات النموذج تظهر بوضوح في جدول معامل الارتباط والتحديد حيث بلغت

قيمة معامل الارتباط R المقدار 0,367 ما يعني ان الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع جد

ضعيف كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 المقدار 0,13 اما معامل التحديد المصحح فيكاد يكون معدوما

(0,01) دلالة على ان التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (المعدل الخام للوفيات) لم تكن ناتجة عن المتغيرات

المستقلة (المفسرة) المدرجة في النموذج وانما ترجع الى أسباب أخرى، حيث وبالرغم من ادراجنا لأربع متغيرات

اقتصادية في النموذج الا ان معنوية معاملات لم تتحقق ما يعني ان تطور معدل الوفيات في الجزائر لم يكن

متأثرا بالتطور الحاصل في المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة من 1982 الى 2015.

7-2 تأثير التطور الاجتماعي على تطور الوفيات العامة:

تلعب العوامل الاجتماعية من تعليم وصحة دورا مهما في تطور الوفيات العامة وهذا ما سنحاول ان نستكشفه من خلال نموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات اجتماعية متعلقة بالصحة والتعليم ومتغير المعدل الخام للوفيات:

- المتغير التابع y الذي يمثل المعدل الخام للوفيات؛

- المتغير المستقل X_1 الذي يمثل معدل التمدريس في الفئة 6-14؛

- المتغير المستقل X_2 الذي يمثل نسبة نمو عدد الأطباء؛

- المتغير المستقل X_3 الذي يمثل نسبة نمو الهياكل الصحية.

Modèle		Coefficients ^a					Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure
		B	Erreur standard	Bêta	t			
1	(Constante)	,024	,002		11,578	,000	,020	,028
	معدل التمدريس 6-14	-,021	,002	-,819	-9,316	,000	-,025	-,016
	نسبة نمو عدد الاطباء	,004	,002	,164	1,962	,059	,000	,008
	نسبة نمو الهياكل الصحية	,001	,002	,048	,571	,572	-,003	,004

a. Variable dépendante : المعدل الخام للوفيات :

فيما يلي نموذج الانحدار المتحصل عليه:

$$\hat{Y}_i = 0.024 - 0.021 X_{1i} + 0,004X_{2i} + 0,001X_{3i}$$

نلاحظ من خلال جدول المعلمات معنوية المتغير المستقل الاول (معدل التمدريس 6-14) حيث ان قيمة الدلالة sig كانت أصغر من 0,05 اما بقية المتغيرات فان معنويتها لم تكن محققة مما يفرض استبعادها من النموذج او عدم اعتبارها متغيرات مستقل يتأثر بها المتغير التابع أي ان المعدل الخام للوفيات في الجزائر تأثر بتطور معدل التمدريس بينما لم يكن متأثرا في تطوره بتطور مؤشرات الصحة.

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	3	,000	44,518	,000 ^b
	de Student	,000	29	,000		
	Total	,000	32			

a. Variable dépendante : المعدل الخام للوفيات

b. Prédicteurs : (Constante), معدل التمدرس 14-6, نسبة نمو عدد الاطباء, نسبة نمو الهياكل الصحية,

المعنوية الكلية للنموذج كانت محققة عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ حيث ان قيمة F_c المحسوبة بلغت

44,518 وهي اكبر من قيمة فيشر المجدولة $F(3;29)(0.05) = 2,934$ مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية

ونقبل البديلة.

$$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

Récapitulatif des modèles ^b				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,906 ^a	,822	,803	,00060057

a. Prédicteurs : (Constante), معدل التمدرس 14-6, نسبة نمو عدد الاطباء, نسبة نمو الهياكل الصحية,

b. Variable dépendante : المعدل الخام للوفيات

بلغت قيمة معامل الارتباط R المقدار 0,906 ما يعني ان الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع قوية كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 المقدار 0,822 دلالة على ان التغيرات الحاصلة في المتغير

التابع (المعدل الخام للوفيات) كانت مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة (المفسرة) المدرجة في النموذج بنسبة

82,2% وتبقى 17,8% ترجع الى أسباب أخرى.

رغم تحقق المعنوية الكلية للنموذج الا ان تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر خلال الفترة 1983

الى 2015 لم يكن متأثرا بكل المتغيرات المدرجة في النموذج، وانما مؤشر التعلم هو الوحيد الذي تحققت

معنوية معلمته ويمكن اعتبار تأثيره كان فعليا، اما مؤشرات الجانب الصحي فيمكن اهمال تأثيرها نظرا لعدم

تحقق معنوية معلماتها.

8- دراسة تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور وفيات الأطفال الرضع:

تعتبر فئة الأطفال الرضع اهم عينة في دراسة الوفيات لكون وفيات هذه الفئة تمثل أكبر نسبة من حجم الوفيات وخاصة في الدول النامية ومنها الجزائر، ويتفق الكثير من الدارسين ان تطور معدلات وفيات هذه الفئة مرتبط بشكل وثيق بالتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول وهو ما سنحاول اكتشافه احصائيا في هذه النقطة من خلال نماذج الانحدار.

8-1 تأثير التطور الاقتصادي على تطور وفيات الأطفال الرضع:

من اجل قياس حجم تأثير التطور الاقتصادي على معدلات وفيات الأطفال الرضع في الجزائر تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss قصد اجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التالية:

- المتغير التابع y الذي يمثل معدل وفيات الأطفال الرضع؛
- المتغير المستقل X_1 الذي يمثل معدل النمو الاقتصادي؛
- المتغير المستقل X_2 الذي يمثل نسبة البطالة؛
- المتغير المستقل X_3 الذي يمثل نسبة نمو الاستهلاك النهائي للأسر.

Modèle	Coefficients ^a							
	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B		
	B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure	
1	(Constante)	,029	,007		4,335	,000	,015	,042
	معدل النمو الاقتصادي	-,038	,087	-,086	-,437	,666	-,217	,141
	نسبة البطالة	,027	,025	,193	1,069	,294	-,025	,079
	نسبة نمو الاستهلاك	,011	,022	,102	,516	,610	-,033	,055

a. Variable dépendante : معدل وفيات الاطفال الرضع :

نموذج الانحدار الخطي المتعدد يكتب كالآتي:

$$\hat{Y}_i = 0.029 - 0.038 X_{1i} + 0,027X_{2i} + 0,011X_{3i}$$

على غرار ما تم ملاحظته في قياس تأثير التطور الاقتصادي على الوفيات العامة نلاحظ عدم تحقق معنوية جميع المتغيرات المستقلة من الناحية الاحصائية في هذا النموذج حيث ان قيمة الدلالة sig كانت أكبر من 0,05 في كل المتغيرات مما يفرض استبعادها من النموذج او عدم اعتبارها متغيرات مستقلة يتأثر بها المتغير التابع أي ان معدل وفيات الاطفال الرضع في الجزائر لم يكن متأثرا في تطوره بهذه المؤشرات الاقتصادية المدرجة في النموذج.

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,000	3	,000	,681	,571 ^b
	de Student	,003	29	,000		
	Total	,003	32			

a. Variable dépendante : معدل وفيات الاطفال الرضع

b. Prédicteurs : (Constante), معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة, نسبة نمو الاستهلاك

جدول اختبار المعنوية الكلية للنموذج يوضح عدم تحققها عند مستوى الخطأ $\alpha = 0.05$ حيث ان قيمة F_c المحسوبة بلغت 0,681 وهي اصغر من قيمة فيشر المجدولة $F(3;29)(0.05) = 2,934$ مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية.

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,257 ^a	,066	-,031	,01002685

a. Prédicteurs : (Constante), معدل النمو الاقتصادي, نسبة البطالة, نسبة نمو الاستهلاك

b. Variable dépendante : معدل وفيات الاطفال الرضع

قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع جد ضعيفة اذ لم تتعدى قيمة معامل الارتباط R المقدار 0,257 كما ان القوة التفسيرية تكاد تتعدم فقيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0,066 اما معامل التحديد المصحح كانت في حدود (-0.031) دلالة على ان تأثير تطور العوامل الاقتصادية في الجزائر لم يكن مهما وان التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل وفيات الأطفال الرضع) لم تكن ناتجة عن المتغيرات المستقلة (المفسرة) المدرجة في النموذج وانما ترجع الى أسباب أخرى.

8-2 تأثير التطور الاجتماعي على تطور وفيات الأطفال الرضع:

من اجل قياس حجم تأثير التطور الاجتماعي على معدلات وفيات الأطفال الرضع في الجزائر تمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS قصد اجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التالية:

- المتغير التابع y الذي يمثل معدل وفيات الأطفال الرضع؛
- المتغير المستقل X_1 الذي يمثل نسبة التمدرس بين 1968-2000؛
- المتغير المستقل X_2 الذي يمثل نسبة الاناث في التعليم الثانوي بين 1968-2000؛
- المتغير المستقل X_3 الذي يمثل نسبة نمو عدد الأطباء؛
- المتغير المستقل X_4 الذي يمثل نسبة نمو الهياكل الصحية.

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés	Erreur standard	Coefficients standardisés	Bêta	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
							Borne inférieure	Borne supérieure
1 (Constante)	,106	,006			16,907	,000	,093	,119
نسبة التمدرس بين 2000-68	-,080	,012	-,860		-6,824	,000	-,104	-,056
نسبة الاناث في الثانوي بين 2000-68	-,019	,011	-,189		-1,689	,102	-,041	,004
نسبة نمو عدد الأطباء	-,016	,010	-,098		-1,649	,110	-,036	,004
نسب نمو الهياكل الصحية	-,007	,008	-,050		-,935	,358	-,024	,009

a. Variable dépendante : معدل وفيات الرضع

فيما يلي نموذج الانحدار المتحصل عليه:

$$\hat{Y}_i = 0.106 - 0.080 X_{1i} - 0,019X_{2i} - 0,016X_{3i} - 0,007X_{4i}$$

بخلاف المتغير المستقل الاول (نسبة التمدرس بين 1968-2000) الذي كانت معنويته محققة حيث ان قيمة الدلالة sig كانت أصغر من 0,05 بقية المتغيرات ومعنويتها لم تكن محققة مما يفرض استبعادها من النموذج.

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,003	4	,001	99,603	,000 ^b
	de Student	,000	28	,000		
	Total	,003	32			

a. Variable dépendante : معدل وفيات الرضع

b. Prédicteurs : (Constante), نسبة نمو الاطباء, نسبة نمو الهياكل الصحية, نسبة التمدرس بين 1968-2000, نسبة الاناث في الثانوي بين 1968-2000

رغم عدم تحقق معنوية بعض المتغيرات الان المعنوية الكلية للنموذج كانت محققة عند مستوى الخطأ $\alpha =$

0.05 حيث ان قيمة F_c المحسوبة بلغت 99,603 وهي اكبر من قيمة فيشر المجدولة $F_{(4;28)}(0.05)$

=2,714 مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة.

$$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

Récapitulatif des modèles^b

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,967 ^a	,934	,925	,00270542

a. Prédicteurs : (Constante), نسبة نمو الهياكل الصحية, نسبة نمو الاطباء, نسبة الاناث في الثانوي بين 1968-2000, نسبة التمدرس بين 1968-2000

b. Variable dépendante : معدل وفيات الرضع

بلغت قيمة معامل الارتباط R المقدار 0,967 ما يعني ان الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير

التابع قويا كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 المقدار 0,934 دلالة على ان المتغيرات المستقلة (المفسرة)

المدرجة في النموذج تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل وفيات الأطفال الرضع) بنسبة 96,7%

وتبقى نسبة 3,3% ترجع الى أسباب أخرى.

رغم الارتباط القوي المسجل الا ان معظم المتغيرات المدرجة في النموذج لم تتحقق معنوية معالمها،

ويبقى مؤشر نسبة التمدرس هو الوحيد الذي يمكن ان يأخذ تأثيره بعين الاعتبار نظرا لتحقق معنوية معلمته.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة التطور السوسيو اقتصادي ودراسة تطور اهم الظواهر الديمغرافية في الجزائر من الناحية الوصفية في الفصول السابقة حاولنا في هذا الفصل قياس تأثير هذا التطور السوسيو اقتصادي على تطور الظواهر الديمغرافية في الجزائر من الناحية الإحصائية وذلك من خلال اجراء سلسلة من معادلات الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التابعة متمثلة في مؤشرات الظواهر الديمغرافية والمتغيرات المستقلة متمثلة في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكنا من توفير سلسلة إحصائية مستمرة لها على مدار مجموعة من السنوات تفوق 30 سنة وذلك من اجل إثبات او نفي فرضيات الدراسة وقد توصلت الدراسة الى:

فيما يخص فرضية التأثير على الولادات لاحظنا أن الجانب الاقتصادي (معدل النمو الاقتصادي، نسبة البطالة) تأثيره كان ضعيفا اذ لم تتجاوز قوة التفسير 26%.

تأثير الجانب الاجتماعي كان متوسط حيث وصلت قوة التفسير الى 55% واقتصر الامر على جانب التعليم (نسبة الاناث في التعليم الثانوي) وتم رفض الجانب الصحي (نمو الهياكل الصحية) نظرا لعدم تحقق معنوي المعلمة.

فيما يخص فرضية التأثير على الخصوبة لاحظنا ان التطور الاقتصادي لم يكن مؤثرا وذلك من خلال انعدام معنوية معلماته، في حين ان التطور السوسيوولوجي كان مؤثرا من جانب التعليم ولم يكن مؤثرا من الجانب الصحي وقد وصلت القيمة التفسيرية الاجمالية للنموذج 50%

فيما يخص فرضية التأثير على الزواج لاحظنا ان تأثير الجانب الاقتصادي اقتصر على نسبة البطالة ولم تتحقق معنوية معلمة معدل النمو الاقتصادي وكان لنسب التعليم تأثير كبير على تطور معدل الزواج في الجزائر خلال فترة الدراسة وقد بلغت القيمة التفسيرية 90%.

فيما يخص فرضية التأثير على الوفيات، سجلنا انعدام معنويات معاملات متغيرات الجانب الاقتصادي ما يلغي تأثيره، كما ان الجانب الاجتماعي لم يكن مؤثرا في شقه الصحي بينما الشق التعليمي كان معنويا ومؤثرا، وقد وصلت القيمة التفسيرية لنموذج الجانب الاجتماعي في الوفيات العامة الى 90% وفي وفيات الأطفال الرضع الى 96%.

نشير الى اننا لم نتمكن من اختبار فرضية التأثير على الهجرة بسبب عدم توفر سلسلة متواصلة من المعطيات حول هذه الظاهرة وكل ما استطعنا توفيره هو عبارة عن صافي الهجرة الدولية لعدد قليل من السنوات المتفرقة صادرة عن البنك الدولي ولا يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

كان الهدف من هذا العمل دراسة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر منذ الاستقلال الى سنة 2015 ومحاولة قياس أثر هذا التطور على سيرورة مؤشرات مختلف الظواهر الديمغرافية من ولادات وخصوبة وزواج ووفيات وهجرة، فقد شهدت الجزائر نموا اقتصاديا واجتماعيا وديمغرافيا كبيرا على مدى خمسون عام منذ الاستقلال الى سنة 2015.

من الناحية الاقتصادية عرفت الجزائر نموا كبيرا في معظم المؤشرات الاقتصادية، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي من قرابة 250 دولار للفرد غداة الاستقلال الى 5460 دولار سنة 2014، كما ارتفع نصيب الفرد من الدخل الوطني من حوالي 700 دولار سنة 1974 الى 4200 دولار سنة 2014 وهو تطور مهم، الا انه يبقى غير كاف بالمقارنة مع المتوسط العالمي المسجل سنة 2015 حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي ما يفوق 10000 دولار وأكثر من 9800 دولار كنصيب الفرد من الدخل الوطني، كما انه يبقى غير كاف بالمقارنة مع العديد من الدول العربية التي تفوقت على الجزائر في هذا المجال مثل الامارات، السعودية، قطر، الكويت، البحرين، لبنان وعمان وقد بلغ المتوسط العربي اكثر من 6300 دولار في نصيب الفرد من الناتج الداخلي والدخل الوطني.

وشهد حجم الصادرات الجزائرية نموا هو الاخر فارتفعت من 730 مليون دولار سنة 1963 الى أكثر من 60 مليار دولار سنة 2014، وفي المقابل ارتفعت فاتورة الواردات من 580 مليون دولار الى أكثر من 58 مليار دولار، وارتفع حجم الاستهلاك الأسري من 31.6 مليار دينار سنة 1974 الى أكثر من 9600 مليار دينار سنة 2014، وصافي الادخار من 18.8 مليار دينار الى قرابة 6300 مليار دينار.

سجلت معدلات البطالة تحسن واضحا وانخفضت النسبة أكثر من النصف لتسجل قيمة 11.2% سنة 2015 بعد ما كانت فوق 25% قبل الالفية الثالثة، وتعتبر هذه القيمة في حدود المتوسط العربي المسجل سنة 2015 بقيمة 11.5% غير انها بعيدة عن مستوى الدول الأوروبية والمتوسط العالمي الذي هو في حدود 6%، كما ان هناك دول عربية شهدت نموا يفوق بكثير ما شهدته الجزائر مثل قطر التي كادت ان تنعدم فيها نسبة البطالة سنة 2015 بمعدل اقل من 1%.

تطور معظم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال وحتى سنة 2015 كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة الفترة وشهد تراجعا في بعض السنوات نظرا لارتباطه الوثيق بتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية فكانت ترتفع كلما ارتفعت الأسعار وتخفض كلما انخفضت، وهذا ما أدى الى تذبذب الأداء الاقتصادي للجزائر فقد كانت معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة طيلة هذه الفترة حيث شهدت معدلات مرتفعة في سبعينات القرن الماضي تم انخفضت في منتصف الثمانينات وبداية التسعينات لتعود الى الارتفاع التدريجي مع دخول الالفية الثالثة.

من الناحية الاجتماعية وفيما يخص التعليم فقد عرفت معظم مؤشرات التعليم تزايد مستمرا طيلة الفترة وفي مختلف المراحل التعليمية من الابتدائي وحتى التعليم العالي، حيث ارتفعت نسب التسجيل والالتحاق في المرحلة الابتدائية من 79.8 سنة 1972 لتبلغ نسبة الشمول سنة 2015، وأصبح جل التلاميذ يكملون مرحلة التعليم الابتدائي بعد ما كانت نسبة إتمام هذه المرحلة في حدود 40% سنة 1972 وارتفعت اعداد المسجلين في التعليم المتوسط من 30790 سنة 1962 الى اكثر من 2600000 سنة 2015، وفي التعليم الثانوي ارتفع العدد من 5823 سنة 1963 الى قرابة 1400000 سنة 2015، وقد كانت نسبة الذكور تغلب على نسبة الاناث منذ الاستقلال وفي جميع المراحل الى غاية سنة 1995 اين تغلب الاناث على الذكور في المرحلة الثانوية.

في مجال التأطير ارتفع عدد المدرسين في الابتدائي من قرابة 20000 غداة الاستقلال الى أكثر من 168000 سنة 2015، وعدد مدرسين التعليم المتوسط من 2488 الى أكثر من 151000 أستاذ، وأساتذة التعليم الثانوي من 1200 أستاذ الى قرابة 10000 أستاذ، وارتفع عدد أساتذة الجامعة من قرابة 700 أستاذ سنة 1970 الى قرابة 60000 أستاذ سنة 2015.

في مجال البنية التحتية شهدت الجزائر ارتفاع كبيرا في عدد المؤسسات التعليمية منذ الاستقلال والى غاية سنة 2015 حيث ارتفع عدد الابتدائيات من 2260 الى أكثر من 18500 وعدد المتوسطات من 364 الى أكثر من 5300، وعدد الثانوية من 39 الى أكثر من 2200، وعدد الجامعات من 1 الى 106 جامعات.

شهدت مؤشرات الجانب الصحي هي الأخرى ارتفاعا واضحا حيث انتقلت الكادر الصحي من قرابة 1200 طبيب و 200 صيدلي و 150 جراح اسنان سنة 1962 الى أكثر من 73000 وأكثر من 11000 وأكثر من 13500 على التوالي سنة 2015، فيما ارتفع حجم البنية التحتية من 143 مستشفى سنة 1974 الى 300 مستشفى سنة 2015 وعدد العيادات من 106 الى 1660 عيادة وقاعات العلاج من 1400 الى 5760 قاعة علاج سنة 2015.

في مقابل التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة نجد ان الجانب الديمغرافي شهد هو الاخر تطور مهم خلال نفس الفترة، فحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات تضاعف عدد سكان الجزائر قرابة 4 مرات خلال 50 سنة بعد الاستقلال وانتقل من حدود 10 مليون نسمة سنة 1963 الى حدود 40 مليون نسمة سنة 2015، وهذا رغم الانخفاض الذي شهدته معدلات الخصوبة والمواليد ومعدل النمو السكاني، وقد شهد نمو السكان حسب العمر تحول ملحوظا، فبعد ان كان الهرم السكاني يتميز بشكل مخروطي ذو قاعدة عريضة تمثل فيها نسبة الأطفال الأقل من 15 سنة اعلى نسبة من السكان خلال التعدادات الثلاث الأولى 1966، 1977، 1987 شرع في التحول خلال تعدادي 1998 و2008 محاولا اخذ شكل قلة، غير ان العودة الأخيرة للولادات مع بداية الالفية الثالثة حالت دون هذا التحول وعادت القاعدة الى الاتساع مجددا، وكان اكبر المستفيدين من هذا التطور الفئة النشطة (15-64) التي ارتفعت نسبتها من 48% سنة 1966 الى 65% سنة 2015 وهو ما انعكس على نسب الاعالة السكانية التي انخفضت قرابة النصف من 117% الى 60%.

تراجعت الخصوبة والولادات خلال هذه الفترة بأكثر من النصف، فبعد ان كانت تتميز الجزائر بمعدل ولادات يعتبر من اعلى المعدلات في العالم حيث كان يتجاوز 50% انخفض الى 19% سنة 2000، إلا انه عاود الارتفاع الى 26% سنة 2015 كما انخفض معدل الخصوبة العام من 226% الى 96% وبالتالي انخفض المؤشر التركيبي للخصوبة من أكثر من 8 أطفال لكل امرأة في سن الانجاب سنة 1970 الى اقل من 3 أطفال لكل امرأة سنة 2015.

انخفض المعدل الخام للوفيات أكثر من أربع مرات وانتقل من 17.4% سنة 1967 الى 4.5% سنة 2015 وهذا بفضل انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 57% سنة 1982 الى 22% سنة 2015 وانخفاض معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات من 244% سنة 1960 الى 26% سنة 2015، وهذا

ما أدى الى ارتفاع متوسط المتوقع العمر عند الولادة من اقل من 50 سنة في 1963 الى 77 سنة في 2015.

لا شك ان للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر خلال فترة الدراسة انعكاس على تطور مؤشرات اهم الظواهر الديمغرافية، وكانت الهدف من هذه الدراسة محاولة قياس حجم هذا الأثر من الناحية الإحصائية وهو ما عالجت في فصلها الرابع من خلال اجراء سلسلة من معادلات الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات التابعة متمثلة في مؤشرات الظواهر الديمغرافية والمتغيرات المستقلة متمثلة في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم توفير سلاسل إحصائية مستمرة لها على مدار مجموعة من السنوات تفوق 30 سنة.

بعد اجراء سلسلة عمليات الانحدار الخطي المتعدد بين مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومختلف مؤشرات الظواهر الديمغرافية من جهة أخرى، اتضح لنا ان التطور الاقتصادي والمعبر عنه بمعدل النمو الاقتصادي لم يكن مؤثرا في تطور اغلب مؤشرات الظواهر الديمغرافية المختلفة بينما كان هناك تأثير ضعيف لتطور نسب البطالة على الولادات والخصوبة والزواج، ويرجع سبب عدم تأثر الظواهر الديمغرافية بتطور معدل النمو الاقتصادي لكون النمو الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة لم يكن مطابق للتعريف النظري للنمو الاقتصادي وكان زيادة في اجمالي الناتج المحلي فقط ولم يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي.

التطور الاجتماعي من جانب التعليم (نسب التمدرس) كان مؤثرا الى حد ما في جميع المؤشرات الديمغرافية وخاصة نسب تمدرس الاناث الذي لعب دور كبير في انخفاض معدلات الخصوبة والولادات بعد انشغال الاناث بالدراسة ووصولهن الى مراحل متقدمة من التعليم ما أدى الى خفض معدلات الزواج وخاصة الزواج المبكر وبالتالي تراجع الخصوبة والولادات، كما لعبت نسب التمدرس دور كبير في تراجع الوفيات العامة ووفيات الأطفال.

لم يكن لتطور المؤشرات الصحية من نمو الهياكل الصحية ونمو عدد الأطباء تأثير واضح في معظم الظواهر الديمغرافية نظرا لعدم تحقق معنوية معلماته في جميع النماذج، وقد يرجع ذلك لكون التطور الصحي كان على مستوى حجم المنشآت والاطارات ولم يكن على مستوى نوعية الخدمات المقدمة.

يبقى التساؤل الذي كان بوجدنا الإجابة عليه من خلال دراسة تأثير التطور السوسيو اقتصادي على تطور الظواهر الديمغرافية وخاصة ظاهرة الخصوبة والولادات هو تفسير العودة المفاجئة لحجم ومعدلات الولادات مع حلول الالفية الثالثة وعدم انتهاجها مسار الانتقال الديمغرافي النظري مثل ما يحدث في باقي بلدان العالم ومثل ما حدث مع ظاهرة الوفيات التي كان مسارها طبيعيا وفق نظرية التحول.

بالنظر الى انعدام معنوية تأثير الجانب الاقتصادي على الولادات وضعف تأثير الجانب الاجتماعي ممثلا في التعليم والصحة، يبدو واضحا وكما ذهب اليه الكثير من الباحثين ان السبب يرجع لكون الجزائر مرت بفترة استثنائية خلال عشرية تسعينات القرن الماضي انعدم خلالها الامن والاستقرار وهو ما اثر على اعداد الزواج وبالتالي انخفضت الولادات وهذا يعني ان الانخفاض في تلك الفترة لم يكن نتيجة التحول الديمغرافي الحقيقي، ودليل ذلك هو عودة الولادات الى الارتفاع من جديد مع استتباب الامن والاستقرار بسبب عودة اعداد الزواج الى الارتفاع خصوصا مع وصول دفعة الشباب الى سن الزواج والناجمة عن الولادات المرتفعة في فترة الثمانينات.

نشير الى اننا لم نتمكن من قياس تأثير التطور السوسيو اقتصادي على ظاهرة الهجرة نظرا لعدم توفر معطيات لسلسلة من السنوات المتتالية حول مؤشرات ظاهرة الهجرة في الجزائر تمكنا من اجراء نموذج للانحدار المتعدد وبالتالي بقيت فرضية الهجرة دون اجابة.

المراجع

أولا المراجع بالعربية

1-الكتب

- العزاوي، فلاح جمال معروف. (2016). التنمية المستدامة والتخطيط المكاني. الطبعة الأولى. دار دجلة. عمان الاردن
- العيسى، نزار سعد الدين، وقطف ابراهيم سليمان. (2006). الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. الطبعة الأولى. دار الحامد. عمان الاردن
- حامد، سهير. (2007). إشكالية التنمية في الوطن العربي. الطبعة الأولى. الطبعة الأولى. دار الشروق. عمان الأردن
- ربيع، محمد عبد العزيز. (2015). التنمية المجتمعية المستدامة، نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. الطبعة الأولى. دار اليازوري. عمان الأردن
- سليمان الجوارنة، المعتصم بالله ومحمد وصوص، ديمة. (2015). التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية. الطبعة الأولى. دار الخليج. عمان. الاردن
- عجيمة، محمد عبد العزيز وآخرون (1988). مقدمة في التنمية والتخطيط. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان
- عجيمة، محمد عبد العزيز وناصف إيمان عطية. (2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. قسم الاقتصاد كلية التجارة. الإسكندرية مصر
- عجيمة، محمد عبد العزيز، وناصف إيمان عطية. (2007). التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى. الدار الجامعية. الإسكندرية مصر
- فريد النباتي، سهيلة. (2015). التنمية الاقتصادية-دراسات ومفهوم شامل-. الطبعة الأولى. دار الراهبة. عمان. الاردن
- كامل، عبد المالك. (2008). ثقافة التنمية: دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة. الطبعة الأولى. دار مصر المحروسة. القاهرة مصر
- مايكل، ابد جمان. (1999). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور. دار المريخ. المملكة العربية السعودية
- مدحت، محمد أبو النصر. (2007). إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة). الطبعة الأولى. مجموعة النيل العربية. القاهرة مصر

2-الرسائل الجامعية

- حفيظ، فطيمة. (2012). "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر.
- طويل، بهاء الدين. (2016). " دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر-باتنة. الجزائر
- كبداني، سيدي أحمد. (2013). "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
- وعيل، مولود. (2014). "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية (دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر
- حمداني، محي الدين. (2009). "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل" دراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- دريد، فطيمة. (2007). "النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية". اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة قسنطينة. الجزائر

3-المقالات، الوثائق، التقارير والمنشورات

- البشير، عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير. (2006). "قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري" منتدى الاقتصاديين المغاربة

- الديوان الوطني للإحصائيات. (2008). دليل العداد، الاحصاء العام للسكان والسكن 2008. الجزائر

- اوطالب، نعيمة. (2014). "الهجرة الداخلية في الجزائر: معايير نقدية لإحصاءات 1987 و1998 و2008". انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية. العدد 63-64. ص 167-192

- بخاري، عبلة عبد الحميد. (2017). "نظريات النمو والتنمية، محاضرات في مقياس التنمية والتخطيط الاقتصادي" جامعة الملك عبد العزيز. المملكة السعودية.

- بوفليح، نبيل. (2012). "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010". ابحاث اقتصادية وإدارية -جامعة محمد خيضر. بسكرة. العدد 12. ص 243-266

- حسون محمد، عبد الله. (2015). "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد". مجلة ديبالي. جامعة ديبالي. العدد 67. ص 338-356

- زروخي، صباح وبرحومة عبد الحميد. (2014). "دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013". أبحاث اقتصادية وإدارية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. العدد 15. ص 95-117

- صالح، صالح. "محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة سطيف 01. الجزائر

- كربالي، بغداد. (2005). "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية-جامعة. محمد خيضر بسكرة. العدد 08.

- مراس، محمد. (2015). "قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. جامعة سعيدة. العدد 02. ص 121-130

- مقاوسي، صليحة وجمعوني هند. (2010). "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية". ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر - باتنة. الجزائر

- AOURAGH, Lhaocine (1996). L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie. Les Études du CEPED, n° 11. Centre Français sur la Population et le Développement. Paris. France
- BRAHIMI .R & OUADAH. Z (1987). La nuptialité algérienne à travers l'état matrimonial. Données issues du rgph 1987- ONS. Alger
- BRESSOUX, Pascal. (2010). Modélisation statistique appliquée aux sciences sociales. De boeck. France
- OUADAH-BEDIDI, Zahia & VALLIN, Jacques, (2013). Différences socioéconomiques de fécondité en Algérie, le poids de l'Age au premier mariage. Apport des données individuelles du recensement de 1998. International population conférence. Busan 2013
- OUFRIHA, Fatima Zohra. (2002). système de santé et population en Algérie. ANEP. Algérie
- SALHI, Mohamed. (1984). L'évolution récente de la mortalité en Algérie (1965-1981). Cabay. Louvain. Belgique

2-الرسائل، المقالات، الوثائق، التقارير والمنشورات

- AOURAGH, Lhaocine (1994). « L'intégration du facteur démographique dans la planification de développement en Algérie ». Thèse du doctorat. Ecole des hautes études des sciences sociales. Paris. France
- DAOUDI, Nordine. (2001). « la mortalité en Algérie depuis l'indépendance ». GENUS, LVII. n°1. p 109-121
- KOUAOUCI, Ali & Saadi, Rabah (2013). « La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie (1987-2008) par des techniques d'estimation indirect ». Cahiers québécois de démographie. Vol 42 p 101-132
- Ministère Des Finances Direction Générale Des Douanes Evolution De La Balance Commerciale De L'Algérie Période : Années 2005-2015
- Ministère Des Finances Direction Générale Des Douanes Les Réalisations Des Echanges Extérieurs De L'Algérie Période : 1963-2010
- MSPRH (2014). Situation démographique et sanitaire 2000-2014
- MSPRH (2015). « Enquête par grappes a indicateurs multiples (mics4) » 2012-2013, Algérie
- Nations Unies. (2001). « Rapport Mondial Sur Le Développement Humain (Mettre les nouvelles technologies au service du développement humain). De Boeck & Larcier. Département De Boeck Université. Paris, Bruxelles
- Nations Unies. (2007 /2008). « Rapport Mondial Sur Le Développement Humain La lutte contre le changement climatique ». La Découverte. Paris France
- Nations Unies. (2010). « Rapport mondial sur le développement humain : La vraie richesse des nations Les chemins du développement humain ». Consolidated Graphics. États-Unis
- Nations Unies. (2011). « Rapport mondial sur le développement humain : La vraie richesse des nations Les chemins du développement humain ». Colorcraft of Virginia. États-Unis
- ONS & MSPRH. (2008). « résultats de l'enquête nationale a indicateurs multiples (mics 3) ». Algérie
- ONS (2011). « Armature urbaine - RGPH 2008 « Collections Statistiques N° 163/2011 Série S : Statistiques Sociales » Les Ateliers de l'Imprimerie de l'O.N.S. Algérie
- ONS. (2016). « Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2014 ». Collections statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85. Les Ateliers de l'Imprimerie de l'O.N.S. Algérie
- UNESCO. (2006). « Rapport mondial de suivi sur l'Éducation pour tous ». Graphoprint. Paris. France
- UNESCO. (2009). « Recueil de données mondiales sur l'éducation ». Tri-Graphic Printing Limited. Montréal, Québec. Canada

- UNESCO. (2010). « Recueil de données mondiales sur l'éducation ». Transcontinental Métrolitho. Montréal, Québec. Canada

المواقع

- BANQ mondial. (2017). « indicateurs du développement dans le monde ». <http://www.banquemondiale.org/>

- ONS. (2012). « Annuaire statistique de l'Algérie n° 28 » <http://www.ons.dz/>

- ONS. (2014). « Annuaire statistique de l'Algérie n° 30 » <http://www.ons.dz/>

- ONS. (2015). « Démographie algérienne n° 740 » <http://www.ons.dz/>

- ONS. (2016). « Activité, emploi & chômage n°748 » <http://www.ons.dz/>

- ONS. « Rétrospective Statistique 1962 – 2011 » <http://www.ons.dz/>

الملاحق

الجدول رقم 01: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم خلال الفترة 1970-2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	المنطقة
14250,8	12556,9	10703,6	8495,7	7142,6	7145,7	/	/	/	/	أوروبا الوسطى ودول البلطيق
9228,1	7677,8	6299,5	5356,2	4814,1	4186,0	3439,0	2929,1	2490,2	2199,7	شرق آسيا والمحيط الهادئ
24692,2	23515,3	22452,9	20211,2	17666,4	17560,2	15472,3	14613,8	12919,3	11445,9	أوروبا وآسيا الوسطى
829,2	735,0	639,7	584,1	555,1	607,2	642,0	672,3	696,2	674,6	الدول الفقيرة المثقلة بالديون
9435,0	8943,1	7902,9	7387,3	6927,1	6420,5	6360,7	6793,9	5813,1	4790,8	أمريكا اللاتينية والكاريبي
870,2	777,4	617,1	527,0	475,1	503,5	504,6	/	/	/	الدول الأقل تقدما
7455,0	7075,6	6348,4	5639,6	5085,2	4833,6	4671,2	5833,6	5463,1	3996,6	شمال إفريقيا والشرق الأوسط
51565,8	48289,7	48608,1	44923,4	38573,2	36335,9	32512,6	29037,8	25518,4	23438,4	أمريكا الشمالية
1602,6	1252,1	934,8	751,4	629,9	548,8	466,2	405,4	382,2	379,7	جنوب آسيا
1656,2	1552,0	1358,1	1172,2	1130,2	1250,0	1307,2	1464,3	1449,6	1335,3	إفريقيا جنوب الصحراء
10263,1	9509,4	8907,6	8162,9	7383,7	7163,5	6530,9	6267,9	5648,6	5160,2	العالم

Banq mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 02: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم العربي خلال الفترة 1970-2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	البلد
6366,4	5916,3	5378,4	4816,7	4367,8	4256,4	3907,2	5280,4	4087,6	/	العالم العربي
40159,6	35049,1	56199,0	62833,3	61818,2	67606,9	79439,3	113682,0	102479,2	/	الإمارات
22436,2	20722,1	22066,1	22955,1	21910,2	17934,7	16926,4	21185,0	/	/	البحرين
769,5	769,2	801,3	806,4	783,0	871,2	932,9	873,1	/	/	جزر القمر
1579,9	1326,0	1137,6	1072,6	1249,2	1561,0	/	/	/	/	جيبوتي
4759,6	4463,4	4273,3	3541,1	3223,6	3550,0	3924,7	3620,7	3104,5	2691,8	الجزائر
2665,4	2602,5	2112,5	1950,6	1661,3	1560,1	1451,0	1192,6	840,9	792,4	مصر
5285,7	4502,7	3857,6	4311,3	2322,9	4079,3	2616,4	3346,0	1855,1	1466,0	العراق
3297,9	3679,2	3417,7	2810,0	2678,1	2440,4	3176,9	3006,1	1663,0	/	الأردن
35490,3	38497,6	47847,8	35792,7	41473,3	/	/	/	/	/	الكويت
7044,6	8763,8	6606,3	6747,6	6703,2	4230,9	/	/	/	/	لبنان
/	12120,6	10653,8	8967,2	/	/	/	/	/	/	ليبيا
3204,8	2834,2	2358,4	1972,3	1722,2	1720,8	1466,7	1349,2	1166,4	1019,6	المغرب
1306,6	1203,4	1083,2	998,1	1038,3	1018,3	1035,6	1143,9	1150,5	1296,4	موريتانيا
17071,0	19280,7	17631,9	18698,4	16295,7	14903,2	15473,0	9907,3	9995,6	9239,1	عمان
67277,2	70306,2	61688,8	60858,2	/	/	/	/	/	/	قطر
21508,0	19259,6	19309,3	18263,2	18648,9	18002,7	15734,7	36518,0	33860,4	22133,9	السعودية
1881,9	1476,5	1190,0	1003,0	860,0	764,7	707,8	807,0	848,1	786,1	السودان
4264,5	4140,2	3492,2	3004,6	2432,3	2227,5	2166,9	2029,0	1681,7	1254,2	تونس
772,0	1309,2	1214,7	1138,2	1032,5	972,6	/	/	/	/	اليمن

Banq mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 03: تطور المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB) في العالم العربي

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	البلد
1,3	2,3	3,3	3,2	-0,3	9,1	-5,0	5,7	/	العالم العربي
2,9	-5,8	-6,4	5,0	1,5	11,7	-8,6	13,1	/	الامارات
0,2	-0,4	-0,4	0,9	1,3	1,3	-7,5	/	/	البحرين
-1,3	-0,2	0,4	8,1	0,8	2,0	-0,6	/	/	جزر القمر
4,7	1,7	1,5	-2,0	-4,7	/	/	/	/	جيبوتي
1,8	1,8	4,5	2,4	1,9	-1,7	0,6	-2,2	2,1	الجزائر
2,2	3,1	2,6	3,4	2,6	3,1	3,8	7,3	6,5	مصر
1,6	3,4	1,7	-1,6	-1,0	53,9	-1,0	21,1	8,9	العراق
-1,5	-2,8	4,8	2,4	2,1	-3,7	-0,7	15,3	/	الاردن
-2,1	-8,2	6,8	-0,1	/	/	-8,8	-24,8	-13,4	الكويت
-3,0	4,1	-0,5	-1,1	4,5	25,3	/	/	/	لبنان
3,0	2,5	2,1	0,7	-6,8	1,5	3,7	1,1	5,2	المغرب
-1,5	1,8	5,9	-3,4	6,7	-4,4	0,1	0,4	-7,8	موريتانيا
-0,4	-0,7	-0,2	4,8	2,3	-4,0	8,9	0,3	18,8	عمان
1,5	2,1	2,6	3,2	-2,1	11,2	-14,6	-0,4	-13,5	السعودية
2,4	0,8	4,6	3,4	3,2	-7,9	-9,1	-1,9	12,1	السودان
/	/	3,4	0,3	2,8	4,5	2,6	8,2	15,5	سوريا
0,0	2,4	2,6	3,7	0,6	5,6	2,9	4,7	4,8	تونس
-29,9	4,8	2,7	3,2	1,3	/	/	/	/	اليمن

Banq mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 04: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام (RNB) في العالم من 2000 الى 2014

2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	المنطقة
13266,7	12652,4	12098,5	12291,8	11055,7	9822,2	/	/	اوروپا الوسطى ودول البلطيق
24271,4	23925,0	23538,9	23996,5	23325,1	21961,0	20883,4	20217,1	اوروپا واسيا الوسطى
769,9	730,5	707,8	686,5	643,3	601,6	578,7	564,8	الدول الفقيرة المثقلة بالديون
9295,8	9129,3	8670,6	8522,9	7886,7	7352,0	6998,9	7162,8	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
832,2	791,3	760,9	723,2	/	/	/	/	الدول الاقل تقدما
7340,0	7181,0	7029,4	6961,9	6558,9	6105,6	5583,1	5590,8	شمال افريقيا والشرق الاوسط
51142,5	49852,8	48657,2	49590,7	49433,4	47560,1	45328,1	44832,3	امريكا الشمالية
1507,9	1363,7	1250,5	1100,1	999,5	873,8	782,6	745,7	جنوب اسيا
1575,6	1512,7	1477,1	1426,4	1380,4	1268,9	1146,0	1106,8	افريقيا جنوب الصحراء
9861,7	9682,6	9509,6	9622,3	9435,1	9015,4	8640,8	8576,5	العالم

Banq mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 05: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام (RNB) في العالم العربي من 2000 الى 2014

2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	البلد
6218,6	6081,3	5866,6	5900,0	5551,9	5160,4	4703,6	/	العالم العربي
39101,8	36438,7	35037,1	44299,8	55184,2	60319,3	59177,3	/	الامارات
18488,1	18253,5	18809,6	20783,8	21399,7	/	/	/	البحرين
781,4	772,3	767,9	772,2	800,4	793,4	801,7	/	جزر القمر
4542,4	4452,5	4452,7	4349,2	4040,4	3888,4	3592,2	3332,7	الجزائر
2598,7	2582,5	2550,6	2476,7	2228,0	2053,1	1992,6	1968,0	مصر
3312,7	3440,8	3649,3	3837,9	3629,8	3317,8	3038,5	2840,1	الاردن
39693,3	43159,6	41320,1	/	/	/	/	/	الكويت
7171,9	8018,4	8646,5	7876,5	6648,3	6362,8	6327,2	6881,0	لبنان
/	/	12115,8	12010,1	11433,5	9583,5	/	/	ليبيا
3035,7	2928,3	2795,2	2680,7	2494,2	2288,0	2097,7	1933,1	المغرب
1292,7	1201,8	1184,3	1226,7	1221,6	1063,7	/	/	موريتانيا
16121,0	17039,4	18103,3	18207,7	16329,8	17423,4	18147,8	18239,2	عمان
63968,2	64741,7	63033,1	62522,6	62629,3	61206,5	/	/	قطر
21570,4	21365,7	19516,4	20177,5	19492,4	18920,9	16703,1	18321,7	السعودية
1673,9	1666,0	1361,1	1353,8	1194,6	1037,3	1001,1	934,4	السودان
/	3953,8	3945,8	3737,9	3474,9	3267,7	2980,3	2873,4	تونس

Banq mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 06: تطور نسبة التشغيل في الفئة 15 سنة فأكثر في العالم العربي خلال الفترة من 1995 إلى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	البلد
44,1	44,2	42,6	41,9	41,6	العالم العربي
77,0	77,3	75,4	74,4	74,0	الامارات
68,3	70,2	65,9	64,8	64,5	البحرين
46,0	45,3	44,2	43,6	43,2	جزر القمر
48,9	47,7	46,2	45,3	44,3	جيبوتي
38,9	38,1	36,0	30,6	32,1	الجزائر
43,1	44,7	42,5	41,8	41,2	مصر
35,9	35,5	33,8	34,1	33,9	العراق
34,7	37,1	35,0	36,2	36,1	الاردن
67,2	67,0	66,4	67,2	66,3	الكويت
43,9	43,8	42,4	40,5	39,8	لبنان
43,0	44,3	43,0	41,5	39,9	ليبيا
44,4	45,1	46,0	46,0	41,4	المغرب
42,0	42,0	41,7	37,5	39,2	موريتانيا
57,2	49,8	44,9	44,4	49,8	عمان
84,5	86,2	78,4	74,6	79,5	قطر
51,7	49,2	48,2	49,1	48,9	السعودية
41,8	41,7	42,2	43,1	43,8	السودان
50,6	50,4	50,6	51,0	51,8	الصومال
35,6	39,5	42,5	45,6	49,2	سوريا
40,4	40,6	39,8	40,0	42,0	تونس
40,6	39,6	39,8	41,6	39,2	اليمن

Banq mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 07: تطور نسبة البطالة في العالم العربي من 1995 الى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	البلد
11,5	10,0	11,9	13,0	14,6	العالم العربي
3,8	4,2	3,1	2,3	1,8	الامارات
1,2	1,1	1,3	1,4	1,3	البحرين
19,9	19,9	20,3	20,3	20,3	جزر القمر
6,6	6,7	6,8	6,9	7,0	جيبوتي
11,0	10,0	15,3	29,8	27,9	الجزائر
12,8	9,0	11,2	9,0	11,3	مصر
15,5	15,2	18,0	17,0	17,3	العراق
13,1	12,5	14,8	13,7	14,6	الاردن
2,8	1,8	2,0	0,8	2,1	الكويت
6,5	6,2	8,1	8,8	8,0	لبنان
19,2	18,4	19,2	19,3	19,2	ليبيا
9,7	9,1	11,0	13,6	22,9	المغرب
11,1	10,8	10,9	19,1	14,6	موريتانيا
17,3	18,3	19,2	19,5	16,8	عمان
0,2	0,5	1,6	1,4	0,3	قطر
5,6	5,6	6,1	4,6	5,9	السعودية
13,2	13,0	14,1	14,6	14,6	السودان
6,7	6,7	6,7	6,7	6,6	الصومال
14,5	8,4	9,2	9,6	7,2	سوريا
15,2	13,1	12,9	15,7	13,2	تونس
18,1	17,8	16,1	11,6	15,1	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 08: تطور معدل التغطية بالمياه الصالحة للشرب في العالم من 1990 الى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	المنطقة
99,2	98,3	96,6	94,9	93,3	91,6	اوروبا الوسطى ودول البلطيق
94,1	90,9	86,7	82,0	76,9	71,2	شرق اسيا والمحيط الهادئ
98,5	97,7	96,9	96,3	95,7	95,5	اوروبا واسيا الوسطى
66,0	60,6	56,2	51,8	47,3	45,2	الدول الفقيرة المثقلة بالديون
94,6	93,3	91,5	89,6	87,4	84,9	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
69,1	64,1	60,2	56,2	52,2	50,4	الدول الاقل تقدما
93,5	90,7	90,0	88,9	88,1	87,4	شمال افريقيا والشرق الاوسط
99,3	99,2	99,1	98,9	98,7	98,5	امريكا الشمالية
92,4	88,9	84,5	80,2	75,6	71,7	جنوب اسيا
67,5	62,8	58,7	54,6	50,4	46,9	افريقيا جنوب الصحراء
91,0	88,4	85,5	82,5	79,3	76,1	العالم

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 09: تطور معدل التغطية بالمياه الصالحة للشرب في العالم العربي من 1990 الى 2015

البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2015
العالم العربي	83,4	82,0	82,3	82,9	83,4	92,1
الامارات	99,7	99,7	99,7	99,7	99,6	99,6
البحرين	94,9	96	98,9	100	100	100
جزر القمر	90,1	90,1	90,1	90,1	90,1	90,1
جيبوتي	78,1	78,9	82,3	85,7	89,2	90
الجزائر	91,5	91,2	89,5	87,7	85,7	83,6
مصر	93,4	94,6	95,9	97,1	98,3	99,4
العراق	78,3	78,2	80,4	82,8	85,1	86,6
الاردن	96,3	96,7	96,8	96,8	96,9	96,9
الكويت	99	99	99	99	99	99
لبنان	/	83,3	85,7	91,7	97,7	99
ليبيا	71,2	71,2	71,2	/	/	/
المغرب	72,6	75,8	78,3	80,8	83,5	85,4
موريتانيا	29,1	35,7	42	48,3	54,3	57,9
عمان	78,8	80,3	84	87,8	91,7	93,4
قطر	/	98,7	99,1	99,7	100	100
السعودية	92	93,3	95	96,7	97	97
السودان	67,4	65,5	62	58,5	54,9	/
الصومال	/	21	23,5	28,4	31,4	/
سوريا	85,7	86,1	87,5	88,7	89,7	90,1
تونس	82,5	86,5	89,9	92,9	95,8	97,7
اليمن	66,3	63,3	59,9	56,5	54,6	/

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 10: تطور معدل التغطية بالصرف الصحي المحسن في العالم من 1990 الى 2015

المنطقة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
اوربوا الوسطى ودول البلطيق	/	/	87,6	89,5	91,5	93,0
شرق اسيا والمحيط الهادئ	53,2	57,7	62,6	67,8	72,7	77,2
اوربوا واسيا الوسطى	90,3	90,4	90,8	91,6	92,6	93,1
الدول الفقيرة المثقلة بالديون	16,4	17,8	20,0	22,4	24,8	27,4
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	67,3	71,1	74,7	77,8	80,8	83,2
الدول الاقل تقدما	19,3	24,3	27,9	31,5	34,7	37,3
شمال افريقيا والشرق الاوسط	72,7	75,9	80,1	84,2	87,9	91,1
امريكا الشمالية	99,5	99,6	99,7	99,8	99,9	100,0
جنوب اسيا	19,8	24,0	29,3	34,7	40,1	44,8
افريقيا جنوب الصحراء	23,8	24,2	25,4	26,8	28,3	29,8
العالم	52,9	55,7	58,8	61,8	64,8	67,5

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 11: تطور معدل التغطية بالصرف الصحي المحسن في العالم العربي من 1990 الى 2015

البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2015
العالم العربي	66,9	68,8	72,1	75,4	78,3	90,4
الامارات	97,4	97,4	97,4	97,5	97,5	97,6
البحرين	99	99,1	99,1	99,2	99,2	99,2
جزر القمر	18,2	21,3	25,1	28,9	32,7	35,8
جيبوتي	66,1	65,1	59,5	53,9	48,4	47,4
الجزائر	80,3	81,7	83,6	85,3	86,6	87,6
مصر	73,4	78,8	84,3	90	94,7	94,7
العراق	/	71,5	75,3	79,3	83,3	85,6
الاردن	97,3	97,5	97,8	98,2	98,5	98,6
الكويت	100	100	100	100	100	100
لبنان	/	/	82,7	82	80,9	80,7
ليبيا	96,5	96,5	96,5	96,5	96,6	96,6
المغرب	52,4	58,8	64	68,9	73,8	76,7
موريتانيا	15,6	18,2	23,7	29,5	35,7	40
عمان	81,8	84,8	89	93,3	96,7	96,7
قطر	99,9	99,9	99,4	98,8	98,3	98
السعودية	91,5	93,9	96,8	99,7	100	100
السودان	26,8	26,9	25,4	24	22,5	/
الصومال	/	21,4	21,8	22,4	23,3	/
سوريا	84,5	85,4	88,6	91,7	94,6	95,7
تونس	72,6	77,8	81,9	85,6	89	91,6
اليمن	23,7	31,6	39,4	47,3	52,7	/

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 12: تطور معدل تغطية اسرة المستشفيات في العالم من 1960 الى 2011

المنطقة	1960	1970	1975	1980	1985	1990	1996	2000	2005	2011
اوربوا الوسطى ودول البلطيق	/	/	/	8,03	8,20	8,12	7,27	6,77	6,38	6,42
شرق اسيا والمحيط الهادئ	/	2,56	1,92	3,33	3,29	2,34	3,80	3,61	3,41	3,55
اوربوا واسيا الوسطى	/	/	/	9,16	9,59	9,17	7,91	7,03	6,65	5,03
الدول الفقيرة المثقلة بالديون	1,52	1,42	1,52	/	/	1,00	/	/	/	/
امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	3,43	3,46	/	/	/	2,48	2,26	/	/	2,00
الدول الاقل تقدما	1,28	1,00	/	/	/	0,73	/	/	/	/
شمال افريقيا والشرق الاوسط	1,94	1,90	/	/	/	1,89	/	/	1,97	/
امريكا الشمالية	8,93	7,82	6,80	6,08	5,63	5,01	3,97	3,49	3,22	2,90
جنوب اسيا	0,51	0,58	0,63	0,73	0,71	/	/	/	0,87	0,69
افريقيا جنوب الصحراء	1,40	1,36	1,28	/	/	1,21	/	/	/	/
العالم	/	3,08	2,40	3,59	4,13	3,65	/	/	2,92	/

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 13: تطور معدل تغطية الاطباء لكل 1000 نسمة في العالم العربي

2014	2010	2007	2000	1990	1980	البلد
1,56	1,53	1,53	/	/	1,07	الامارات
0,94	0,93	1,03	1,02	/	1,09	البحرين
0,23	0,23	/	/	0,16	/	جيبوتي
/	1,21	1,19	/	0,94	/	الجزائر
0,81	2,83	2,60	2,12	0,76	1,07	مصر
0,85	0,64	0,53	/	0,60	0,56	العراق
2,65	2,49	2,65	2,01	/	0,79	الاردن
1,95	2,50	1,86	/	0,18	1,70	الكويت
2,38	2,67	2,74	/	/	/	لبنان
2,09	1,90	/	/	1,07	1,33	ليبيا
0,62	0,62	0,59	/	/	/	المغرب
/	0,13	/	/	0,06	/	موريتانيا
1,54	1,99	1,89	1,46	0,80	0,47	عمان
1,96	3,92	/	/	1,50	/	قطر
2,57	2,35	1,62	0,70	1,43	/	السعودية
/	0,28	0,34	0,16	/	0,11	السودان
0,03	0,04	/	/	/	0,05	الصومال
1,55	1,51	1,52	1,37	0,83	0,45	سوريا
1,65	1,22	1,03	0,77	0,54	0,27	تونس
0,31	/	/	/	0,01	/	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 14: تطور معدل تغطية المرضون والقابلات لكل 1000 نسمة في العالم العربي

2014	2010	2009	2004	2000	البلد
3,1	2,9	2,9	3,6	3,2	الامارات
2,4	2,4	2,5	/	3,0	البحرين
0,6	0,8	/	0,4	/	جيبوتي
1,4	3,5	/	2,0	/	مصر
2,9	3,9	3,8	3,5	3,3	الاردن
4,7	4,6	4,7	/	/	الكويت
2,6	2,0	2,0	/	/	لبنان
6,9	6,8	6,9	4,8	/	ليبيا
0,9	0,9	0,9	0,8	/	المغرب
/	0,7	0,7	0,6	/	موريتانيا
3,3	4,4	4,4	4,2	3,5	عمان
5,7	6,0	4,8	/	/	قطر
5,2	4,6	4,0	3,0	1,7	السعودية
1,2	0,8	/	1,0	/	السودان
2,3	1,9	1,9	1,9	2,0	سوريا
3,2	/	3,3	2,8	/	تونس
0,8	0,7	/	0,7	/	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 15: تطور معدل تغطية اسرة المستشفيات في العالم العربي من 1970 الى 2012

2012	1990	1980	1975	1970	البلد
1,15	1,80	/	1,59	1,92	العالم العربي
1,10	2,64	2,85	/	/	الامارات
2,10	/	3,31	/	4,34	البحرين
0,50	2,07	2,03	2,04	2,18	مصر
1,30	1,66	1,95		1,95	العراق
1,80	1,80	1,26	1,03	1,13	الاردن
2,20	/	4,14	/	4,83	الكويت
3,50	1,65	/	/	4,10	لبنان
3,70	4,17	/	/	3,81	ليبيا
0,90	1,29	/	1,43	1,47	المغرب
/	0,67	/	0,34	0,34	موريتانيا
1,70	2,11	1,62	/	/	عمان
1,20	/	/	/	5,53	قطر
2,10	2,50	/	/	1,18	السعودية
0,80	1,09	0,89	0,99	1,04	السودان
1,50	1,09	1,10	1,00	0,99	سوريا
2,10	1,92	2,13	2,50	2,44	تونس
0,70	0,84	/	0,87	0,81	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 16: تطور المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الثانوي في العالم

2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	المنطقة
90,1	89,6	89,6	89,0	87,5	86,1	85,7	83,3	اوربا الوسطى ودول البلطيق
77,2	73,0	70,6	69,1	69,4	69,1	66,7	65,8	شرق اسيا والمحيط الهادئ
90,3	88,3	87,8	86,7	86,0	85,8	85,6	84,0	اوربا واسيا الوسطى
30,9	30,2	28,7	26,1	22,8	20,2	18,4	17,2	الدول الفقيرة المثقلة بالديون
75,9	73,2	72,7	71,4	68,8	67,2	67,4	65,5	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
35,2	34,0	32,4	29,9	28,0	26,4	25,6	23,9	الدول الاقل تقدما
71,5	72,5	68,5	66,0	65,5	65,1	62,9	61,2	شمال افريقيا والشرق الاوسط
90,8	88,7	87,9	89,9	89,4	89,8	85,8	86,2	امريكا الشمالية
58,5	56,6	52,7	50,6	46,9	43,6	40,8	39,2	جنوب اسيا
33,4	32,8	31,6	28,6	26,1	24,4	22,4	20,7	افريقيا جنوب الصحراء
65,1	63,3	61,7	60,6	59,4	58,4	56,7	55,4	العالم

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 17: تطور المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الابتدائي في العالم العربي

2015	2014	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2000	البلد
	84,4	84,4	84,3	83,0	82,8	82,1	81,3	80,9	80,4	76,3	العالم العربي
93,4	90,7	85,6	85,5	82,8	/	87,9	88,2	89,3	88,0	79,1	الامارات
96,4	94,3	90,2	/	/	/	/	90,5	89,1	91,6	95,8	البحرين
/	79,5	/	/	/	/	78,3	/	/	/	66,9	جزر القمر
57,4	58,8	57,3		48,7	49,3	43,1	40,0	36,0	33,9	25,8	جيبوتي
97,1		97,3	97,0	97,3	96,4	95,3	93,3	93,2	93,0	89,2	الجزائر
/	98,0	95,7	97,3	96,5	/	96,3	93,5	93,4	94,4	86,3	مصر
/	/	/	/	/	/	92,3	/	/	93,0	88,4	العراق
/	/	88,6	89,7	/	90,1	92,5	94,4	94,9	94,8	95,1	الاردن
/	92,9	92,2	91,4	/	92,2	92,6	/	96,1	92,7	90,8	الكويت
81,8	82,1	91,3	91,8	90,9	89,7	88,9	87,7	89,8	93,7	/	لبنان
/	98,4	96,9	94,4	90,3	89,7	88,6	87,3	86,0	85,0	75,8	المغرب
79,2	74,4	70,1	69,9	69,6	70,1	73,5	72,8	70,3	71,8	59,8	موريتانيا
94,5	94,1	96,0	/	92,1	/	/	/	/	/	82,9	عمان
92,1	89,6	93,6	91,3	92,2	/	93,2	/	95,6	92,0	96,2	قطر
97,6	96,4	90,7	90,3	85,0	/	/	/	/	/	/	السعودية
/	/	/	/	92,8	91,7	91,0	89,9	92,6	92,5	93,9	سوريا
/	/	99,6	98,9	97,6	96,4	96,2	97,4	98,9	98,7	95,4	تونس
/	/	/	80,7	/	75,8	/	/	75,6	73,2	/	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 18: تطور المعدل الصافي للتسجيل في التعليم الثانوي في العالم العربي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البلد
/	63,0	62,2	63,6	62,5	60,5	59,3	57,6	56,9	57,6	57,7	57,6	55,9	54,0	53,0	51,6	العالم العربي
91,1	88,3	85,3	84,0	87,5	86,1	85,1	84,7	/	88,2	87,8	86,8	85,8	86,0	89,0	88,1	البحرين
/	/	/	/	/	/	/	25,4	/	/	20,8	19,0	/	14,7	14,2	/	جيبوتي
/	/	/	/	/	/	/	/	44,8	/	/	40,3	35,7	/	/	32,3	العراق
	81,4	81,5		85,5	/	/	87,1	/	85,9	82,0	84,2	84,5	83,6	/	79,3	الاردن
84,7	83,6	82,8	83,0	83,0	83,5	80,8	84,2	86,8	88,5	/	/	/	/	88,6	88,9	الكويت
/	/	/	64,8	69,6	69,1	70,8	69,7	69,1	69,5	/	/	/	/	/	/	لبنان
/	/	/	56,1	53,2	50,5	/	47,0	44,8	42,1	39,7	/	/	/	/	/	المغرب
24,3	23,1	21,5	21,9	/	/	/	/	/	14,4	14,2	13,1	/	13,8	13,7	/	موريتانيا
94,3	/	89,1	88,5	91,7	/	90,5	/	/	/	/	/	74,8	74,1	72,2	68,6	عمان
77,9	72,5	/	/	/	90,0	83,0	/	75,2	84,2	89,4	90,9	/	76,6	/	/	قطر
/	87,8	80,5	/	/	/	74,2	/	/	/	/	/	/	/	/	/	السعودية
/	/	46,6	71,8	69,5	67,4	66,7	66,5	65,8	64,1	64,2	61,1	57,6	41,2	41,1	39,5	سوريا
/	/	/	41,7	/	39,1	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 19: تطور المعدل الخام للتمدرس في التعليم العالي في العالم

2009	2007	2005	2000	1990	1980	1970	المنطقة
**22	23	22	20	12	9	4	الدول العربية
**65	62	57	41	/	/	/	اوروبيا الوسطى والشرقية
25	31	30	23	/	/	/	اسيا الوسطى
28	26	24	15	7	5	3	شرق اسيا والمحيط
**37	34	30	23	17	13	6	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
72	71	71	64	49	37	30	امريكا الشمالية واوروبيا الغربية
**13	11	10	9	6	4	4	اسيا الجنوبية والغربية
**6	6	5	4	3	2	1	افريقيا جنوب الصحراء
**27	26	24	19	13	12	9	العالم

Source/ période (1970 2007) Recueil de Données Mondiales sur l'éducation 2009 p 244 ، 2445

Période (2009) Recueil de Données Mondiales sur l'éducation 2011 p 188

الجدول رقم 20: تطور المعدل الخام للتمدرس في التعليم العالي في العالم العربي

2009	2005	2000	1990	1980	1970	البلد
30	/	18	7	2	/	الامارات
51	32	22	18	3	2	البحرين
3	2	/	/	/	/	جيبوتي
31	21	16	10	4	2	الجزائر
28	35	37	17	16	7	مصر
/	16	12	12	8	5	العراق
41	40	29	23	15	3	الاردن
/	19	22	12	11	4	الكويت
53	46	34	/	30	20	لبنان
/	/	46	12	6	3	ليبيا
13	14	12	11	5	1	المغرب
4	3	4	3	/	/	موريتانيا
26	18	/	4	/	/	عمان
10	19	19	24	10	/	قطر
33	29	22	10	6	2	السعودية
/	/	6	3	2	1	السودان
/	/	/	18	14	7	سوريا
46	41	26	/	/	/	فلسطين
34	30	19	18	5	3	تونس
10	9	10	/	/	/	اليمن

Source/ période (1970 2007) Recueil de Données Mondiales sur l'éducation 2009 p 226 ، 227

Période 2009 Recueil de Données Mondiales sur l'éducation 2011 p 186 ، 188

الجدول رقم 21: تطور معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في العالم

2014	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	المنطقة
97,4	97,4	97,4	95,6	92,0	93,1	96,5	94,0	93,4	91,7	اوربوا الوسطى ودول البلطيق
98,2	103,7	92,8	92,9	95,9	97,4	/	/	/	/	شرق اسيا والمحيط الهادئ
99,1	98,3	98,2	95,7	94,9	95,8	95,6	95,4	95,2	/	اوربوا واسيا الوسطى
65,5	65,3	54,0	42,9	40,6	40,8	43,7	41,2	34,8	32,3	الدول الفقيرة المتقلة بالديون
100,0	99,0	97,1	97,5	94,1	91,1	89,5	87,2	82,1	79,4	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
67,2	65,5	57,1	47,2	44,0	42,5	41,8	38,2	37,0	/	الدول الاقل تقدما
93,7	92,6	91,0	81,7	80,9	75,7	74,0	60,6	56,4	49,4	شمال افريقيا والشرق الاوسط
91,3	88,5	81,2	69,6	68,7	64,0	57,6	50,4	45,2	42,3	جنوب اسيا
68,6	68,2	61,4	53,9	53,4	53,6	55,8	54,0	48,5	/	افريقيا جنوب الصحراء
91,0	90,8	84,7	/	81,9	81,3	81,6	78,8	75,4	74,1	العالم

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 22: تطور معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي في العالم العربي

2013	2010	2007	2005	2004	2000	1995	1990	1985	1980	البلد	
85,1	85,4	83,2	82,9	82,0	75,4	72,0	69,5	68,9	57,1	55,0	العالم العربي
96,5	87,4	95,8	96,3	92,8	85,5	91,3	93,0	76,8	67,7	42,9	الامارات
94,4	/	/	101,6	102,0	98,8	93,9	/	93,6	/	/	البحرين
73,6	/	63,6	/	61,5	/	/	/	/	/	/	جزر القمر
50,2	/	/	32,3	/	26,1	29,8	28,5	/	/	20,4	جيبوتي
106,2	95,7	94,6	93,3	91,4	79,7	79,9	77,0	88,0	62,5	51,2	الجزائر
103,8	104,2	95,2	93,2	91,5	89,5	/	/	/	47,7	60,8	مصر
/	/	66,7	/	79,6	55,8	/	/	65,1	73,2	51,4	العراق
86,9	/	105,3	105,5	101,9	101,2	/	95,7	97,4	103,1	99,9	الاردن
103,0	97,9	106,5	115,8	106,7	103,5	72,9	/	94,2	81,5	58,5	الكويت
78,1	87,9	82,6	82,9	90,9	115,4	/	/	/	/	/	لبنان
99,7	84,2	82,1	78,3	73,7	58,0	47,8	50,7	57,9	42,0	28,6	المغرب
70,3	/	54,7	42,4	/	/	33,4	28,8	29,9	19,0	/	موريتانيا
99,4	/	/	/	/	83,5	74,2	65,0	41,8	/	4,2	عمان
97,0	/	102,3	93,3	/	/	59,2	73,2	84,7	86,6	67,9	قطر
101,4	/	91,2	86,6	/	/	/	/	/	/	/	السعودية
56,8	59,7	/	/	/	/	/	/	/	/	/	السودان
68,9	106,3	107,0	109,4	107,9	91,6	89,8	90,1	85,1	73,3	67,9	سوريا
96,9	99,1	102,8	103,5	100,7	86,8	90,1	81,3	67,7	61,5	66,5	تونس
69,2	64,5	/	58,8	59,1	/	/	/	/	/	/	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 23: تطور معدل الامام بالقراءة والكتابة عند الكبار في العالم

*2010	2000	1990	1980	1970	المنطقة
75	62,7	50	39,2	28,8	الدول العربية
98	97	96	/	/	اوروبا الوسطى والشرقية*
99	99	98	/	/	اسيا الوسطى*
94	91,4	81,8	70,3	57,5	شرق اسيا والمحيط
91	89,7	85	80	73,7	امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
63	58,6	47,5	39,3	31,6	اسيا الجنوبية والغربية
63	59,7	49,9	37,8	27,8	افريقيا جنوب الصحراء
/	76,4	67	58	47,7	الدول النامية
/	99	98,6	96,4	94,5	الدول المتقدمة
84	81,9	75,4	69,7	63,4	العالم

Source/ Unesco. Rapport mondial de suivi sur l'Éducation pour tous 2006. p176

*Recueil de Données Mondiales sur l'éducation 2012 p 191

الجدول رقم 24: تطور نسبة السكان حسب العمر في العالم من 1960 الى 2015

2015			2000			1980			1960			المنطقة
65+	64-15	14-0	65+	64-15	14-0	65+	64-15	14-0	65+	64-15	14-0	
4,3	62,4	33,3	4,0	57,6	38,4	3,6	52,2	44,2	3,5	53,2	43,3	العالم العربي
16,9	68,2	14,9	13,5	68,2	18,3	11,2	64,8	24,0	7,2	63,6	29,2	اوروبا الوسطى ودول البلطيق
9,7	70,4	19,9	7,1	67,2	25,7	4,8	59,4	35,8	3,9	56,9	39,2	شرق اسيا والمحيط الهادئ
15,6	66,6	17,7	13,4	66,8	19,8	11,5	64,4	24,1	8,4	63,5	28,1	اوروبا واسيا الوسطى
3,1	53,4	43,5	3,0	51,6	45,4	3,0	51,6	45,4	2,9	53,9	43,3	الدول الفقيرة المتقلبة بالديون
7,6	66,8	25,6	5,6	62,3	32,1	4,4	55,9	39,7	3,6	53,9	42,5	امريكا اللاتينية والكاريبي
3,5	56,3	40,1	3,3	53,7	43,0	3,1	52,1	44,8	2,8	54,5	42,7	الدول الاقل تقدما
4,8	65,2	30,1	4,3	59,0	36,7	3,7	52,8	43,6	3,7	53,4	42,9	شمال افريقيا والشرق الاووسط
14,8	66,3	18,9	12,3	66,2	21,5	11,4	66,0	22,7	9,0	60,0	31,0	امريكا الشمالية
5,4	64,8	29,7	4,3	59,9	35,8	3,6	56,3	40,2	3,1	56,5	40,4	جنوب اسيا
3,0	53,9	43,0	3,0	52,7	44,3	3,0	51,9	45,2	2,9	54,1	43,0	افريقيا جنوب الصحراء
8,3	65,5	26,2	6,9	63,0	30,1	5,9	58,8	35,3	5,0	57,9	37,1	العالم

Source/ Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 25: تطور معدل الخصوبة الكلي في العالم العربي

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	البلد
3,4	3,5	3,5	3,8	4,4	5,2	5,9	6,3	6,6	6,9	العالم العربي
1,8	1,9	2,2	2,6	3,4	4,5	5,1	5,5	6,1	6,7	الإمارات
2,1	2,2	2,4	2,8	3,2	3,7	4,4	4,9	5,6	6,5	البحرين
4,4	4,8	5,0	5,4	5,8	6,4	6,9	7,1	7,1	7,1	جزر القمر
2,9	3,3	3,9	4,5	5,4	6,1	6,3	6,6	6,8	6,8	جيبوتي
2,8	2,9	2,5	2,5	3,5	4,7	5,8	6,8	7,4	7,6	الجزائر
3,3	3,2	3,0	3,2	3,7	4,7	5,4	5,6	5,8	6,2	مصر
4,4	4,6	4,6	4,9	5,4	5,9	6,2	6,6	7,0	7,4	العراق
3,5	3,7	3,8	4,0	4,6	5,5	6,6	7,3	7,6	7,9	الأردن
2,0	2,2	2,5	2,9	2,7	3,0	4,4	5,3	6,2	7,2	الكويت
1,7	1,6	1,8	2,2	2,6	3,0	3,5	4,0	4,4	5,0	لبنان
2,3	2,4	2,5	2,9	3,6	5,0	6,2	7,2	8,0	8,1	ليبيا
2,5	2,6	2,6	2,8	3,3	4,1	4,9	5,7	6,2	6,7	المغرب
4,7	5,0	5,2	5,5	5,8	6,0	6,2	6,5	6,7	6,8	موريتانيا
2,7	2,9	3,0	3,7	5,4	7,2	8,2	8,3	7,8	7,3	عمان
1,9	2,1	2,6	3,2	3,6	4,0	4,9	5,8	6,5	6,9	قطر
2,6	3,0	3,4	4,0	5,0	5,9	6,7	7,2	7,3	7,3	السعودية
4,6	4,9	5,1	5,5	5,8	6,2	6,5	6,8	6,9	6,9	السودان
6,4	6,9	7,3	7,6	7,7	7,4	7,2	7,0	7,0	7,2	الصومال
3,0	3,2	3,6	4,0	4,5	5,3	6,4	7,1	7,5	7,6	سوريا
2,2	2,1	2,0	2,1	2,6	3,5	4,4	5,2	6,0	6,7	تونس
4,1	4,7	5,4	6,3	7,5	8,6	8,9	8,8	8,2	7,8	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 26: تطور المعدل الخام للمواليد في العالم 1960 إلى 2015

2015	2010	2005	2000	1990	1980*	1970	1960	المنطقة
9,72	10,54	9,76	9,77	13,55	17,16	17,10	19,12	أوروبا الوسطى ودول البلطيق*
14	14	15	16	24	21,49	37	39	شرق آسيا والمحيط الهادئ
12,38	12,70	11,85	11,67	14,89	16,65	18,12	22,10	أوروبا وآسيا الوسطى*
36,78	39,07	41,19	42,96	45,37	47,44	47,94	48,32	الدول الفقيرة المثقلة بالديون*
17	19	21	22	27	32,12	37	42	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
32	34	37	38	42	45,97	47	48	الدول الأقل تقدما
24	24	26	25	34	41,19	44	48	شمال أفريقيا والشرق الأوسط
12,25	12,81	13,67	14,06	16,53	15,85	18,31	23,97	أمريكا الشمالية*
21	23	25	27	33	37,47	40	44	جنوب آسيا
37	37	40	42	44	46,71	47	49	أفريقيا جنوب الصحراء
26,43	27,56	27,53	28,50	35,37	41,42	44,72	47,69	العالم العربي*
19	20	21	22	26	27,45	33	36	العالم

Source. Unicef. La situation des enfants dans le monde (1997-2002-2007-2012-2016)

*Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 27: تطور المعدل الخام للمواليد في العالم العربي من 1970 الى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	البلد
26,4	27,6	27,5	28,5	31,2	35,4	39,1	41,4	42,9	44,7	العالم العربي
9,9	11,7	14,0	16,5	20,2	26,0	30,0	29,9	30,7	37,2	الامارات
15,1	16,5	18,8	21,7	24,8	29,2	32,5	32,9	33,7	38,3	البحرين
33,3	35,2	36,3	37,5	39,4	42,6	45,4	45,8	45,2	45,5	جزر القمر
23,4	25,2	28,2	31,5	36,2	39,8	40,4	41,3	43,5	45,1	جيبوتي
23,9	24,8	20,8	19,6	24,9	32,1	38,2	43,2	46,1	47,0	الجزائر
27,2	27,1	25,0	25,3	27,5	33,6	38,2	39,1	39,8	41,9	مصر
33,6	34,9	34,8	35,7	36,9	37,7	38,6	40,0	42,4	45,6	العراق
27,0	29,0	29,6	31,2	33,4	35,0	37,9	41,1	45,8	50,8	الاردن
16,9	19,6	20,9	22,8	21,9	23,3	32,2	37,4	42,9	48,3	الكويت
15,4	13,5	14,0	18,5	22,1	24,6	27,5	29,8	30,8	32,3	لبنان
20,2	21,4	21,1	21,7	24,3	29,4	34,6	40,3	46,8	51,0	ليبيا
20,4	21,3	21,3	22,2	25,1	29,3	34,2	37,9	39,6	42,8	المغرب
34,6	36,2	37,3	38,4	39,7	40,9	42,0	43,2	44,7	46,1	موريتانيا
19,6	22,0	21,8	24,1	29,7	38,3	46,2	49,7	49,2	48,1	عمان
10,3	11,5	15,4	19,3	20,4	22,5	29,2	35,1	34,9	36,2	قطر
19,9	22,0	24,2	26,4	30,5	35,7	40,9	44,1	45,5	46,8	السعودية
33,3	35,5	37,7	39,5	41,0	41,8	43,1	45,3	46,8	47,2	السودان
43,7	45,3	46,8	49,0	50,2	48,4	45,5	43,9	45,0	46,6	الصومال
22,2	26,0	28,6	31,1	32,8	35,9	41,0	44,6	46,2	46,2	سوريا
18,7	18,2	16,5	17,3	20,5	26,0	31,3	34,9	37,8	41,2	تونس
32,2	34,6	36,5	39,4	45,6	52,1	54,3	55,4	54,4	53,2	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 28: تطور المعدل الخام للوفيات في العالم العربي من 1970 الى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	البلد
5,6	5,8	6,1	6,5	7,1	8,0	9,4	11,3	13,3	15,4	العالم العربي
1,6	1,5	1,6	1,9	2,3	2,7	3,2	3,9	5,1	7,2	الامارات
2,4	2,3	2,5	2,8	3,1	3,4	3,8	4,3	5,3	7,1	البحرين
7,5	8,2	9,1	9,5	10,1	11,5	13,5	15,7	17,5	19,3	جزر القمر
8,4	8,9	9,9	10,2	10,7	10,7	11,2	12,0	12,9	15,2	جيبوتي
4,8	4,8	4,8	5,1	5,7	6,3	7,8	11,3	14,8	16,6	الجزائر
6,0	6,2	6,4	6,5	7,2	8,4	10,2	12,1	14,2	16,0	مصر
5,1	5,6	5,7	5,6	6,0	7,0	9,0	9,7	9,9	11,7	العراق
3,8	3,9	3,9	4,1	4,5	5,1	5,9	6,8	8,2	10,4	الاردن
2,7	2,6	2,5	2,5	2,5	2,6	3,1	4,0	5,0	6,0	الكويت
4,6	4,6	4,9	5,5	6,3	6,8	7,1	7,2	7,4	8,1	لبنان
5,2	4,9	4,7	4,8	4,8	5,2	5,9	7,3	9,8	13,1	ليبيا
5,2	5,3	5,8	6,3	6,7	7,4	9,0	11,1	12,9	14,5	المغرب
8,0	8,5	9,2	9,6	10,0	10,6	11,4	12,9	14,7	16,2	موريتانيا
2,6	2,8	3,1	3,5	4,2	5,5	7,4	10,1	13,3	16,4	عمان
1,5	1,5	1,8	2,0	2,1	2,2	2,5	3,2	4,0	5,1	قطر
3,5	3,6	3,6	3,7	4,2	4,9	6,3	8,4	11,4	15,1	السعودية
7,5	8,2	9,2	10,3	11,3	12,1	12,6	13,2	13,8	14,7	السودان
11,6	12,9	14,2	15,5	18,4	19,6	18,6	19,6	21,3	23,1	الصومال
5,6	4,5	3,4	3,7	4,0	4,5	5,5	6,9	8,7	11,0	سوريا
6,4	6,2	5,9	5,5	5,5	6,3	7,2	8,9	11,7	15,5	تونس
6,5	7,1	8,0	9,1	10,3	11,5	13,5	17,0	20,9	24,6	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 29: تطور وفيات الأطفال الرضع العالم العربي من 1970 إلى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	البلد
29,2	32,6	38,3	44,4	51,0	58,4	/	/	/	/	العالم العربي
6,7	7,3	8,4	9,6	11,3	14,2	19,4	29,1	46,0	71,0	الإمارات
6,6	7,3	9,1	10,8	15,5	19,5	21,1	26,9	37,7	57,2	البحرين
56,5	64,5	72,1	73,8	77,6	88,3	102,1	119,3	136,3	151,4	جزر القمر
54,9	62,5	71,1	79,4	85,2	91,4	102,5	117,1	/	/	جيبوتي
21,9	23,5	28,8	33,9	36,9	41,4	58,9	101,1	128,1	145,6	الجزائر
20,1	24,3	29,6	37,3	49,6	63,0	83,7	114,2	143,6	162,2	مصر
26,7	30,2	33,2	36,0	39,1	42,4	47,4	54,7	65,7	80,9	العراق
15,5	18,0	20,6	23,4	26,2	29,9	35,5	43,3	53,0	65,5	الأردن
7,5	9,2	10,1	11,0	12,5	15,1	19,7	29,7	40,5	53,5	الكويت
7,2	8,8	12,2	17,1	21,8	27,1	33,6	40,1	44,9	47,8	لبنان
11,5	14,2	19,8	24,2	28,6	35,8	45,8	57,1	72,5	95,5	ليبيا
24,1	28,8	34,6	42,0	51,6	62,8	76,7	93,4	109,2	120,0	المغرب
55,7	62,1	67,7	69,4	69,3	71,0	80,8	92,0	101,4	103,9	موريتانيا
9,3	10,0	11,0	14,3	20,7	31,8	50,2	79,4	114,9	152,8	عمان
7,4	7,7	8,9	10,8	13,2	17,8	23,7	29,7	37,7	50,1	قطر
11,4	13,5	15,6	18,8	24,9	35,8	52,4	70,7	93,6	/	السعودية
45,9	51,3	58,1	67,1	75,6	82,0	87,0	89,8	92,6	95,3	السودان
85,0	97,2	105,3	105,3	105,3	108,7	114,1	/	/	/	الصومال
14,2	14,0	16,3	20,0	24,7	30,4	37,3	46,8	58,8	74,4	سوريا
12,1	14,9	19,6	26,3	35,8	44,2	53,9	69,3	94,2	121,9	تونس
43,2	43,8	54,6	68,9	79,5	88,4	105,7	138,8	179,3	218,6	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 30: تطور امل الحياة عند الولادة في العالم العربي من 1970 الى 2015

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1975	1970	البلد
71,0	70,1	69,0	67,7	66,1	64,3	61,8	58,5	55,4	52,5	العالم العربي
77,5	76,7	75,7	74,5	73,2	71,8	70,2	68,1	65,4	62,0	الامارات
76,9	76,2	75,4	74,5	73,5	72,5	71,4	69,8	67,3	63,7	البحرين
63,5	61,9	60,1	59,4	58,7	56,7	53,8	50,6	47,9	45,6	جزر القمر
62,3	60,4	58,0	57,0	57,1	56,7	55,5	53,6	51,8	49,1	جيبوتي
75,9	74,7	72,8	70,3	68,1	66,7	64,1	58,2	52,8	50,3	الجزائر
71,3	70,3	69,4	68,6	66,8	64,6	61,8	58,3	54,7	52,1	مصر
69,6	68,5	68,4	69,2	68,5	66,1	61,6	60,4	61,0	58,2	العراق
74,2	73,4	72,6	71,8	70,9	69,9	68,3	66,2	63,5	60,2	الاردن
74,8	74,1	73,7	73,3	72,9	72,3	71,3	69,8	68,2	66,3	الكويت
79,5	78,5	76,8	74,4	72,1	70,2	68,9	68,0	67,2	66,1	لبنان
71,8	71,7	71,5	70,6	70,0	68,6	66,8	64,3	60,7	56,1	ليبيا
75,5	73,9	71,4	68,7	66,8	64,7	61,4	57,5	54,5	52,5	المغرب
63,1	62,0	60,7	60,0	59,4	58,4	56,9	54,2	51,4	49,1	موريتانيا
77,1	76,0	74,4	72,4	70,0	67,3	63,9	59,7	54,7	50,3	عمان
78,5	77,6	77,0	76,5	75,9	75,1	74,1	72,8	71,0	68,5	قطر
74,6	73,7	73,2	72,6	71,1	69,2	66,6	63,1	58,3	52,7	السعودية
64,2	62,6	60,4	58,4	56,7	55,5	54,8	54,2	53,6	52,2	السودان
55,9	54,0	52,4	50,9	47,2	45,4	46,2	44,7	42,9	41,0	الصومال
70,3	72,3	74,5	73,1	72,0	70,6	68,5	65,8	62,6	58,8	سوريا
75,5	74,8	74,3	73,3	71,6	68,8	65,9	62,0	56,8	51,1	تونس
64,7	63,5	61,9	60,4	59,2	57,8	55,0	50,6	45,6	41,2	اليمن

Bank mondial. Indicateurs du développement dans le monde. 2017

الجدول رقم 31: تطور مؤشر التنمية البشرية في العالم العربي من 1990 الى 2015

البلد	1990	2000	2010	2015
العالم العربي	0.553	0.613	0.676	0,687
الامارات	0.726	0.797	0.828	0,840
البحرين	0.746	0.794	0.819	0,824
جزر القمر	/	/	0.488	0,497
جيبوتي	/	0.365	0.453	0,473
الجزائر	0.574	0.640	0.725	0,745
مصر	0.546	0.622	0.681	0,691
العراق	0.572	0.606	0.645	0,649
الاردن	0.623	0.705	0.743	0,741
الكويت	0.715	0.804	0.809	0.800
لبنان	/	/	0.756	0,763
ليبيا	0.679	0.731	0.756	0,716
المغرب	0.457	0.528	0.611	0,647
موريتانيا	0.373	0.442	0.488	0,513
عمان	/	/	0.795	0,796
قطر	0.754	0.809	0.844	0,856
السعودية	0.690	0.744	0.805	0,847
السودان	0.331	0.400	0.465	0,490
سوريا	0.553	0.586	0.639	0,536
تونس	0.567	0.654	0.714	0,725
اليمن	0.400	0.441	0.496	0,482

Source. (PNUD) Période (1990-2010) Rapport sur le développement humain 2015
Période (PNUD) (2015) Rapport sur le développement humain 2016

الجدول رقم 32: تطور الناتج المحلي الخام (PIB) في الجزائر من 1963 الى 2014

السنة	الناتج المحلي بالدينار 10 ⁶	الناتج الوطني بالدينار	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدينار	نصيب الفرد من الناتج الوطني بالدينار	معدل الصرف	الناتج المحلي بالدولار الجاري 10 ⁶	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار الجاري	نصيب الفرد من الناتج الوطني بالدولار الجاري
1963	13130,00	13350,0	1230,1	1250,7	4,9371	2659,5	249,2	253,3
1964	9900,00	9770,0	889,5	877,8	4,9371	2005,2	180,2	177,8
1965	15240,00	14750,0	1329,0	1286,3	4,9371	3086,8	269,2	260,5
1966	14690,00	14050,0	1243,4	1189,3	4,9371	2975,4	251,9	240,9
1967	16230,00	15800,0	1332,7	1297,4	4,9371	3287,4	269,9	262,8
1968	18740,00	18210,0	1494,5	1452,3	4,9371	3795,8	302,7	294,2
1969	21044,80	19918,8	1629,9	1542,7	4,9371	4262,6	330,1	312,5
1970	24072,30	22909,0	1808,7	1721,3	4,9371	4875,8	366,4	348,7
1971	24922,80	24695,6	1814,0	1797,5	4,9130	5072,8	369,2	365,9
1972	30413,20	30264,7	2146,2	2135,7	4,4810	6787,1	478,9	476,6
1973	34593,10	34342,5	2361,5	2344,4	3,9620	8731,2	596,0	591,7
1974	55560,90	55179,8	3664,0	3638,9	4,1810	13288,9	876,3	870,3
1975	61573,90	60872,1	3905,0	3860,5	3,9490	15592,3	988,9	977,6
1976	74075,10	72765,5	4503,0	4423,4	4,1640	17789,4	1081,4	1062,3
1977	87240,50	85658,6	5114,3	5021,6	4,1470	21037,0	1233,3	1210,9
1978	104831,60	102384,1	5956,3	5817,3	3,9659	26433,2	1501,9	1466,8
1979	128222,60	123895,8	7076,3	6837,5	3,8531	33277,8	1836,5	1774,5
1980	162507,20	157835,1	8706,1	8455,8	3,8375	42347,2	2268,7	2203,5
1981	191468,50	185838,2	9940,2	9647,9	4,3158	44364,5	2303,2	2235,5
1982	207551,90	201495,0	10438,7	10134,0	4,5921	45197,6	2273,2	2206,8
1983	233752,00	227847,9	11390,3	11102,6	4,7885	48815,3	2378,7	2318,6
1984	264469,80	257146,1	12454,8	12138,1	4,9835	52945,9	2499,2	2435,7
1985	291597,20	285029,0	13337,5	13037,0	5,0279	57995,8	2652,7	2592,9
1986	326551,40	289980,5	13173,0	12881,2	4,7023	63065,2	2801,4	2739,3
1987	312787,10	305438,4	13514,2	13200,2	4,8375	64642,1	2793,6	2728,7
1988	347716,90	335972,2	14620,4	14126,6	5,9144	58791,6	2472,0	2388,5
1989	422043,00	408864,6	17290,5	16750,6	7,6084	55470,7	2272,5	2201,6
1990	554388,10	535837,7	22156,0	21414,7	8,9648	61840,5	2471,4	2388,7
1991	862132,80	821413,3	33620,6	32032,7	18,4672	46684,5	1820,6	1734,6
1992	1074695,80	1027870,0	40908,1	39125,7	21,8717	49136,4	1870,4	1788,9
1993	1189724,90	1149463,9	44237,6	42740,5	23,3503	50951,2	1894,5	1830,4
1994	1487403,60	1429895,0	54095,3	52003,7	35,0552	42430,3	1543,1	1483,5
1995	2004994,60	1903401,4	71453,8	67833,3	47,6489	42078,5	1499,6	1423,6
1996	2570028,90	2451250,7	89968,1	85810,1	54,7472	46943,6	1643,3	1567,4
1997	2780168,10	2656437,4	95719,3	91459,4	57,6757	48203,5	1659,6	1585,8
1998	3203490,70	2715733,2	95926,1	92036,9	58,7351	48190,8	1633,2	1567,0
1999	3238197,50	3090540,9	108066,0	103138,4	66,5722	48641,9	1623,3	1549,3
2000	4123513,90	3948273,6	135570,6	129809,1	75,2569	54792,5	1801,4	1724,9
2001	4227113,10	4103923,0	136892,8	132903,4	77,2646	54712,8	1771,7	1720,1
2002	4522773,40	4348104,5	144234,9	138664,6	79,6829	56759,6	1810,1	1740,2
2003	5252321,10	5062343,5	164918,4	158953,3	77,3947	67864,1	2130,9	2053,8
2004	6149116,70	5895856,8	189998,7	182173,3	72,0603	85332,9	2636,7	2528,1
2005	7561984,40	7225856,9	229805,6	219590,9	73,3596	103081,0	3132,6	2993,3
2006	8501635,80	8180362,7	253924,2	244328,5	72,6466	117027,3	3495,3	3363,2
2007	9352886,40	9233660,9	274310,4	270813,6	69,3757	134815,0	3954,0	3903,6
2008	11043703,50	10963923,9	319265,2	316958,9	64,5828	171000,7	4943,5	4907,8
2009	9968025,30	9884179,7	282636,5	280259,2	72,6349	137234,7	3891,2	3858,5
2010	11991563,90	11985466,6	333302,7	333133,2	74,3908	161196,9	4479,4	4477,1
2011	14588531,90	14461453,1	397323,6	393862,6	72,8567	200245,0	5453,7	5406,2
2012	16208698,40	16039768,3	432289,6	427784,2	77,5361	209004,5	5574,2	5516,1
2013	16643833,60	16345674,7	434598,9	426813,5	79,3684	209670,8	5474,9	5376,8
2014	17205106,30	16844004,9	439870,8	430638,8	80,5237	213567,3	5460,1	5345,5

ONS Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 p193

الجدول رقم 33: تطور الدخل الوطني والدخل النقدي الوطني والمتاح والادخار والاستهلاك في الجزائر من 1974 الى 2014

الاستهلاك النهائي 10 ⁶	صافي الادخار 10 ⁶	الدخل النقدي الوطني المتاح بالدينار 10 ⁶	نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح بالدولار	الدخل الوطني المتاح بالدولار 10 ⁹	نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح بالدينار	الدخل الوطني المتاح بالدينار 10 ⁹	السنة
31653,30	18 876,40	50 529.7	698,634	10,594	2921,0	44,2939	1974
39422,20	17 477,20	56 899.4	787,598	12,419	3110,2	49,0420	1975
45179,00	22 353,50	67 532.5	857,774	14,110	3571,8	58,7556	1976
56207,80	22 730,00	78 937.8	971,060	16,564	4027,0	68,6923	1977
65474,60	29 701,80	95 176.4	1181,910	20,802	4687,3	82,4971	1978
75964,50	38 354,30	114 318.8	1418,847	25,710	5467,0	99,0613	1979
92530,80	52 486,90	145 017.7	1758,906	32,832	6749,8	125,9918	1980
113529,80	58 432,70	171 962.5	1800,544	34,682	7770,8	149,6809	1981
126218,90	58309,1	184 528.0	1732,799	34,453	7957,2	158,2127	1982
140875,50	66 423,20	207 298.7	1803,866	37,019	8637,8	177,2652	1983
165305,00	69 581,50	234 886.5	1915,078	40,571	9543,8	202,1852	1984
185551,50	72 851,90	258 403.4	2004,356	43,821	10077,7	220,3288	1985
209304,90	52 402,20	261 707.1	2046,189	46,064	9621,8	216,6058	1986
212877,70	62 317,70	275 195.4	2007,551	46,453	9711,5	224,7151	1987
279232,60	55 115,00	334 347.6	1979,851	47,087	11709,6	278,4902	1988
336285,00	88 669,30	424 954.3	1950,363	47,606	14839,1	362,2086	1989
403688,20	139 785,40	543 473.6	2069,859	51,792	18555,9	464,3050	1990
547220,70	264 989,90	812 210.6	1490,529	38,222	27525,9	705,8468	1991
733086,50	290 745,00	1023831.5	1514,487	39,787	33124,4	870,2115	1992
870348,20	236 784,10	1107132.3	1474,335	39,651	34426,2	925,8575	1993
1101398,40	306 405,30	1407803,70	1246,297	34,268	43689,2	1201,2776	1994
1455015,50	422 442,00	1877457,50	1211,767	34,002	57739,4	1620,1665	1995
1740409,30	606 273,50	2346682,80	1304,852	37,274	71437,0	2040,6688	1996
1890175,20	680 060,00	2570235,20	1332,910	38,714	76876,5	2232,8778	1997
2060357,40	530 300,80	2590658,20	1277,872	37,706	75056,0	2214,6762	1998
2214318,70	704 896,00	2919214,70	1260,830	37,781	83936,2	2515,1487	1999
2274323,90	1 481 270,80	3755594,70	1459,443	44,390	109833,2	3340,6863	2000
2472290,30	1 453 140,00	3925430,30	1451,644	44,825	112160,7	3463,4105	2001
2689771,50	1 494 895,40	4184666,90	1479,067	46,379	117856,4	3695,6226	2002
2903821,90	2 002 980,00	4906801,90	1770,926	56,400	137060,3	4365,0966	2003
3217920,80	2 512 236,30	5730157,10	2202,952	71,296	158745,4	5137,6366	2004
3418909,30	3 568 431,60	6987340,90	2637,520	86,790	193487,4	6366,8975	2005
3650447,40	4 198 458,00	7848905,40	2953,927	98,900	214592,8	7184,7810	2006
4052822,60	4 798 504,60	8851327,20	3410,050	116,269	236574,6	8066,2470	2007
4791796,20	5 750 328,30	10542124,50	4248,776	146,969	274397,9	9491,6966	2008
5353284,80	4 043 686,50	9396971,30	3212,367	113,294	233329,9	8229,0800	2009
6181324,20	5 302 170,80	11483495,00	3709,176	133,449	275928,6	9927,3584	2010
7563404,00	6 313 440,50	13876844,50	4310,785	158,279	314069,6	11531,6929	2011
8504463,80	6 928 662,20	15433126,00	4410,446	165,370	341968,8	12822,1193	2012
8955490,70	6 601 510,10	15557000,80	4291,839	164,365	340636,4	13045,3533	2013
9608203,50	6 298 759,30	15906962,80	4202,199	164,365	338376,6	13235,2625	2014

ONS Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85

الجدول رقم 34: تطور الصادرات والواردات في الجزائر بالمليون دولار من 1963 الى 2015

نسب الصادرات النفطية	الصادرات النفطية	نسبة نمو الواردات	نسبة نمو الصادرات	معدل التغطية	الرصيد	الواردات	الصادرات	
/	/	/		125	146	586	732	1963
/	/	20,1	-0,5	103	24	704	728	1964
/	/	-4,5	-11,8	96	-30	672	642	1965
/	/	-4,8	-3,0	97	-17	640	623	1966
/	/	6,3	16,4	107	45	680	725	1967
/	/	20,0	14,6	102	15	816	831	1968
/	/	23,8	12,5	93	-75	1 010	935	1969
/	/	24,7	8,0	80	-249	1 259	1 010	1970
/	/	-2,5	-15,1	70	-371	1 228	857	1971
/	/	21,4	52,2	87	-187	1 491	1 304	1972
/	/	50,3	44,9	84	-352	2 241	1 889	1973
92,5	3 940	79,6	125,5	106	235	4 024	4 259	1974
92,4	3 965	48,9	0,8	72	-1 701	5993	4292	1975
93,6	4 659	-11,3	16,0	94	-341	5318	4977	1976
96,0	5 572	33,5	16,6	82	-1 297	7102	5805	1977
96,1	5 876	22,1	5,4	71	-2 558	8 675	6 117	1978
97,7	9 649	-3,1	61,4	117	1 463	8 410	9 873	1979
98,4	15 370	25,5	58,1	148	5 061	10 552	15 613	1980
98,0	13 015	6,7	-14,9	118	2 024	11 259	13 283	1981
97,9	11 245	-4,6	-13,6	107	738	10 743	11 481	1982
98,3	10 996	-3,1	-2,6	107	768	10 415	11 183	1983
97,5	11 576	-1,2	6,1	115	1 577	10 292	11 869	1984
97,5	9 893	-4,4	-14,5	103	305	9 840	10 145	1985
97,5	7 621	-6,4	-22,9	85	-1 393	9213	7820	1986
97,4	8 019	-23,4	5,3	117	1 177	7056	8233	1987
94,8	7 685	3,8	-1,6	111	781	7323	8104	1988
95,6	8 572	25,7	10,7	97	-240	9 208	8 968	1989
96,1	10 865	5,2	26,0	117	1 620	9 684	11 304	1990
96,9	11 726	-20,7	7,1	158	4 420	7 681	12 101	1991
95,9	10 388	9,4	-10,4	129	2 431	8 406	10 837	1992
95,3	9 612	4,5	-6,9	115	1 303	8 788	10 091	1993
96,6	8 053	6,6	-17,4	89	-1 025	9 365	8 340	1994
95,0	9 731	14,9	22,8	95	-521	10 761	10 240	1995
93,4	12 494	-15,5	30,6	147	4 277	9098	13375	1996
96,3	13 378	-4,5	3,8	160	5 202	8687	13889	1997
96,5	9 855	8,2	-26,5	109	810	9403	10213	1998
96,5	12 084	-2,5	22,6	137	3 358	9 164	12 522	1999
97,2	21 419	0,1	75,9	240	12 858	9 173	22 031	2000
96,6	18 484	8,4	-13,2	192	9 192	9 940	19 132	2001
96,1	18 091	20,8	-1,6	157	6 816	12 009	18 825	2002
97,3	23 939	12,7	30,7	182	11 078	13 534	24 612	2003
97,6	31 302	35,3	30,4	175	13 775	18 308	32 083	2004
98,0	45 094	11,2	43,4	226	25 644	20 357	46 001	2005
97,8	53 429	5,4	18,7	255	33 157	21 456	54 613	2006
97,8	58 831	28,8	10,2	218	32 532	27 631	60 163	2007
97,6	77 361	42,9	31,8	201	39 819	39 479	79 298	2008
97,6	44 128	-0,5	-43,0	115	5 900	39 294	45 194	2009
97,3	55 527	3,0	26,2	141	16 580	40 473	57 053	2010
97,2	71 427	16,7	28,8	156	26 242	47 247	73 489	2011
97,1	69 804	6,6	-2,2	143	21 490	50 376	71 866	2012
96,9	62 960	9,2	-9,6	118	9 946	55 028	64 974	2013
95,9	60 304	6,5	-3,2	107	1 474	58 580	60 054	2014
94,3	32 699	-11,7	-44,9	67	-17 034	51 702	34 668	2015

Ministère Des Finances Direction Générale Des Douanes Les Réalisations Des Echanges Extérieurs De L'Algérie Période : 1963-2010

Ministère Des Finances Direction Générale Des Douanes Evolution De La Balance Commerciale De L'Algérie Période : Années 2005-2015

الجدول رقم 35: تطور حجم الاستهلاك والادخار في الجزائر بالمليون دينار من 1974 الى 2014

معدل نمو الادخار	معدل نمو الاستهلاك	الادخار	الاستهلاك	الدخل النقدي	
/	/	18 876,40	31653,3	50529,70	1974
-7,4	24,5	17 477,20	39422,2	56899,40	1975
27,9	14,6	22 353,50	45179,0	67532,50	1976
1,7	24,4	22 730,00	56207,8	78937,80	1977
30,7	16,5	29 701,80	65474,6	95176,40	1978
29,1	16,0	38 354,30	75964,5	114318,80	1979
36,8	21,8	52 486,90	92530,8	145017,70	1980
11,3	22,7	58 432,70	113529,8	171962,50	1981
-0,2	11,2	58309,1	126218,9	184528,00	1982
13,9	11,6	66 423,20	140875,5	207298,70	1983
4,8	17,3	69 581,50	165305	234886,50	1984
4,7	12,2	72 851,90	185551,5	258403,40	1985
-28,1	12,8	52 402,20	209304,9	261707,10	1986
18,9	1,7	62 317,70	212877,7	275195,40	1987
-11,6	31,2	55 115,00	279232,6	334347,60	1988
60,9	20,4	88 669,30	336285	424954,30	1989
57,6	20,0	139 785,40	403688,2	543473,60	1990
89,6	35,6	264 989,90	547220,7	812210,60	1991
9,7	34,0	290 745,00	733086,5	1023831,50	1992
-18,6	18,7	236 784,10	870348,2	1107132,30	1993
29,4	26,5	306 405,30	1101398,4	1407803,70	1994
37,9	32,1	422 442,00	1455015,5	1877457,50	1995
43,5	19,6	606 273,50	1740409,3	2346682,80	1996
12,2	8,6	680 060,00	1890175,2	2570235,20	1997
-22,0	9,0	530 300,80	2060357,4	2590658,20	1998
32,9	7,5	704 896,00	2214318,7	2919214,70	1999
110,1	2,7	1 481 270,80	2274323,9	3755594,70	2000
-1,9	8,7	1 453 140,00	2472290,3	3925430,30	2001
2,9	8,8	1 494 895,40	2689771,5	4184666,90	2002
34,0	8,0	2 002 980,00	2903821,9	4906801,90	2003
25,4	10,8	2 512 236,30	3217920,8	5730157,10	2004
42,0	6,2	3 568 431,60	3418909,3	6987340,90	2005
17,7	6,8	4 198 458,00	3650447,4	7848905,40	2006
14,3	11,0	4 798 504,60	4052822,6	8851327,20	2007
19,8	18,2	5 750 328,30	4791796,2	10542124,50	2008
-29,7	11,7	4 043 686,50	5353284,8	9396971,30	2009
31,1	15,5	5 302 170,80	6181324,2	11483495,00	2010
19,1	22,4	6 313 440,50	7563404,0	13876844,50	2011
9,7	12,4	6 928 662,20	8504463,8	15433126,00	2012

-4,7	5,3	6 601 510,10	8955490,7	15557000,80	2013
-4,6	7,3	6 298 759,30	9608203,5	15906962,80	2014

ONS Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85 Rétrospective Des Comptes Economiques De 1963 A 2014

الجدول رقم 36: تطور حجم الدين الخارجي للجزائر بالمليار دولار من 1970 الى 2015

معدل نمو مجموع الدين	معدل نمو الدين قصيرة الأجل	معدل نمو الدين طويلة الأجل	مجموع الدين	دين قصيرة الأجل	دين طويلة الأجل	السنة
/	/	/	0,939559	/	0,939559	1970
34,2	/	34,2	1,260811	/	1,260811	1971
22,9	/	22,9	1,549797	/	1,549797	1972
93,0	/	93,0	2,991380	/	2,991380	1973
12,5	/	12,5	3,365978	/	3,365978	1974
37,6	/	37,6	4,632813	/	4,632813	1975
32,0	/	32,0	6,114380	/	6,114380	1976
73,3	/	45,8	10,598950	1,686000	8,912950	1977
48,4	17,7	54,3	15,733603	1,985000	13,748603	1978
17,6	-2,6	20,5	18,505558	1,933000	16,572558	1979
4,6	20,3	2,8	19,363274	2,325000	17,038274	1980
-5,1	-0,8	-5,7	18,370310	2,307000	16,063310	1981
-4,0	19,2	-7,3	17,639482	2,751000	14,888482	1982
-7,2	-28,9	-3,2	16,367460	1,957000	14,410460	1983
-2,9	-10,1	-1,9	15,890301	1,759000	14,131301	1984
14,9	5,9	16,0	18,260736	1,862000	16,398736	1985
24,0	69,3	18,9	22,649742	3,152090	19,497652	1986
7,9	-58,3	18,6	24,448828	1,315400	23,133428	1987
6,8	23,2	5,8	26,101338	1,620510	24,480828	1988
4,4	13,5	3,8	27,248507	1,839700	25,408807	1989
4,1	-2,6	4,6	28,379000	1,791000	26,588000	1990
-1,8	-30,8	0,2	27,875000	1,239000	26,636000	1991
-4,3	-36,1	-2,8	26,678000	0,792000	25,886000	1992
-3,6	-11,6	-3,3	25,724000	0,700000	25,024000	1993
14,6	-9,1	15,3	29,486000	0,636000	28,850000	1994
7,1	-59,7	8,6	31,573000	0,256000	31,317000	1995
6,6	64,5	6,1	33,651000	0,421000	33,230000	1996
-7,2	-61,5	-6,5	31,222000	0,162000	31,060000	1997
-2,4	30,9	-2,6	30,473000	0,212000	30,261000	1998
-7,1	-17,5	-7,0	28,315000	0,175000	28,140000	1999
-10,8	-1,1	-10,8	25,261000	0,173000	25,088000	2000
-9,9	14,8	-10,1	22,763886	0,198664	22,565222	2001
1,2	-45,9	1,7	23,045302	0,107545	22,937757	2002
3,2	35,3	3,0	23,774850	0,145525	23,629325	2003
-5,7	196,0	-6,9	22,426650	0,430816	21,995834	2004
-23,8	19,8	-24,6	17,092402	0,516011	16,576391	2005
-65,4	4,8	-67,6	5,910801	0,540821	5,369980	2006
3,8	38,6	0,3	6,134509	0,749690	5,384819	2007
1,8	73,9	-8,2	6,246392	1,303740	4,942652	2008
-9,0	2,1	-11,9	5,687000	1,331000	4,356000	2009
-2,7	33,6	-13,7	5,536000	1,778000	3,758000	2010
-20,3	-35,8	-13,0	4,410000	1,142000	3,268000	2011
-16,2	5,5	-23,8	3,694000	1,205000	2,489000	2012*
-8,1	10,2	-16,9	3,396000	1,328000	2,068000	2013*
62,6	48,7	71,5	5,521298	1,975100	3,546198	2014*
-15,4	-7,7	-19,7	4,671372	1,823080	2,848292	2015

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 10 Commerce Extérieur

*Collections Statistiques N° 194/2015 Série E : Statistiques Economiques N° 84 Evolution Des Echanges Extérieurs De Marchandises De 2004 A 2014

الجدول رقم 37: تطور معدلات الشغل والبطالة في الجزائر من 1982 الى 2015

السنة	النشطون	المشتغلون	البطالون	معدل النشاط	معدل الشغل	معدل البطالة
1982	/	/	/	/	/	16,3
1983	/	/	/	/	/	13,1
1984	/	/	/	/	/	8,7
1985	/	/	/	/	/	9,7
1986	/	/	/	/	/	18,0
1987	/	4 137 736	1141278	41,7	/	21,4
1988	/	/	/	/	/	15,20
1989	/	4 432 050	1 010 850	40	/	18,1
1990	/	/	/	37,7	/	19,7
1991	/	4 538 300	1 261 310	39,6	/	21,2
1992	/	4 577 520	1 480 270	44,3	/	23,8
1993	/	/	/	/	/	23,15
1994	/	/	/	/	/	24,36
1995	7494000	5389000	2105000	43,6	31,4	28,1
1996	8121000	6015000	2106000	46,7	34,6	25,9
1997	7 757 000	5708000	2 049 000	43,6	32,1	26,41
1998	8 056 789	/	/	43,3	32,2	28,0
1999	/	/	/	/	/	29,3
2000	8690855	6179992	2510863	40,2	30,5	28,89
2001	8568221	6228772	2339449	41	29,8	27,3
2002	/	/	/	/	/	25,7
2003	8762326	6684056	2078270	93,8	30,4	23,7
2004	9469946	7798412	1671534	42,1	34,7	17,7
2005	9492508	8044220	1448288	41	34,7	15,3
2006	10109645	8868804	1240841	42,5	37,2	12,3
2007	9968906	8594243	1374663	40,9	35,3	13,8
2008	10315000	9146000	1169000	41,7	37	11,3
2009	10544000	9472000	1072000	41,4	37,2	10,2
2010	10812000	9736000	1076000	41,7	37,6	10
2011	10661000	9599000	1062000	40	36	10
2012	11 423 000	10170000	1253000	42	37,4	11
2013	11 964 000	10788000	1175000	43,2	39	9,8
2014	11 453 000	10239000	1214000	40,7	36,4	10,6
2015	11 932 000	10594000	1337000	41,8	37,1	11,2

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 2011 chapitre 02 emploi

ONS Activité, Emploi & Chômage En Avril 2016 N°748 p12

الجدول رقم 38: تطور اعداد التلاميذ المسجلين في مرحلة التعليم الابتدائي من 1962 الى 2015

السنة	الذكور	الاناث	المجموع	نسبة الذكور	نسبة الاناث	معدل نمو المسجلين
1962-1963	494 794	282 842	777636	63,63	36,37	/
1963-1964	650 564	398 871	1049435	61,99	38,01	34,95
1964-1965	751 907	463 130	1215037	61,88	38,12	15,78
1965-1966	827 651	504 552	1332203	62,13	37,87	9,64
1966-1967	857 242	513 115	1370357	62,56	37,44	2,86
1967-1968	917 000	543 776	1460776	62,77	37	6,60
1968-1969	976 110	575 379	1551489	62,91	37,09	6,21
1969-1970	1 058 153	630 870	1689023	62,65	37,35	8,86
1970-1971	1 150 492	700 924	1851416	62,14	37,86	9,61
1971-1972	1 246 575	771 516	2018091	61,77	38,23	9,00
1972-1973	1 351 862	855 031	2206893	61,26	38,74	9,36
1973-1974	1 448 201	928 143	2376344	60,94	39,06	7,68
1974-1975	1 514 614	984 991	2499605	60,59	39,41	5,19
1975-1976	1 589 686	1 051 760	2641446	60,18	39,82	5,67
1976-1977	1 653 885	1 128 159	2782044	59,45	40,55	5,32
1977-1978	1 712 508	1 181 576	2894084	59,17	40,83	4,03
1978-1979	1 744 310	1 227 932	2972242	58,69	41,31	2,70
1979-1980	1 786 671	1 274 581	3061252	58,36	41,64	2,99
1980-1981	1 811 277	1 307 550	3118827	58,08	41,92	1,88
1981-1982	1 840 151	1 338 761	3178912	57,89	42,11	1,93
1982-1983	1 866 791	1 375 135	3241926	57,58	42,42	1,98
1983-1984	1 913 681	1 422 855	3336536	57,36	42,64	2,92
1984-1985	1 945 662	1 469 043	3414705	56,98	43,02	2,34
1985-1986	1 965 131	1 516 157	3481288	56,45	43,55	1,95
1986-1987	2 035 874	1 599 458	3635332	56,00	44	4,42
1987-1988	2 119 137	1 682 514	3801651	55,74	44,26	4,58
1988-1989	2 170 012	1 741 376	3911388	55,48	44,52	2,89
1989-1990	2 228 829	1 798 783	4027612	55,34	44,66	2,97
1990-1991	2 311 162	1 877 990	4189152	55,17	44,83	4,01
1991-1992	2 391 493	1 965 859	4357352	54,88	45,12	4,02
1992-1993	2 424 678	2 011 685	4436363	54,65	45,35	1,81
1993-1994	2 453 915	2 061 359	4515274	54,35	45,65	1,78
1994-1995	2 462 371	2 086 456	4548827	54,13	45,87	0,74
1995-1996	2 488 234	2 129 494	4617728	53,88	46,12	1,51
1996-1997	2 510 644	2 164 303	4674947	53,70	46,3	1,24
1997-1998	2 525 154	2 193 983	4719137	53,51	46,49	0,95
1998-1999	2 549 718	2 229 152	4778870	53,35	46,65	1,27
1999-2000	2 578 705	2 264 608	4843313	53,24	46,76	1,35
2000-2001	2 510 836	2 210 114	4720950	53,18	46,82	-2,53
2001-2002	2 487 496	2 204 374	4691870	53,02	46,98	-0,62
2002-2003	2 446 529	2 166 045	4612574	53,04	46,96	-1,69
2003-2004*	2 388 249	2 119 454	4507703	52,98	47,02	-2,27
2004-2005	2 311 817	2 049 927	4361744	53,00	47	-3,24
2005-2006	2 222 679	1 973 901	4196580	52,96	47,04	-3,79
2006-2007	2 152 394	1 926 560	4078954	52,77	47,23	-2,80
2007-2008	2 071 684	1 860 190	3931874	52,69	47,31	-3,61
2008-2009	1 711 726	1 535 532	3247258	52,71	47,29	-17,41
2009-2010	1 743 779	1 564 131	3307910	52,72	47,28	1,87
2010-2011	1 760 946	1 584 939	3345885	52,63	47,37	1,15
2011-2012	1 801 431	1 627 930	3 429 361	52,53	47,47	2,49
2012-2013	1 876 887	1 703 594	3 580 481	52,42	47,58	4,41
2013-2014	1 951 777	1 778 683	3 730 460	52,32	47,68	4,19
2014-2015	2 032 394	1 854 379	3 886 773	52,29	47,71	4,19
2015-2016	2 135 057	1 946 489	4 081 546	52,31	47,69	5,01

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

ONS L'Algérie en quelques chiffres RESULTATS : 2013 - 2015 N° 46 EDITION : 2016

الجدول رقم 39: تطور المعدل الخام للتسجيل والمعدل الخام لإتمام مرحلة التعليم الابتدائي من 1972 الى 2015

المعدل الخام لإتمام مرحلة التعليم الابتدائي			المعدل الخام للتسجيل بالصف الأول من مرحلة التعليم الابتدائي			السنة
المجموع	الاناث	الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	
41,3	29,6	52,5	79,8	66,8	92,3	1972-1973
43,3	31,7	54,3	84,8	71,6	97,5	1973-1974
45,6	33,1	57,6	83,8	71,3	95,7	1974-1975
51,2	38,6	63,3	82,0	70,5	93,0	1975-1976
57,4	44,1	70,0	88,2	76,7	99,3	1976-1977
60,5	47,4	73,0	90,4	79,5	100,9	1977-1978
63,2	49,9	75,8	87,5	77,4	97,2	1978-1979
63,0	50,6	74,8	86,8	76,2	97,0	1979-1980
62,5	51,6	73,0	86,4	76,7	95,7	1980-1981
66,4	54,2	78,0	84,4	75,2	93,1	1981-1982
67,8	57,9	77,3	84,0	75,5	92,1	1982-1983
70,2	60,3	79,7	84,6	76,7	92,1	1983-1984
74,5	63,6	85,0	88,5	80,4	96,2	1984-1985
88,0	74,4	101,0	84,9	78,0	91,6	1985-1986
72,3	62,6	81,6	89,8	83,4	95,9	1986-1987
74,2	65,4	82,7	92,5	86,2	98,4	1987-1988
75,2	66,7	83,4	92,0	86,1	97,8	1988-1989
78,1	69,7	86,2	88,2	83,2	92,9	1989-1990
77,0	69,1	84,6	90,2	85,2	95,0	1990-1991
76,2	70,1	82,0	94,3	89,6	98,8	1991-1992
79,4	73,4	85,2	96,7	92,7	100,7	1992-1993
79,2	73,3	84,8	90,9	87,4	94,2	1993-1994
78,4	73,2	83,4	91,9	89,1	94,7	1994-1995
79,9	75,6	84,0	89,6	87,3	91,8	1995-1996
83,0	79,4	86,5	95,5	93,1	97,7	1996-1997
83,3	81,1	85,4	94,4	92,6	96,2	1997-1998
82,8	81,1	84,5	96,3	94,8	97,7	1998-1999
82,3	81,0	83,6	98,2	97,0	99,3	1999-2000
79,7	79,5	80,0	96,8	95,3	98,2	2000-2001
85,9	85,6	86,2	84,4	83,1	85,6	2001-2002
87,9	87,6	88,1	99,9	99,0	100,7	2002-2003
89,6	89,1	90,1	96,5	95,2	97,8	2003-2004
91,4	91,6	91,2	98,5	97,2	99,7	2004-2005
93,3	92,9	93,6	98,2	96,5	99,7	2005-2006
83,8	82,8	84,8	97,1	95,9	98,2	2006-2007
94,6	95,3	93,9	101,3	99,9	102,6	2007-2008
113,2	107,1	119,0	106,1	104,6	107,5	2008-2009
92,0	92,7	91,2	106,2	104,6	107,8	2009-2010
95,7	95,3	96,1	114,7	112,7	116,7	2010-2011
97,8	97,2	98,3	112,0	110,0	113,9	2011-2012
101,7	101,1	102,3	114,4	112,6	116,2	2012-2013
106,2	105,6	106,8	113,8	112,1	115,4	2013-2014
108,6	108,7	108,6	111,9	110,3	113,4	2014-2015
105,8	105,2	106,4	108,4	107,0	109,9	2015-2016

Bank mondial Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017

الجدول رقم 40: تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات والقاعات ومعدلات التغطية في مرحلة التعليم الابتدائي

السنة	عدد المدرسين	عدد المؤسسات	عدد القاعات	تلميذ لكل مدرس	تلميذ في القاعة
1962-1963	19908	2263	/	39,1	/
1963-1964	26582	/	/	39,5	/
1964-1965	26969	4065	/	45,1	/
1965-1966	30672	4255	/	43,4	/
1966-1967	30666	4266	/	44,7	/
1967-1968	33113	4581	/	44,1	/
1968-1969	36255	5073	/	42,8	/
1969-1970	39819	5263	/	42,4	/
1970-1971	43656	6467	/	42,4	/
1971-1972	49879	6507	/	40,5	/
1972-1973	51461	6990	33 225	42,9	66,4
1973-1974	54982	7376	36 462	43,2	65,2
1974-1975	60178	7794	40 476	41,5	61,8
1975-1976	65043	7798	43 655	40,6	60,5
1976-1977	70498	8182	45 901	39,5	60,6
1977-1978	77009	8380	48 029	37,6	60,3
1978-1979	80853	8652	50 790	36,8	58,5
1979-1980	85499	9034	52 804	35,8	58,0
1980-1981	88481	9263	56 160	35,2	55,5
1981-1982	94216	9399	59 029	33,7	53,9
1982-1983	100288	9864	62 627	32,3	51,8
1983-1984	109173	10266	66 805	30,6	49,9
1984-1985	115242	10588	70 428	29,6	48,5
1985-1986	125034	11144	74 361	27,8	46,8
1986-1987	132880	11427	78 264	27,4	46,4
1987-1988	139875	11843	81 511	27,2	46,6
1988-1989	139917	12240	85 723	28,0	45,6
1989-1990	144945	12694	90 440	27,8	44,5
1990-1991	151262	13135	94 127	27,7	44,5
1991-1992	154685	13461	97 449	28,2	44,7
1992-1993	162066	13970	101 103	27,4	43,9
1993-1994	164982	14734	106 389	27,4	42,4
1994-1995	166771	14836	109 656	27,3	41,5
1995-1996	169010	15186	113 452	27,3	40,7
1996-1997	170956	15426	116 778	27,3	40,0
1997-1998	170460	15199	117 081	27,7	40,3
1998-1999	169519	15507	119 490	28,2	40,0
1999-2000	170562	15729	121 015	28,4	40,0
2000-2001	169559	16186	122 867	27,8	38,4
2001-2002	170039	16482	125 137	27,6	37,5
2002-2003	167529	16714	126 125	27,5	36,6
2003-2004*	170031	16899	127 473	26,5	35,4
2004-2005	171471	17041	128 549	25,4	33,9
2005-2006	171402	17163	125 567	24,5	33,4
2006-2007	170207	17357	126 190	24,0	32,3
2007-2008	168962	17429	124 589	23,3	31,6
2008-2009	142332	17552	108 827	22,8	29,8
2009-2010	143041	17680	110 434	23,1	30,0
2010-2011	144885	17790	112 002	23,1	29,9
2011-2012	147 382	17 853	113 744	23,3	30,1
2012-2013	153 578	17 995	117 466	23,3	30,5
2013-2014	156 737	18 143	120378	23,8	31,0
2014-2015	164 930	18 333	124044	23,6	31,3
2015-2016	168 230	18 588	126940	24,3	32,2

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

ONS L'Algérie en quelques chiffres RESULTATS : 2013 - 2015 N° 46 EDITION : 2016

الجدول رقم 41: تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم المتوسط حسب الجنس من 1962 الى 2015

نسبة الاناث	نسبة الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	السنة
28,63	71,37	30790	8 815	21 975	1962-1963
30,06	69,94	74384	22 358	52 026	1963-1964
29,27	70,73	89549	26 207	63 342	1964-1965
30,07	69,93	107944	32 455	75 489	1965-1966
29,04	70,96	115334	33 493	81 841	1966-1967
28,94	71,06	123586	35 771	87 815	1967-1968
28,21	71,79	138502	39 073	99 429	1968-1969
27,91	72,09	162198	45 276	116 922	1969-1970
27,93	72,07	191957	53 618	138 339	1970-1971
28,41	71,59	241924	68 724	173 200	1971-1972
31,23	68,77	272345	85 054	187 291	1972-1973
32,91	67,09	299908	98 698	201 210	1973-1974
33,96	66,04	336007	114 115	221 892	1974-1975
35,03	64,97	395875	138 669	257 206	1975-1976
35,19	64,81	489004	172 081	316 923	1976-1977
36,33	63,67	595493	216 369	379 124	1977-1978
37,44	62,56	679623	254 467	425 156	1978-1979
38,67	61,33	737902	285 383	452 519	1979-1980
39,01	60,99	804621	313 849	490 772	1980-1981
39,88	60,12	891452	355 543	535 909	1981-1982
40,18	59,82	1001420	402 381	599 039	1982-1983
40,67	59,33	1126520	458 126	668 394	1983-1984
40,91	59,09	1252895	512 589	740 306	1984-1985
41,28	58,72	1399890	577 825	822 065	1985-1986
40,71	59,29	1472545	599 464	873 081	1986-1987
40,55	59,45	1490863	604 605	886 258	1987-1988
40,58	59,42	1396326	566 660	829 666	1988-1989
41,1	58,90	1408522	578 838	829 684	1989-1990
41,63	58,37	1423316	592 583	830 733	1990-1991
42,27	57,73	1490035	629 824	860 211	1991-1992
42,97	57,03	1558046	669 427	888 619	1992-1993
43,68	56,32	1618622	706 997	911 625	1993-1994
44,06	55,94	1651510	727 695	923 815	1994-1995
44,4	55,60	1691561	751 023	940 538	1995-1996
45,61	54,39	1762761	804 070	958 691	1996-1997
46,52	53,48	1837631	854 952	982 679	1997-1998
47,2	52,80	1898748	896 262	1 002 486	1998-1999
47,93	52,07	1895751	908 608	987 143	1999-2000
48,06	51,94	2015370	968 544	1 046 826	2000-2001
48,04	51,96	2116087	1 016 556	1 099 531	2001-2002
48,39	51,61	2186338	1 057 978	1 128 360	2002-2003
48,75	51,25	2221795	1 083 046	1 138 749	2003-2004
49,03	50,97	2256232	1 106 260	1 149 972	2004-2005
48,99	51,01	2221328	1 088 324	1 133 004	2005-2006
49,77	50,23	2443177	1 216 025	1 227 152	2006-2007
49,33	50,67	2595748	1 280 541	1 315 207	2007-2008
48,73	51,27	3158117	1 538 882	1 619 235	2008-2009
48,74	51,26	3052523	1 487 730	1 564 793	2009-2010
48,95	51,05	2980325	1 458 780	1 521 545	2010-2011
48,43	51,57	2 921 331	1 414 806	1 506 525	2011-2012*
47,51	52,49	2 647 500	1 257 857	1 389 643	2012-2013*
47,62	52,38	2 605 540	1 240 758	1 364 782	2013-2014*
47,55	52,45	2 575 994	1 224 885	1 351 109	2014-2015*
47,72	52,28	2 614 393	1 247 588	1 366 805	2015-2016*

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

*ONS L'Algérie en quelques chiffres RESULTATS: 2013 – 2015 N° 46 EDITION: 2016

الجدول رقم 42: تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات التعليمية المتوسط

السنة	عدد المدرسين	عدد المؤسسات	تلميذ لكل مدرس
1962-1963	2488	364	12,38
1963-1964	2855	379	26,05
1964-1965	2597	418	34,48
1965-1966	3446		31,32
1966-1967	4438	427	25,99
1967-1968	4664	454	26,50
1968-1969	5161	478	26,84
1969-1970	6387	502	25,40
1970-1971	6955	519	27,60
1971-1972	7887	530	30,67
1972-1973	9143	540	29,79
1973-1974	9936	545	30,18
1974-1975	11211	569	29,97
1975-1976	13662	656	28,98
1976-1977	15744	806	31,06
1977-1978	19663	947	30,28
1978-1979	23703	1011	28,67
1979-1980	26830	1073	27,50
1980-1981	29555	1151	27,22
1981-1982	33660	1226	26,48
1982-1983	38969	1362	25,70
1983-1984	44206	1484	25,48
1984-1985	51048	1659	24,54
1985-1986	60663	1823	23,08
1986-1987	68875	1959	21,38
1987-1988	73292	2118	20,34
1988-1989	76703	2259	18,20
1989-1990	79783	2355	17,65
1990-1991	82741	2422	17,20
1991-1992	86610	2498	17,20
1992-1993	90019	2594	17,31
1993-1994	94240	2683	17,18
1994-1995	96464	2801	17,12
1995-1996	98187	2929	17,23
1996-1997	99004	3044	17,80
1997-1998	99907	3146	18,39
1998-1999	100595	3228	18,88
1999-2000	101261	3319	18,72
2000-2001	102137	3419	19,73
2001-2002	104289	3532	20,29
2002-2003	104329	3654	20,96
2003-2004*	107898	3743	20,59
2004-2005	108249	3847	20,84
2005-2006	109578	3958	20,27
2006-2007	112897	4116	21,64
2007-2008	116285	4284	22,32
2008-2009	135744	4582	23,27
2009-2010	138559	4784	22,03
2010-2011	140098	4901	21,27
2011-2012	142 132	5 007	20,55
2012-2013	144 901	5 086	18,27
2013-2014	145 655	5 159	17,89
2014-2015	148 836	5 239	17,31
2015-2016	151 044	5 339	17,31

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

ONS L'Algérie en quelques chiffres RESULTATS : 2013 - 2015 N° 46 EDITION : 2016

الجدول رقم 43: تطور معدل التمدرس في الجزائر خلال الفترة من 1962 إلى 2015

نسبة التمدرس			السنة	نسبة التمدرس			السنة
المجموع	الاناث	الذكور		المجموع	الاناث	الذكور	
85,83	77,2	93,8	1989-1990	/	/	/	1962-1963
85,98	77,87	93,65	1990-1991	/	/	/	1963-1964
86,42	78,97	93,51	1991-1992	/	/	/	1964-1965
86,96	80,08	93,56	1992-1993	45,4	32,9	57,7	1965-1966
87,88	81,7	93,79	1993-1994	45,9	34,2	72,7	1966-1967
88,39	82,67	93,87	1994-1995	49,9	37,5	61,9	1967-1968
87,87	82,73	92,8	1995-1996	52,3	38,8	65,4	1968-1969
87,82	83,48	91,98	1996-1997	54	41,1	66,5	1969-1970
87,69	84,12	91,12	1997-1998	57,3	43,9	70,4	1970-1971
87,45	84,31	90,46	1998-1999	61,1	47,6	74,1	1971-1972
88,51	85,73	91,18	1999-2000	64,3	50,6	77,6	1972-1973
90,65	88,16	93,04	2000-2001	67,3	53,4	80,6	1973-1974
91,88	89,72	93,97	2001-2002	68,5	55	81,8	1974-1975
93,03	91,03	94,95	2002-2003	75,5	61,4	89,1	1975-1976
93,46	91,74	95,12	2003-2004*	79	64,7	92,7	1976-1977
93,65	92,14	95,09	2004-2005	76,7	64,2	88,7	1977-1978
93,7	92,33	95,02	2005-2006	77,2	65,6	88,4	1978-1979
94,84	93,8	95,84	2006-2007	77,3	65,7	88,4	1979-1980
95,39	94,31	96,43	2007-2008	78	67,3	88,4	1980-1981
96,43	95,48	97,35	2008-2009	78	67,3	88,4	1981-1982
97,26	/	/	2009-2010	78,7	68,3	88,8	1982-1983
96,98	/	/	2010-2011	80,8	71,15	89,98	1983-1984
97,26	/	/	2011-2012	81,7	72,01	90,92	1984-1985
/	/	/	2012-2013	82,2	72,25	92,33	1985-1986
/	/	/	2013-2014	83,35	73,55	93,06	1986-1987
/	/	/	2014-2015	84,8	76,03	93,78	1987-1988
97,06	/	/	2015-2016	85,1	76,56	93,43	1988-1989

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

(1) **Taux réel de scolarisation** : Nombre d'élèves inscrits dans l'élémentaire et le moyen âgés de 6 à 13 ans rapporté au nombre d'enfants âgés de 6 à 13 ans (non compris les élèves scolarisés de moins de 6 ans et de plus de 13 ans).

À partir de l'année scolaire 1987/88 : Taux de scolarisation : Nombre d'élèves inscrits de 6 à 15 ans rapporté au nombre d'enfants âgés de 6 à 15 ans.

الجدول رقم 44: تطور عدد المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي من 1963 الى 2015

نسبة الاناث	نسبة الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	السنة
21,93	78,07	5823	1 277	4 546	1963-1964
20,74	79,26	9031	1 873	7 158	1964-1965
24,91	75,09	12213	3 042	9 171	1965-1966
25,56	74,44	14645	3 743	10 902	1966-1967
25,65	74,35	19340	4 961	14 379	1967-1968
26,33	73,67	22084	5 815	16 269	1968-1969
25,67	74,33	28630	7 350	21 280	1969-1970
27,53	72,47	34988	9 633	25 355	1970-1971
26,91	73,09	42286	11 380	30 906	1971-1972
26,79	73,21	53799	14 414	39 385	1972-1973
26,27	73,73	65673	17 253	48 420	1973-1974
28,39	71,61	75797	21 520	54 277	1974-1975
28,29	71,71	97571	27 601	69 970	1975-1976
30,43	69,57	112003	34 083	77 920	1976-1977
32,83	67,17	134427	44 132	90 295	1977-1978
34,85	65,15	153449	53 483	99 966	1978-1979
34,79	65,21	183205	63 738	119 467	1979-1980
36,75	63,25	211948	77 897	134 051	1980-1981
38,16	61,84	248996	95 029	153 967	1981-1982
38,85	61,15	279299	108 498	170 801	1982-1983
40,43	59,57	325869	131 757	194 112	1983-1984
41,37	58,63	358849	148 439	210 410	1984-1985
42,43	57,57	423502	179 686	243 816	1985-1986
43,49	56,51	503308	218 898	284 410	1986-1987
44,4	55,60	591783	262 774	329 009	1987-1988
45,16	54,84	714966	322 875	392 091	1988-1989
45,47	54,53	753947	342 788	411 159	1989-1990
46,63	53,37	752264	350 774	401 490	1990-1991
47,4	52,60	742745	352 093	390 652	1991-1992
47,92	52,08	747152	358 062	389 090	1992-1993
48,68	51,32	793457	386 224	407 233	1993-1994
49,84	50,16	821059	409 246	411 813	1994-1995
50,44	49,56	853303	430 416	422 887	1995-1996
52,54	47,46	855481	449 506	405 975	1996-1997
53,73	46,27	879090	472 302	406 788	1997-1998
54,89	45,11	909927	499 435	410 492	1998-1999
56,02	43,98	921959	516 519	405 440	1999-2000
56,15	43,85	975862	547 945	427 917	2000-2001
56,24	43,76	1041047	585 486	455 561	2001-2002
56,73	43,27	1095730	621 647	474 083	2002-2003
57,54	42,46	1122395	645 782	476 613	2003-2004*
57,73	42,27	1123123	648 325	474 798	2004-2005
58,38	41,62	1175731	686 440	489 291	2005-2006
57,57	42,43	1035863	596 347	439 516	2006-2007
58,56	41,44	974748	570 842	403 906	2007-2008
57,94	42,06	974736	564 799	409 937	2008-2009
58,25	41,75	1171180	682 185	488 995	2009-2010
57,56	42,44	1198888	690 026	508 862	2010-2011
57,27	42,73	1 263 097	723 406	539 691	2011-2012
57,57	42,43	1 497 875	862 297	635 578	2012-2013
58,22	41,78	1 499 740	873 149	626 591	2013-2014
57,63	42,37	1 526 779	879 883	646 896	2014-2015
56,72	43,28	1 378 860	782 089	596 771	2015-2016

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

ONS L'Algérie En Quelques Chiffres Résultats : 2013 - 2015 N° 46 Edition : 2016

الجدول رقم 45: تطور عدد المدرسين وعدد المؤسسات في التعليم الثانوي

نسبة النجاح في البكالوريا	تلميذ لكل مدرس	عدد المؤسسات	عدد المدرسين	السنة
/		39	1216	1962-1963
45	3,61	/	1614	1963-1964
35,43	5,74	/	1574	1964-1965
28,97	5,76	/	2121	1965-1966
28,48	5,61	59	2610	1966-1967
29,11	6,83	63	2830	1967-1968
30,55	7,42	63	2975	1968-1969
59,13	9,17	67	3123	1969-1970
55,2	8,64	72	4048	1970-1971
52,09	10,36	71	4081	1971-1972
44,24	12,99	86	4140	1972-1973
48,6	14,79	93	4439	1973-1974
37,68	16,07	114	4718	1974-1975
49,66	18,37	120	5310	1975-1976
22,18	18,79	142	5960	1976-1977
23,89	19,09	175	7042	1977-1978
24,29	19,35	181	7932	1978-1979
22,64	19,56	208	9365	1979-1980
24,99	20,27	230	10458	1980-1981
37,72	19,86	246	12536	1981-1982
21,13	19,54	272	14292	1982-1983
19,99	19,29	319	16892	1983-1984
25,31	19,48	353	18418	1984-1985
29,73	19,65	415	21555	1985-1986
25,91	19,18	481	26238	1986-1987
19,2	19,05	550	31057	1987-1988
24,43	19,31	705	37023	1988-1989
18,47	18,42	758	40939	1989-1990
20,99	16,99	812	44283	1990-1991
19,19	16,65	845	44622	1991-1992
22,62	16,35	883	45711	1992-1993
11,98	15,98	912	49647	1993-1994
17,9	16,31	968	50328	1994-1995
19,43	16,34	1033	52210	1995-1996
23,08	16,16	1100	52944	1996-1997
26,55	16,48	1132	53343	1997-1998
23,43	16,84	1183	54033	1998-1999
24,64	16,84	1218	54761	1999-2000
32,29	17,56	1259	55588	2000-2001
34,47 8.78 +	18,18	1289	57274	2001-2002
32,92	18,97	1330	57747	2002-2003
29,5729.46 +	18,97	1381	59177	2003-2004*
42,52	18,66	1423	60185	2004-2005
37,29	18,86	1473	62330	2005-2006
51,15	16,54	1538	62642	2006-2007
53,29	15,12	1591	64459	2007-2008
52,29	14,86	1658	65598	2008-2009
45,04	16,84	1745	69549	2009-2010
61,23	16,08	1813	74550	2010-2011
62,85	15,78	1 870	80 048	2011-2012
58,84	16,66	1 956	89 882	2012-2013
45,38	15,72	2 043	95 382	2013-2014
46,62	15,40	2 141	99 123	2014-2015
	13,82	2 251	99 746	2015-2016

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

ONS L'Algérie en quelques chiffres RESULTATS : 2013 – 2015 N° 46 EDITION : 2016

الجدول رقم 46: تطور عدد الطلبة وعدد الأساتذة وعدد الجامعات في الجزائر من 1970 الى 2015

السنة	الطلبة في التدرج	الطلبة بعد التدرج	مجموع الطلبة	عدد الاساتذة	عدد المؤسسات	حاملو الشهادات
1969-1970	/	/	13800	697	6	817
1970-1971	/	/	19300	/	/	1 244
1971-1972	/	/	24300	/	/	1 703
1972-1973	/	/	27100	/	/	2 355
1973-1974	/	/	30700	/	/	2 786
1974-1975	/	/	37100	/	/	2 844
1975-1976	/	/	43500	/	/	4 661
1976-1977	/	/	52400	/	/	5 410
1977-1978	/	/	54500	/	/	5 928
1978-1979	/	/	53800	/	/	6 046
1979-1980	/	/	61400	6175	19	6 963
1980-1981	/	/	71300	/	/	7 477
1981-1982	/	/	78000	/	/	7 800
1982-1983	/	/	95900	/	/	9 584
1983-1984	/	/	104300	/	/	10 237
1984-1985	/	/	111900	/	/	11 713
1985-1986	/	/	132100	/	/	14 097
1986-1987	/	/	154700	/	/	16 645
1987-1988	/	/	173800	/	/	18 110
1988-1989	/	/	180800	/	/	20 493
1989-1990	/	/	195300	14536	50	22 917
1990-1991	/	/	207800	/	/	25 582
1991-1992	/	/	236400	/	/	28 182
1992-1993	/	/	257400	/	/	29 336
1993-1994	238091	12909	251000	14593	/	29 341
1994-1995	238427	14173	252600	14427	/	31 970
1995-1996	252327	14973	267300	15141	/	35 671
1996-1997	285554	16946	302500	15801	/	37 323
1997-1998	339518	18082	357600	16260	58	39 521
1998-1999	372 647	19 225	391 872	17460	52	44 531
1999-2000	407995	20846	428 841	17780	52	52 804
2000-2001	466084	22533	488 617	19275	52	65 192
2001-2002	543869	26060	569 929	20769	55	72 737
2002-2003	589993	26279	616 272	22650	55	77 972
2003-2004	622980	30221	653 201	25229	55	91 828
2004-2005	721833	33630	755 463	27067	55	107 515
2005-2006	743054	37746	780 800	29062	/	112 932
2006-2007	820664	43458	864 122	31703	57	121 905
2007-2008	952067	48764	1 000 831	34470	57	146 889
2008-2009	1048899	54924	1 103 823	37688	60	150 014
2009-2010	1034313	58945	1 093 258	40140	71	199 767
2010-2011	1077945	60617	1 138 562	44448	76	246 743
2011-2012	1 090 592	64212	1 154 804	48398	80	233 879
2012-2013	1 124 434	67671	1 192 105	51299	87	288602
2013-2014	1 119 515	70734	1 190 249	53622	88	271 430
2014-2015	1 165 040	76510	1 241 550	56061	97	311 976
2015-2016	1 315 744	76961	1 392 705	/	106	/

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 06 Education

ONS L'Algérie en quelques chiffres Résultats : 2013 - 2015 N° 46 Edition : 2016

ONS L'Algérie en quelques chiffres N° :34, 35, 36, 38,39

الجدول رقم 47: تطور الموارد البشرية الصحية (اطباء، جراحو اسنان، شبه طبيون، صيادلة) من 1962 الى 2015

السنة	الاطباء	الصيدالة	جراحو اسنان	شبه طبي	السكان لكل طبيب	السكان لكل صيدلي	السكان لكل جراح اسنان	السكان لكل شبه طبي
1962	1279			/	/	/	/	/
1963	1319	204	151	/	8092	52324	70689	/
1964	1301	266	135	/	8555	41842	82444	/
1965	1419	186	127	/	8081	61651	90291	/
1966	1356	216	171	/	8712	54694	69088	/
1967	1453	244	164	/	8381	49910	74256	/
1968	1613	247	195	/	7774	50765	64303	/
1969	1698	265	212	/	7604	48725	60906	/
1970	1760	236	255	/	7562	56394	52192	/
1971	1885	338	274	/	7289	40648	50142	/
1972	1985	354	308	/	7139	40031	46010	/
1973	2467	396	372	/	5938	36992	39379	/
1974	2672	542	494	/	5675	27978	30696	/
1975	3212	901	617	/	4909	17501	25556	/
1976	3875	805	763	/	4245	20435	21560	/
1977	4321	906	933	/	3948	18828	18283	/
1978	5363	1047	1137	/	3282	16810	15479	/
1979	6346	1051	1426	/	2855	17241	12707	/
1980	8512	1105	1691	/	2193	16892	11038	/
1981	9359	1141	1936	/	2058	16882	9949	/
1982	8916	1175	2144	/	2230	16922	9274	/
1983	11378	1194	2310	/	1804	17188	8884	/
1984	11132	1286	2435	/	1903	16474	8700	/
1985	13221	1359	2750	/	1654	16088	7950	/
1986	15361	1584	3754	/	1466	14212	5997	/
1987	17757	1752	5648	/	1303	13207	4097	/
1988	19814	1811	6097	/	1200	13133	3901	/
1989	21467	1839	6892	/	1137	13273	3542	/
1990	23550	2134	7199	/	1063	11725	3476	/
1991	24791	2575	7563	/	1034	9958	3391	/
1992	25304	2984	7833	/	1038	8804	3354	/
1993	25491	3189	7885	/	1055	8433	3411	/
1994	25796	3425	7763	/	1066	8028	3542	/
1995	27317	3691	8056	/	1027	7602	3483	/
1996	27652	3866	7837	/	1033	7389	3645	/
1997	28344	4022	7966	/	1025	7222	3646	/
1998	29970	4299	7954	86 241	985	6864	3710	342
1999	30962	4600	8062	86 056	968	6514	3717	348
2000	32332	4814	8197	87 012	941	6318	3711	350
2001	33654	4676	8408	85 853	918	6604	3673	360
2002	35368	5198	8618	87 571	887	6033	3639	358
2003	36347	5705	8651	87 791	876	5582	3681	363
2004	37720	6082	8842	88 499	858	5321	3660	366
2005	38590	6675	8957	88684	853	4930	3674	371
2006	39459	7267	9684	89 968	849	4607	3457	372
2007	43727	7643	10621	92707	780	4461	3210	368
2008	47995	8019	10649	95 446	721	4314	3248	362
2009	52071	8503	11135	99 438	677	4148	3167	355
2010	56209	9081	11633	104 301	640	3962	3093	345
2011	59 618	9 588	12 092	108 878	616	3829	3036	337
2012	63 534	10 171	12 422	117 590	590	3686	3018	319
2013	66 236	10 538	12 782	123 344	578	3634	2996	310
2014	69 076	11 078	13 168	121 803	566	3531	2970	321
2015	73 431	11 475	13 645	123 458	544	3483	2929	324

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 chapitre 05 santé

ONS L'Algérie en quelques chiffres résultats : (2011-2012) (2012-2014) (2013 - 2015)

الجدول رقم 48: تطور البنية التحتية الصحية من 1974 الى 2015

اسرة المستشفيات	مراكز الامومة	قاعات العلاج	العيادات	المراكز صحية	المستشفيات	السنة	اسرة المستشفيات	مراكز الامومة	قاعات العلاج	العيادات	المراكز صحية	المستشفيات	السنة
54213	489	4174	471	1152	251	1995	43404	/	1402	106	558	143	1974
53125	400	3748	446	1098	232	1996	44135	/	1452	123	612	142	1975
53125	389	3601	462	1110	223	1997	44594	/	1295	139	590	183	1976
53127	447	3780	478	1126	245	1998	45029	/	1325	153	620	183	1977
54170	437	3851	482	1185	261	1999	43028	/	1364	162	664	183	1978
54618	430	3964	497	1252	268	2000	43447	/	1422	175	747	182	1979
54869	442	4100	504	1268	275	2001	43028	/	1364	161	662	183	1980
55233	403	4228	513	1281	372	2002	44315	/	1431	192	745	188	1981
57086	445	4412	516	1285	275	2003	45830	/	1660	228	820	196	1982
58906	429	4545	512	1275	276	2004	47360	/	1664	249	910	198	1983
54460	453	4628	516	1292	278	2005	49280	/	2197	279	969	197	1984
57597	476	4684	520	1248	280	2006	49315	/	2454	319	969	211	1985
59065	490	5117	1477	338	308	2007	52898	/	2575	359	1025	238	1986
60532	504	5077	1661	0	265	2008	55001	/	2693	412	1205	261	1987
61690	521	5258	1845	0	271	2009	56214	/	3041	434	1238	263	1988
61779	528	5350	1491	0	276	2010	58605	333	3041	485	1238	275	1989
61848	538	5491	1551	0	274	2011	60124	475	3344	510	1309	284	1990
62328	514	5545	1601	0	278	2012	52728	474	3618	445	1112	263	1991
63207	519	5634	1615	0	282	2013	53068	506	4848	451	1117	263	1992
64108	513	5726	1637	0	287	2014	52802	486	3958	459	1131	267	1993
64762	529	5762	1659	0	300	2015	53612	511	3958	462	1160	274	1994

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 05 Sante

ONS L'Algérie en quelques chiffres résultats : (2011-2012) (2012-2014) (2013 - 2015)

الجدول رقم 49: تطور نسبة الانفاق الصحي من الناتج المحلي الخام من 1995 الى 2014

السنة	نسبة الانفاق الصحي الكلي من الناتج المحلي الخام	نسبة الانفاق على الصحة العمومية من الناتج المحلي الخام	نسبة الانفاق على الصحة العمومية من الانفاق الحكومي	نسبة الانفاق على الصحة العمومية من الناتج المحلي الخام	نسبة الانفاق على الصحة الخاصة من الناتج المحلي الخام	نصيب الفرد من الانفاق الصحي (دولار ثابت)
1995	3,70	2,67	8,52	72,23	1,03	53,87
1996	3,35	2,50	8,58	74,71	0,85	53,45
1997	3,59	2,55	8,25	71,03	1,04	57,94
1998	3,59	2,53	8,11	70,34	1,07	57,09
1999	3,43	2,38	7,98	69,41	1,05	54,29
2000	3,49	2,56	8,79	73,33	0,93	61,30
2001	3,84	2,97	8,54	77,43	0,87	66,51
2002	3,73	2,85	8,37	76,47	0,88	66,18
2003	3,60	2,80	8,50	77,82	0,80	75,44
2004	3,54	2,57	8,48	72,41	0,98	92,15
2005	3,24	2,28	8,19	70,48	0,95	100,36
2006	3,36	2,33	7,80	69,59	1,02	116,34
2007	3,82	2,71	8,14	70,80	1,12	150,55
2008	4,20	3,06	8,07	72,89	1,14	206,41
2009	5,36	3,84	9,01	71,61	1,52	207,72
2010	5,12	3,59	9,65	70,22	1,52	228,92
2011	5,29	3,78	9,37	71,34	1,52	286,97
2012	6,14	4,52	9,99	73,58	1,62	335,27
2013	7,12	5,19	9,95	72,83	1,94	345,65
2014	7,21	5,24	9,90	72,76	1,96	361,73

Bank mondial Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017

الجدول رقم 50: تطور عدد السكان ومعدلات النمو في الجزائر من 1963 الى 2014 (تقديرات في منتصف السنة)

السنة	عدد السكان بالألف	النمو الطبيعي	معدل النمو	السنة	عدد السكان بالألف	النمو الطبيعي	معدل النمو
1963	10674,0	/	4,3	1990	25022,0	2,5	2,5
1964	11130,0	/	3,0	1991	25643,0	2,4	2,4
1965	11467,0	/	3,0	1992	26271,0	2,4	2,4
1966	11814,0	/	3,1	1993	26894,0	2,2	2,2
1967	12178,0	3,4	3,0	1994	27496,0	2,2	2,1
1968	12539,0	3,0	3,0	1995	28060,0	1,9	1,8
1969	12912,0	3,3	3,1	1996	28566,0	1,7	1,7
1970	13309,0	3,4	3,2	1997	29045,0	1,6	1,6
1971	13739,0	3,1	3,1	1998	29507,0	1,6	1,6
1972	14171,0	3,2	3,4	1999	29965,0	1,5	1,5
1973	14649,0	3,1	3,5	2000	30416,0	1,5	1,5
1974	15164,0	3,1	4,0	2001	30879,0	1,5	1,5
1975	15768,0	3,1	4,3	2002	31357,0	1,5	1,6
1976	16450,0	3,0	3,7	2003	31848,0	1,6	1,6
1977	17058,0	3,1	3,2	2004	32364,0	1,6	1,7
1978	17600,0	3,3	3,0	2005	32906,0	1,7	1,7
1979	18120,0	3,1	3,0	2006	33481,0	1,8	1,8
1980	18666,0	3,2	3,2	2007	34096,0	1,9	1,5
1981	19262,0	3,2	3,2	2008	34591,0	1,9	2,0
1982	19883,0	3,2	3,2	2009	35268,0	2,0	2,0
1983	20522,0	3,2	3,2	2010	35978,0	2,0	2,1
1984	21185,0	3,2	3,2	2011	36717,0	2,0	2,1
1985	21863,0	3,1	3,0	2012	37495,0	2,2	2,1
1986	22512,0	2,7	2,8	2013	38297,0	2,1	2,1
1987	23139,0	2,8	2,8	2014	39114,0	2,1	2,2
1988	23783,0	2,7	2,6	2015	39963,0	2,1	/
1989	24409,0	2,5	2,5	/	/	/	/

ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie

ONS L'Algérie en quelques chiffres N° 45 Edition : 2015

ONS L'Algérie en quelques chiffres N° 46 Edition : 2016

الجدول رقم 51: تطور عدد السكان في الجزائر حسب العمر والجنس من 1966 الى 2015 (حسب تعداد السكان)

تعداد 1987			تعداد 1977			تعداد 1966			العمر
المجموع	الاناث	الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	
3 801 060	1 859 991	1 941 069	3 021 947	1 479 633	1 542 314	2 344 201	1 155 798	1 188 403	04-00
3 400 165	1 665 121	1 735 044	2 543 351	1 245 060	1 298 291	1 790 460	881 481	908 979	09-05
2 884 876	1 399 450	1 485 426	2 134 696	1 039 761	1 094 935	1 569 499	748 383	821 116	14-10
2 502 216	1 238 577	1 263 639	1 652 938	820 538	832 400	1 095 656	542 468	553 188	19-15
2 225 578	1 103 455	1 122 123	1 372 880	708 909	663 971	822 576	421 669	400 907	24-20
1 664 535	818 300	846 235	1 036 454	526 249	510 205	798 533	413 074	385 459	29-25
1 394 612	672 633	721 979	695 793	372 499	323 294	729 893	378 904	350 989	34-30
1 044 255	515 207	529 048	701 022	380 946	320 076	602 989	304 463	298 526	39-35
735 595	376 812	358 783	648 212	344 123	304 089	469 580	237 911	231 669	44-40
709 717	367 949	341 768	540 975	286 182	254 793	397 082	194 982	202 100	49-45
664 158	346 336	317 822	414 285	212 855	201 430	357 469	178 792	178 677	54-50
537 920	275 747	262 173	365 419	189 397	176 022	299 025	142 063	156 962	59-55
410 110	211 707	198 403	293 075	148 929	144 146	267 879	134 989	132 890	64-60
323 248	166 578	156 670	261 956	128 482	133 474	197 973	96 482	101 491	69-65
227 900	113 450	114 450	171 146	81 310	89 836	141 194	76 926	64 268	74-70
352 681	175 361	177 320	205 875	105 947	99 928	191 246	103 955	87 291	75 وأكثر
2 882	1 198	1 684	3 797	1 222	2 575	21 092	10 800	10 292	عير محدد
22 881 508	11 307 872	11 573 636	16 063 821	8 072 042	7 991 779	12 096 347	6 023 140	6 073 207	المجموع

Source : ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie pour 1966-1977-1987-1998

تابع الجدول رقم 51: تطور عدد السكان في الجزائر حسب العمر والجنس من 1966 الى 2015 (حسب تعداد السكان)

تقديرات 2015			تعداد 2008			تعداد 1998			العمر
المجموع	الاناث	الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	
4683000	2277000	2406000	3404918	1654821	1750097	3 230 035	1 574 830	1 655 204	04-00
3824000	1855000	1969000	2888376	1412702	1475674	3 622 541	1 775 769	1 846 772	09-05
3008000	1467000	1541000	3258773	1596513	1662260	3 811 175	1 869 763	1 941 412	14-10
3115000	1525000	1590000	3635170	1787859	1847311	3 533 390	1 732 310	1 801 080	19-15
3551000	1743000	1808000	3763506	1867802	1895704	2 940 377	1 454 965	1 485 413	24-20
3800000	1883000	1917000	3422377	1691968	1730409	2 523 106	1 252 597	1 270 509	29-25
3646000	1808000	1838000	2740995	1361910	1379085	2 115 436	1 052 174	1 063 262	34-30
3024000	1499000	1525000	2342778	1175529	1167249	1 680 490	832 195	848 295	39-35
2483000	1243000	1240000	2018327	1010644	1007683	1 388 778	692 566	696 212	44-40
2151000	1081000	1070000	1629436	812432	817004	1 118 461	548 034	570 427	49-45
1768000	886000	883000	1346694	664337	682357	769 256	394 124	375 132	54-50
1426000	711000	716000	1062579	515398	547181	705 264	356 075	349 189	59-55
1146000	562000	583000	711482	356788	354694	626 920	322 984	303 936	64-60
782000	390000	392000	631303	316345	314958	514 831	260 264	254 567	69-65
581000	297000	284000	504926	256254	248672	334 409	169 655	164 754	74-70
464000	239000	224000	363842	182364	181478	219 674	110 838	108 836	79-75
306000	158000	148000	187129	93657	93472	239 491	126 695	112 796	84-80
205000	103000	102000	132445	70304	62141	/	/	/	85 وأكثر
/	/	/	34974	19656	15318	24 603	15 668	8 934	غير محدد
39963000	19727000	20236000	34080030	16847283	17232747	29 398 237	14 541 506	14 856 730	المجموع

Source : ONS Annuaire Statistique de l'Algérie N° 30 Edition : 2014 pour 2008 - ONS L'Algérie en quelques chiffres N° 46 Edition : 2016 Pour 2015

الجدول رقم 52: تطور سكان الجزائر حسب الريف والحضر من 1960 الى 2015

نسبة سكان الريف	نسبة سكان الحضر	السنة	نسبة سكان الريف	نسبة سكان الحضر	السنة
49,5	50,5	1988	69,5	30,5	1960
48,7	51,3	1989	68,2	31,8	1961
47,9	52,1	1990	66,8	33,2	1962
47,1	52,9	1991	65,3	34,7	1963
46,3	53,7	1992	63,9	36,1	1964
45,6	54,4	1993	62,4	37,6	1965
44,8	55,2	1994	61,2	38,8	1966
44,0	56,0	1995	61,0	39,0	1967
43,2	56,8	1996	60,8	39,2	1968
42,5	57,5	1997	60,7	39,3	1969
41,7	58,3	1998	60,5	39,5	1970
40,9	59,1	1999	60,3	39,7	1971
40,1	59,9	2000	60,2	39,8	1972
39,3	60,7	2001	60,0	40,0	1973
38,5	61,5	2002	59,8	40,2	1974
37,7	62,3	2003	59,7	40,3	1975
36,9	63,1	2004	59,5	40,5	1976
36,2	63,8	2005	59,1	40,9	1977
35,4	64,6	2006	58,2	41,8	1978
34,7	65,3	2007	57,3	42,7	1979
33,9	66,1	2008	56,5	43,5	1980
33,2	66,8	2009	55,6	44,4	1981
32,5	67,5	2010	54,7	45,3	1982
31,8	68,2	2011	53,8	46,2	1983
31,1	68,9	2012	52,9	47,1	1984
30,5	69,5	2013	52,0	48,0	1985
29,9	70,1	2014	51,1	48,9	1986
29,3	70,7	2015	50,3	49,7	1987

Source : Bank mondial, Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017

الجدول رقم 53: تطور الكثافة السكانية الجزائر حسب الولاية من 1966 الى 2015

الولاية	1966	1977	1987	1998	2008
ادرار	0,2	0,3	0,5	0,7	0,9
شلف	70,7	102,8	142,7	179,1	209
الاغواط	4,1	5,9	8,5	12,7	18,2
ام البواقي	34	45,2	59,7	76,6	91,6
باتنة	30,6	42,1	61,7	78,9	91,9
بجاية	131,2	156,5	214,5	262,2	279,3
بسكرة	10,1	15,7	20,5	27,4	34,4
بشار	0,5	0,8	1,1	1,4	1,7
البلدية	175,3	295,4	414	497,3	636
البويرة	58,4	84,3	118,7	141,8	156,7
تمنراست	0,1	0,1	0,2	0,3	0,3
تبسة	16,2	21,6	28,8	38,6	45,6
تلمسان	45,7	59,1	78,9	93,2	104,8
تيارت	15,3	19,7	27,9	35,2	41
تيزي وزو	146,8	196,7	262,6	310,5	316
الجزائر	3 643,80	5 816,40	6 191,20	3 144,60	3 666,40
الجلفة	3,60	5,00	7,40	12,00	16,40
جيجل	92,40	132,90	183,30	222,30	247,20
سطيف	73,00	105,60	153,90	201,60	229,10
سعيدة	17,10	21,30	34,80	41,30	48,90
سكيكدة	80,7	116	154,6	195,3	223,2
سيدي بلعباس	27,6	35,4	49,1	57,9	66,5
عنابة	151,9	243,2	316,8	387,6	423,6
قلمة	53,7	67,5	86,2	104,8	117,6
قسنطينة	159,2	218,7	303,8	370,8	429,1
المدية	41	53,7	73,6	90,7	92,5
مستغانم	125,2	165,9	232,6	290,6	338,9
المسيلة	16	22,3	32,3	43	52,9
معسكر	52,6	68,6	95,4	113,9	132
ورقلة	0,6	0,9	1,3	2,1	2,6
وهران	212,8	326,1	439,6	571	685,6
البيض	0,9	1,5	1,9	2,1	2,9
اليزي	0	0	0,1	0,1	0,2
برج بوعرييج	56,2	75,2	103,2	135	152,7
بومرداس	176,6	276,3	409,2	435	539
الطارف	37	58	82,5	105,6	122,3
تندوف	0	0	0,1	0,2	0,3
تسمسليت	42,2	54	72,4	84	93,4
الوادي	3,1	4,8	6,9	9,3	11,9
خنشلة	13,1	19,3	25,1	33,4	39,4
سوق اهراس	38,1	49,7	65,2	81	96,5
تيبازة	131,3	208	286,3	274,3	320,2
ميلة	32,3	40,4	54,6	72,6	81,8
عين الدفلة	57,7	80	109,8	135	156,6
النعامة	2	2,8	3,8	4,3	6,4
عين تموشنت	72,5	92,2	115,6	137,6	156,1
غرداية	1,2	1,9	2,5	3,5	4,2
غليزان	60,1	75,7	111,9	131,9	149,1
المجموع	5	7,1	9,7	12,2	14,3

Source : ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie pour 1966-1977-1987-1998

الجدول رقم 54: تطور عدد الولادات والمعدل الخام للمواليد من 1963 إلى 2015

السنة	الولادات	الولادات المصححة	المعدل الخام للولادات	السنة	الولادات	الولادات المصححة	المعدل الخام للولادات
1963	503200	/	49,18	1990	758533	775000	30,94
1964	516577	/	48,88	1991	755459	773000	30,14
1965	507828	/	48,52	1992	786050	799000	30,41
1966	560177	/	48,16	1993	759976	775000	28,22
1967	533630	/	50,12	1994	760337	776000	28,24
1968	532492	/	47,7	1995	695903	711000	25,33
1969	580421	/	49,81	1996	640738	654000	22,91
1970	603376	689000	50,16	1997	640082	654000	22,51
1971	606074	687000	48,44	1998	607118	607000	20,58
1972	620646	697000	47,73	1999	593643	594000	19,82
1973	643831	717000	47,62	2000	588628	589000	19,36
1974	646801	722000	46,5	2001	618380	619000	20,03
1975	667484	738000	46,05	2002	616963	617000	19,68
1976	670603	751000	45,44	2003	648355	649000	20,36
1977	727532	796000	45,02	2004	668430	669000	20,67
1978	711961	817000	46,36	2005	702578	703000	21,36
1979	739519	774000	42,8	2006	738698	739000	22,07
1980	759673	797000	42,7	2007	783236	783000	22,98
1981	774973	791000	41,04	2008	816469	817000	23,62
1982	790581	808000	40,6	2009	848748	849000	24,07
1983	812289	830000	40,4	2010	887810	888000	24,68
1984	833110	850000	40,18	2011	909563	910000	24,78
1985	845381	864000	39,5	2012	977992	978000	26,08
1986	764537	781000	34,73	2013	/	963000	25,14
1987	782336	800000	34,6	2014	/	1014000	25,93
1988	788861	806000	33,91	2015	/	1040000	26,03
1989	741636	755000	31	/	/	/	/

Source : ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie (2012-2015) ONS L'Algérie en quelques chiffres N° 46 Edition : 2016

الجدول رقم 55: تطور عدد الزيجات ومعدل الزواج من 1963 الى 2015

معدل الزواج	الزيجات	السنة	معدل الزواج	الزيجات	السنة
5,97	149345	1990	8,43	90000	1963
5,91	151467	1991	6,41	71331	1964
6,07	159380	1992	5,89	67525	1965
5,69	153137	1993	5,21	61497	1966
5,38	147954	1994	4,89	59560	1967
5,44	152786	1995	5,63	70654	1968
5,49	156870	1996	6,93	89468	1969
5,43	157831	1997	6,37	84792	1970
5,36	158298	1998	6,99	96028	1971
5,44	163126	1999	6,03	85422	1972
5,84	177548	2000	6,25	91602	1973
6,29	194273	2001	6,72	101906	1974
6,97	218620	2002	6,70	105635	1975
7,55	240463	2003	7,00	115178	1976
8,27	267633	2004	7,29	124421	1977
8,50	279548	2005	6,89	121211	1978
8,82	295295	2006	6,65	120491	1979
9,55	325485	2007	6,88	128424	1980
9,57	331190	2008	6,67	128485	1981
9,68	341321	2009	6,30	125289	1982
9,58	344819	2010	6,98	143169	1983
10,05	369031	2011	6,13	129843	1984
9,90	371280	2012	5,66	123688	1985
10,13	387947	2013	5,72	128802	1986
9,88	386422	2014	5,95	137624	1987
9,24	369074	2015	5,88	139935	1988
/	/	/	6,03	147250	1989

Source : ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie
(2012-2015) ONS L'Algérie en quelques chiffres N° 46 Edition : 2016

الجدول رقم 56: توزيع السكان حسب الحالة الزوجية والعمر خلال تعدادي 1966 و 2008

الاناث				الذكور				الجنس	التعداد
ارامل	مطلقون	متزوجون	عزاب	ارامل	مطلقون	متزوجون	عزاب	الحالة	
0.5	2.6	52.4	44.5	-	0.2	5.9	93.9	19-15	تعداد 1966
1.8	4.3	82.6	11.2	0.4	1.3	49.3	54.5	24-20	
4.1	3.7	88.3	4	0.7	1.8	78.1	19.5	29-25	
7.5	3.1	87.3	2.2	0.9	1.5	89.3	8.4	34-30	
11	2.7	84.7	1.6	1	1.2	92.7	5	39-35	
15.9	2.7	80.1	1.3	1.3	1.1	94.3	3.4	44-40	
21.7	2.7	74.5	1.1	1.6	1	94.9	2.6	49-45	
30.9	2.8	65.2	1.1	2.2	1.1	94.4	2.3	54-50	
40.6	2.6	55.4	1.2	2.9	1.2	94	2	59-55	
53.9	2.6	42.1	1.4	4.6	1.2	82.3	1.8	64-60	
0	0	2.7	97.3	0	0	0.1	99.9	19-15	تعداد 2008
0.1	0.4	21.8	77.7	0	0	1.9	98.1	24-20	
0.3	1.2	46.9	51.6	0	0.2	17.4	82.4	29-25	
0.8	2.1	62.4	34.7	0.1	0.5	49.5	50	34-30	
1.7	3	71.9	23.3	0.2	0.7	74.8	24.3	39-35	
3.4	3.7	80.1	12.8	0.2	0.8	88.7	10.3	44-40	
6.3	4	82.9	6.7	0.4	0.9	93.9	4.8	49-45	
10.4	3.6	81.8	4.1	0.6	0.6	96.5	2.3	54-50	
16.5	3.4	77.4	2.6	0.9	0.6	97	1.4	59-55	
24.8	2.8	70.6	1.7	1.6	0.5	96.9	1	64-60	
36.2	2.3	60	1.2	2.7	0.5	96.1	0.8	69-65	
49.5	1.8	47.3	1.2	4.3	0.5	94.4	0.8	74-70	
63	1.6	33.6	1.4	7.4	0.5	91.3	0.8	79-75	
75.7	1.4	20.9	1.5	11.9	0.4	86.6	1	84-80	
84.5	1.3	12.2	1.5	19.8	0.8	78.4	1	+85	

Source : 1966 SAHRAOUI. Tahar, Mariage et Fécondité dans les Pays arabes cas de l'Algérie thèse de doctorat, université de Lodz, 1993 p 94

2008 HAMMOUDA. Nacer-eddine, Age moyen au premier mariage et écart d'Age entre époux : quelles méthodes d'estimation adopté dans le cas algérien ? CREAD

الجدول رقم 57: تطور عدد الوفيات العامة والمعدل الخام للوفيات من 1963 إلى 2015

السنة	الوفيات	الوفيات المصححة	معدل الوفيات	السنة	الوفيات	الوفيات المصححة	معدل الوفيات
1963	114700	/	/	1990	113511	151000	6,03
1964	107306	/	/	1991	116120	155000	6,04
1965	116375	/	/	1992	121090	160000	6,09
1966	122672	/	/	1993	128791	168000	6,25
1967	118044	/	15,87	1994	138209	180000	6,56
1968	134022	/	17,37	1995	138582	180000	6,43
1969	137388	/	17,01	1996	132383	172000	6,03
1970	137099	226000	16,45	1997	136598	178000	6,12
1971	147369	241000	17	1998	131708	144000	4,87
1972	141075	229000	15,68	1999	129686	141000	4,72
1973	/	246000	16,25	2000	127951	140000	4,59
1974	144492	234000	15,07	2001	129092	141000	4,56
1975	155675	249000	15,54	2002	126557	138000	4,41
1976	163942	258000	15,64	2003	136092	145000	4,55
1977	156479	241000	14,36	2004	129390	141000	4,36
1978	144993	238000	13,48	2005	136380	147000	4,47
1979	149640	212000	11,7	2006	132460	144000	4,3
1980	142707	203000	10,9	2007	138256	149000	4,38
1981	138529	178000	9,44	2008	141121	153000	4,42
1982	135897	180000	9,1	2009	146099	159000	4,51
1983	136225	181000	8,8	2010	144482	157000	4,37
1984	137127	173000	8,6	2011	148785	162000	4,41
1985	137974	183000	8,4	2012	156026	170000	4,53
1986	124394	165000	7,34	2013	/	168000	4,39
1987	120121	161000	6,97	2014	/	174000	4,44
1988	117091	157000	6,61	2015	/	183000	4,57
1989	112843	153000	6	/	/	/	/

Source : ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie (2012-2015) ONS L'Algérie en quelques chiffres N° 46 Edition : 2016

الجدول رقم 58: تطور الوفيات العامة حسب الجنس من 1982 الى 2012

السنة	الذكور	الاناث	المجموع	معدل* الذكور	معدل* الاناث	السنة	الذكور	الاناث	المجموع	معدل* الذكور	معدل* الاناث
1982	75.239	60.658	135897	7,60	6,08	1998	73.352	58.356	131708	4,92	4,00
1983	76.273	59.952	136225	7,46	5,82	1999	71.553	58.133	129686	4,72	3,92
1984	75.448	61.679	137127	7,17	5,78	2000	70.498	57.453	127951	4,59	3,82
1985	76.075	61.899	137974	7,00	5,63	2001	70.417	58.675	129092	4,52	3,84
1986	68.990	55.414	124394	6,17	4,89	2002	69.314	57.243	126557	4,38	3,69
1987	66.074	54.047	120121	5,65	4,73	2003	73.663	62.429	136092	4,58	3,96
1988	64.307	52.784	117091	5,35	4,49	2004	70.411	58.979	129390	4,31	3,68
1989	61.787	51.056	112843	5,01	4,23	2005	74.314	62.066	136380	4,47	3,81
1990	61.813	51.698	113511	4,88	4,18	2006	72.482	59.978	132460	4,29	3,62
1991	63.408	52.782	116120	4,88	4,17	2007	75.814	62.442	138256	4,40	3,70
1992	66.885	54.243	121090	5,03	4,18	2008	77.140	63.981	141121	4,41	3,74
1993	71.787	57.177	128791	5,27	4,31	2009	79.762	66.337	146099	4,47	3,81
1994	80.050	58.159	138209	5,75	4,29	2010	78.571	65.911	144482	4,32	3,71
1995	79.682	58.900	138582	5,60	4,26	2011	81.350	67.435	148785	4,38	3,72
1996	75.246	57.137	132383	5,20	4,06	2012	84.570	71.456	156026	4,46	3,86
1997	77.290	59.308	136598	5,27	4,13	/	/	/	/	/	/

Source : ONS Annuaire Statistique de l'Algérie N° 30 Edition : 2014 Chapitre III: Démographie

الجدول رقم 59: تطور وفيات الرضع حسب الجنس من 1982 الى 2015

السنة	الذكور	الاناث	المجموع	معدل* الذكور	معدل* الاناث	معدل* الاجمالي	السنة	الذكور	الاناث	المجموع	معدل* الذكور	معدل* الاناث	معدل* الاجمالي
1982	24.450	19.683	44133	60,64	50,81	55,82	1999	12.173	9.625	21798	40,16	33,13	36,72
1983	25.870	20.640	46510	62,24	52,04	57,26	2000	11.589	8.702	20291	38,44	30,31	34,47
1984	26.054	21.041	47095	61,37	51,50	56,53	2001	12.343	9.279	21622	38,93	30,80	34,97
1985	25.167	20.590	45757	58,37	49,71	54,13	2002	11.408	8.442	19850	36,06	28,08	32,17
1986	20.999	16.663	37662	53,73	44,58	49,26	2003	11.499	8.801	20300	34,62	27,84	31,31
1987	18.768	14.776	33544	46,89	38,67	42,88	2004	11.028	8.508	19536	32,18	26,12	29,23
1988	17.644	13.831	31475	43,84	35,79	39,90	2005	11.722	8.820	20542	32,44	25,85	29,24
1989	16.221	12.576	28797	42,85	34,64	38,83	2006	10.751	8.345	19096	28,37	23,20	25,85
1990	15.979	12.609	28588	41,19	34,02	37,69	2007	11.206	8.540	19746	27,89	22,39	25,21
1991	15.711	12.145	27857	40,80	32,79	36,87	2008	11.277	8.732	20009	26,91	21,97	24,51
1992	15.694	12.204	27898	39,23	31,62	35,49	2009	11.591	8.703	20294	26,61	21,06	23,91
1993	16.288	12.669	28957	41,88	34,14	38,10	2010	11.429	8.825	20254	25,17	20,34	22,81
1994	15.481	11.841	27322	39,79	31,89	35,93	2011	11.424	8.837	20261	24,63	19,83	22,28
1995	14.492	10.921	25413	40,70	32,14	36,52	2012	11.943	9.309	21252	23,90	19,46	21,73
1996	12.961	12.961	23093	39,67	41,28	36,04	2013	/	/	21586	23,6	21,2	22,42
1997	13.708	10.366	24073	41,84	33,18	37,61	2014	/	/	22282	23,5	20,4	21,97
1998	12.009	9.160	21169	38,70	30,86	34,87	2015	/	/	23150	23,7	20,7	22,26

Source : ONS Annuaire Statistique De L'Algérie N° 30 Edition : 2014 Chapitre III : Démographie

*حساب شخصي على أساس المعطيات الخام للحالة المدنية

الجدول رقم 60: تطور معدل وفيات حديثي الولادة ومعدل وفيات الأطفال اقل من خمس سنوات من 1963 الى 2015

السنة	اقل من 5 سنوات	حديثي الولادة	السنة	اقل من 5 سنوات	حديثي الولادة
1963	245,8	/	1990	49	23,2
1964	246,6	/	1991	47,6	22,8
1965	247,6	/	1992	46,5	22,5
1966	248,1	/	1993	45,5	22,2
1967	248	/	1994	44,4	21,9
1968	246,6	/	1995	43,3	21,6
1969	244,4	69,4	1996	42,3	21,4
1970	240,8	68,3	1997	41,5	21,2
1971	235,7	66,7	1998	40,8	21,1
1972	229,2	64,8	1999	40,3	21,1
1973	221,6	62,7	2000	39,7	21
1974	213	60,5	2001	38,9	20,9
1975	203,8	58,3	2002	37,8	20,6
1976	194,1	56,1	2003	36,5	20,2
1977	183,9	53,9	2004	35,1	19,7
1978	172,9	51,7	2005	33,5	19,3
1979	161,2	49,4	2006	32,1	18,8
1980	148,1	46,9	2007	30,7	18,3
1981	133,3	43,8	2008	29,4	17,7
1982	117,4	40,5	2009	28,3	17,3
1983	101,3	36,9	2010	27,3	16,8
1984	86,2	33,4	2011	26,6	16,4
1985	73,7	30,2	2012	26,1	16,1
1986	64,4	27,7	2013	25,8	16
1987	57,9	25,8	2014	25,6	15,8
1988	53,5	24,5	2015	25,5	15,7
1989	50,8	23,7	/	/	/

Bank mondial Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017

الجدول رقم 61: تطور المواليد اموات حسب الجنس من 1963 الى 2015

المعدل* الاجمالي	معدل* الاناث	معدل* الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	السنة	المعدل* الاجمالي	معدل* الاناث	معدل* الذكور	المجموع	الاناث	الذكور	السنة
21,53	19,31	23,64	16691	7298	9393	1990	13,72	/	/	7000	/	/	1963
22,67	20,86	24,40	17520	7890	9630	1991	15,28	/	/	8014	/	/	1964
22,70	20,86	24,47	18258	8221	10037	1992	15,39	/	/	7940	/	/	1965
22,16	20,17	24,04	17220	7640	9580	1993	15,50	/	/	8820	/	/	1966
22,07	20,10	23,94	17159	7615	9544	1994	15,89	/	/	8616	/	/	1967
21,88	19,64	24,02	15569	6807	8762	1995	15,49	/	/	8378	/	/	1968
22,66	20,59	24,64	14855	6602	8253	1996	16,43	/	/	9693	/	/	1969
22,88	21,12	24,56	14989	6739	8250	1997	15,66	/	/	9598	/	/	1970
23,51	21,43	25,49	14616	6500	8116	1998	16,13	/	/	9936	/	/	1971
23,71	22,43	24,94	14420	6667	7 753	1999	16,23	/	/	10237	/	/	1972
24,67	22,86	26,40	14891	6717	8174	2000	17,29	/	/	11330	/	/	1973
24,69	23,35	25,96	15654	7204	8450	2001	18,39	/	/	12117	/	/	1974
27,02	25,79	28,19	17135	7957	9 178	2002	19,20	/	/	13064	/	/	1975
25,47	23,83	27,02	16944	7719	9225	2003	19,27	/	/	13173	/	/	1976
24,97	23,30	26,55	17116	7772	9344	2004	20,14	/	/	14953	/	/	1977
23,59	22,13	24,96	16973	7723	9 250	2005	20,12	/	/	14619	/	/	1978
21,38	20,01	22,67	16137	7347	8 790	2006	19,06	/	/	14366	/	/	1979
21,43	19,55	23,20	17150	7607	9 543	2007	20,89	/	/	16209	/	/	1980
19,91	18,41	21,33	16588	7453	9 135	2008	19,09	/	/	15083	/	/	1981
18,43	17,17	19,62	15937	7219	8 718	2009	19,48	17,60	21,28	15705	6939	8766	1982
18,19	16,69	19,61	16444	7363	9 081	2010	20,80	18,69	22,81	17253	7552	9701	1983
16,73	15,41	18,00	15480	6976	8504	2011	19,56	17,80	21,24	16618	7404	9214	1984
15,89	14,91	16,83	15795	7240	8555	2012	19,54	18,13	20,90	16851	7649	9202	1985
15,4	14,2	16,4	15009	/	/	2013	20,63	18,90	22,31	16108	7200	8917	1986
14,6	13,5	15,8	15077	/	/	2014	21,39	19,46	23,23	17102	7582	9520	1987
13,9	12,9	14,8	14620	/	/	2015	20,73	18,43	22,60	16697	7257	9307	1988
/	/	/	/	/	/	/	21,12	19,07	23,09	16004	7058	8946	1989

Source : ONS Annuaire Statistique de l'Algérie N° 30 Edition : 2014 Chapitre III : Démographie

*حساب شخصي على أساس المعطيات الخام للحالة المدنية

الجدول رقم 62: تطور امل الحياة عند الولادة حسب الجنس من 1963 الى 2015

السنة	الذكور	الاناث	المجموع	السنة	الذكور	الاناث	المجموع
1963	46,8	48,3	47,5	1990	66,3	67,3	66,9
1964	47,2	48,7	47,9	1991	66,9	67,8	67,3
1965	47,6	49,2	48,4	1992	65,7	68,8	67,2
1966	48,0	49,6	48,8	1993	66,7	68,1	66,1
1967	48,4	50,0	49,2	1994	66,1	68,4	67,4
1968	48,8	50,4	49,6	1995	66,1	68,2	67,3
1969	49,2	50,8	50,0	1996	66,8	68,4	67,7
1970	49,5	51,2	50,3	1997	67,5	70,4	68,9
1971	49,9	51,6	50,7	1998	70,5	72,8	71,6
1972	50,3	52,0	51,2	1999	70,9	72,9	71,9
1973	50,8	52,5	51,6	2000	71,5	73,4	72,5
1974	51,4	53,1	52,2	2001	71,9	73,6	72,4
1975	52,0	53,7	52,8	2002	72,5	74,2	73,4
1976	52,8	54,6	53,6	2003	72,9	74,9	73,9
1977	54,2	56,1	55,1	2004	73,9	75,8	74,8
1978	55,8	58,1	57,0	2005	73,6	75,6	74,6
1979	55,8	58,0	57,0	2006	74,6	76,7	75,7
1980	55,9	58,8	57,4	2007	74,7	76,8	75,7
1981	57,0	59,8	58,4	2008	74,8	76,4	75,6
1982	58,5	61,4	60,0	2009	74,7	76,3	75,5
1983	61,6	63,3	62,4	2010	75,6	77	76,3
1984	62,9	63,8	62,1	2011	75,6	77,4	76,5
1985	62,7	64,2	63,6	2012	75,8	77,1	76,4
1986	64,7	65,3	64,2	2013	76,5	77,6	77
1987	65,8	66,3	65,4	2014	76,6	77,8	77,2
1988	66,2	66,4	66,0	2015	76,4	77,8	77,1
1989	66,2	66,5	66,4	/	/	/	/

Source : (1963-1976) Bank mondial Indicateurs du développement dans le monde 21/11/2017
(1977-2011) ONS Rétrospective Statistique 1962 - 2011 Chapitre 01 Démographie
(2012-2015) ONS L'Algérie en quelques chiffres N° 45 et 46

الجدول رقم 63: تطور معدلات الولادات، النمو الاقتصادي، البطالة من 1983 إلى 2015

Y ² (*)	X ² ² (*)	X ¹ ² (*)	X ¹ *X ² (*)	Y*X ² (*)	Y*X ¹ (*)	نسبة البطالة X ²	معدل النمو الاقتصادي X ¹	TBN : Y	السنة
0,001632	0,017161	0,002916	0,007074	0,005292	0,002182	0,131	0,054	0,0404	1983
0,001614	0,007569	0,001089	0,002871	0,003496	0,001326	0,087	0,033	0,04018	1984
0,00156	0,009409	0,001369	0,003589	0,003832	0,001462	0,097	0,037	0,0395	1985
0,001206	0,0324	0,000016	0,00072	0,006251	0,000139	0,18	0,004	0,03473	1986
0,001197	0,045796	0,000049	-0,001498	0,007404	-0,00024	0,214	-0,007	0,0346	1987
0,00115	0,023104	0,0001	-0,00152	0,005154	-0,00034	0,152	-0,01	0,03391	1988
0,000961	0,032761	0,001936	0,007964	0,005611	0,001364	0,181	0,044	0,031	1989
0,000957	0,038809	0,000064	0,001576	0,006095	0,000248	0,197	0,008	0,03094	1990
0,000908	0,044944	0,000144	-0,002544	0,00639	-0,00036	0,212	-0,012	0,03014	1991
0,000925	0,056644	0,000256	0,003808	0,007238	0,000487	0,238	0,016	0,03041	1992
0,000796	0,053592	0,000484	-0,005093	0,006533	-0,00062	0,2315	-0,022	0,02822	1993
0,000797	0,059341	0,000004	0,0004872	0,006879	5,65E-05	0,2436	0,002	0,02824	1994
0,000642	0,078961	0,001444	0,010678	0,007118	0,000963	0,281	0,038	0,02533	1995
0,000525	0,067081	0,001369	0,009583	0,005934	0,000848	0,259	0,037	0,02291	1996
0,000507	0,069749	0,000121	0,0029051	0,005945	0,000248	0,2641	0,011	0,02251	1997
0,000424	0,0784	0,003844	0,01736	0,005762	0,001276	0,28	0,062	0,02058	1998
0,000393	0,085264	0,001024	0,009344	0,005787	0,000634	0,292	0,032	0,01982	1999
0,000375	0,083463	0,001444	0,0109782	0,005593	0,000736	0,2889	0,038	0,01936	2000
0,000401	0,074529	0,0009	0,00819	0,005468	0,000601	0,273	0,03	0,02003	2001
0,000387	0,066049	0,003136	0,014392	0,005058	0,001102	0,257	0,056	0,01968	2002
0,000415	0,056169	0,005184	0,017064	0,004825	0,001466	0,237	0,072	0,02036	2003
0,000427	0,031329	0,001849	0,007611	0,003659	0,000889	0,177	0,043	0,02067	2004
0,000456	0,023409	0,003481	0,009027	0,003268	0,00126	0,153	0,059	0,02136	2005
0,000487	0,015129	0,000289	0,002091	0,002715	0,000375	0,123	0,017	0,02207	2006
0,000528	0,019044	0,001156	0,004692	0,003171	0,000781	0,138	0,034	0,02298	2007
0,000558	0,012769	0,0004	0,00226	0,002669	0,000472	0,113	0,02	0,02362	2008
0,000579	0,010404	0,000289	0,001734	0,002455	0,000409	0,102	0,017	0,02407	2009
0,000609	0,01	0,001296	0,0036	0,002468	0,000888	0,1	0,036	0,02468	2010
0,000614	0,01	0,000841	0,0029	0,002478	0,000719	0,1	0,029	0,02478	2011
0,00068	0,0121	0,001156	0,00374	0,002869	0,000887	0,11	0,034	0,02608	2012
0,000632	0,009604	0,000784	0,002744	0,002464	0,000704	0,098	0,028	0,02514	2013
0,000672	0,011236	0,001444	0,004028	0,002749	0,000985	0,106	0,038	0,02593	2014
0,000678	0,012544	0,001369	0,004144	0,002915	0,000963	0,112	0,037	0,02603	2015
0,024694	1,258763	0,041247	0,1664995	0,155545	0,022905	6,0281	0,915	0,88026	المجموع

(*) : من اعداد الطالب قصد حساب معلمات الانحدار الخطي المتعدد

LOI DE STUDENT AVEC k DEGRÉS DE LIBERTÉ
 QUANTILES D'ORDRE $1 - \gamma$

k	γ										
	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.010	0.005	0.0025	0.0010	0.0005
1	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	127.3	318.3	636.6
2	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	14.09	22.33	31.60
3	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	7.453	10.21	12.92
4	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	5.598	7.173	8.610
5	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	4.773	5.893	6.869
6	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	4.317	5.208	5.959
7	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.029	4.785	5.408
8	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	3.833	4.501	5.041
9	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	3.690	4.297	4.781
10	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	3.581	4.144	4.587
11	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	3.497	4.025	4.437
12	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.428	3.930	4.318
13	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.372	3.852	4.221
14	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.326	3.787	4.140
15	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.286	3.733	4.073
16	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.252	3.686	4.015
17	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.222	3.646	3.965
18	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.197	3.610	3.922
19	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.174	3.579	3.883
20	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.153	3.552	3.850
21	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.135	3.527	3.819
22	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.119	3.505	3.792
23	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.104	3.485	3.767
24	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.091	3.467	3.745
25	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.078	3.450	3.725
26	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.067	3.435	3.707
27	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.057	3.421	3.690
28	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.047	3.408	3.674
29	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.038	3.396	3.659
30	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.030	3.385	3.646
40	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	2.971	3.307	3.551
50	0.679	0.849	1.047	1.299	1.676	2.009	2.403	2.678	2.937	3.261	3.496
60	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	2.915	3.232	3.460
80	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	2.887	3.195	3.416
100	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	2.871	3.174	3.390
120	0.677	0.845	1.041	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	2.860	3.160	3.373
∞	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	2.807	3.090	3.291

QUANTILES D'ORDRE 0.95 DE LA LOI DE FISHER

Degrés de liberté du numérateur sur la première ligne
Degrés de liberté du dénominateur sur la colonne de gauche

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.2	234.0	236.8	238.9	240.5	241.9
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40
3	10.13	9.552	9.277	9.117	9.013	8.941	8.887	8.845	8.812	8.786
4	7.709	6.944	6.591	6.388	6.256	6.163	6.094	6.041	5.999	5.964
5	6.608	5.786	5.409	5.192	5.050	4.950	4.876	4.818	4.772	4.735
6	5.987	5.143	4.757	4.534	4.387	4.284	4.207	4.147	4.099	4.060
7	5.591	4.737	4.347	4.120	3.972	3.866	3.787	3.726	3.677	3.637
8	5.318	4.459	4.066	3.838	3.687	3.581	3.500	3.438	3.388	3.347
9	5.117	4.256	3.863	3.633	3.482	3.374	3.293	3.230	3.179	3.137
10	4.965	4.103	3.708	3.478	3.326	3.217	3.135	3.072	3.020	2.978
11	4.844	3.982	3.587	3.357	3.204	3.095	3.012	2.948	2.896	2.854
12	4.747	3.885	3.490	3.259	3.106	2.996	2.913	2.849	2.796	2.753
13	4.667	3.806	3.411	3.179	3.025	2.915	2.832	2.767	2.714	2.671
14	4.600	3.739	3.344	3.112	2.958	2.848	2.764	2.699	2.646	2.602
15	4.543	3.682	3.287	3.056	2.901	2.790	2.707	2.641	2.588	2.544
16	4.494	3.634	3.239	3.007	2.852	2.741	2.657	2.591	2.538	2.494
17	4.451	3.592	3.197	2.965	2.810	2.699	2.614	2.548	2.494	2.450
18	4.414	3.555	3.160	2.928	2.773	2.661	2.577	2.510	2.456	2.412
19	4.381	3.522	3.127	2.895	2.740	2.628	2.544	2.477	2.423	2.378
20	4.351	3.493	3.098	2.866	2.711	2.599	2.514	2.447	2.393	2.348
21	4.325	3.467	3.072	2.840	2.685	2.573	2.488	2.420	2.366	2.321
22	4.301	3.443	3.049	2.817	2.661	2.549	2.464	2.397	2.342	2.297
23	4.279	3.422	3.028	2.796	2.640	2.528	2.442	2.375	2.320	2.275
24	4.260	3.403	3.009	2.776	2.621	2.508	2.423	2.355	2.300	2.255
25	4.242	3.385	2.991	2.759	2.603	2.490	2.405	2.337	2.282	2.236
26	4.225	3.369	2.975	2.743	2.587	2.474	2.388	2.321	2.265	2.220
27	4.210	3.354	2.960	2.728	2.572	2.459	2.373	2.305	2.250	2.204
28	4.196	3.340	2.947	2.714	2.558	2.445	2.359	2.291	2.236	2.190
29	4.183	3.328	2.934	2.701	2.545	2.432	2.346	2.278	2.223	2.177
30	4.171	3.316	2.922	2.690	2.534	2.421	2.334	2.266	2.211	2.165
40	4.085	3.232	2.839	2.606	2.449	2.336	2.249	2.180	2.124	2.077
50	4.034	3.183	2.790	2.557	2.400	2.286	2.199	2.130	2.073	2.026
60	4.001	3.150	2.758	2.525	2.368	2.254	2.167	2.097	2.040	1.993
70	3.978	3.128	2.736	2.503	2.346	2.231	2.143	2.074	2.017	1.969
80	3.960	3.111	2.719	2.486	2.329	2.214	2.126	2.056	1.999	1.951
90	3.947	3.098	2.706	2.473	2.316	2.201	2.113	2.043	1.986	1.938
100	3.936	3.087	2.696	2.463	2.305	2.191	2.103	2.032	1.975	1.927
150	3.904	3.056	2.665	2.432	2.274	2.160	2.071	2.001	1.943	1.894
200	3.888	3.041	2.650	2.417	2.259	2.144	2.056	1.985	1.927	1.878
400	3.865	3.018	2.627	2.394	2.237	2.121	2.032	1.962	1.903	1.854

قائمة المختصرات

- ANEM : Agence Nationale de l'Emploi
- ANSEJ : Agence Nationale De Soutien A L'emploi Des Jeunes
- BEG : Brevet D'enseignement General
- BEM : Brevet D'enseignement Moyen
- CNAC : Caisse Nationale D'assurance Chômage
- EPH : Etablissement Public Hospitalier
- EPSP : Etablissement Public de Santé de Proximité
- IDH : Indice De Développement Humain
- ISU: L'Institut de statistique de l'UNESCO
- OCED : Organisation De Coopération Et De Développement Economiques
- OMS : Organisation Mondiale De Sante
- ONS : Office National Des Statistiques
- PIB : Produit Intérieur Brut
- PNB : Produit National Brut
- PNUD : Programme De Nations Unies Pour Le Développement
- PPA : Parité De Pouvoir D'achat
- RNB : Revenu National Brut
- TBM : Taux Brut De Mortalité
- TBN : Taux Brut De Natalité
- TBS : Taux Brut De Scolarisation
- TMI : Taux De Mortalité Infantile
- TMM5 : Taux De Mortalité De Mois De cinq Années
- TNA : Taux Net D'admission Dans L'enseignement Primaire
- TNS : Taux Net De Scolarisation
- UNESCO: l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture
- UNICEF : Fonds Des Nations Unies Pour L'enfance

« Le développement socio-économique et son impact sur les phénomènes démographiques en Algérie »

Résumé :

Les chercheurs ont donné une grande importance à l'étude de l'interrelation entre le développement économique et social et le développement démographique. La plupart des opinions étant attribuées à l'impact démographique de la croissance socio-économique. Cette étude s'inscrit dans le même contexte que nous essayons de mettre en évidence l'ampleur de l'impact socio-économique du développement démographique que l'Algérie a vécu depuis l'indépendance jusqu'en 2015, en étudiant le développement des indicateurs économiques les plus importants tels que le PIB, le revenu national, la consommation des ménages et les taux de chômage, et Les indicateurs sociaux les plus importants tels que l'éducation et de la santé, pour mesurer l'effet de ces facteurs sur les indicateurs des phénomènes démographiques les plus importants : natalité, fécondité, mariage, mortalité et migration, en appliquant des modèles de régression linéaire multiple entre les indicateurs démographiques en tant que variables dépendantes, et les indicateurs économiques et sociaux en tant que variables indépendantes.

Mots clés : développement économique, développement démographique, production nationale, revenu national, consommation, chômage, scolarisation, couverture sanitaire, natalité, fécondité, mortalité, mariage, migration

« Socio-economic development and its impact on demographic phenomena in Algeria »

Abstract :

Researchers have given great importance to the study of the interrelationship between economic and social development and population development. Most of the views are attributed to the demographic impact of socio-economic growth. This study is in the same context as we try to highlight the magnitude of the socio-economic impact of population development that Algeria has experienced since independence until 2015, By studying the development of the most important economic indicators such as GDP, national income, household consumption and unemployment rates, and the most important social indicators such as education and health, To measure the effect of these factors on the indicators of the most important demographic phenomena: birth, fertility, marriage, mortality and migration, By applying multiple linear regression models between demographic indicators as dependent variables, and economic and social indicators as independent variables.

Key words: Economic development, demographic development, national production, national income, consumption, unemployment, schooling, health coverage, birth, fertility, mortality, marriage, migration.

" التطور السوسيو اقتصادي واثره على الظواهر الديمغرافية في الجزائر "

الملخص:

لقيت العلاقة المتبادلة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي والتطور الديمغرافي اهتمام كثير من العلماء والباحثين، وكانت معظم الآراء تشير الى تأثير الجانب السوسيو اقتصادي بالنمو الديمغرافي فمنهم من اعتبره عاملا مشجعا ومنهم من اعتبره عاملا معيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة منا لإبراز مدى تأثير الجانب الديمغرافي بالتطور السوسيو اقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ الاستقلال الى غاية سنة 2015، وذلك من خلال وصف ودراسة تطور اهم المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي والدخل الوطني والاستهلاك الاسري ونسب البطالة، واهم المؤشرات الاجتماعية ممثلة في مؤشرات التعليم والصحة، بهدف الوصول الى قياس تأثير تطور هذه العوامل على سيورة مؤشرات اهم الظواهر الديمغرافية من ولادات، خصوبة، زواج، وفيات، وهجرة وهذا بواسطة تطبيق نماذج الانحدار الخطي المتعدد بين مؤشرات الجانب الديمغرافي باعتبارها متغيرات تابعة ومتأثرة، ومؤشرات الجانب الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها متغيرات مستقلة ومؤثرة.

الكلمات المفاتيحية: التطور الاقتصادي، التطور الديمغرافي، الناتج المحلي، الدخل الوطني، الاستهلاك، البطالة، التمدرس، التغطية الصحية،

الولادات، الوفيات، الخصوبة، الزواج، الهجرة